هشام قاسم

الفكر التربوي في عهد السادات

سلسلة الدراسات التربوية



تقديم

أ.د./ طلعت عبد الحميد

دار غريب للنشر والتوزيع

الفكر التربوى فى عهد السادات

١٩٧٠م – ١٩٨١م

سلسلة الدراسات التربوية

الفكر التربوى فى عهد السادات

١٩٧٠ – ١٩٨١

إشراف

أ.د. طلعت عبد الحميد

***

المؤلف

هشام قاسم

***

الناشر

دار فرحة للنشر والتوزيع

٢٢٠ عمارات العرائس شارع السودان – المهندسين

٢٨ شارع عدنان المالكى – المنيا

ت/ ٠٢/٣٤٧٤٠١٠ – ٠١٠/٧٠٠٠٦٢٤

٠١٠/١٦٦٨٣٩٩ – ٠١٠/١٨٨٩٣٦٣

الإخراج الفنى

قسم التجهيزات دار فرحة

غلاف

م/ علاء حمدى

***

المشرف العام

عادل متولى

***

رقم الإيداع : ٢٣٤٣٩ / ٢٠٠٥

الترقيم الدولى : 977-6063-65-9

الطبعة الأولى ٢٠٠٦ م

هشام قاسم

الفكر التربوى
فى عهد السادات
١٩٧٠ – ١٩٨١

تقديم

أ.د. طلعت عبد الحميد

***

الناشر

دار فرحة للنشر والتوزيع

إهداء

إلى ...

- أستاذ تعلمت على يديه أصول التربية .

- والدي الذي لم أجد صديقاً مثله .

- والدتي التي علمتني العطاء بلا مقابل .

- أسرتي وأهلي على حسن العطاء والمساعدة والتحمل

- الأخ والصديق عند الشدائد .

- أحمد .... إيمان .

بدلاً من المقدمة :

نسأل فى البداية :-

* هل يمكن أن ينعزل الفكر عن البنية المجتمعية ؟

* هل ينعزل الفكر عن مصلحة منتجيه والمروجين له ؟

* هل ينعزل الفكر الفردى عن منابعه الاجتماعية ؟

* هل الموضوعية فى العلم منزهة عن الذاتية ؟

الاجابة بالنفى من خلال علم اجتماع المعرفة ، وعلم اجتماع العلم ، وعلم الاجتماع السياسي ، وعلم اجتماع التربية .

ذلك لأن تلك العلوم تسعى إلى إيجاد العلاقات بين أنماط من الأفكار والمعتقدات والأحكام والمفاهيم والتصورات وبين الظروف المجتمعية المختلفة (الثقافية ، التاريخية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية ، العقائدية ، الجغرافية ....إلخ) أو بين السياق والفاعل أو السياق والمفكر أو الفكر .

ومناهج تلك العلوم لا تقبل الرؤى والاتجاهات الفكرية كما تبدو فى مظهره اللفظى العام ، بل تنظر إلى تلك الرؤى كانعكاس ديالكتيكى للواقع الذى تحكمه علاقات تأثير وتأثر بين الفكر والواقع وبين المفكر والسياق أو الوسط الذى يعيش فيه .

وبالتالى يمكن الحكم على الفكر فى إطار المرحلة التاريخية التى نشأ فيها وقدرته على الاستجابة لحل المشكلات التى أنتجته ،فالأفكار تظهر استجابة

لتحديات تولدها ظروف المجتمع فى مرحلة تاريخية معينة تفرض انتقاله على مرحلة أخرى وبقدر صدق هذه الأفكار فى التعبير عن هذه التحديات وقدرتها على نقل المجتمعات إلى مراحل أكثر تقدمية بقدر ما يقدر لها الصمود فى وجه الأفكار القديمة والانتصار عليها وتحقيق التغيير المرغوب فيه .

وإن كان ذلك كذلك فإن الفكر المعلن يتصل بمنابع اجتماعية يمكن ألكشف عنها وعن المصالح الكامنة فيما وراء ذلك الفكر .

لهذا يجب مجاوزة التحليل المنطقى المجرد للفكر من أجل الكشف عن الفلسفة والمصالح التى تكمن وراءه ، ولكى ندرس نظاماً تربوياً يلزم دراسة القوى الحضارية الاقتصادية السياسية الاجتماعية الثقافية التى أسهمت فى توليده وكذلك دراسة توجهات ومصالح القوى المسيطرة التى تبرر وتنشر ذلك الفكر ز

وحين تغيب الشخصية القومية والرؤية العلمية والمستقبلية عن المفكر المصاب بالاغتراب واللفظية والشكلية والتارجح فى موقعه الاقتصادى الاجتماعى فإن الفكر الذى ينتجه يتسم بتلك المساوئ وهذا الفكر ينتج ممارسات وتطبيقات تعانى من تلك المساوئ .

وإذا كان الفكر التربوى نتاج وانعكاس ديالكتيكى للواقع السياسى الاجتماعى الاقتصادى الثقافى فإن قيمة الفكر التربوى تبرز من خلال استيعابه لحركة المجتمع ومدى تأثيره فيه باعتباره الموجه للسياسات والممارسات والتطبيقات التربوية وحيث إن الواقع الحاضر يعد مقدمة وإرهاصاً لما يحدث فى المستقبل فإنه فى الوقت نفسه يعتبر نتيجة لتراكمات تاريخية سابقة ومن هنا تأتى ضرورة المراجعة والتشخيص والنقد المستمر للفكر التربوى من أجل فهم ماهيته

وتبين مدى استمراريته ومدى تأثيره وتأثره بقضايا وحركة المجتمع ومن هنا تأتى أهمية دراسة الفترة التى يتناولها الكتاب .

وهذا الكتاب فى صورته الأولى كان رسالة للماجستير شاركت الأستاذ الدكتور / سمير بركات الإشراف عليها كما أن الكاتب هشام قاسم يعد من الباحثين المثابرين المجتهدين الواعدين وأتمنى أن يستكمل دراسته للفكر التربوى لفترة لاحقة للدراسة الحالية نظراً لندرة من يحاولون سبر أغوار تلك النوعية الشائكة من البحوث .

المشرف على السلسلة

أ.د طلعت عبد الحميد

Talaat ٥٦٥٠ @ yahoo . com

المقدمة:

لم يعد التعليم مجرد حق من حقوق الإنسان فحسب، بل أصبح الوسيلة الوحيدة للحاق بركب العصر، والتطلع إلى مستقبل أفضل.

وعليه فإن التعليم لا يمكن أن يؤدى دوره التربوى على الوجه الأكمل دون أن يستند على فكر تربوى يجمع بين القيم الإيجابية من ماضى الأمة وتراثها، ويستوعب فى الوقت نفسه متطلبات العصر وظروفه وإنجازاته طامحاً نحو المثل العليا التى يهدف المجتمع إلى تحقيقها فى مستقبله.

ولذا قيل: "إن كل سلوك هادف وراءه فكر يُحركه ويوجهه ويبعث فيه ومن حوله الحياة، وهكذا الفكر التربوى... كان ولا يزال قوة دافعة تدفع العملية التربوية وتوجهها وتسير بها نحو غاياتها المنشودة" [1].

"إن الفكر التربوى يعنى الفرضيات والمسلمات والتصورات التى تقوم عليها التربية وارتباط هذه العملية بميادين الفكر المختلفة وانعكاسات التصورات الفكرية والاجتماعية على تشكيل هذه الفرضيات والمسلمات" [2].

ومن هنا كان الفكر التربوى - وما يزال- انعكاساً للواقع الاجتماعى، وما دام يتأثر بهذا الواقع ويتفاعل معه؛ فالأصل أن يكون الفكر مسايراً للواقع الاجتماعى بمختلف جوانبه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية، ومتفاعلاً معها.

---

(1) سيد إبراهيم الجيار، دراسات فى تاريخ الفكر التربوى، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٧٧، ص٣.

(2) على خليل أبو العينين، أصول الفكر التربوى الحديث بين الاتجاه الإسلامى والاتجاه التغريبى، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٨٦، ص١١.

"ويتخذ الفكر أشكالاً وصوراً متعددة فقد يكون فكراً سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً أو فكراً دينياً" [٣].

ويختلف الفكر التربوى من عصر لآخر نتيجة التغير فى الظروف، والأصل أن يكون الفكر مواكباً ومسايراً للواقع الاجتماعى ومتجاوزاً له فى الوقت نفسه، ولابد أن يكون الفكر ملبياً لحاجات المجتمع.

" وتبرز قيمة الفكر فى استيعابه لحركة وتغيرات المجتمع ومدى تأثيره فيه باعتباره الموجه للممارسات والتطبيقات التربوية ، هذا إلى جانب أننا لا نستطيع فهم الواقع التربوى بمشكلاته دون فهم للفكر التربوى الذى يوجهه ويشكل له أبعاده وما يحتويه " [١].

فالفكر التربوى الواضح المستجيب لمشكلات هذا الواقع وممارساته له دور مؤثر فى دفع حركة المجتمع ومواجهة تحدياته .

ولكى ندرس نظاماً تعليمياً ينبغى له دراسة القوى الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية التى اسهمت فى توليده .

وقد حُددت سياسة التعليم ومحتواه والنظر فى واقع التعليم لمعرفة مدى تأثره بهذا الفكر، حتى يمكن أن نحكم على قيمته، وتزداد كلما كان الفكر متأثرا بالواقع ومؤثراً فيه.

---

[٣] سعيد إسماعيل على، أزمة الفكر التربوى فى مصر المعاصرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة،١٩٩٧، ص٥.

[١] طلعت عبد الحميد حسن، دراسة تحليلية للفكر التربوى فى مصر من ١٩٥٢-١٩٧٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦، ص٥

يرى الباحث أن كلمة تطوراً أقرب فى التعبير عن المعنى المراد.

لذلك تتعدد مصادر الفكر التربوى- فمنهم من حددها فى[٢]:

١ - الاشتقاق من واقع ما كان حادثاً فعلاً فى شئون التربية والتعليم التى تبين اتجاهات المسئولين عنه.

٢ - الأوضاع الاجتماعية السائدة فى المجتمع.

٣ - النشاط التعليمى.

ومنهم من حددها فى [٣]:

١ - **الفكر الوزارى الرسمى**: السياسات الوزارية والقوانين والمشروعات والخطب والندوات.

٢ - **الفكر غير الرسمى**: كما عبرت عنه قيادات المؤسسات الفكرية التربوية " فى الأزهر ودار العلوم، ومدرسة المعلمين العليا، والجامعة، ومعهد التربية".

ومصادر أخرى حددتها فى [١]:

١ - الكتب التربوية (للعاملين فى حقل التربية ولهم مؤهلات تربوية).

٢ - المؤتمرات.

---

[٢] زينب حسن حسن، دراسة الفكر التربوى فى مصر من عام ١٨٠٥-١٨٨٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٧٥، ص المقدمة (د- هـ).

[٣] حسان محمد حسان، اتجاهات الفكر التربوى فى مصر من عام ١٩٢٣-١٩٥٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٧١، ص المقدمة(ك-ل).

[١] سعيد إسماعيل على، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لحركة الفكر التربوى فى مصر من عام ١٨٨٢ ١٩٢٣، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٦٩، ص المقدمة (ح)

- طلعت عبد الحميد حسن، دراسة تحليلية للفكر التربوى فى مصر من عام ١٩٥٢-١٩٧٠، رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٨٤، ص١٤

٣- المجلات المتخصصة.

٤- الصحف.

- أما إذا تم تناول الفكر التربوى فى فترات تاريخية قديمة نجد من حدد مصادره فى (٢):

١- ما تركه المربون والعلماء فى المجالات والمفاهيم المتعلقة بالحركة العلمية.

٢- ما تضمنته وقفيات الأماكن التعليمية المختلفة.

٣- تعليقات وتفسيرات الباحثين المحدثين الذين تناولوا مؤلفات المربين والمفكرين بالدراسة والتحليل.

لذلك كان منطلق الدراسة الحالية اعتماداً على مصادر الفكر التربوى كما فى نهج (سعيد إسماعيل وطلعت عبد الحميد) لتحليل الفكر التربوى فى مصر للفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨١.

لماذا هذه الفترة ؟

تلك الفترة التى توقفت عندها الدراسات السابقة، ومن تناول الفترة الحالية أخذها من جوانب أخرى، وتعد هذه الفترة مليئة بالأحداث المهمة والمتنوعة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً.

---

(٢) محمد حسن العمايرة، الفكر التربوى فى بلاد الشام خلال القرن ٦، ٧هـ وتطبيقاته التربوية، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٣.

- شهدت هذه الفترة تغيرات سريعة ومتناقضة استمر فيها الصراع بين مصر وإسرائيل[1].

- صدور دستور مصر الدائم عام ١٩٧١.

- طرح برنامج العمل الوطنى عام ١٩٧١ أمام المؤتمر القومى العام للتوجه نحو بناء دولة عصرية تلحق بالدول المتقدمة.

- إنشاء المركز القومى للبحوث التربوية ليتبع وزارة التربية والتعليم لعام ١٩٧٢ [2].

- حرب أكتوبر ١٩٧٣ واسترداد سيناء.

- الانفتاح الاقتصادى وصدور ورقة أكتوبر التى جاءت ملامحها فى:

"الإعداد لمصر حتى عام ٢٠٠٠- الانفتاح فى الداخل والخارج- التقدم القائم على العلم والإيمان- مجتمع مفتوح ينعم بالحرية- تنمية الثروة البشرية"[3].

- التحول الاقتصادى (بعد الانفتاح ١٩٧٤) من الاشتراكية إلى الرأسمالية والتبعية الغربية والتصالح مع إسرائيل، واستفادت طبقات وأضيرت أخرى.

- التوسع فى إنشاء المدارس والفصول بالمقارنة بما سبق .

---

(١) علىّ الدين هلال، تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٣- ١٩٩٧، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٩، ص ١٩٧.

(٢) أحمد إسماعيل حجى، التعليم فى مصر ماضيه- حاضره- مستقبله، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٣٧٤.

(٣) محمد أنور السادات، ورقة أكتوبر، مطابع دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٤، ص ص ٤٤- ٤٨.

– التوسع فى إنشاء الجامعات الإقليمية ضمن التوسع الجامعى والذى لم تشهده الفترات السابقة، وتحول المعاهد العليا إلى كليات جامعية، مما يزداد معها الإنتاج التربوى فيثرى الفكر التربوى.

– صدور قانون الأحزاب السياسية ١٩٧٧ والتعديل الدستورى عام ١٩٨٠.

– تطوير وتحديث التعليم، وإعلان سياسة متكاملة ومعلنة وصدور قانون التعليم رقم ١٣٩ لعام ١٩٨١ ليشمل كل أنواع التعليم قبل الجامعى[٤].

ومن الأسباب الدافعة لإجراء الدراسة الحالية كثرة ما وجه من انتقادات للفكر التربوى فى مصر مثل:

"التبعية والبعد عن الواقع والافتقاد لنظرية معاصرة نابعة من واقع المجتمع، ومطالبه الحياتية وتستند إلى تراثه الثقافى، وافتقاده الغاية والبعد عن المقومات الأصيلة" [١].

أضف إلى ذلك "إن مشكلة عقدى السبعينيات والثمانينيات عند كثير من المراقبين والمحللين هى غموض الخريطة العامة التى ارتبطت بشخص المسئول القائم على قطاع ما؛ لأن القائم على قطاع قد لا يكون غداً، وبالتالى يجيئ الغد بما يعيد ترتيب الأوراق" [٢].

"إننا حقاً أمام أزمة للفكر التربوى فى مصر المعاصرة عناصرها:

---

[٤] امال كامل أندراوس، السياسات التعليمية فى مصر بين النظرية والتطبيق، دار فرحة للنشر والتوزيع ط ٢٠٠٥ م.

[١] يوسف خليل غراب، القضايا المعاصرة فى الفكر التربوى المصرى المعاصر، مجلة صحيفة المكتبة، المجلد ٢٦، العدد الثالث أكتوبر، عام ١٩٩٤، ص ١٦.

[٢] سعيد إسماعيل ، سياسة التعليد فى مصر، عالم الكتب، القاهرة، عام ١٩٩٦، ص ٨٩.

١ - إغفال التراث الفكرى العربى القديم والحديث.

٢ - ضعف الرأى العام التعليمى .

٣ - الاغتراب عن الواقع المعاصر من خلال عدم التوازن بين النمو السكانى والنمو الاقتصادى.

٤ - افتقاد عنصر الاستمرارية فى السياسة التعليمية.

٥ - خلو مواقع السلطة التعليمية من أصحاب الفلسفة التربوية الواضحة[٣].

" إن قيمة الفكر تبرز في استيعابه لحركة وتغيرات المجتمع ومدى تأثيره فيه باعتباره الموجه للمارسات والتطبيقات التربوية ، هذا على جانب أننا لا نستطيع فهم الواقع التربوي بمشكلاته دون فهم للفكر التربوي الذي يوجهه ويشكل له ابعاده وما يحتويه " (٢).

فالفكر التربوى الواضح المستجيب لمشكلات هذا الواقع وممارساته له دور مؤثر في دفع حركة المجتمع ومواجهة تحدياته .

وكثير من مشكلات الحاضر إنما هى نتيجة لرواسب مضت تقتضي مواجهتها والكشف عن جذورها التاريخية .

---

[٣] سعيد اسماعيل، نظرات فى الفكر التربوى، دار سعاد الصباح، القاهرة،عام ١٩٩٣،ص ص١٦ - ١٧

(٢) طلعت عبد الحميد حسن ،دراسة تحليلية للفكر التربوى في مصر من عام ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ،مرجع سابق ، ص ٩٠

ومن هنا تأتى ضرورة المراجعة والتحليل والنقد المستمر للفكر التربوى للمجتمع من وقت لآخر من أجل تبين ماهيته ومدى استمراريته ومدى تأثره بقضايا المجتمع حتى لا يكون بمعزل عنه وبقدر وضوحه تتضح ممارساته .

لهذا كان تحليل الإنتاج الفكرى المتمثل فى الكتب والمطبوعات والمؤتمرات والمجلات التربوية المتخصصة التى تعالج القضايا التربوية أمراً يستحق الاهتمام، وفترة الدراسة الحالية تمتاز بكثرة الإنتاج التربوى – كماً– الذى يعالج قضايا تربوية تستحق الاهتمام طالما أنها تنبع من الواقع، والفكر التربوى يعبر عنه ويطوره ويحقق الصلة بين الفكر النظرى والتجربة العملية وبين المضمون والشكل.

ومما سبق يتضح أهمية الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨١، والتى تعد استكمالاً لأعمال سابقة بدات من عام ١٥١٧ حتى عام ١٩٧٠ لإظهار مدى التواصل التربوى .

فتم الاعتماد على مصادر الفكر التربوى من خلال الكتابات التربوية والمجلات المتخصصة التى تعالج القضايا التربوية .

فتم اختيار كل الكتابات التربوية للفترة في اصول التربية سواء في الكتب أو المجلات (صحيفة التربية) حتى تكون الكتابات التربوية ممثلة للفكر التربوى للفترة ، فالفكر هو نفسه المفكرون الأشخاص .

فكان عددها :–

– عدد الكتب المؤلفة ٧٥ كتاباً.

– عدد الدوريات (صحيفة التربية) ٤٤ دورية.

فأصبح إجمالى عدد الكتابات المؤلفة ١١٩ مادة مكتوبة بالإضافة إلى وجود عدد من الكتب المترجمة ١٢ كتاباً. فتم استخدام كل الكتابات لتحليلها حتى يتبين ملامح الفكر التربوى فى مصر فى فترة الدراسة، وتم تحليل الكتابات المؤلفة على حدة عن الكتابات المترجمة حتى نتتبع مدى تأثر الكتابات المؤلفة من المترجمة من خلال مقارنة بينهما(*).

تم استخدام منهج تحليل المحتوى الذى يعد فى أكثر المناهج شيوعاً في الدراسات الاجتماعية المختلفة على المستويين الكمى والكيفى فهو أداة للبحث العلمى يمكن أن يستخدمه الباحثون في مجالات بحثية متنوعة وعلى الأخص في علم الاعلان لوصف المحتوى الظاهر والمضمون الصريح للمادة الاعلامية المراد تحليلها من حيث الشكل والمضمون .(١)

ولتحليل هذا الانتاج تم إعداد نموذج تحليل صمم وفق أسلوب تحليل المحتوى ويتضمن ثلاث فئات تضم بعضا من قضايا المجتمع :-

الديمقراطية – التغير الاجتماعى – العدالة الاجتماعية .

ويندرج تحت كل فئة مجموعة من العناصر تكون قضايا مجتمعية مهمة وفق ما أسفر عنه رصد خصائص المجتمع المصرى .

- الفصل الأول – لنقف على قضايا انشغل بها الواقع المصرى .

والكتاب يحاول الاجابة عن السؤال الرئيسي التالى :

(*) سمير محمد حسنين ، تحليل المضمون – تعريفاته ومفاهيمه واستخداماته الأساسية، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٢٢ .

- طلعت عبد الحميد ، أسلوب تحليل المضمون وحدوده المنهجية ، مجلة التربية المعاصرة ، العدد الرابع يناير ١٩٨٦ ، ص ص ٤٠٥– ٤١٢ .

ما مدى استجابة الفكر التربوى فى مصر من عام ١٩٧٠ إلى ١٩٨١ لحركة المجتمع ؟

وذلك من خلال الفصول التالية :

الفصل الأول : دراسة واقع المجتمع المصرى من عام ١٩٧٠-١٩٨١ .

الفصل الثانى : دراسة تحليلية لمضمون الفكر التربوى للكتابات المؤلفة .

الفصل الثالث : دراسة تحليلية لمضمون الفكر التربوى لكتابات مترجمة .

الفصل الرابع : المقارنة بين الدراسة التحليلية للفكر التربوى للكتابات المؤلفة والمترجمة وعرض النتائج والخاتمة .

فنحاول من خلال هذه الفصول بيان ما هية المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ومدى انعكاسه على الفكر التربوى في تحليل لكتابات مؤلفة ومترجمة .

شكــــر وتقديــر

الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدّين ، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله سيدنا محمد النبى الأمّى الأمين ، وعلى آله وصحبه ، ومن اهتدى بهداه واستن بسنته إلى يوم الدين .

وبعــــد....

فأننى أسجد لله شكراً على أن وفقنى لإتمام هذا العمل المتواضع الذى لا يقصد به إلا وجه الله تعالى ، وأن يكون به النفع والإفادة للجميع .

ولما كان واجباً علينا أن ننسب الفضل إلى أهله ، فإنى أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذين الجليلين :

* الأستاذ الدكتور / سمير حسنين بركات – أستاذ أصول التربية بمعهد الدراسات والبحوث التربوية الذى كان له الفضل الأول فى قبول هذا العمل والثقة فى الباحث وإيمانه بأهمية هذا العمل فجزاه الله عنى خير الجزاء.
* والأستاذ الدكتور / طلعت عبد الحميد حسن – أستاذ أصول التربية بجامعة عين شمس الذى لم يبخل على بجهده وعلمه ووقته ، فقد تعلمت على يديه بحق أصول التربية، فجزاه الله عنى خير الجزاء.
* كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور / سعيد إسماعيل – أستاذ أصول التربية بجامعة عين شمس ، والأستاذة الدكتورة / زينب حسن حسن – أستاذ أصول التربية بكلية البنات ، والأستاذ الدكتور /مصطفى عبد السميع – أستاذ المناهج بمعهد الدراسات ، الأساتذة المحكمين على ما قدموه للباحث من وقت وعلم ونصح وإرشاد ، فجزاهم الله عنى خير الجزاء.

* كما أتقدم بالشكر إلى القائمين على مكتبة المعهد على ما قدموه لي من مساعدة ، وعون .

* كما أتقدم بالشكر إلى زميلين عزيزين على ما قدماه لي من مساعدة وعون، فجزاهما الله عني خير الجزاء .

* كما أتقدم بالعرفان والتقدير إلى أسرتي وأهلي على حسن العطاء والمساعدة والتحمل ، وإلى روح والدي العزيز أسكنه الله فسيح جناته.

الباحث

المحتــويات

الموضوع	الصفحة

الفصل الأول

المجتمع المصرى من سنة ١٩٧٠ إلى ١٩٨١.

قائمة الجداول

المجتمع المصري من سنة ١٩٧٠ حتى سنة ١٩٨١

لا يمكن دراسة أى فكر بمعزل عن المجتمع.

لذلك يتحدد الهدف من هذا الفصل فى بيان ماهية المجتمع المصرى فى فترة الدراسة، ويسير وفق النقاط الرئيسة الآتية:

أولاً: الطبقات الاجتماعية فى السبعينيات (١٩٧٠-١٩٨١):

– خلال فترة حكم الرئيس محمد أنور السادات–

ولدراسة ذلك يتضمن هذا الجزء النقطتين التاليتين:

١ – التركيب الطبقى فى الريف.
٢ – التركيب الطبقى فى المدينة.

ثانياً: الحكم والتغيير السياسى:

١ – تولية الحكم.
٢ – ثورة التصحيح والدستور الدائم.
٣ – حرب أكتوبر ١٩٧٣.
٤ – ورقة أكتوبر والاتحاد الاشتراكى.
٥ – العلاقة مع الغرب.

ثالثاً: التوجهات الاجتماعية لنظام حكم السادات:

١ – الانفتاح الاقتصادى.
٢ – الديمقراطية– الجماعات الإسلامية.
٣ – تكافؤ الفرص التعليمية– خصخصة التعليم.
٤ – هجرة العقول.
٥ – البُعد القطرى.

رابعاً: التغير الاجتماعى:

١ – الخصخصة.
٢ – الفردية والتنافسية.
٣ – الاستهلاك.
٤ – التبعية.
٥ – الكم والكيف والنظرى والعملى.
٦ – تعليم الصفوة.
٧ – سوق العمل والتدريب.

خامساً: حصاد الانفتاح فى مصر:

أولاً: الطبقات الاجتماعية فى السبعينيات (١٩٧٠ – ١٩٨١) :

طبقات المجتمع المصرى فى السبعينيات:

أ- التركيب الطبقى فى الريف:

صنف محمود عبد الفضيل هيكل البناء الطبقى فى الريف المصرى على أساس معيار مركب يجمع إلى حجم الحيازة الزراعية ثلاثة معايير أخرى هى:

١- الوزن النسبى للعمل المأجور.

٢- كثافة استخدام الآلات الزراعية.

٣- درجة الاختلاف فى التركيب المحصولى.

*** وفى إطار هذه المعايير يرى محمود عبد الفضيل أن البناء الطبقى فى الريف المصرى يضم الفئات التالية[١]:**

- الفلاحون المعدمون:

هم الذين لا يملكون سوى قوة عملهم، ويبيعونها للغير مقابل عائد مادى أو عينى، وقد زاد عددهم إلى حوالى مليونين ونصف مليون عامل عام ١٩٧٥ وينقسمون إلى:

مستديمين ، وموسميين ، وتراحيل

---

[١] محمود عبد الفضيل، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري (١٩٥٢ _ ١٩٧٠)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص٦٠.

- فقراء الفلاحين:

هم حائزو فدانين فأقل سواء بالملك أو الإيجار، ويعملون لدى الغير لتوفير فرص الإنفاق على الإنتاج الزراعى، وإشباع الحاجات الأساسية لأسرهم.

- صغار الحائزين:

حائزون أكثر من فدانين حتى خمسة أفدنة، ويتولى أفراد العائلة زراعتها، ولا يُستخدم عمال مأجورون إلا فى الموسم.

- متوسطو الفلاحين:

يحوزون من خمسة أفدنة إلى عشرين فداناً، ويستعينون بالعمال الزراعيين، ويزرعون محاصيل أكثر ربحية كالخضروات، ولديهم فائض زراعى.

- أغنياء الفلاحين: أو الرأسمالية الزراعية:

يحوزون من ٢٠-٥٠ فداناً، ويعتمدون فى زراعة حيازتهم على العامل المأجور، ويزيدون من ثرواتهم من خلال تحويل أراضيهم إلى بساتين فواكه وخضروات، يستحوذون على الماكينات والجرارات والنشاط الحيوانى.

جـــــدول (أ)

توزيع الملكية الزراعية فى جمهورية مصر العربية عام ١٩٧٥(أ)[١]:

حجم الملكيات	عدد الملاك بالألف	المساحة بالألف فدان	لعدد الملاك %	للمساحة%
أقل من ٥ فدان	٣١٩٠	٢٧٦٩	٪٩٥	٪٤٩,٧
٥ فدان-	٩٢	٦١٧	٪٢,٧	٪١١,١
١٠فدان-	٤٤	٥٨٦	٪١,٣	٪١٠,٥
٢٠فدان-	٢٣	٦٨٢	٪٠,٧	٪١٢,٢
٥٠فدان-	٧	٥٢٠	٪٠,٢	٪٩,٣
١٠٠فدان(ب)	٢	٣٩٨	٪٠,١	٪٧,١
الجملة	٣٣٥٨	٥٥٧٢	٪١٠٠	٪١٠٠

(أ) لا يشمل أملاك الحكومة من الأراضى الصحراوية والبور والأراضى تحت التوزيع.

(ب) تمثل الشركات والهيئات والأفراد.

[١] المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى(١٩٥٢-١٩٨٠). القاهرة، ١٩٨٥، ص١٠٦.

إن أهم ما يميز فترة السبعينيات الاتجاه نحو الانفتاح الاقتصادى الذى ساعد على ازدهار بعض الفئات الطبقية من الرأسمالية الريفية القليلة والذى أدى إلى تدنى الأغلبية من الطبقات الريفية مما أحدث تناقضات للعلاقات الاجتماعية والبنية الطبقية.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن:

- أقل من ٥ أفدنة يبلغ عدد الملاك ٣١٩٠الف مالك بنسبة ٩٥٪ ويملكون ٤٩,٧٪ من إجمالى المساحة الزراعية، وتشير التقديرات إلى انخفاض المساحة الزراعية بالرغم من ازدياد أعداد الملاك من خلال تحديد أعداد سكان الريف الذين تعجز الأرض عن إعاشتهم حسب فئات الحيازة عن عام ١٩٦١ ، ويجسد ذلك عمق مشكلة الفقر بين صغار حائزى الأرض الزراعية فى الريف.

"وبالنظر إلى معدل الفقر فى الريف نجده يتراوح بين ٤٢٪، ٤٤٪ فى منتصف السبعينيات، وإن كان انخفض عام ١٩٨٢ حوالى ٣٣٪ من سكان الزراعيين، ٢٣٪ من سكان الريف، ولكن الأعداد المطلقة آخذة فى التزايد من ٣ مليون عام ١٩٦٥/٦٤ إلى ٥,٨ مليون ١٩٨٢/٨١ فقد تضاعفت أعداد الفقراء خلال سبعة عشر عاماً" (١).

- أما الفئة من (٥ إلى ١٠ أفدنة) أصبح العدد ٢,٧٪ وملكيتهم ١١,١٪ من الأرض الزراعية عام ١٩٧٥ ظل العدد ثابت، ولكن انخفضت نسبة ملكيتهم من الأرض الزراعية ١٠,٥٪.

---

(١) محمد الجوهرى وآخرون، دراسة المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص٩١

- أما الفئة من (١٠ إلى أقل من ٢٠ فدان) نلاحظ أن الانفتاح قد دعم حق الملكية الزراعية من تشريعات وإجراءات قانونية بخلاف الأمر بعد تطبيق قانون الإصلاح الزراعى فأصبحت نسبة ما يملكون عام ١٩٧٥ هى ١٠,٥٪.
- أما الفئة من (٢٠ لأقل من ٥٠ فدان) نسبة الملاك ٠,٢٪ ولكن نسبة المساحة ٩,٣٪ مما يدل على ارتفاع نصيب أغنياء الفلاحين من ملكية الأرض من التى كانت ٧,١٪ عام ١٩٦١ مع نفس نسبة الملاك ٠,٢٪ .

"إن الفائض من الزراعة استغله الرأسماليون خارج نشاط الزراعة، ومع صدور القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٥، وقانون ٤١ لسنة ١٩٧٨ أعطى إشارة لتخلى الدولة عن التزاماتها بحماية المستأجرين، ومع تعديل قانون العدالة الضريبية عام ١٩٧٨ لصالح الأغنياء أدى للتهرب من الضرائب على المحاصيل البستانية فأصبحت الضريبة على دخل افتراضى وليس فعلياً فى وقت زادت مساحة حدائق الفاكهة من ٢٤٤ ألف فدان عام ١٩٧٠ إلى ٢٨٧ ألف فدان عام ١٩٧٤ إلى ٣٦١ ألف فدان عام ١٩٨١"[١].

لقد أسهمت هذه السياسة فى تراجع السلع الغذائية وارتفاع أسعارها، مما أدى إلى تراجع مساهمة الزراعة فى الناتج القومى.

واستطاعت الطبقة الرأسمالية أن تستحوذ على وضع اجتماعى واقتصادى من خلال ملكية الأراضى والمحاصيل ذات الريع المرتفع والاتجاه لاستخدام ميكنات وآلات وتأجيرها لصغار الفلاحين بالإضافة إلى المشاركة السياسية من

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة،٢٠٠٢، ص ص ١٤٠: ١٤٨.

خلال السيطرة على الجمعيات الزراعية، والاتجاه الاشتراكى الذى أصبح حزب الوسط (مصر العربى الاشتراكى) يعبر عن مصالح الرأسمالية فى الريف، والتى استغلها لتحقق مصالحها.

مما انعكس ذلك على الطبقات الاجتماعية -التى تقع أدناها- فلم تحقق أدنى مشاركة سياسية حقيقية وهى التى تمثل القاعدة العريضة (٧٨٪) من الريف المصرى.

فكانت النتيجة التمايز الطبقى من خلال انخفاض الدخل، والخدمات التعليمية، والصحية، والكفاية الغذائية... وهذا ما سوف يكون موضع تفصيل خلال الحديث عن الانفتاح.

٢- التركيب الطبقى فى المدينة:

أ- الطبقة الرأسمالية (العليا) (٢):

- كبار الملاك العقاريين و أصحاب الشركات والفنادق الكبرى.
- رجال الأعمال وأصحاب الشركات الاستثمارية والمقاولين، وأصحاب مكاتب التصدير والاستيراد وأصحاب التوكيلات الأجنبية ودور النشر والسماسرة.
- كبار الفنانين والمستثمرين فى المناطق الحرة.
- أصحاب المصانع الخاصة (المتوسطة) كالنسيج والجلدية والغذائية والميكانيكية.
- كبار رجال الدولة كالوزراء وكبار رجال القوات المسلحة وكبار الأطباء.

---

(٢) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى،مرجع سابق،
ص ص ٦٤: ٦٧ "اعتمد التقسيم على هذا المرجع".

لقد أحدثت التطورات فى الفترة السابقة إلى تغيرات فى هيكل الرأسمالية كان أهمها التصفية فى ظل المناخ الجديد من إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى بقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الذى فتح الباب على مصراعيه أمام رأس المال العربى والأجنبى فأدى لإثراء الرأسمالية المحلية من خلال المكسب السريع، وبالإضافة إلى التشريعات والسلطة الحاكمة التى دعمت هذه القوة الاقتصادية.

لقد زادت الاستثمارات مع فتح الباب أمام رأس المال العربى والأجنبى وأثر على المستوى الاقتصادى، والعلاقات الأمريكية منذ عام ١٩٧٥، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج بعد فتح باب الهجرة للدول البترولية، والانفتاح على العالم خلق أنشطة تجارية والتى جعلت الشرائح الرأسمالية تهيمن على الدولة والاقتصاد فى مرحلة الانفتاح، فهم يمثلون مصالح الشركات متعددة الجنسيات فى مصر.

"ومع نشاط الرأسمالية فى مجال المقاولات التى كانت فى النصف الثانى من السبعينيات التى شبهها البعض بالعصر الذهبى وذلك نتاج عدد من العوامل فى مقدمتها الاهتمام الذى أولته الدولة لمشروعات البنية الأساسية "(١)،وإلى الرأسمالية الصناعية بكل أنواعها.

لكن الملاحظ فى طبقة الرأسمالية خلال مرحلة الانفتاح أنهم كونوا ثروة بكسب سريع وبطرق غير قانونية أو غير شرعية من خلال التهرب من الضرائب

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر، مرجع سابق، ص ١٢١.

اعتماداً على سلطة هذه الطبقة ونفوذها السياسى، "وقد شعرت السلطة بأرباب هذا الاقتصاد الخفى الذين سماهم الرئيس السادات بالقطط السمان"(٢).

لذلك نجد هذه الطبقة قد تربعت على التمتع بكل المقتنيات ووسائل الترفيه والتعليم والبذخ والإسراف.

٢- الطبقة الوسطى:

- تتألف الطبقة الوسطى من أقسام وشرائح تضم جميعها:
- أصحاب المتاجر، وأصحاب الورش ومتوسطى الموظفين والحرفيين المهرة.
- وفئات الإدارة فى المصانع والشركات، والمدرسين والمهندسين والأطباء.

وقد تزايدت أعداد الطبقة الوسطى فى ظل الانفتاح الاقتصادى، والتوسع فى التصنيع، ومجانية التعليم، وتوظيف خريجى الجامعات.

جاءت هذه الإجراءات بالنفع على شرائح الطبقة الوسطى والفئة العليا مما كان له الصلة بالرأسمالية والشرائح الوسطى والدنيا أدت الهجرة إلى الدول البترولية إلى المكاسب وزيادة الدخل مما أثر على معدل استهلاكهم، وحصل الموظفون من هذه الطبقة على فرصة تعليم أولادهم نتيجة لزيادة معدل التعليم ومع سياسة تعيين الخريجين أدت إلى زيادة أعداد الموظفين.

"مما دفع البعض إلى البحث عن موارد أخرى للكسب بجوار العمل الحكومى لزيادة دخولهم للحفاظ على وضعهم الاجتماعى والطبقى مما كان له الأثر على الأسرة والقيم" (١).

---

(٢) محمد إبراهيم طه السقا، الاقتصاد الخفى فى مصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٦، ص٥.

(١) محمود جاد، الطبقة الوسطى المصرية- المسار والمصير، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٩٥، ص٣٩.

٣- طبقة العمال:

- العمال نصف المهرة فى الأنشطة الصناعية والمقاولات والكهرباء والورش الصغيرة، والمطاعم، وعمال الخدمات فى الحكومة والقطاع العام.

"ومع سياسة الانفتاح نجد زيادة معدلات الطبقة العمالية فى قطاعات متنوعة من الصناعة ٤١,٣٪ عام ١٩٧٦، والأنشطة الخدمية٤٥٪، وعمال التشييد ٢٢,٨٪"[٢] مما يوضح أثر الانفتاح على حجم المواقع العمالية ، وإلى جانب الهجرة إلى الدول البترولية كان تأثرهم بالعائد المالى مما أثر على الصبغة الاستهلاكية أكثر من الصبغة الإنتاجية.

لقد كانت الطبقة العمالية بكل نوعياتها المهرة وغير المهرة الثقل الكبير على الواقع السياسى من خلال الحركات الاحتجاجية وإعلان الإضراب منذ بداية السبعينيات والمشاركة الجماهيرية فى الأحداث مثل ١٨و ١٩ يناير ١٩٧٧.

٤- فقراء المدينة:

- عمال اليومية والباعة الجائلين من مكان لآخر، إما فى الشوارع أو على الأرصفة أو فى وسائل النقل العام، والعمال غير المهرة فى التشييد والبناء الذين تركوا الريف وهاجروا إلى المدينة، ويتجمعون فى بعض المناطق طلباً لفرصة عمل- ونشاهد العديد منهم يحملون أدواتهم ويجلسون على الأرصفة- وأصحاب الأمراض المزمنة والعاهات ممن ليس لهم عائل، والأعمال الهامشية المنتشرة سواء للكبار أو صغار السن.

---

[٢] عبد الباسط عبد المعطى، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر، مرجع سابق، ص ص٢١٩ – ٢٢٢.

يعانون الفقر الشديد ، وتدنى الدخل وعدم القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية من الكفاية الغذائية، والسكن الذى لا يتوفر به الشروط الصحية، أو المرافق من عشش. "ومقابر القاهرة التى أصبحت مأوى للنازحين من الريف والمهجرين من مدن القناة بعد عدوان١٩٦٧،ومع تعبئة الفائض الاقتصادى للإعداد لحرب أكتوبر ١٩٧٣، وتفاقم مشكلة الإسكان بالمدينة من بعد الانفتاح ١٩٧٤ أصبحت المقابر لفقراء المدينة"[1]. أو على أراضى واضعى اليد، ولا يهتمون بتعليم أولادهم ويتركونهم للعمل فى الورش أو الأعمال التافهة، أو التسول.

ثانيــاً: الحكم والتغيير السياسى:

ـ تولية الحكم:

"واجه النظام السياسى المصرى تحدياً خطيراً عقب وفاة الرئيس جمال عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، وذلك بأن أصعب ما فى الأمر اختيار خليفة لحاكم استقر على كرسى رقم [١] لمدة جاوزت أربعة عشر عاما متصلة لم يشعر الناس خلالها أن كرسيه يمكن أن يخلو وأن مكانه يمكن أن يشغر"[2].

---

(١) محمود جاد، التضخم الحضرى وسكنى المقابر بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب. جامعة القاهرة، ١٩٨٥، ص٧

(٢) اسامه أحمد العادلى. النظام السياسى المصرى. الهياكل الدستورية قوى الحياة السياسية ١٨٦٦-١٩٨٠. مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة. ٢٠٠٢، ص٥٠٩

لذلك تعرف السلطة والقيادة : " بأنها مقدرة قائد ما على الفوز بالطاعة؛ إذ الشرعية هى احترام الحكومة، والسيادة هى احترام الدولة، أما السلطة فهى احترام لقائد واحد"(٣).

"فقد تولى الرئيس محمد أنور السادات حكم مصر يوم ٢٩ سبتمبر كرئيس مؤقت وجرى انتخابه من قبل الشعب باستفتاء عام يوم ١٥ أكتوبر وتسلم الحكم ١٧ أكتوبر ١٩٧٠، ومنذ ذلك الحين انتقلت مصر إلى مرحلة جديدة من تاريخها.

من هنا كان لابد أن نتعرف على حياته منذ المولد حتى الرئاسة:

"يرجع أصل الرئيس السادات إلى قرية ميت أبو الكوم مركز تلا محافظة المنوفية، ولد عام ١٩١٨ وتخرج فى الكلية الحربية عام ١٩٣٨، وعين بسلاح المشاة، واعتقل كثيراً بسبب نشاطه السياسى وأخرج من الجيش وأعيد عام ١٩٥٠، وشارك فى ثورة ٢٣ يوليو بالاستيلاء على الإذاعة، وأذاع بيان الثورة– ورحيل عبد الناصر– وعين وزيراً للدولة ١٩٥٤ ثم سكرتيراً للاتحاد القومى عام ١٩٥٩، ورئيس لمجلس الأمة من عام ١٩٦٠ إلى ١٩٦٨، وعُين عضو بمجلس الرئاسة عام ١٩٦٤، انتخب عضواً باللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى، وأميناً للجنة القومية السياسية فى سبتمبر ١٩٦٨، ونائب الرئيس فى ديسمبر ١٩٦٩ وأخيراً رئيساً عام ١٩٧٠، وأعيد انتخابه فى أكتوبر ١٩٧٦"(١).

---

(٣) Michael G Roskin and Others, Political Science an Introduction; Prentice Hall Inter national, Inc, ١٩٩٤, P ٦

(١) محمود فوزى، حكام مصر – السادات، مركز الراية للنشر والإعلام، لقاهرة، ١٩٩٧، ص٨

إن تاريخ حياة السادات، وشخصيته جعلت من يصفه بأنه فاق كل الشخصيات.

"لقد تأثر تاريخ مصر بقوة شكيمة محمد على ورخاوة سعيد، وجبن توفيق وعناد عبد الناصر، ولكن قد يميل المرء إلى أن يرى فى شخصية أنور السادات نموذجاً يفوق كل هذه النماذج فى مدى ما مارسته من أثر على السياسة الداخلية والخارجية لمصر فى السبعينيات والتى كانت لها الأثر على مفهوم الانفتاح، وعلى علاقات مصر الخارجية، والعربية، والموقف مع إسرائيل"(٢).

لقد شهدت فترة السبعينيات تغيرات سريعة ومتناقضة، وارتبطت الفترة الأولى منها باستمرار السياسة الناصرية، وما لبث الرئيس السادات أن سعى إلى التغيير فى شكل البناء السياسى للمجتمع المصرى.

٢- ثورة التصحيح والدستور الدائم:

عندما تولى الرئيس السادات الحكم أخذ يطور منهجه فى الحكم، ويتخلص من آثار مراكز القوى، فرفعت الدولة شعار دولة المؤسسات وسيادة القانون، والقضاء على بقايا رموز العهد القديم (الناصرى) وعلى رأسهم نائب رئيس الجمهورية، وبعد تقدم رئيس مجلس الأمة ووزير الحربية ووزير الإعلام ووزير شئون رئاسة الجمهورية وأعضاء من اللجنة المركزية، وأعضاء من اللجنة المركزية العليا باستقالات جماعية لإحداث انهيار دستورى. "فكان من الضرورى أن يتخلص السادات من آثار المراكز التى ظلت جاثمة فوق الصدور تعبث بأقدار

---

(٢) جلال أمين، الاقتصاد والسياسة والمجتمع فى عصر الانفتاح، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٤، ص٦٤.

الناس تزرع الخوف فى الإنسان المصرى وتعطل العدالة... وتم إغلاق جميع المعتقلات وتحريم الاعتقال، فكان ١٥ مايو ١٩٧١ حركة تصحيح لمسار ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بمثابة اللبنة الأولى فى بناء المجتمع الاشتراكى الذى يتسم بالعدل الاجتماعى"(١).

لقد انتهى التنظيم الطليعى عندما تم القبض على أعضائه فيما عُرف بمؤامرة مراكز القوى فى مايو ١٩٧١.

ثم أخذ الرئيس السادات يطرح أفكاره وسياسته الداعية إلى المبادئ والشرعية وسيادة القانون ودولة المؤسسات "بإعلان الدستور الدائم ١٩٧١ الذى عُرض للاستفتاء الشعبى ١١ سبتمبر ١٩٧١ ووافق عليه الشعب بالإجماع وأدخلت تعديلات فى استفتاء شعبى فى ٢٢ مايو ١٩٨٠، وقد نص الدستور على:

مبادئ الشريعة الإسلامية هى مصدر أساسى للتشريع، وحقوق المرأة وواجباتها نحو الأسرة وعملها ومساواتها مع الرجل فى ميادين الحياة دون الإخلال بأحكام الشريعة الإسلامية، والتعديلات على إعادة انتخاب رئيس الجمهورية ٦ سنوات ولمدد أخرى بدون حد أقصى"(٢).

---

(١) انور السادات، البحث عن الذات- قصة حياتي، المكتب المصرى الحديث، القاهرة، ١٩٨١، ص ص٢٣٦-٢٣٧.

(٢) على الدين هلال، تجربة الديمقراطية فى مصر ١٩٧٠- ١٩٨١، مكتبة نهضة الشرق، القاهره، ١٩٨٦، ص ص٧١- ٧٢.

هكذا نرى أهمية المؤسسات السياسية والتغيرات فى خصائص النظام السياسى التى اتسمت بالتطور الديمقراطى وأثره على طبيعة تكوين التنظيم السياسى وتحديد أدوار ومهام السلطات المختلفة فى الدولة.

والتأكيد على الوحدة العربية وأن مصر جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، والتأكيد على بناء المجتمع الاشتراكى القائم على العلم والإيمان واللحاق بالتقدم وبناء دولة عصرية، مما يُعد ذلك تأكيداً على الالتزام بالنهج الناصرى بعد أن طرح السادات فى يوليو ١٩٧١ برنامج العمل الوطنى أمام المؤتمر القومى العام.

إلا أن نقطة التحول الكبرى فى حياة البلاد عندما حقق نصر أكتوبر العظيم.

٣- حرب أكتوبر ١٩٧٣:

لقد استطاعت إسرائيل هزيمة العرب واحتلال أراضيهم فى يونيو١٩٦٧ واعتبرتها آخر الحروب لتقيم إمبراطورية صهيونية، وفرض حالة اللاحرب واللاسلم.

فقال وزير الدفاع الإسرائيلي دايان:" إنها الحرب التى انهت كل الحروب، ولم يبق أمام العرب إلا طلب المقابلة لتقديم فروض الطاعة، لا سيما أنهم يعرفون رقم التليفون والعنوان ٣١ شارع كابلان، القدس"[١].

---

[١] جمال حمدان، ٦ أكتوبر في الاستراتيجية العالمية، دار الهلال، العدد ٥٦٢، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٧، ص ٤٠٩.

لقد تهيأت اللحظة الحاسمة لاسترداد الأرض المحتلة بعد استعداد داخلى وخارجى عسكرياً وعربياً، مادياً ومعنوياً لعبور خط بارليف المنيع، "فقد كانت المشكلة الرئيسية فى فتح الثغرات فى السد الترابى الذى كان يرتفع فى أجزائه المهمة إلى ٢٠ متر يميل على حافة القناة بما يتراوح ٤٥- ٦٥ درجة ليمنع عبور الدبابات والأسلحة الثقيلة من المعدات والكبارى، لكن أبناء مصر استطاعوا فتح الثغرات فى الساتر الترابى باستخدام مضخات مياه كانت تمارس فى السد العالى قوتها ١٥٠٠ حصان وتوالت الفتحات والثغرات"[٢].

"وكانت لحظة العبور للقوات المصرية يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣م العاشر من رمضان ١٣٩٣هـ عندما انهارت تحت وطأت هجومها الكاسح تحصينات خط بارليف الذى اقترن باسم الجنرال حاييم بارليف فى مدة ١٨ ساعة فقط"[٣].

"مع ستار من المدافع (أكثر من ٢٠٠٠ مدفع)، و٢٠٠ طائرة مصرية والعلم المصرى يرفرف فوق خط بارليف"[٤].

لقد أكدت المادة الأولى من الدستور على انتماء مصر للعرب عندما نصت أن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية ويعمل على تحقيق وحدتها الشاملة ولا

---

[٢] عبد العظيم رمضان، حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٤، ص ص ٦٦ - ١٠٠.

[٣] جمال حماد، من سيناء إلى الجولان، الزهراء لإعلام العربى، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١١٧.

[٤] صلاح قبضايا، الخديعة-خطة التمويه التى حققت نصر أكتوبر،كتاب اليوم،أخبار اليوم، القاهرة،١٩٨٨، ص١١١.

يمكن أن تحققه إلا فى حماية أمة عربية قادرة على دفع وردع أى تهديد مهما كان مصدره.

"من هنا كان الدور العربى واضحاً عندما أرسل الرئيس السادات سيد مرعى نائب رئيس الجمهورية فى الفترة من ١٠ إلى ١٦ أكتوبر لدراسة دور البترول فى المعركة وكانت الاستجابة الفورية، وضع الملك فيصل تحت تصرف مصر أربعمائة مليون دولار ووافق على استخدام سلاح البترول فى المعركة مع تحريك لواءين إلى الجبهة السورية وتوالت الوقفات العربية، وقدمت الكويت ٢٠٠ مليون دولار لمصر، وقطر ١٠٠مليون دولار، والإمارات ١٠٠ مليون دولار"(١) ، والعديد من الدول العربية الأخرى كان لها شرف المشاركة.

"وفى ظل الوفاق العربى الحكيم برز البترول لأول مرة ملكاً King Oil استطاع العرب من "تسييس" بترولهم وتحويله من سلاح اقتصادى إلى سلاح سياسى مسلط، وحاسم وبتار"(٢).

لقد كشفت حرب أكتوبر عن الصلابة فى التركيبة الوطنية، والتلاحم الحقيقى من جميع فئات الشعب وطبقاته التى أذابت الفرقة والاختلاف وبدعم نهج الانتماء للوطن، "لقد أكدت الحرب على أن المصرى عندما يتعلق الأمر بصالح وطنه فإن كل مصالحه الذاتية تأتى فى مرتبة متأخرة، فالحرب هى النار التى تصهر الوحدة الوطنية، والنصر هو الأسمنت الذى يلحمها، أما السبيكة التى صبت وصقلت

---

(١) عبد العظيم رمضان، حرب الاستنزاف بين الحقيقة والافتراء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ٩٩- ١٠١.

(٢) جمال حمدان، ٦ أكتوبر فى الاستراتيجية العالمية، مرجع سابق، ص ٣٧٩.

وخرجت من المطهر صافية فهى الشعب بكل أصالته، وقد تم صهرهم جميعاً فى بوتقة واحدة هى الوطنية المصرية"[٣].

"لقد أكدت الحرب بسالة وروعة قواتنا المسلحة فى الأداء والإدارة والخطط والتنظيم الجيد المتكامل الذى يمكن الاعتماد عليه والاسترشاد به فى معارك التنمية الاقتصادية" [٤].

من هنا كانت حرب أكتوبر نقطة تحول فى حياة مصر والعرب والعالم كله فانقلبت الموازين وتبدل الحال.

"لقد تبدل يونيو بأكتوبر، ومن الهزيمة إلى النصر، وانقلب التوازن الاستراتيجى، وأصبحنا أمة عربية واحدة فانطلقت الهجرة المصرية بخبراتها العلمية والفكرية والأدبية فى نشر العلم والثقافة والمعرفة فى ربوع العالم العربى"[١].

وأعطت الرئيس السادات شرعية سياسية مكنته من إحداث تغييرات عميقة ومؤثرة سياسياً، واقتصادياً واجتماعياً مما أكد على بداية المرحلة الساداتية بفلسفتها ورؤيتها.

---

[٣] محمد نعمان جلال ومجدى المتولى، أثر الحرب على الحياة العامة وتطور علاقات مصر الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٥.

[٤] حسين رمزى كاظم، الإدارة والمجتمع المصرى، مكتبة الأسرة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ١٧١- ١٧٢.

[١] السيد يسين، الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٣، ص٣٣٣.

ومن هذا المكان نسجل- بكل فخر- كل الشكر والامتنان للجندى المصرى الذى عبر الهزيمة رافعاً رأسه، وإلى قائد المسيرة الذى ورث تركة مثقلة بالديون والهزيمة وحولها إلى نصر يكمل بها الحضارة التى بنيت على ضفاف النيل منذ آلاف السنين.

٤- ورقة أكتوبر والاتحاد الاشتراكى:

كانت حرب أكتوبر انطلاقاً للعمل السياسى، فقد أصدر الرئيس السادات وثيقة أطلق عليها ورقة أكتوبر فى ١٨ أبريل ١٩٧٤ أكد فيها على ما سبق طرحه فى برنامج العمل الوطنى عام ١٩٧١ على تطوير المجتمع المصرى وتحديد الاتجاهات العامة لهذا التطوير، فهى بمثابة استراتيجية حضارية فى عام ٢٠٠٠، "والانفتاح الاقتصادى فى الداخل والخارج ليوفر كل الضمانات للأحوال التى تستقر فيها التنمية، والتقدم الحضارى القائم على العلم والإيمان، ودخول عصر العلم والتكنولوجيا، ومجتمع مفتوح ينعم برياح الحرية، ويطمئن فيه المواطن على يومه وغده، وتحالف قوى الشعب للتعبير عن إرادة القاعدة العريضة"[٢]. والدعوة إلى تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى ودعم القطاع الخاص والأجنبى.

واستمراراً لمسيرة الديمقراطية وسيادة القانون ودولة المؤسسات فى مايو ١٩٧١ وورقة أكتوبر ١٩٧٤ التى أفرزت التنظيم السياسى الواحد ليجمع فى داخله كافة الاتجاهات والآراء المختلفة إلى أن أصدر السادات ورقة "تطوير الاتحاد الاشتراكى ٩ أغسطس ١٩٧٤ حتى يمثل الاتحاد كافة الاتجاهات والآراء المتعارضة فى قيادته، وحتى لا يشعر أى من هذه الاتجاهات أنه بعيد عن

---

[٢] محمد انور السادات، ورقة أكتوبر ، مرجع سابق، ص ص ٦- ٣٢.

المشاركة فى التنظيم، ثم جرى حوار حول الاتحاد الاشتراكى فى يوليو ١٩٧٥ بصدور ورقة الاتحاد الاشتراكى من خلال المؤتمر القومى العام بالسماح بإنشاء منابر للــرأى فى إطار الالتزام بمواثيق الثورة "[١].

إلا أن الرئيس السادات قام "فى يناير عام ١٩٧٦ بتعيين لجنة مسقبل العمل السياسى لدراسة موضوع المنابر ودورها فى دعم الديمقراطية وفى مارس ١٩٧٦ سمح بثلاث منابر وهى اليمين (تنظيم الأحرار الاشتراكيين)، والوسط (تنظيم مصر العربى الاشتراكى)، واليسار (تنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى).

وخاضت هذه المنابر معركة انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٧٦، وفى أول اجتماع لمجلس الشعب فى ١١ نوفمبر ١٩٧٦، أعلن الرئيس السادات تحويل المنابر الثلاثة إلى أحزاب سياسية إلى أن صدر قانون الأحزاب فى يونيو ١٩٧٧"[٢]. وأدخلت تعديلات على قانون الأحزاب بمقتضى استفتاء أبريل عام ١٩٧٩، وتحولت مصر من سياسة الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية. هكذا شهدت الفترة من أوائل ١٩٧٥ إلى مارس ١٩٧٦ انفراجة فى حرية التعبير، ومناقشات واسعة حول كل القضايا والموضوعات، ورفعت الرقابة عن الصحف.

لم يكن النظام السياسى بعيداً عن النواحى الاقتصادية بل كلاهما أصابه التغيير فى ظل سياسة الانفتاح لإمكانية تحقيق ازدهار اقتصادى بالانفتاح على الغرب فارتبط الانفتاح الاقتصادى مع السياسى من خلال الديمقراطية وتعدد الأحزاب.

---

(١) على الدين هلال، تجربة الديمقراطية فى مصر ١٩٧٠– ١٩٨١، مرجع سابق، ص٤٢.

(٢) على الدين هلال، مرجع سابق، ص ص٤٣– ٤٧

ومن خلال علاقات دولية تعيد مكانة مصر إلى طبيعة موقعها الجغرافى والحضارى تأخذ منه وتعطى.

ه- العلاقة مع الغرب:

لقد اتسمت مرحلة السبعينيات بعدد هائل من التحولات فمن تنظيم اشتراكى قائم على تنظيم سياسى واحد فى تطورها السياسى الداخلى أو الانتماء لمعسكر الاشتراكية وعلاقات وثيقة مع الاتحاد السوفيتى فى علاقتها الخارجية، إلى مرحلة ما بعد نصر أكتوبر تحولت الأنظمة الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية إلى النقيض من معسكر الدولة الثورية إلى معسكر الدولة المعتدلة وتشجيع سياسة الانفتاح الاقتصادى والعلاقات الاقتصادية، قد أخذت آثارها تضع بصماتها على مكونات البناء الاجتماعى.

"لقد أخذت مصر تدير ظهرها للاتحاد السوفيتى وتولى وجهها شطر الولايات المتحدة زعيمة العالم الرأسمالى فى أكبر انقلاب دبلوماسى منذ انقلاب ١٩٥٥ الذى قام به عبد الناصر متجهاً إلى المعسكر الشرقى"[1].

لقد ذكر الرئيس السادات فى إحدى خطبه عام ١٩٧٧:

"لماذا كان الانفتاح؛ إحنا كنا منغلقين على أنفسنا طوال الفترة السابقة على سنة ١٩٧٤ نتيجة قوانين وضعناها لأنفسنا، وانقطعنا عن العالم وتقدمه وعن

---

[1] عبد العظيم رمضان،مصر فى عصر السادات-آراء فى السياسة والتاريخ،مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٦.

حضارته والتكنولوجيا الحديثة، لأننا جعلنا صلتنا بطرف واحد هو الاتحاد السوفيتى"[٢].

هكذا كانت العلاقة مع الغرب لما طرأ علينا من سياسة الانفتاح الرأسمالى منذ عام ١٩٧٤ لتحرير القيود المفروضة على النشاط الاقتصادى المصرى، وخلق ضمانات وإعفاءات للقطاع الخاص المحلى والأجنبى لإحداث تنمية وزيادة الإنتاج لمواجهة الزيادة السكانية، واستكمال النقص وتعويض التأخر طوال سنوات النكسة السبع وما نتج عن حرب أكتوبر حيث وجه الاقتصاد للحرب.

وبما أننا لا نعيش منعزلين عن العالم فالانفتاح دفع عجلة التنمية ونقل التكنولوجيا من خلال فرص الاستثمار.

فزادت العلاقات الثنائية المصرية والأمريكية فى النصف الثانى من السبعينيات تزايدت فيها العلاقات الاقتصادية ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وزيادة المساعدات الأمريكية إلى أن قام الرئيس السادات بزيارة القدس ١٩ نوفمبر سنة ١٩٧٧ "الذى اعتبر نزوله من الطائرة حدثاً تاريخياً فريداً مثل هبوط الإنسان على أرض القمر لأول مرة"[٣] ، وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨، ومعاهدة السلام مارس ١٩٧٩ كانت النتائج: بداية تحول خطير فى علاقات مصر الخارجية، فعلى المستوى الإقليمى والعربى القطيعة والعداء. وعلى المستوى المحلى ارتفاع أصوات المعارضين وخاصة من الجماعات الإسلامية والطلاب، وكانت شعاراتهم تعبر عن ذلك: "لا سلام مع إسرائيل" وقد وصل الأمر أن أصدر فتوى عن الأزهر

---

[٢] عمر التلمسانى، قال الناس.. ولم أقل فى حكم عبد الناصر،دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٢٨.

[٣] محمد نعمان جلال ومجدى المتولى، أثر حرب أكتوبر على الحياة العامة، مرجع سابق، ص ١٢.

بأن معاهدة السلام تتفق مع الشريعة الإسلامية. "لكن الأمر لم ينته عند هذا الحد فتم القبض على عدد كبير من الجماعات الإسلامية"[1].

أما على المستوى الدولى (الغربى) لقد كان الانفتاح وما تبعه من سلام مع إسرائيل للحاق بالثورة التكنولوجية الهائلة، وآليات السوق الحر، وتحرير التجارة، وشركات متعددة الجنسيات والسوق العالمية والدعوة إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان "التى تعد آليات الهيمنة ليس على مصر أو العالم النامى فقط بل على العالم كله"[2]. "وقد ترتب على ذلك دخول مصر دائرة التبعية وارتبطت المصالح الرأسمالية الأجنبية مع الرأسمالية المحلية المتمثلة فى الفئات الطفيلية مما أثرت ووجهت السياسة المصرية، فتم إغراق مصر بالديون والمعونات"[3]. وكان على الدولة أن ترخى قبضتها التدريجية على الاقتصاد الوطنى ورفع الدعم عن المواد الأساسية وفتح الباب أمام السلع المستوردة إن فتح الأسواق وتحرير التجارة لا يعترض عليها أحد ، ولكن " نظام الهيمنة، وازدواجية المعايير فى تطبيق حقوق الإنسان، وفرض نموذج الديمقراطية الغربية كنموذج أوحد للديمقراطية، . "[4].

---

(1) عمر التلمسانى، ايام مع السادات، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٨٣، ص ص ٥- ١٠.

(2) Priet olak, Mickl Shechter, Rethinking Globalization, London, Britch. ٢٠٠٠, P. ١٢٣.

(3) هناء خير الله، أليات التضخم فى مصر - البحث الرابع- الآثار التضخمية لبرنامج المعونة الأمريكية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ص ١٩٧ ١٩٩

(4) نخبة من كبار المثقفين، العولمة -(السيديسين)- ازدواجية المعايير، دار جهاد للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص ٢٩: ٣٣

"لقد أحدثت العلاقة مع الغرب أثراً عميقاً فى نفوس الأفراد ومن التأثر بالثقافة الغربية العلمانية، وظهور ثقافات مضادة للدولة التسلطية المتمثلة فى ثقافة الجماعات الإسلامية الرافضة للدولة العلمانية الوضعية والعمل على قلبها لإنشاء الدولة الإسلامية، ومهاجمة النموذج الثقافى الغربى، باعتباره لا يعبر عن تقاليد الأمة الإسلامية، والعمل على تسييد نموذج إسلامى متكامل فى الثقافة والاقتصاد والسياسة، وقد وجد المناخ الملائم من ظروف أشاعت فيها اللامبالاة السياسية بين الجماهير المقموعة، وبروز ظاهرة الاغتراب على المستوى المجتمعى والفردى إلى مرحلة انتقالية من السلطوية إلى التعددية السياسية تختلط فيها العوامل المؤثرة عليها، بين العوامل الدولية، والتأثيرات القادمة من النزوع العالمى نحو التعددية، والعوامل الداخلية المتعلقة بتركيب السلطة، ودرجة نضج الطبقات الاجتماعية، ودور المؤسسة العسكرية، ودور المثقفين والطلائع الديمقراطية والثورية فى إحداث التغيير"[1].

ثالثـاً: التوجهات الاجتماعية من خلال:

ـ الانفتاح الاقتصادى فى ظل حكم السادات:

"تحول الانفتاح تحولاً اقتصادياً حاداً من سياسة اشتراكية تقبض فيها الدولة على كل مفاتيح الأنشطة الاقتصادية إلى سياسة ترفع الدولة فيها يدها عن كافة

---

(1) السبديسين، الحرب الكونية الثالثة- عاصفة سبتمبر والسلام العالمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ٨١- ٨٢.

الأنشطة والمجالات، وتسمح للرأسمالية المحلية بأن تنمو وترتبط بالرأسمالية العالمية"[٢].

إن الدعوة إلى الانفتاح قديمة، إذ كان يتردد داخل مصر بصورة غير معلنة فى نصف العقد الأخير من الستينيات أى قبل هزيمة يونيو ١٩٦٧، وبالتحديد بعد انتهاء أول وآخر خطة تنموية شهدتها مصر (١٩٦٠/١٩٦١ - ١٩٦٤/١٩٦٥).

غدت هذه الدعوة تتردد بصورة صريحة بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ من قبل نشاط القوى الرأسمالية فى الداخل الذى أخذ يتزايد بسبب الهزيمة من جهة وتخفيف قبضة النظام داخل البلاد، وانشغال القيادة السياسية بمحاولة إعادة الأرض من جهة أخرى.

. إلا أن دعوة قيام الانفتاح لم تتضح معالمها إلا بعد ١٥ مايو ١٩٧١ وتأكد ذلك بعد ثلاث سنوات.

"كانت الفترة من (٧١-١٩٧٣) تمهيداً وئيداً لتنفيذ الانفتاح رسمياً والتحول نحو الاعتماد على القطاع الخاص والمشترك مع الأجنبي بصفة عامة"[٣]. "فبدأت سياسة الباب المفتوح رسمياً وتشريعياً بصدور القرار الجمهورى بقانون رقم ٦٥

---

[٢] فاطمة بركات عبد الفتاح ، أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على تشكيل الشرائح الرأسمالية الجديدة في مصر خلال عقد السبعينيات، رسالة ماجستير غير منشورة،كليةالآداب،جامعة القاهرة،٢٠٠٢، ص١٦.

[٣] أحمد محمد عبد الكريم ثابت، علاقات التبعية وأزمة التنمية في العالم الثالث - مصر، كدراسة (١٩٧٠- ١٩٨١)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٣، ص١٢٣

لسنة ١٩٧١ فى شأن استثمار المال العربى والمناطق الحرة، وتعد أول مرحلة جديدة من الاقتصاد المصرى"[١].

"ثم بدأ تطبيقه بالفعل فى يونيو ١٩٧٤ بصدور قانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ والمعدل بالقانون ٣٢ لعام ١٩٧٧"[٢].

قد أوضح الرئيس السادات مفهوم سياسة الانفتاح وغايتها حيث قال فى خطاب بجامعة الإسكندرية.

"إننا ندرك تماماً أن عبء التقدم والبناء يقع أساساً على عاتق الشعب المصرى ولكن مهما يكن من فهم الموارد المحلية التى نستطيع تعبئتها فنحن فى أمس الحاجة إلى مواردنا الخارجية، ظروف عالم اليوم تجعل من الممكن أن نحصل على تلك الموارد بالشكل الذى يدعم اقتصادنا ويعجل فى التنمية، ومن هنا كانت الدعوة إلى الانفتاح الاقتصادى، وهى دعوة مبنية على تقدير احتياجات الاقتصاد المصرى من ناحية والفرص المتاحة للتمويل الخارجى من ناحية أخرى"[٣].

غير أن الظروف الاقتصادية والسياسية المحلية والدولية التى أحاطت بالاقتصاد المصرى أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣، وبعدها "خلقت المناخ الخصب والمؤيد لفكرة الانفتاح الاقتصادى وتحول الاقتصاد من مخطط ذى سمة اشتراكية

---

[١] صلاح الدين نامق، النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها، دراسة مقارنة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠، ص٣٥١.

[٢] عبد القادر شهيب، محاكمة الانفتاح الاقتصادى فى مصر، دار بن خلدون، القاهرة، ١٩٧٩، ص٣٤.

[٣] بكر مصباح تنيره، تطور النظام السياسى فى مصر ١٩٥٢ ١٩٧٦، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٩، ص٦١٤

إلى انفتاح اقتصادى ذى سمة رأسمالية، والمؤازر لتحرير القيود المفروضة على النشاط الاقتصادى المصرى وإعطاء مزيد من الحرية الاقتصادية للمبادرات الفردية، وخلق الضمانات القانونية والمالية للقطاع الخاص بشقية المحلى والأجنبى، وإعطاء الإعفاءات والامتيازات الضريبية للمشروعات الصناعية الوليدة التى تقيمها رؤوس الأموال الوطنية والعربية بالاشتراك مع رؤوس الأموال الأجنبية وإصدار قوانين النقد الأجنبى ٩٧ لعام ١٩٧٦[٤].

إن المعنى الحقيقى لسياسة الانفتاح يكمن فى الإيمان القوى بأن كافة الشعوب ستستفيد كثيرا ولن تخسر شيئاً من مضاعفة التبادل وتعزيز المعاملات فيما بينها. "فالفائدة ستعود على الجميع سواء فى مجال الإنتاج أو العمالة، فكلما زاد الإنتاج احتاج إلى عمالة أضخم، وكلما زادت العمالة تضاعف الإنتاج بالتالى.. هذه هى الخطوة الأولى نحو الانطلاق الحقيقى نحو آفاق العصر الذى أصبح فيه الاقتصاد أساس كل شئ، فقد انتهى عصر الشعارات واللافتات والأصنام الاشتراكية وأصبحت الاشتراكية سلوكا عملياً وممارسة يومية من أجل بناء الإنسان المصرى ورفاهيته"[١].

"إننا كنا نقترض من أجل الطعام، وهذه مصيبة سببتها اشتراكية الصنم"[٢] ، لقد كان الهدف من الانفتاح إحداث تنمية لتحقيق ظروف اقتصادية واجتماعية ملائمة للمجتمع والإسهام بتقدم الوطن، وقد حقق آثاراً مهمة فى الاقتصاد المصرى. فمن خلال الزراعة:

---

[٤] سامى عفيفى حاتم، الاقتصاد المصرى بين الواقع والطموح، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٨٨، ص٧٨.

[١] انور السادات، وصيتى، المكتب المصرى الحديث، الطبعة الأولى، يناير ١٩٨٢، ص ٢٢٠.

لقد حدث تطور فى كم الإنتاج الزراعى، واتسعت المساحة المحصولية، وزاد متوسط إنتاجية الوحدة المساحية.

قد تطور الإنتاج النباتى للحاصلات الزراعية سواء الصيفية أو الشتوية مما أدى إلى ارتفاع إجمالى المساحة المحصولية، وتطورت إنتاجية المحاصيل الزراعية، وزادت إنتاجية الفدان مما يعوض أى نقص فى المساحة الزراعية، وذلك من خلال الجدول التالى من عام ١٩٥٢ إلى ١٩٨٠.

جدول (٣)

التطور فى الإنتاج النباتى – الجهاز المركزى للإحصاء والتعبئة[١]

	١٩٥٢	١٩٦٢	١٩٧٥	١٩٨٠
مساحة الحاصلات الشتوية	٤,٣٦٤	٤,٨٣٢	٥,٠٦٩	٤,٩٢٩
مساحة الحاصلات الصيفية	٣,٠٢٦	٣,٧٠٢	٥,٠٨٣	٥,٠٤٠
مساحة الحاصلات النيلية	١,٨٢٤	١,٦٩٥	٧٢٣	٨٠٣
مساحة الجناين	٩٤	١٤٥	٢٨٥	٣٦٠
إجمالى المساحة المحصولية	٩,٣٠٧	١٠,٣٦٥	١١,١٦٠	١١,١٣٢

نلاحظ الزيادة فى المساحة الزراعية لكثير من المحاصيل مع زيادة إنتاجية الفدان، فقد زادت إجمالى المساحة ٩,٣٠٧ عام ١٩٥٢ إلى ١١,١٣٢ عام ١٩٨٠ وبلغ متوسط الدخل الزراعى السنوى من عام ١٩٧٥– ١٩٧٨ (١١٩٥

---

[٢] عمر التلمسانى، قال الناس ولم أقل فى حكم عبد الناصر، مرجع سابق، ص٣٣.

[١] المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢–١٩٨٠، مرجع سابق، ص٥٢.

مليون جنيه) بنسبة ٢٧,٦٪ من إجمالى الدخل القومى البالغ (٤٣٣٠ مليون جنيه) فى المتوسط السنوى، "وإن انخفضت النسبة إلى ٢٠٪ من الدخل القومى لعام ١٩٧٩ بسبب ارتفاع مساهمة عائدات البترول وقناة السويس والقطاعات الأخرى"[٢].

كان الانفتاح الاقتصادى من عام ٧٤-١٩٨٠ الأثر الاستراتيجى بفتح الاقتصاد المصرى لرأس المال العربى والأجنبى وعدم تأميم المشروعات وإعفاء أرباح المشروعات من الضريبة لمدة خمس سنوات، والاعتماد على القطاع الخاص وإحداث تنمية اقتصادية.

"قد بلغ حجم الاستثمار الإجمالى بالأسعار الجارية ٤٦٥ مليون جنيه عام ١٩٧٣ إلى ٦٤٥ مليون جنيه عام ١٩٧٤"[٣].

مما أحدث بعض التأثيرات فى التنمية التى كانت الهدف من الانفتاح الاقتصادى وآليات السوق الحر.

---

[٢] نادية الشيخ وآخرون، الاقتصاد الزراعي، AM للكمبيوتر والطباعة، الزقازيق، ١٩٩٨، ص١١.

[٣] على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاماً – دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢-١٩٧٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧، ص٢٠

جدول (٣)

بعض مؤشرات التنمية : معدلات النمو الإجمالية والقطاعية[١]

متوسطات سنوية	٦٠-١٩٦٥	٦٥-١٩٧٠	٧٠-١٩٧٣	٧٣-١٩٧٦	٧٧-١٩٨٢/٨١
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	٦,٤٪	٣,٢٪	٣,٢٪	٨,٣٪	٨,٥٪
- معدل نمو ناتج القطاعات السلعية.	٦,٤٪	٣,٢٪	٢,٦٪	٨,٠٪	٥,٨٪
- معدل نمو الناتج الزراعي	٣,٣٪	١,١٪	١,٦٪	٣,٨٪	٢,٣٪
- معدل نمو الناتج الصناعي.	٨,٥٪	٤,١٪	٣,٣٪	٦,٩٪	٦,٠٪
- معدل نمو الناتج البترولي			٠,٠٥٪	٣١,٣٪	١٢,٨٪
- معدل نمو ناتج قطاعات الخدمات الإنتاجية	٧,٠٪	١٪	٤,٩٪	١٤,٢٪	١٢,١٪
- معدل نمو ناتج قطاعات الخدمات الاجتماعية والشخصية.	٦,١٪	٥,٧٪	٣,٢٪	١١,١٪	٩,٦٪

من الجدول السابق نلاحظ ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، فالمعدل السنوي المتوسط للنمو ارتفع من ٣,٢٪ من الستينيات والسبعينيات إلى ٨,٥٪ عام ١٩٨٢/٨١. لقد أحدث الانفتاح اتصال مع العالم الخارجي حيث السوق العالمية

---

[١] إبراهيم العيسوي، المسار الاقتصادي في مصر وسياسات الإصلاح- دراسة نقدية في الأزمة الاقتصادية، المركز المصري العربي- مركز البحوث العربية، القاهرة، ١٩٨٩، ص١٨١.

- العمودان الأول والثاني : وزارة التخطيط، القاهرة، يوليو ١٩٧٥ (مؤشرات نمو).
- العمودان الثالث والرابع : وزارة التخطيط، القاهرة، أغسطس ١٩٨١ (تطور الاقتصاد).
- العمـــود الخامـس : وزارة التخطيط - الخطة الخمسية للتنمية- القاهرة، نوفمبر ١٩٨٢.

والتعامل مع شركات متعددة الجنسيات فى الصادرات والواردات وخاصة عامى ١٩٧٩، ١٩٨٠ وهذا ما يظهره الجدول التالى:

جدول (٤)

تطور أهم المؤشرات التى تعكس درجة التحول التى طرأت على درجة الانفتاح على العالم الخارجى ٧٣- ١٩٨٠ [1]

المؤشـــــــــــــرات	النسبة المئوية من الناتج المحلى الإجمالى	
	٧٢- ١٩٧٣	٧٩- ١٩٨٠
أ- صادرات السلع والخدمات	١٤,٦٪	٤٣,٨٪
ب- واردات السلع والخدمات	٢,١٪	٥٣٪
حـ- درجة انفتاح الاقتصاد للتصدير والاستيراد	٣٥,٦٪	٩٦,٨٪
ء- حجم التدفق السنوى الإجمالى لرأس المال الأجنبى	١٠,٤	١٧,٦٪
هـــ- حجم الودائع الخاصة المقدمة بالعملات الأجنبية كنسبة من جملة المعروض من النقود	صفر	٢٥٪

وفى ظل الانفتاح الاقتصادى ومجانية التعليم، وحق كل فرد فى التعليم والمساواة فى الحقوق، والرغبة فى الحصول على أكبر عائد من الدخل، ومع ضمان فرص التعيين الذى بدأ تطبيقه منذ عام ١٩٦٤ وتوقف عام ١٩٧٦، ومع الرغبة فى تحقيق مكانة اجتماعية فى ظل تغيرات الطبقات وظهور فئة رأسمالية

---

[1] محمود عبد الفضيل، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٣، ص٥٠.

طفيلية فى القمة، وأغلب القاعدة العريضة من الفقراء والفئات المحدودة، فكان المخرج لتغيير الوضع الاجتماعى وتولى منصب حكومى من خلال ضمان تعيين الشهادات يعوض النقص عن ثراء الطبقة الطفيلية.

من هنا شهدت النواحى التعليمية توسعاً كمياً:

"زاد عدد الملتحقين بالتعليم الابتدائى إلى (٤,٤٣٤,٦٠٠) عام ١٩٨٠/٧٩ بالمقارنة فى عام ١٩٦٦/٦٥ (٣,٤٩٨,٤٩٦) أى بزيادة قدرها مليون تلميذ خلال خمسة عشر عاماً.

أما التعليم الإعدادى زاد من ١,٣٩٩,١٠٠عام ١٩٧٦/٧٥ إلى ١,٥٤٧,٣٠٠ عام ١٩٧٩/٧٨، وإن انخفض معدل الزيادة من ٧,٢٪ إلى ١,٩٪.

أما التعليم الثانوى العام من عام ١٩٧٦/٧٥ (٨٦٨,٩٠٠)طالب زاد عام ١٩٨٠/٧٩ إلى(١,٠٦٤,٨٠٠)طالب.وزاد التعليم الفنى من ٣٧,٣٪إلى ٤٧,٤٪.

أما التعليم الجامعى زادت عدد الجامعات من ثلاث فقط إلى اثنتى عشرة جامعة مصرية بالإضافة إلى جامعة الأزهر و الجامعة الأمريكية بالقاهرة عام (١٩٢٠)، والمعاهد العليا حتى وصل العدد من (٣٤٥,٤٧٨) عام ١٩٧٦/٧٥ إلى (٤٧٩,٤٣٠) عام ١٩٧٨/٧٧"[١].

إن تحقيق التنمية الشاملة يقتضى تحقيق تنمية فى التعليم لكى يعيش الإنسان وسط الانفجار المعرفى والثورة التكنولوجية والسماء المفتوحة من خلال التعامل مع الآليات الحديثة سواء داخل المدرسة أو خارجها (تعليم مستمر)[٢].

---

[١] غريب محمد سيد وآخرون، السكان والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٦، ص١٣٩.

[٢] كامل بكرى، التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص٦٤.

أما عن العلاج والصحة: "فزاد عدد المستشفيات من (٨٠٢٩٨) سرير عام ١٩٧٨/٧٧ إلى (٨٤٠٠٠) سرير عام ١٩٨٢/٨١، وزاد عدد الأطباء من ٦٤,٣ ألف طبيب عام ١٩٧٨/٧٧إلى ٩١,٩ طبيب عام ١٩٨٢/٨١"[٣].

---

[٣] ابتسام عبد التواب عبد اللطيف محمد، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على التعليم بمنطقة الزاوية الحمراء، دراسة حالة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص٥٠.

جدول (٥)

بيان بأعداد التلاميذ والطلاب المقيدين بالمراحل المختلفة

في مصر لعام ٧٠/٧١ – ٨٠/١٩٨١ [١]

نوع التعليم		١٩٧٠/ ١٩٧١		١٩٨٠/١٩٨١	
		بنات	جملة	بنات	جملة
دور الحضانة		١٢٤٦٩	٢٤٥٥٨	٣٦٨٠٩	٧٤٩٢١
ابتدائى	رسمى	١٣٣٢١٦١	٣٥٣٨٣٧٧	١٧٢٨٩٤٤	٤٣١٧١٤٦
	خـــاص	٨٨٣٤٢	١٩٩٨٢٣	١٠٩٥٧٠	٢٣١٠٤٢
	أزهـــرى	١٠٧٦١	٤٢٦٣٣	٣٦٩٣٩	١١٢٣٨٩
	الجـمـــــلة	١٤٣١٢٦٤	٣٧٨٠٨٣٣	١٨٧٥٤٥٣	٤٦٦٠٥٧٧
إعدادى	رسمى	٢١٢٨٨٥	٦٨٨٩٧٩	٥٣٢٨٨١	١٤٣٦٧٠٧
	خـــاص	٦٢١٧٢	١٦٢٩٥٧	١٢٨٠٧	١٣٧٥٢٦
	أزهـــرى	١٠٠	١٨٧٢١	١٢٥٨٩	٦٧١٢٧
	الجـمـــــلة	٢٧٥١٥٨	٨٧٠٦٥٧	٥٥٨٢٧٧	١٦٤١٣٦٠
ثانـــوى	رسمى	٧٠٩٩٨	٢٢٨١٧٠	١٣٨٣٠٦	٣٧٧٦٧٨
	خـــاص	٢٤٠٧٨	٦٩٩٤٧	٣٩٨٥٣	١٠٧١٨٩
	أزهـــرى	١٠٩٤	١٩٣٩٤	٣٥٥٠٨	١٢٤٨٦٥
	الجـمـــــلة	٩٦١٧٠	٣١٧٥١١	٢١٣٦٦٧	٦٠٩٧٣٢
فـــنى	رسمى	٥٨١١٣	٢٢٠٠٣٩	١٧٨٩٨٣	٥٠١٥١٤
	خـــاص	٢٥٦٠٦	٥٢٢٢٣	٦٣٩٩١	١٣١٧٠٣
	الجـمـــــلة	٨٣٧٢١	٢٧٢٢٦٢	٢٤٢٩٧٤	٦٣٣٢١٧
جامعات	رسمى	٤٣١٧٤	١٥٢١٤٠	١٥٦٦٤٩	٤٧٩٠٢٨
	أزهـــرى	٢٨١٠	٢٥٦٧٣	١٠٣٦٦	٢٥٤٥١
	الجـمـــــلة	٤٥٩٨٤	١٧٧٨١٣	١٦٧٠١٥	٥٤٤٥٢٩
معاهد عليا	رسمى	٩٨٥٨	٣٥٩٣٨	١٥٥٠٥	٢٥٣٢٥
	خـــاص	١٨٣٨	٣٧٤٩	--	٤٢٨٣٠
	الجـمـــــلة	١٢٦٩٦	٣٩٦٨٧	١٥٥٠٥	٦٨١٥٥

---

[١] المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري، مرجع سابق، ص١٠٥. نقلا عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية

لقد أحدث الانفتاح الاقتصادى تطوراً فى الأنشطة الاقتصادية من خلال التوسع فى الاستثمار الصناعى والبترولى والتعدينى وقطاع التشييد فى ظل مرحلة البناء والتعمير بعد حرب ١٩٧٣، وقطاع السياحة ، وهذا ما انعكس بالتطور على الدخل الاقتصادى المصرى للفترة من: ٧٥-١٩٨٠ (شبه الريعية)

جدول (٦)

تطور عناصر الدخول (شبه الريعية) فى الاقتصاد المصرى ٧٥ – ١٩٨٠ [(١)]

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
١- تحويلات المصريين العاملين بالخارج أ- المبالغ المتنازل عنها من خلال القنوات الرسمية	١٩٤,١	٢٥٣,٠	٣٨٤,٢	٦٥٤,١	٦٦٦,٢	٨١٨,٣
ب- الاستيراد بدون تحويل عملة	٩٢,٧	١٦٧,٥	٢٦٥,٢	٥٨٧,٢	٨٨٣,٣	١٠٧,٠
جملـــــــــــــــة	٢٨٦,٨	٤٢٠,٥	٦٤٩,٤	١٢٤١,٣	١٥٤٩,٥	١٨٨٨,٣
٢- إيراد قناة السويس	٤٢	١٤٥	١٧٤	٣٠٠	٤٢٧	٤٠٠
٣- صادرات البترول*	٢٠٢	٤٥١	٥٠٤	٥٦١	١٣١٦	١٩٠٠
٤- المتحصلات السياحية	٧٤	٢٦٣	٤٣٠	٣٩٦	٣٢٠	٥٠٠
٥- جملة الدخول شبه الريعية ٤،٣،٢،١	٦٠٢,٨	١٢٧٩,٥	١٧٥٧,٤	٢٤٩٨,٣	٣٦١٢,٥	٤٦٨٨,٣
٦- الدخل القومى	٣٩٣٣	٤٧٩٣	٥٩٧٤	٧٤٢٨	٩٤٩٢	١٢٢٩٩
٧- نسبة جملة الدخول شبه الريعية إلى الدخل القومى	٪١٥	٪٢٧	٪٢٩	٪٣٤	٪٣٨	٪٣٨

(١) محمود عبد الفضيل، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية، مرجع سابق، ص٥٢

* صادرات عائدات البترول بعد خصم حصة الشريك الأجنبى.

المصادر: - تقرير البنك الدولى عن الاقتصاد المصرى لعام ١٩٨٠.

- تقرير وزارة التخطيط عن تطور الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات ٦٩/٧٠- ١٩٧٩.

من هنا نلاحظ زيادة الأنشطة الاقتصادية بالإضافة لتحويلات المصريين العاملين بالخارج لذويهم فى مصر أدى لتطور الناتج المحلى، كل ذلك أسهم فى بناء المصانع والتوسع الزراعى وتعمير الصحراء وبناء المدن الجديدة والإسكان على الرغم من الزيادة السكانية الكبيرة فقد وصل عدد السكان حسب تعداد ١٩٧٦ إلى (٣٦ مليون نسمة) ووصل العدد عام ١٩٨١ إلى (٤١ مليون نسمة) فى حين كانت عام ١٩٦٦ (٣٠ مليون نسمة) وهذه الزيادة تلتهم فرص التنمية وخاصة عندما يحدث خلل فى توزيع السكان وتستحوذ المدن على الجذب الكبير من السكان لوجود أنواع من الخدمات لا يوجد مثلها فى القرية مما أحدث بذلك ازدياد معدل الهجرة من الريف إلى المدن.

"كان نتيجة ذلك ازدياد معدل السكان بالمدن وتناقصه فى الريف سعياً وراء فرص العمل. فنسبة سكان الحضر عام ١٩٧٦ ٤٣,٨٪ والريف ٥٦,٢٪ وصلت عام ١٩٨١ إلى ٤٤,٣٪ للحضر، ٥٥,٧٪ للريف"[1].

فانخفضت الاستثمارات الزراعية وانخفض معها الدخل النقدى للفرد، واتجهوا للمدينة حيث العمل فى قطاع الصناعة والتشييد والخدمات مما أحدث فائضاً فى

---

(1) خديجة محمد الأعسر، سوق العمالة الزراعية فى مصر خلال فترة السبعينيات، دراسة تحليلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١، ص٦٨.

سوق العمل مما دفع الكثيرين للهجرة الخارجية، وفى ظل الانفتاح وإطلاق العنان للقطاع الخاص احتل مكانة كبيرة فى العمل من خلال القوانين والإعفاءات الضريبية استوعب أعداداً كبيرة من القوى العاملة تصل ٧١,٨٪ لعام ١٩٧٦.

جدول (٢)

توزيع القوة العاملة حسب القطاع المؤسس لعام ١٩٧٦[٢]

القطاع المؤسس	الحكومة	المشاريع العامة	القطاع الخاص	القطاع التعاونى	القطاع الأجنبى والدولى	غير محدد	الإجمالى
العدد بالألف	١٧٨٦,١	٩٦٤,٦	٧٣٣٥,٨	١٨,٥	٥,٠٠	١٠٠	١٠٢١٠,٠
النسبة ٪	٪١٧,٥	٪٩,٤	٪٧١,٨	٪٠,٢	٪٠,١	٪١,٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – تعدادات السكان.

"هذا بلا شك أدى لزيادة الناتج المحلى فى النصف الثانى من السبعينيات وصل إلى ٢٢,٣٪ عام ١٩٧٨– ٢٢,٨٪ عام ١٩٧٩، وساهم فى التوظيف ففى عام ١٩٧٣ ١٧,٧٪ إلى ١٨,٧٪ عام ١٩٧٤ إلى ٢٠٪ عام ١٩٨٠"[١].

إلا أنه ظهرت فئات طفيلية استحوذت على النصيب الأكبر للدخل ومع تحويلات العاملين بالخارج زاد معدل الاستهلاك إلى حد الإسراف والبذخ ومحاكاة

---

[٢] أحمد أحمد الله السمان، توزيع الدخل القومى فى مصر ١٩٥٢-١٩٨٠، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٥، ص٤٢.

[١] محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية، ١٩٩٢، ص٤٥٣.

الأنماط الاستهلاكية الغربية وتم إغراق الأسواق بكل الكماليات المستوردة والمشروعات الصناعية الكمالية داخل مصر فصارت لا تفيد التنمية بل أضرت به[٢].

٢- الديمقراطية فى ظل الانفتاح:

لقد شهدت فترة السبعينيات نشاطاً سياسياً كانت بدايته مع ثورة ١٥ مايو ١٩٧١، ودستور ١٩٧١، ورقة أكتوبر ١٩٧٤، وبرنامج تطوير الاتحاد الاشتراكى ١٩٧٤ والحزب الواحد إلى إصدار قانون الأحزاب السياسية ١٩٧٧، وتعديلاته ١٩٧٩.

غير أن هناك مجموعة من المتغيرات أدت إلى تغيير شكل التنظيم السياسى فى مصر خلال هذه الفترة:

"لقد أحدث غياب الرئيس عبد الناصر فراغاً سياسياً، بارتباطه بالشعب وزعامته له فى فترة كان المجتمع مستعداً لتقبل قائد تاريخى أو كاريزمى فكان لابد من ملئ الفراغ السياسى"[٣]. بالدعوة إلى سيادة القانون ودولة المؤسسات والديمقراطية، بما تتناسب مع " سياسة الانفتاح الاقتصادى التى انطلقت من الديمقراطية الاشتراكية إلى العلاقات الاقتصادية الليبرالية، والتحول إلى تعددية حزبية تتفق مع آليات السوق والانفتاح الخارجى، والولاء للغرب وسياسته، ومع

---

[٢] جلال أمين، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣، ص٥٥.

[٣] إكرام عبد القادر بدر الدين، ظاهرة الاستقرار السياسى فى مصر ١٩٥٢-١٩٧٠، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨١، ص٥٨

إرضاء للظروف الداخلية من المثقفين، وأصحاب الاتجاهات الفكرية المختلفة"[1] ، جعل النظام السياسى يعلن الديمقراطية وينفرد برأيه مما دفع البعض إلى وصفه "على حد تعبير العلوم السياسية (ديكتاديمو) أى عهد ديكتاتورية مع مساحة من الديمقراطية"[2].

لقد بدأت الديمقراطية بخطوات محدودة فى بداية السبعينيات إلى مرحلة متقدمة خلال النصف الثانى، ولكن الديمقراطية أصابها العديد من الاستثنائية عطلت المسيرة، وإن كان البعض "يعتبر الديمقراطية الوليدة قد تم تفريغها من مضمونها وتحويلها إلى شعارات جوفاء لا تتفق مع ما يجرى عليه العمل من الناحية التطبيقية، وبالرغم من رفع شعار دولة المؤسسات كانت السمة سمو القيادة السياسية على المؤسسات أى أغلب القرارات الهامة كانت تتخذ خارج المؤسسات السياسية ثم تقوم بدور إضفاء الشكل القانونى والمبررات للقرارات وإقناع الشعب"[3].

وبالرغم من ذلك فإن الفترة الأولى من السبعينيات شهدت درجة من الاستقرار السياسى، وبدأ الانقلاب السياسى بمصاحبة تضييق نطاق الممارسة الديمقراطية مع النصف الثانى من هذه المرحلة التى صاحبه التحول إلى نظام التعدد الحزبى وصدور قانون الأحزاب السياسية ١٩٧٧، وقد أعطى مزيداً من

---

(1) على الدين هلال وآخرون، المشكلة السياسية فى مصر والتحول إلى تعدد الأحزاب فى تجربة الديمقراطية فى مصر ١٩٧٠-١٩٨١، المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٢، ص٢٠٠.

(2) محمود فوزى، حكام مصر – السادات، مرجع سابق، ص٣٥.

(3) محى شحاته، المشاركة السياسية طبيعتها ومحدداتها، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص١٨٦.

الديمقراطية، "ولكن مع تطور الأحداث الداخلية من سياسة الانفتاح الاقتصادى ١٩٧٤ وظهور الفئات الطفيلية من الرأسمالية التى فرضت نفسها مستغلة وضعها الاقتصادى والاجتماعى من المشاركة السياسية وتوجيهه لصالحها على مصلحة الطبقات الدنيا الأغلبية المعانة اقتصادياً، اجتماعياً، وثقافياً مما أدى إلى تحقيق أدنى مشاركة سياسية حقيقية"[٤] ؛ فأصبحت الفئة المحدودة تتحكم فى مقدرات الأغلبية والعامة من الطبقات.

أضف إلى ذلك زيارة الرئيس السادات إلى إسرائيل ١٩٧٧، وما تبعه من توقيع معاهدة السلام وما واجهه ذلك من نقد من الأحزاب المعارضة، والجماعات الإسلامية، وقد صاحب ذلك عدة قرارات وقوانين استثنائية مقيدة للحريات.

"فى الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٧٨ صدر قانون العيب وحماية القيم الذى يعطى السلطة التنفيذية حق اتهام ومحاكمة من يتجاوز بالقول أو السلوك وتشكيل محاكمة من غير قضاة"[١].

لقد استمرت أساليب تضييق قنوات المشاركة عندما أصبح أعضاء البرلمان الأغلبية منهم من حزب مصر العربى الاشتراكى عام ١٩٧٦ ضمن الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم الذى سعى إلى التفرد والسيطرة على المناصب من المحافظين، ورئاسة اللجان البرلمانية الدائمة ووسائل الإعلام.

ومع التضييق على قنوات التعبير السياسى فى النقابات المهنية بحل مجلس النقابة وتعيين مجلس نقابى آخر، وتعقب الآراء المخالفة بالتحقيق مع بعض

---

[٤] أحمد أنور، الانفتاح وتغير القيم فى مصر، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٢، ص٣٣٤.

[١] سعد الدين إبراهيم، إعادة اغتيال للرئيس السادات، دار الشرق، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٤٩.

المفكرين والسياسيين حول أفكارهم فيما يسمى بالمحاكم السياسية "مما أدى لتبلور التيارات والتنظيمات الدينية الرافضة للنظام، والداعية إلى عودة المجتمع إلى مراحل تاريخية ثقافية سابقة"(٢).

"حتى الأحزاب السياسية التى تأسست مع قانون الأحزاب يونيو ١٩٧٧ وتعديلاته إبريل ١٩٧٩ وضعت شروطاً مستحيلة لتأسيس أحزاب سياسية، حيث لا يكون من بين مؤسسى الحزب أو قيادته من يدعو إلى مبادئ تخالف ثورة ١٩٥٢، ١٩٧١ أو يتعارض مع الوحدة الوطنية أو النظام الديمقراطى الاشتراكى أو يخالف المعاهدة مع إسرائيل. إلى أن تم التضييق على معظم عناصر المعارضة فى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٧٩ حيل بين معظم عناصر المعارضة والفوز بمقاعد البرلمان فكان على حد تعبير البعض تشكيل مجلس جديد بانتخابات مزيفة"(٣).

"امتد الأمر إلى حل اتحادات الطلاب ووضعها تحت إشراف الأساتذة بقرار من رئيس الجمهورية عام ١٩٧٩"(٤).

ومع صدور قانون الصحافة ١٤٨ لعام ١٩٨٠ واعتبارها السلطة الرابعة. لكن مع الصحف المعارضة جعلت الرئيس السادات يضيق تدريجياً بالتجربة الديمقراطية الوليدة "فأدت إلى المصادرة المستمرة لصحيفة الأهالى الإسبوعية التى صدرت عام ١٩٧٨ وتعكس الأيديولوجية اليسارية أو ذات التوجه الراديكالى

---

(٢) محمود جاد، الطبقة الوسطى المصرية– المسار والمصير، مرجع سابق، ص٤٢.

(٣) على الدين هلال وآخرون، المشكلة السياسية فى مصر والتحول إلى تعدد الأحزاب فى تجربة الديمقراطية فى مصر ١٩٧٠-١٩٨١، مرجع سابق، ص٨٧.

(٤) محى شحاته، المشاركة السياسية طبيعتها ومحدداتها، مرجع سابق، ص١٨٧.

وصادرة من حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ومصدر استياء دائم من السادات وتوقف الحزب عن إصدارها"[1].

وفى أغسطس ١٩٨١ تمت مصادرة أحد الأعداد من جريدة الشعب التى تصدر عن حزب العمل ومجلة الدعوة التى تصدر عن جماعة الإخوان المسلمين، "ووصل الأمر لاستغلال الأحداث فى الزاوية الحمراء ووجه ضربة فى سبتمبر ١٩٨١ للمعارضين سواء يساريين أو يمينيين أو علمانيين أو ناصريين أو إسلاميين ووجهت التهم بالفتنة الطائفية وتهديد للوحدة الوطنية وخطراً على منجزات ثورة التصحيح ١٥مايو ١٩٧١، ومسيرة السلام (٧٧-١٩٨٠)، وتم سحب رخص إصدار جريدة الشعب والدعوة والاعتصام وعدد من الجرائد المسيحية"[2].

لقد أدت كل هذه الأحداث السياسية والاقتصادية فى ظل السبعينيات إلى بلورة الحركات والتنظيمات والجماعات الإسلامية كحركة واسعة فى ظل عدم المشاركة أو عدم تحقيق العدالة الاجتماعية إلى أن أصبح لها دور هام وخطير فى الأحداث انتهت بالمأساة للنظام الحاكم؛ لذلك نتكلم بشئ من التفصيل عن الجماعات الإسلامية ودورها فى الأحداث وعلاقتها بالنظام الحاكم.

---

(1) فاطمة القلينى، ملامح الظاهرة الإجرامية كما تعكسها الصحافة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٤، ص١٨٦.

(2) سعد الدين ابراهيم، إعادة اغتيال للرئيس السادات، مرجع سابق، ص١٤٩.

- على الدين هلال، تجربة الديمقراطية فى مصر ٧٠-١٩٨١، مرجع سابق، ص١٧.

- أحمد عبد الله، الديمقراطية على عكاز- المسار المتعرج للتجربة الديمقراطية فى مصر، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٢، ص١١.

- عمر التلمسانى، أيام مع السادات، مرجع سابق، ص ص ٥- ١٠.

الجماعات الإسلامية:

لم تكن الجماعات الإسلامية وليدة فترة السبعينيات بل هى أقدم من ذلك ولها مع النظام السابق (الرئيس عبد الناصر) مواقف وأحداث بين تهديد وترغيب وخاصة بعد قيام إسرائيل بضم القدس، وإحراق المسجد الأقصى يوليو ١٩٦٩. "ومع بداية حكم السادات ١٩٧٠ ارتفعت معنويات جماعة الإخوان المسلمين لوجود علاقة بينه وبين رئيس الجماعة (الشيخ حسن البنا) منذ عام ١٩٤٠، وكان السادات مشهوراً بالتقوى والورع وقد اختاره عبد الناصر سكرتيراً عاماً للمؤتمر الإسلامى عام ١٩٦٥"[١].

لقد رفع الرئيس السادات شعار العلم والإيمان،والوعد بأن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع فعرف بالرئيس المؤمن لذلك نجح السادات فى أن يصل إلى أعماق هذه الجماعات ويشعرهم بعقيدتهم وهويتهم.

وقد عبر السادات عن تكوين الذات، فقال : "صورة الذات فى نظرى أهم عندى من صورتى فى نظر الناس، رئاسة الجمهورية ليست أكبر عندى من أنور السادات"[٢].

ولقد اكتسب السادات شعبية بين الناس والجماعات بعد حرب أكتوبر والتى أطلق عليها (بدر).

لكننا نلاحظ " أن لهذه الجماعات المد والتأييد لطلاب الجامعات المنحدرين من الريف المصرى وكل الأحداث تدل على الفئة الغالبة من الشباب بنسبة ٩٠٪،

---

[١] وليب هيرو، الأصولية الإسلامية فى العصر الحديث، ترجمة عبد الحميد فهمى الجمال، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص ص ١٣١- ١٤٢.

[٢] أنور السادات، البحث عن الذات، مرجع سابق، ص٩٣- ٩٤.

وأنهم متفوقون دراسياً وتخصصات راقية، وأن ٧٠٪ أصولهم الاجتماعية متواضعة ينتمون إلى الطبقة الوسطى"[٣].

من هنا دائماً ما يكون الشباب فى طليعة الحركات الاجتماعية والعنصر الفعال فى الانتفاضات والثورات، وطول فترة التعليم أدى لوجود وقت فراغ "

" وفى ظل تضاؤل الفرص لتحقيق الذات اقتصادياً نتيجة الأزمة الاقتصادية فى المجتمع، تتبلور أزمة الهوية فى المجتمع حيث تتحول إلى حركات سياسية واجتماعية احتجاجية"[٤].

أما فى ظل الانفتاح الاقتصادى ١٩٧٤ واستغلال فئة طفيلية قليلة النصيب الأكبر من الثروة والاستهلاك والمشاركة السياسية فى حين الأغلبية من الطبقة الوسطى يحاولون تحقيق أحلامهم بعد معاناة فى الدراسة ولا يجدون فرص العمل، وإذا وجدوا وظيفة حكومية فراتبها لا يتناسب مع متطلبات المعيشة والأسرة والزواج.

"ومع تهميش الفرد، وتغيب القيم الإنسانية، والعدالة فى ظل آليات السوق والمنافسة، والتبعية يجد الإنسان نفسه وحيداً فى مشكلاته فى بحثه عن الكفاف

---

[٣] سعد الدين إبراهيم، الصحوة الإسلامية وهموم الوطن، أعمال الندوة التى عقدها منتدى الفكر العربى، الأردن، ١٩٨٨، ص٤٠٠.

[٤] السيد يسين، حوار الحضارات – الغربى الكونى والشرقى المتفرد، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٦٢ .

الذى من أجله يعمل فإنه يجد خَلاصَةَ فى الأيديولوجيات التى تناهض هذا الواقع وتعاديه"[1].

كل هذه الأحداث من خلال تغيير القيم والطبقات فى ظل الانفتاح، ومع توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل مما كان فرصة لضم أعداد كبيرة للجماعات التى عارضت هذه السياسات، "وظهور جماعات مثل شباب محمد، أو الفنية العسكرية، والتكفير والهجرة عام ١٩٧٧، والتى قتلت الشيخ الذهبى (وزير الأوقاف السابق)، وتنظيم الجهاد عام ١٩٧٩ ورفض كل هذه الجماعات لشرعية النظام الحاكم واستخدامها العنف فقوبلت بالمطاردة والتحقيق والسجن فى حكم استمر ١١ عاماً هى أهم فترة فى تاريخ الأصولية الإسلامية فى مصر"[2].

هذا ما جعل البعض يصف الفترة السياسية والنظام طول فترة السبعينيات بقوله: "إن هيكل المشاركة السياسية فى مصر يمثل بناء غير متكامل يتأسس على أعمدة أربعة لا تبدو مستقيمة، ويقع المبنى فى مهب الريح التى تضعها ظروف الأزمة الاقتصادية التى تعيشها مصر، وحساسية وضعها الإقليمى والاختيار المطروح أمام المصريين لاختيار حرج بين تشطيب البنيان وتثبيته بكل الدعامات أو تركه لتذره الريح. فثمة جهاز حاكم يدعى كل يوم الرغبة فى تدعيم بناء المشاركة ثم تأتى فئة ممارسات تؤكد ميله نحو الأوتوقراطية أكثر من إيمانه

---

(1) طلعت عبد الحميد، العولمة ودور التربية فى الحفاظ على القيم العربية الأصيلة، إدارة التربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ٢٠٠٢، ص٣٤.

(2) هالة مصطفى، النظام السياسى والمعارضة الإسلامية فى مصر، مركز المحروسة، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ٢٢٥- ٢٤٦.

بالديمقراطية مثل بداية عام ١٩٧٦ ما لبث أن فرملها عام ١٩٧٧ معلناً فترة طويلة من تعطيل البناء انتهت بمقتل المقاول نفسه عام ١٩٨١ "[٣].

وذلك من خلال " قيام مجموعة مسلحة من تنظيم الجهاد إلى منصة العرض العسكرى فى احتفال ذكرى ٦ أكتوبر وقتلوا الرئيس السادات"[٤].

٣- تكافؤ الفرص التعليمية:

قال طه حسين : "التعليم وحده هو الذى يستطيع أن يضمن العدالة والمساواة، التعليم كالماء والهواء"[١].

من هنا فإن مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية يعنى : إتاحة التعليم لكل قادر بتذليل المعوقات التى تعترض عملية التعليم سواء أكانت مادية أم معنوية، ومعيار هذا المفهوم التمثيل النسبى للفئات الاجتماعية داخل مراحل التعليم المختلفة، "وجوانب تكافؤ الفرص التعليمية نص الدستور المصرى ١٩٧١ فى مادته الثامنة بأن الدولة تكفل تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، وإزالة المعوقات وتوفير أفضل السبل للتعليم"[٢] ، وتقديم تعليم إلزامى لكل الأطفال، كما نصت المادة ثمانية عشر.

إن تحقيق المساواة فى الفرص التعليمية عندما يحق للفرد الإفادة مما يتعلمه فى سوق العمل، وذلك بتوافر فرص التوظيف والعمالة بنفس الرواتب والأجور

---

(٣) أحمد عبد الله، الديمقراطية على عكاز والمسار المتعرج للتجربة الديمقراطية فى مصر، مرجع سابق، ص١١.

(٤) عمر التلمسانى، أيام مع السادات، مرجع سابق، ص ١٣٩. =

= - حسن أبو باشا، مذكرات حسن أبو باشا فى الأمن والسياسة، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ٨٠ - ٨٢.

(١) طه حسين، مستقبل الثقافة فى مصر، دار المعارف، ١٩٣٨، ص ٣٣.

(٢) محسن خضر، من فجوات العدالة فى التعليم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٣٢.

عند تساوى المؤهل التعليمى لذلك نجد الدول المتقدمة تحقق المساواة بين الأفراد من خلال :

" تعميم المدرسة الشاملة فى الولايات المتحدة كوسيلة لتحقيق المساواة فى الفرص التعليمية التى تعمل على توصيل الفرد إلى مستوى تعليمى يمكنه ويؤهله للتفاعل مع الحياة والنمو فى المجتمع وتحقيق المستقبل الذى يختاره لنفسه، وكان هذا الفارق بين الدول النامية والمتقدمة"(٣).

"من هنا كان لابد من تحقيق العدالة الاجتماعية فى التعليم أسوة بغيره بلا تحيز أو تفرقة بنص الدستور، والتشريعات المنظمة له والاتفاقيات والإعلان العالمى لحقوق الطفل وحقوق الإنسان والشرائع السماوية"(٤).

لكن الانتقال من الاشتراكية إلى الانفتاح توالت معه الأزمات الاقتصادية ذات التأثير الاجتماعى كأزمة الإسكان، وبطالة الخريجين، وهجرة أهل الريف إلى المدينة والاتجار بالتعليم وفتح مدارس اللغات الخاصة، والمدارس التجريبية للغات بالمصروفات، فأصبحت العدالة الاجتماعية كما تتمثل فى الدساتير والخطط الخمسية فى وادٍ والواقع الاقتصادى والاجتماعى فى وادٍ آخر.

---

(٣) عادل عازر وآخرون، تكافؤ الفرص فى السياسة التعليمية فى مصر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩١، ص٢٠.

(٤) ناهد رمزى وآخرون، العدالة الاجتماعية فى التعليم الأساسى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الأول، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٧.

- نبيلة إسماعيل رسلان، حقوق الطفل فى القانون المصري، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨.

ووجدت بعض الطبقات القادرة فرصتها فى التعليم الخاص أما القاعدة العريضة الفقيرة فعانت من التعليم العام فى ظل الثقافة الاستهلاكية وقيم الانفتاح فيما يسمى بـ:

خصخصة التعليم:

بدأت مصر فى الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى فعلياً منذ عام ١٩٧٤ وتمثلت أهم هذه السياسة فى انسحاب الدولة من الاضطلاع بمسئولياتها الرئيسية فى تمويل التعليم وتوجيهه بما يخدم حاجات الشعب المصرى، ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكان لهذا الانسحاب تأثير خطير فى تدهور أحوال التعليم العام المكلف بإعداد الفئات العاملة، وقصور فى استيعاب كل الأطفال فى سن الإلزام مع تكدس الفصول وقصور التجهيزات وتدنى حالة الأبنية التعليمية، ولقد كان التعليم الخاص منتشراً قبل ثورة يوليو ثم قامت الحكومة بالإشراف عليه، ومع سياسة الانفتاح انتشرت المدارس الخاصة لتستخدمها الفئات ذات المستوى الاقتصادى المرتفع لإلحاق أبنائها مع دفع الأموال دون التقيد بالمجموع (المرحلة الثانوية)، وصلت أعداد المدارس الخاصة لعام ١٩٧٧/٧٦: المرحلة الابتدائية ٣٠٣ – الإعدادية ٢٤٢– الثانوية العامة ١٢١ – الثانوية التجارية ١٢ مدرسة[(١)].

تتركز أغلبها فى المدن الكبرى (القاهرة– الإسكندرية– الجيزة– بورسعيد – طنطا)[(٢)] مع توسع فى المدارس الخاصة واللغات، ومدارس اللغات التجريبية (لعام١٩٧٩) واستحواذ القاهرة على ٤٥٪ من مجموع المدارس الثانوية الخاصة

---

(١) شبل بدران، التعليم وتحديث المجتمع، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٤٨.

(٢) عرفات عبد العزيز سليمان، الاتجاهات التربوية المعاصرة– رؤية فى شئون التربية وأوضاع التعليم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة– ٢٠٠٠، ص ٢٤٠.

حيث وصل هذا العدد لأنها تمثل ١٪ من المساحة المعمورة ٢٥% من سكان مصر ، ٥٠% من وزن الجمهورية بها الغالبية العظمى من أصحاب الدخول العليا والطبقة الغنية"[٣].

"ومع صدور قانون التعليم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ووضع قواعد لإنشاء المدارس الخاصة وإدارتها ودعم التعليم الخاص فى إطار السياسات والخطط القومية للتعليم بهدف تخفيف العبء عن الدولة ولكنه لا يحقق تكافؤ الفرص"[١]. للانحياز لطبقة معينة على حساب القاعدة العريضة، ودخول الدولة كشريك فى مدارس اللغات التجريبية واستخدمت مبانى الدولة فى تعليم خاص مما يعد خرقاً لمبدأ مجانية التعليم.

"مما يتيح لأبناء القادرين العديد من السبل التى تجعلهم يستمرون فى مكانتهم الطبقية وتضع العقبات أمام أبناء الفقراء، ونسب النجاح خير دليل على ذلك؛ الشهادة الابتدائية عام ١٩٧٩/٧٨ نسبة النجاح للبنين فى المدارس الرسمية ٧٦,٤٪ ، مدارس اللغات ٩٨,١٠٪ والبنات ٩٩,٢٪ - الشهادة الإعدادية: بنين ٧٥,٦٪، البنات ٧٧,٥٪ للمدارس الرسمية، أما اللغات: ٩٩,٧٪- الشهادة الثانوية العامة: البنين ٧٠,٥٪ ، البنات ٧٧٪ للمدارس الرسمية ، أما اللغات ٩٠,٥٪للبنين، ٩٥,٢٪ للبنات"[٢].

---

[٣] جمال حمدان، شخصية مصر – دارسة فى عبقرية المكان، الجزء الرابع، شخصية مصر الحضارية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٤، ص٣٣٧.

[١] أحمد إسماعيل حجى، التعليم فى مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٠، ص٢٢٢.

[٢] أحمد أنور، الانفتاح وتغير القيم فى مصر، مرجع سابق، ص ٢٠٨.

امتد مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية إلى الجامعات الخاصة والدعوة إلى إنشائها بعد تجربة الجامعة الأهلية ١٩٠٦ ذات النشأة الوطنية.

"اتجه الأمر لإنشاء جامعة خاصة بالمصروفات والتى لم تجد لها سبيلاً فى ظل قوانين يوليو الاشتراكية ١٩٦١ إلى الفرصة التى حققها الانفتاح الاقتصادى فى ظل الاندماج فى الرأسمالية العالمية والاعتماد على القطاع الخاص، وتوجهات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بتحرير المؤسسات الإنتاجية والخدمية من تدخل الدولة والحد من دور الدولة فى التدخل فكانت الدعوة لإنشاء الجامعة الخاصة تزداد أهمية"[٣].

ولكن فى ظل الاعتراضات ومخالفة الدستور ظل المشروع إلى أن صدر القرار بإنشاء الجامعة الخاصة لعام ١٩٩٢ بقانون ١٠١.

وفى ظل الدعوة لإنشاء الجامعة انقسم المجتمع إلى مؤيد، ومعارض "وقد حصر الدكتور حامد عمار المؤيدين والمعارضين لفكرة إنشاء الجامعة الخاصة وسياسة الدولة لفتح مورد جديد انتهت بأيديولوجية الخصخصة"[١].

بالإضافة للدعوة لإنشاء الجامعة الخاصة نجد الجامعة الأمريكية التى خرجت للوجود عام ١٩٢٠ ومقرها القاهرة، والتى تعود فكرة إنشائها إلى قيادات إرساليات التبشير الدينى والتعليمى منذ القرن التاسع عشر.

---

[٣] سعيد طه محمود- السيد محمد ناس، قضايا فى التعليم العالى والجامعات، مركز آيات للطباعة والكمبيوتر، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٣٠.

[١] حامد عمار، الجامعات الخاصة فى الميزان، مكتبة المحروسة للبحوث والنشر والتدريب، القاهرة، ١٩٩٩،

ص ص١٢-١٨.

والمشاركة الفاعلة من قبل القيادات السياسية فى حفلات التخرج، ومع بداية السبعينيات والتوجه الغربى لفرض السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية على بلدان العالم الثالث.

"حصلت شهادة الجامعة الأمريكية على الاعتراف الرسمى والمبادلة مع الجامعة المصرية برفع الرئيس السادات الحراسة عليها منذ حرب ١٩٦٧"(٢).

فكان خلق الازدواجية فى التعليم – مع المدارس الخاصة والأجنبية والأزهر– "وأخرجت الجامعة خريجين يجيدون التحدث باللغة الأجنبية يفضلهم أصحاب المشروعات الخاصة والاستثمارية والبنوك الأجنبية وشركات السياحة مما أدى لتدفق طلابى عليها"(٣). فأحدثت الجامعة الأمريكية خلق صفوة من الشرائح العليا المهيمنة على المراكز تخدم به المصالح الأمريكية فى ظل التبعية العلمية والتكنولوجية؛ والثقافية فتسيطر على الشعوب النامية مستترة فى سياستها، فكان النسف لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لمن يملك وليس لصالح الجدارة العلمية فى ظل اقتصاد السوق والانفتاح، "وكان الأفضل أن نجمع الأموال لتعين الجامعات الرسمية على تقديم تعليم أفضل يخدم القاعدة العريضة ويحقق تكافؤ الفرص

---

(٢) شبل بدران– كمال نجيب، التعليم الجامعى وتحديات المستقبل، المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص١٤٦– ١٧٧.

(٣) شبل بدران– وجمال الدهشان، التجديد فى التعليم الجامعى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٩٠.

التعليمية"[٤]. "وإن كنا لن ننكر على المؤيدين حيث إفساح المكان مع التركيز على تخصصات أخرى وبدلاً من إنفاق الأموال فى الخارج تنفق فى الداخل"[٥].

٤ـ هجرة العقول:

قال تعالى:(ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مرغماً كثيراً وسعة)[١].

تحدث الهجرة بسبب ظروف تطرأ على الفرد تدفعه إلى الانتقال لمكان آخر، "ومع سياسة الانفتاح فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ كانت الهجرة الخارجية وقد وصل أعداد المهاجرين إلى ١,٤مليون شخص طبقاً لتعداد ١٩٧٦"[٢]. واختلفت معهم دوافع الهجرة.

---

[٤] سعيد إسماعيل، شجون جامعية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٩٤.

[٥] حامد عمار، الجامعات الخاصة فى الميزان، مرجع سابق، ص١٢.

[١] قرآن كريم: سورة النساء، الآية ١٠٠.

[٢] سمير أمين، المجتمع والدول فى الوطن العربى فى ظل السياسات الرأسمالية الجديدة- مصر، مركز البحوث العربية، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٦، ص٦٥.

جدول (٨)

دوافع هجرة المصريين للبلدان العربية (١٩٧٨) [1]

الحالة المهنية	مدرسون		مهنيون		عمال تشييد وبناء		أساتذة جامعة		المجموع	
السبب أو الدوافع	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
١- زيادة الدخل وتحسين الأوضاع الاجتماعيةوالمعيشية.	٤٧	٧٥,٩	٣٦	٦٤,٣	٣٢	١٠٠	٤٣	٦٢,٣	١٥٨	٧٢,١
٢- القدرة على حل بعض المشكلات التى أصبحت مستعصية كالزواج والمسكن.	٧	١١,٢	١١	١٩,٦	—	—	٧	١٠,١	٢٥	١١,٤
٣- زيادة الخبرة والمعرفة بالشعوب الأخرى.	٨	١٢,٩	٣	٥,٣	—	—	٢	٢,٨	١٣	٦٠,٧
٤- الهروب من المشاكل الروتينية وطلب الراحة النفسية.	—	—	٦	١٠,٧	—	—	١١	١٥,٩	١٧	٧,٧
٥- أسباب سياسية	—	—	—	—	—	—	٣	٤,٤	٣	١,٤
٦- أسباب أخرى	—	—	—	—	—	—	٣	٤,٤	٣	١,٤
المجموع	٦٢	١٠٠	٥٦	١٠٠	٣٢	١٠٠	٦٩	١٠٠	٢١٩	١٠٠

(١) محمود عبد الفضيل، تأملات في المسألة الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٥. (نقلاً عن) : الهجرة إلى البلاد العربية : الدوافع والمشكلات الأساسية دراسة ميدانية قام بها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام تحت إشراف د/ على ليلة (دراسة غير منشورة) .

يذكر الدكتور محمد عبد العليم مرسى فى بحثه عن امتناع الحاصلين على الدكتوراه من المصريين عن العودة إلى مصر من أمريكا "أن الوضع عام ١٩٦٤ كانت نسبة المهاجرين ٧,٥٪ وصلوا إلى ٤٠٪ عام ١٩٨٠ فاحتلت مصر المركز الأول.

لقد خسرت مصر نزيفاً بشرياً إلى الولايات المتحدة كانت نسبتهم من عام (١٩٧١-١٩٧٧) على الترتيب: ٣٩٪- ٣٤٪ - ٢٥,٥٪- ٢٦٪- ٢٩٪- ٣٠٪ - ١٩٪.

فقدت مصر كفاءات علمية متقدمة بعد تكلفة إعدادهم، فبلغ عددهم ٩٥٠ فرداً وقد قدر للمبتعث المصرى الواحد ٥٥٠٠دولار، وللفترة من: (١٩٧٠-١٩٨٠) تصل إلى خمسين مليوناً من الدولارات هذا بخلاف إعدادهم السابق داخل مصر"[١].

لقد صدق من أ طلق على هذه الهجرة "تفريغ العقول، أو سرقة العقول، أو نزيف العقول التى تعانى منها مصر"[٢].

إننا لن نستطيع أن ننكر أن هذه الهجرة للعلماء ناتجة عن الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التى جعلت العالم قرية صغيرة دون الاعتداد بالحدود السياسية للدول ذات سيادة وتغير معها مفهوم المكان والزمان، "وبالإضافة

---

[١] محمد عبد العليم مرسى، هجرة العلماء من العالم الإسلامي، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٩١، ص ٨٩.

[٢] محسن خضر، هجرة العقول، مجلة التقدم العلمي، العدد ٣٦، إدارة الثقافة العلمية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، أكتوبر وديسمبر ٢٠٠١، ص٢٨.

لإغراءات الوظيفة المرموقة والمرتبات العالية وحسن التقدير من الآخرين"[٣]. بالإضافة إلى أن الدعوة إلى الانفتاح والثقافات الجديدة، وفتح الأسواق، ودخول مصر لعصر الانفتاح يدفعنا أن ننتقل بسرعة من مرحلة التقويم إلى مرحلة كيف نتعامل مع الانفتاح.

إن هجرة العقول لا ينكره أحد، والإسلام أعطى للإنسان حق التنقل والبحث وطلب العلم. كما ألزم الإسلام الإنسان التحلى بالانتماء لكل القيم والمثل والدين والوطن كما وقف الرسول على أطراف مكة وقال: "والله إنك لأحب البقاع إلى نفسى، ولولا أن أهلك أخرجونى ما خرجت".

لكن واقع الانفتاح فى ظل السبعينيات أحدث انقلاباً فى ثقافة المجتمع تربعت فيه الطبقة الرأسمالية الطفيلية على القمة، وتبددت الأحلام على صخرة الواقع وتحولت، قيم العلاقات الاجتماعية من قيم علاقات بين الأفراد إلى قيم علاقات بين أشياء وماديات.

يشعر فيه الإنسان بالاغتراب وعدم الانتماء والإحساس باللامبالاة يسيطر عليه هوية ليست لوطنه أو للأرض التى نشأ عليها، بل للخارج والهجرة والعمل فى ظل واقع وأرض وقيم فرضت عليه الغربة بالرغم من إقامته فيه.

وإلى هجرة عقول للخارج تغيرت هويتهم وانتماءاتهم إلى الخارج والحياة الجديدة والمكانة والوضع وحياة العلم فى مقابل واقع وطنهم فى ظل رياح التغير التى أصابته بالإحساس بالمعاناة وعدم التقدير والغربة.

---

[٣] صالح بدير، الجامعات الثوابت والمتغيرات، (دن)، ٢٠٠١، ص ١٨٤.

فحدثت الهوة بين الفرد والوطن الذى فقد عوامل الجذب، وكان عليه أن يكون الرباط متيناً، فقد وصل الصينيون إلى الطاقة الذرية بفضل علماء صينيين أقاموا خارج الوطن ثم عادوا إليه.

هـ البعد القطرى:

كانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الباعثة لمفهوم القومية العربية، ومنها سعى الرئيس عبد الناصر إلى وحدة الصف العربى لمواجهة عدو واحد لكن هزيمة عام ١٩٦٧ أوقفت تقدم القيادة الناصرية وعطلت الطموحات.

عندما تولى الرئيس السادات الحكم أكد على استمرار التزام مصر القومى والانتماء إلى الأمة العربية، وأكد ذلك الدستور الدائم ١٩٧١، وحرب أكتوبر ١٩٧٣ دليل على التضامن العربى واستخدام سلاح البترول.

"هذا ما دفع (كسينجر) أن يطلق على عام ١٩٧٣ عام العرب بفضل ذكاء وفاعلية التحرك للوطن العربى، فتغيرت الشعارات واليافطات وأصبح العرب أصحاب المبادرة التاريخية فى دائرة تحركهم الحضارى"[1]. لكن البعض يرى عروبة السادات بشكل مغاير "إن البعض يرى فى نظرة السادات للعروبة أنها من منطلق برجماتى تحدده المصلحة، وهذا ما ميز سياسته نحو العرب فى الفترة من حكمه حيث حرص على مهادنة أغلب الأنظمة العربية على اختلاف توجهاتها وأنظمتها بدءاً من سوريا البعثية إلى السعودية الملكية، وليبيا (القذافى)، والسودان (نميرى)، والأردن الهاشمية، واعتمد السادات على اللغة والدين، ولا

---

(1) أنور عبد الله، ريح الشرق، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٣، ص٦٦.

يترتب عليها الحقوق أو التزامات أو واجبات بل على المهارات الفردية للحاكم"[1] من هنا اختلفت عروبة السبعينيات عن الستينيات.

"لقد مثلت حقبة السبعينيات في مصر مشروعاً مميزاً ذا ملامح مغايرة للحقبة الناصرية"[2]

لم تكن هذه النظرة من طرف واحد بل تغير حال العالم العربى من عصر الثورة إلى عصر الثروة المتمثل فى ثروته البترولية والأموال العربية التى تعمر البنوك الأجنبية مما أدى لشيوع حالة التجزئة والقطرية اتضحت بعد حرب أكتوبر حيث "أكد على ذلك دول الأوبك البترولية بترتيب قائمة الدول التى ستوزع عليها القروض المعفاة من الضرائب، وكانت الهند على رأس القائمة بـ (٢١,٨مليون دولار) مقابل (١٤,٥مليون دولار) لمصر، وعندما طلب السادات ٢٠ مليار دولار للسنوات الخمس القادمة لم يحصل إلا على مليارى دولار أى ٢٠٪ مع العلم أن الدول البترولية حصلت بعد الحرب فى ثلاث سنوات أربعة أضعاف ما حصلت عليه فى ٣٥ سنة أى من: عام ١٩٣٨ حتى عام ١٩٧٣"[3]. نجد السياسة الساداتية تؤكد على البعد القطرى بدءاً بتغيير اسم مصر وعلمها، وإعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى ١٩٧٤ على الغرب، وكان الانقلاب الحقيقى فى العلاقات العربية وانتكاسة القومية بعد زيارة القدس ١٩٧٧ ومعاهدة السلام ١٩٧٩، مما

---

(1) هالة مصطفى، النظام السياسى والمعارضة الإسلامية فى مصر، مركز المحروسة، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٤٨.

(2) محسن خضر، تعريب مصر السياسى، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٥١.

(3) عبد العظيم رمضان، مصر فى عصر السادات-جبهة الرفض العربية، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٩، ص١٢٥.

أحدث شرخاً فى الموقف العربى لمصر، حيث تكونت جبهة الرفض العربية وعُزلت مصر عن القيادة العربية.

"لقد برز حوار السبعينيات الشهير على صفحات جريدة الأهرام بين كتاب ومفكرين مصريين حول القطرية والقومية"(٤).

إن هذا الحوار دليل على تغلغل الاتجاه القومى فى تربة مصر، وأصبح جزءاً فعالاً فى وعيها السياسى.

ستظل مصر بأبنائها المدافعين والعاملين بسواعدهم صمام الأمن والأمان للقومية العربية.

إن مصر والعالم العربى كيان واحد فى منطقة ليست فقط جغرافية، ولكنْ انتماء قومى يشير إلى هوية ثقافية حضارية يواجه الكثير من الصعاب من تحدى تحقيق الوحدة، ومواجهة التبعية والتخلف لتحقيق تنمية ومواجهة إسرائيل وتحدى التحديث.

---

(٤) محسن خضر، الاتجاه القومى العربى فى التعليم المصرى ١٩٥٢-١٩٨١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢، ص٧٢- ٧٧.

- الفريق المدافع عن القطرية: توفيق الحكيم- حسين فوزى- لويس عوض.

- الفريق المدافع عن القومية: وحيد رأفت- عبد العظيم رمضان- يوسف إدريس- السيد يسين- أحمد بهاء الدين.

- محسن خضر، الأيديولوجية التربوية خلال حقب رئاسية فى مصر، مؤسسة التميمى للبحث العلمى والمعلومات، تونس، ٢٠٠٠، ص٢١٣.

- على الدين هلال، النظام السياسى المصرى وتحديات الثمانينيات ١٩٥٢-١٩٨٠، مرجع سابق، ص١٩.

- بطرس بطرس غالى، طريق مصر إلى القدس، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٩.

إننا فى عالم يسعى إلى التوحد والتكتلات، والوطنى العربى لديه من الإمكانات للتكامل والاتحاد من وحدة: الدين، والعقيدة، واللغة، التقاليد، والعادات، والتاريخ والثقافة لكن كل دولة انشغلت بمشاكلها الخاصة ومصالحها فأقسموا على القطرية حتى وصل حجم التجارة البينية العربية ٨٪وفى المقابل الاتحاد الأوربى بالرغم من اختلاف اللغة والديانة والعقيدة؛ وصلوا إلى توحيد العملة عام ٢٠٠٢.

إن الاستعمار الذى رسم الحدود بين الدول العربية ينبغى ألا تكون حاجزاً أمام اتحاد الشعوب.

"يجب علينا أن نرسخ انتماءنا العربى ونؤهل هويتنا وخصوصيتنا الثقافية، وطابعنا وشخصيتنا القومية التى نتميز بها عن غيرنا من الأمم. وهى حقيقة ثابتة بالتاريخ والجغرافيا، ويؤكد عليها معطيات الواقع وشواهد الحاضر"[١]. فنسبة عدد المصريين فى الخارج وصلت ١,٤ مليون نسمة وأسهمت تحويلاتهم فى العديد من المشروعات، وأصبحت أهم مصدر للدخل والعملة الأجنبية التى قدرت بنحو ٣٠ مليار جنيه سنوياً ساهمت فى خلق العديد من المشروعات هذا على الجانب السياسى، أما على الجانب الاجتماعى وبنية المجتمع:

---

[١] محمد محمد سكران، العولمة والثقافة العربية– رؤية نقدية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٩.

رابعاً: التغير الاجتماعي:

"اختلف الكثير حول تحديد ماهية التغير الاجتماعى باختلاف مواقعهم الاجتماعية الأنجلوسكسونين يستخدمونه للدلالة على ظاهرة التحول والنمو والتكامل والتكيف والملاءمة التى يتعرض لها كل نظام اجتماعى.

ويذهب Kingsley Davis أن التغير الاجتماعى هو التحول الذى يقع فى التنظيم الاجتماعى سواء فى تركيبه وبنيانه أو وظائفه ولكن Harry Johnson يرى أنه أساس التبديل والتحويل فى كل أو فى بعض أوجه البناء الاجتماعى مما تساعد هذا البناء على التكيف والانسجام مع ظروف جديدة" [(١)].

"نحن نؤمن بأن التغير سنة الحياة بصفة عامة، ومن ثم فالتغير الاجتماعى سنة الحياة الاجتماعية، وهذا التغير يمكن أن يحدث ببطء على مدى زمن ممتد، وبشكل تدريجى، وبدون تحولات عنيفة فى مسار حركة المجتمع- معنى ذلك أن إيقاع التغير قد يأتى على درجة من الانتظام تسمح للنظم الاجتماعية القائمة أن تلائم نفسها معه، ولكن التغير الاجتماعى قد يحدث بتسارع كبير وبعنف ظاهر وعلى مدى زمنى قصير بحيث يأتى إيقاع التغير أسرع من قدرة النظم فى ذلك المجتمع على استيعابه وتقبله والتلاؤم معه.

من هنا تنشأ داخل المجتمع مشكلات اجتماعية تتفاوت فى حدتها وحجمها تبعاً لإيقاع التغير"[(٢)].

---

(١) طلعت عبد الحميد حسن، دراسة تحليلية للفكر التربوى فى مصر من عام ١٩٥٢إلى ١٩٧٠، مرجع سابق، ص ص ٦٢، ٦٣.

(٢) محمد الجوهرى وآخرون، دراسة المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص ١٣: ١٥.

إن حجم التغيرات الاجتماعية وإيقاع حدوثها فى مصر يُعد هائلاً وتحولاً من مرحلة إلى أخرى؛ فقد انتقل المجتمع من مرحلة ليبرالية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى مرحلة اشتراكية، وحيث التخطيط المركزى، وتحديد الدخول والملكية وحد أدنى للأجور والسيطرة الكاملة على الأجور والأسعار إلى تحول فى الاتجاه المضاد خلال حكم الرئيس السادات عام ١٩٧١ ذات الفلسفة والرؤية الاجتماعية والسياسية اتضحت مع صدور قانون الاستثمار عام ١٩٧٤ وإعلان الانفتاح الاقتصادى والسياسى، والتحالف مع الولايات المتحدة (الغرب)، وتبنى آليات السوق الحر وأثره على الواقع الاجتماعى وما أفرزه من تغير فى طبقات المجتمع وقيمه، ومع تشجيع القطاع الخاص فى كل القطاعات. إلى الصلح مع إسرائيل، والانفتاح على العالم، والتعثر الواضح للمشاركة السياسية من الجماهير.

كل ذلك كان له أثر واضح على الواقع الاجتماعى ما زلنا نعيش فيه حتى الآن.

إن الانفتاح الذى خاضته مصر كان يهدف لإحداث تنمية كمحاولة رفع مستوى المعيشة والتقليل من درجة الفقر من خلال تنمية شاملة تتفاعل فيها مجموعة قوى معينة خلال فترة زمنية ينتج عنها حدوث تغيرات جوهرية فى الاقتصاد القومى؛ لذلك كان اتجاه مصر إلى تغيير الأوضاع من تخلف إلى تنمية، وخاصة بعد خوض حرب أكتوبر ١٩٧٣ وانهيار الاقتصاد.

لقد حدث تغير اجتماعى شامل بفضل مرحلة الانفتاح الذى أحدث انقلاباً فى النظام الاقتصادى من الاشتراكية إلى الرأسمالية، ومن سيطرة الدولة إلى الحرية والقطاع الخاص، ومن الجماعية إلى الفردية، والتنافسية؛ ومن القومية العربية إلى القطرية.

من هنا كان الانفتاح على الغرب فى ظل النظام الرأسمالى العالمى والتخلى عن التخطيط المركزى كأسلوب إدارة الاقتصاد القومى والاعتماد على آليات السوق الرأسمالية التلقائية فى تخصيص الموارد وإطلاق حرية العمل لرأس المال المحلى والعربى والأجنبى بصدور قانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ الذى فتح الباب على مصراعيه فى ظل الانفتاح كانت التوجهات من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، ومنظمة التجارة العالمية، وبحكم الثورة المعلوماتية تغير وتطور مفهوم التنمية، "وتوالت القوانين لينصهر الاقتصاد المحلى والوطنى مع الاقتصاد العالمى لتستفيد مصر من الشركات والأفراد الأجانب والمصريين من خلال قانون ١١٨ لعام ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير، وقانون النقد الأجنبي رقم ٩٧ لعام ١٩٧٦.

كل ذلك من أجل وضع جهود لإحداث تنمية شاملة"[1]. كما عبرت عنها ورقة أكتوبر فى ١٨ إبريل عام ١٩٧٤ التى كانت بمثابة استراتيجية لمصر حتى عام ٢٠٠٠.

لكننا أصبنا بحالة من التبعية تعوق الاستقلال السياسى الحقيقى. بالاعتماد على تدفق الأموال الغربية على هيئة مساعدات نشأ عنه تبعية بعض البلدان النامية المباشرة بالدول الرأسمالية التى يقدمها والتكنولوجيا المحدودة التى يسمح بانتقالها.

---

(1) سامى عفيفى حاتم، الخبرة الدولية فى الخصخصة، دار العلم للطباعة، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٦١.
- سعيد النجار، تجديد النظام الاقتصادى السياسى فى مصر، الجزء الأول، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٧، ص ص ٤٥- ٤٧، والجزء الثانى، ص ١٦٦،

لكن نلاحظ على الاقتصاد المصرى حدوث آثار عميقة فى بنيته الأساسية زادت فيه جذب رؤوس الأموال وأقيمت المشروعات التنموية فى مجال الزراعة والصناعة واستخراج الطاقة، وفتحت قناة السويس للملاحة الدولية فى يونيو ١٩٧٥، بعد إغلاق دام ثمانية سنوات، ومع تحويلات العاملين المصريين فى الخارج تطور على آثارها الإنتاج المحلى الإجمالى فى السبعينيات.

وزادت حركة المشروعات من مساكن وخدمات ومدن جديدة ومصانع وشركات مما أحدث زيادة فى الدخول.

لكن مدى التغير وما حدث فى ظل فترة الانفتاح فى السبعينيات الذى كان يهدف إلى إحداث تنمية شاملة ما لبث أن أحدث تغيراً اجتماعياً خطيراً أفرز عنه ظهور طبقات طفيلية تربعت على قمة الاقتصاد تجمع الثروات بسرعة وبطرق غير قانونية أو غير مشروعة فى ظل مناخ غير منضبط والتى سماهم الرئيس السادات بالقطط السمان، وبقى أغلب فئات الشعب تحت خط الفقر "تعانى من الأوضاع الجديدة فى ظل الاستهلاك المتزايد والانفرادية والتنافسية والقيم الجديدة التى ظهرت من الاغتراب وعدم انتماء والقيم السلعية والانغلاق الدينى والنجاح السهل والهجرة للخارج"[1].

---

(1) إنعام عبد الجواد وآخرون، إعداد الطاقات والقدرات البشرية لمشروع توشكى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٧٣.

- أحمد مجدى حجازى وآخرون، التحولات الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية على أزمة الشباب فى مصر، أعمال الندوة السنوية لقسم الاجتماع، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ٢١٨- ٢٢٢.

لذلك تعد هذه الفترة ذات تغيرات كثيرة اختلفت عما سبقتها وأثرت فى الفترات اللاحقة لها حتى وقتنا هذا فكان لا بد أن نقف على المدى الذى أحدثه الانفتاح:

د. الخصخصة Privatization :

تعنى توسيع الملكية الخاصة، ومنح القطاع الخاص دوراً متزايداً داخل الاقتصاد، ومفهوم توسيع الملكية الخاصة أصبح مفهوماً متبعاً بواسطة العديد من الدول.

فالخصخصة لا تعنى فقط وسيلة التخلص من الوحدات الخاسرة فى القطاع العام، بل ومشاركة القطاع الخاص للعام من أجل تحقيق إنتاجية وربحية أعلى.

لذلك كان الهدف من الخصخصة "للتخلص من الاقتصاد الاشتراكى إلى الرأسمالى والتخلص من الروتين، والتعقيدات المكتبية، والبيروقراطية الإدارية، والقوانين واللوائح من أجل جلب رؤوس الأموال الأجنبية لتوظيفها داخل مصر من خلال توسيع الملكية الخاصة مواليه للنظام العالمى"[(٢)].

فهناك من الدوافع للخصخصة فى فترة السبعينيات:

- **دافع اقتصادى**: للاتجاه نحو الأنظمة الحرة، وآليات السوق والمنافسة، ورفع معدلات الكفاءة، وإلغاء القيود.

[(٢)] سوزان أحمد أبو رية، الخصخصة والبعد الاجتماعى، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ١٤٣، أول نوفمبر ١٩٩٩، ص١٠.

- **دافـــع مالى** : معاناة الدولة من الأعباء الملقاة على عاتق الميزانية العامة وخاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وكانت كل الجهود والموارد المالية موجهة للدعم الحربى.
- **دافـع اجتماعى** : لتحقيق مزيد من الحرية، والحافز على الإنتاج، ولجذب القوى العاملة تخفيفاً عن عبء القطاع العام.
- **دافـــع سياسى**: التوجه للسوق الحرة يتطلب الحرية ومزيداً من الديمقراطية. وتحطيم القيود وتوجيهات صندوق النقد الدولى لتخفيف توجه الدولة الاشتراكى وترك الحرية للقطاع الخاص.
- **دافـــع تاريخى** : إن الخصخصة وفتح الأسواق، والوحدة مع الأسواق العالمية، وثورة المعلومات مرتبطة بالهيمنة والنظام العالمى الجديد.

"ويذكر عاصم الدسوقى[1]:

لقد كان اسمها النظام الأوربى، وفترة أخرى سميت الحرب الباردة، ومنذ بداية التسعينيات سميت العولمة.

لقد أظهرت اتفاقية الجات عام ١٩٤٧ ذات الاقتصاد الحر والحرية التجارية، وانضمت مصر عام ١٩٦٠ إلا أن قوانين التأميم كانت موضع خلاف مع الغرب، ولكن النظام الرأسمالى استطاع أن يفرض السيطرة على النظام الاشتراكى وانتصرت الرأسمالية فى النهاية".

---

(١) نخبة من كبار المثقفين، العولمة، مرجع سابق، ص ص ٩ - ٢٢.

وبدخول مصر عصر الانفتاح مع إصدار قانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ لإعطاء الضمانات للقطاع الخاص المحلى والأجنبى فكانت الخصخصة جزءاً من الانفتاح، وتوالت القوانين الاقتصادية لحماية النقد الأجنبى من التأميم والمصادرة ونزع الملكية أو الاستيلاء عليها؛ وذلك بهدف إحداث تنمية اجتماعية واقتصادية لبناء الإنسان المصرى.

وفى ظل هذه القوانين دخل القطاع العام فى منافسة غير متكافئة فاهتزت الثقة فى الإنتاج الوطنى.

"ومع تدفق رأس المال الأجنبى على مصر لطلب الربح السريع أطلق شعار يحيا المستورد"[١].

لكن الخصخصة والانفتاح لا يعنى إطلاقاً إلغاء القطاع العام تدريجياً وإطلاق يد القطاع الخاص، "فالقطاع العام هو القاعدة الأساسية فى البلاد، فإنه يعود على البلاد بحوالى ألفى مليون جنيه سنوياً بدوره فى سنوات الهزيمة(٦٧- ١٩٧٣) فى توفير معظم السلع الاستهلاكية .. لكننا ندعو إلى تخليصه من السلبيات التى تعوق الإنتاج، ولا يترك كنزيف مستمر تتحمله الدولة، ودفع التعويضات.. بل علينا اتباع أساليب الإدارة الحديثة وإطلاق حرية هذه الوحدات.. ويتيح الفرصة للقطاع الخاص لكى يستخدم طاقاته المعطلة.. فالمسألة ليست احتكاراً بل منافسة من أجل مصالح الموطن العادى ورفاهيته، تنفيذاً للخطة القومية الشاملة والاستراتيجية الحضارية التى تطلع إليها مصر عام ٢٠٠٠"[٢]

---

(١) فؤاد مرسى، هذا الانفتاح الاقتصادى، دار الوحدة للطباعة والنشر، ط٢، ١٩٨٠، ص ١٠٢.

(٢) أنور السادات، وصيتى، مرجع سابق، ص ص ٢٠٣- ٢١٢.

٣- الفردية والتنافسية :

في ظل تحرير الاقتصاد وإطلاق قوى السوق وفتح الأبواب أمام المستثمرين المحليين والأجانب، وإتاحة المجال لقوى العرض والطلب، وتقليص دور القطاع العام أو بيعه جزئياً، ومن ثم تحويله إلى قطاع خاص من هنا تعددت الشركات المحلية والأجنبية، واشتد التنافس فيما بينهم فكانت المنافسة في صالح القطاع الخاص لحصوله على الإعفاءات والامتيازات مع عدم تقييده بقوانين العمل والمشاركة في الإدارة والأرباح، ومع تحرر أسواق العديد من السلع كانت المنافسة شديدة، فقد فيها القطاع العام قوته مما دفع الكثيرين للدعوة لبيعه.

لقد تزايد النفوذ المالي والاقتصادي للقطاع الخاص مما مكّنه من استعادة عدة مواقع مهمة، وفي ظل الشركات الأجنبية والمؤسسات الدولية والاستثمار الأجنبي كانت المنافسة شديدة نتج عنها ظهور نمط الانفرادية والذاتية بعكس التعاون والجماعية مع الصالح العام والمشاركة في الإدارة والأرباح في ظل القطاع العام والتأميم والنظام الاشتراكي في العهد السابق.

لقد أحدث الانفتاح في ظل التنافسية والتربح ظهور الرأسمالية الطبقية بوجودها غير الشرعي وضخامة أرباحها من خلال أعمال معينة لا تتصل بالإنتاج، بل أعمال السمسرة والمضاربات والعمولات، ونمت هذه الفئات في ظل التنافسية لا يقف أمامها أحد لجمع الثروات وانتشر معها الكسب غير المشروع في ظل المناخ الانفتاحي غير المنضبط "وهذا ما سماه الرئيس السادات أرباب الاقتصاد الخفي بالقطط السمان"[١].

---

[١] محمد إبراهيم طه السقا، الاقتصاد الخفي في مصر، مرجع سابق، ص ٥.

لقد استغلت هذه الفئة الثغرات لتزيد من أرباحها سواء من التهرب من قوانين تحديد الملكية الزراعية وقوانين الإيجارات والجمارك والضرائب وقوانين الإسكان وقوانين منع تجريف التربة.

ومع تزايد رؤوس الأموال الأجنبية الباحثة عن الربح السريع، ومع تراخى سلطة الدولة فى إدارة وتوجيه عملية النشاط الاقتصادى كان من الطبيعى تزايد الدخول الطفيلية لبعض الفئات على حساب الأغلبية.

لقد قدرت الإحصاءات "أن أغنى ١٠٪ من السكان يحصلون على ٢٨,٥٪ من الدخل، وأفقر من ٦٠٪ يحصلون على ٣٠٪ من الدخل (١٩٧٥- ١٩٧٦)"[٢]. ولم تسلم البنوك الوطنية من منافسة البنوك الخاصة والأجنبية فى ظل منافسة ترغب فى تحقيق أكبر ربح فى أسرع وقت، ثم التخلى عن المبادئ المصرفية السليمة، وشاعت حوادث النصب والعجز عن السداد والإفلاس.

"وتحت المظلة المزدوجة للانفتاح والإسلام ظهرت شركات توظيف الأموال لتقضى على البقية الباقية من سلطة الدولة فى تحديد أسعار الفائدة وتجميع وتعبئة المدخرات القومية وحرمت الاقتصاد الوطنى من الاستفادة بهذه الأموال بسبب إيداعها فى الخارج لاستخدامها فى المضاربة فى البورصات العالمية، واستدانت الدولة من الأجانب، فى الوقت الذى كان أبناؤها يودعون أموالهم لدى الأجانب"[٣].

---

[٢] إبراهيم العيسوى، انفجار سكانى أم أزمة تنمية؟ دراسة فى قضايا السكان والتنمية ومستقبل مصر، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٤، ص ١٩٣.

[٣] محمود عبد الفضيل، الخديعة المالية الكبرى- الاقتصاد السياسى لشركات توظيف الأموال، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٩، ص ص ١٢- ٢٤.

٣- الاستهلاك :

إن الانفتاح الاقتصادى الذى خاضته مصر منذ عام ١٩٧١ فى استثمار المال العربى والمناطق الحرة ورؤوس الأموال الأجنبية، ومع التطبيق الرسمى للانفتاح بقرار ٤٣ لعام ١٩٧٤ كان الانفتاح على السوق العالمية، وعلى الشركات المتعددة الجنسيات عابرة القارات، والتفوق التكنولوجى الذى جعل العالم قرية صغيرة، وتغير المفهوم للتنمية بالاهتمام بتحرير التجارة وعمليات الخصخصة عندما تقارن بين حجم الصادرات والواردات فى ظل آليات السوق الحرة والشركات والاستثمار العربى والأجنبى.

نلاحظ عدم مناسبة مساهمة مشروعات الانفتاح فى تحقيق حجم مناسب من الصادرات السلعية؛ لأن معظم رأس المال سواء العربى أو الأجنبى موجه إلى أنشطة الخدمات، بالإضافة إلى أن المشروعات الانفتاحية وجهت منتجاتها فى السوق المحلية بأسعار مغرية فانصرفوا عن التصدير، ومع قوانين النقد الأجنبى (٩٧ لعام ١٩٧٦) من سهولة الحصول على ما يحتاجونه من النقد الأجنبى فلم تكن فى حاجة إلى التصدير للحصول على عملات أجنبية.

"أصبح حجم الواردات من عام ١٩٧٣: ١١١٣,٢ مليون جنيه ارتفعت عام ١٩٨٠ إلى : ٥٣٠٤,٤ مليون جنيه وقيمة وارداتنا الغذائية زادت من عام ١٩٧٣ (٣٥١,٦ مليون جنيه) إلى (١٥٦٦,٤ مليون جنيه)عام ١٩٨٠. فى حين أن الصادرات السلعية من عام ١٩٧٣ (٧٠٨,٩ مليون جنيه) وصلت عام ١٩٨٠

- عبد القادر شهيب، الاختراق- قصة شركات توظيف الأموال، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٨٩.

(٢٦٩٧,١ مليون جنيه) فبعدما كانت الصادرات تغطى ٦٤٪ من إجمالى الواردات انخفضت إلى ٥١٪ عام ١٩٨٠ مما أحدث عجز فى الميزان التجارى"[١].

إلى أن "وصلت حجم الديون الخارجية من (١٦٣٩ مليون دولار) عام ١٩٧٠ إلى (٨٠٩٩ مليون دولار) عام ١٩٧٧ أى بنسبة ٣٩٤٪"[٢].

لم يكن الانفتاح والخصخصة -الذى دخلته مصر- يخدمان التنمية. "بل تحولت الدولة من مؤسسة إنتاجية إلى أكبر مؤسسة استهلاكية فى المجتمع نتيجة للتوسع المذهل فى الاستهلاك العام المدنى والعسكرى فسارت سوقاً متنامية لسلع استهلاكية (لاسيما المستورد ابتداء من القمح وانتهاء بالسيارات الفاخرة وصفقات السلاح)"[١].

ومع إطلاق العنان بلا رقيب ولا حسيب لتجريف التربة وتحويلها لغير أغراض الزراعة، ومع ترك الحبل على الغارب لزيادة إنتاج سلع الأغنياء من اللحوم والفواكه "فقدت القرية تدريجياً لوظيفتها الإنتاجية وتحويلها إلى وحدة استهلاكية، وبدلاً من أن تقوم بخلق فائض يوجه لتمويل الصناعة انضمت إلى المدينة لتستهلك أكثر مما تنتج، وإذ بالسلع المستوردة تظهر فى القرية والمدينة.

لقد وصل الأمر أن ٢,٣٪ من المصريين يستهلكون قرابة ربع الاستهلاك القومى، وأقل من ١٠٪ من السكان يستهلكون أقل قليلاً من نصف الاستهلاك أى

---

(١) رمزى زكى، دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقدة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة، مطبوعات مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٣، ص ص ٢٠- ٢٣.

(٢) ———— ، بحوث فى ديون مصر الخارجية، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٤٠.

(١) عادل غنيم، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة، دراسة فى التغيرات الاقتصادية والطبقية فى مصر ١٩٧٤- ١٩٨٢، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٠.

(٤٥٪) وأن الـــ ٩٠٪ يستهلكون النصف الباقى، وفى ظل الانفتاح ظهرت الفئات الطفيلية التى أطلق عليها القطط السمان وصل بها أن ٥٪ منها تحصل على ربع الدخل القومى"[٢].

ومن هنا شاعت قيم الثراء والغنى الفاحش دون بذل جهد، وانفتح باب الاستيراد على مصراعيه بلا ضوابط، فتزايدت السلع الترفيهية، ومع الطبقات الجديدة الطفيلية الثرية "تحول نمط الاستهلاك تحت شعار يحيا المستورد وساد معه النمط الاستهلاكى"[٣]. فكانت المحاكاة لأنماط الاستهلاك الكمالية فى الدول البترولية، وقامت الشركات الأجنبية والاستثمارية بحملة إعلانات لإغراق الأسواق بكل الكماليات المستوردة أو حتى بالمشروعات الصناعية داخل مصر صارت سلع كمالية لا تفيد الصناعة ولا التنمية المصرية بل العكس أضرت بها "فأطلق عليها البعض السلع الاستفزازية"[٤]. لقد أصبح المجتمع المصرى يستهلك ما لا ينتج وينتج ما لا يستهلك.

لقد انعكس الاستهلاك البذخى لاتساع حدة الفروق الاجتماعية والهوة التى تفصل بين المستويات العليا أصحاب الدخول المرتفعة الطبقة الطفيلية، وبين المستويات الدنيا أصحاب الدخول المنخفضة التى تمثل القاعدة العريضة، وتأثر بها الشباب القوة العاملة الأساسية التى حاولت البحث عن طريق للتخلص سواء بالهجرة لرفض الواقع، أو عن طريق التمرد والعنف.

---

(٢) أحمد أنور، الانفتاح وتغير القيم فى مصر، مرجع سابق، ص ص ٧٨- ١٠٩.

(٣) جلال أمين، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية، مرجع سابق، ص ٥٥.

(٤) عبد الهادى محمد والى، الانفتاح الاقتصادى بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص ١٠٧.

٤. التبعية :

دخلت مصر مرحلة جديدة حيث السوق الحرة والانفتاح على السوق العالمية لإحداث تنمية والتخلص من التخلف.

ومنذ الإعلان عن هذه السياسة الانفتاحية أحدث علاقات اقتصادية خارجية، ومع زيادة أسعار البترول وسفر العديد من المصريين للخارج أسهمت تحويلاتهم لقيام المشروعات والصناعات وأصبحت أهم مصادر للنقد الأجنبى، ومع الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات وظهور مصالح الأغنياء والطفيليين فى الداخل التى تبحث عن الربح من أيسر الطرق تم التحالف فكانت روابط التبعية. فتركت الدولة للشركات مجالاً واسعاً فى التجارة الخارجية أدت لتعرض الدولة للاستدانة وفرضت الهيمنة الرأسمالية سواء من الداخل أو الخارج، واستخدمت القوى الخارجية كل الطرق لجذب مصر وفرض التبعية عليها فى ظل الهيمنة والسيطرة العالمية التى تقودها الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة وانتهاء بمنظمة التجارة العالمية.

ومع تطور الأوضاع السياسية وتحقيق السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩ وبعد انقطاع المساعدات الأمريكية المصرية منذ عام ١٩٦٨ استأنفت العلاقات، وكان أول القطرة غيثاً (٢١ مليون دولار) عام ١٩٧٤ وصلت إلى (٣٧٠ مليون دولار) عام ١٩٧٥ ثم معدل سنوى يقرب من (بليون دولار) خلال

السنوات الثلاثة (٧٦- ١٩٧٨) وبعد اتفاقية كامب ديفيد بلغت (٣,٧٥ بليون دولار) من عام (١٩٧٩- يونية ١٩٨٠) بمعدل سنوى (٢،٥ بليون دولار)"[١].

لقد ارتبطت مصر بهيكل تجارى خارجى مشوه ومتخصص بتصدير وحيد للأجانب يقتصر على بعض المواد الغذائية وبعض المواد الخام وبتصدير تخصص سلعى وحيد الطرف.

"أصبحت الولايات المتحدة المورد الأول لمصر تمدنا بنحو ٦٠٪ من وارداتنا للقمح والمورد الرئيسى لكل ما نستورده من الذرة"[٢].

إن سياسة الباب المفتوح أدت لتدفق الأموال الغربية على هيئة مساعدات نشأ عنها تبعية للدول الرأسمالية بشروط محددة ومقيدة ولتحقيق أهداف خاصة بها.

"حصلت مصر على مساعدات البنك الدولى والاتحاد العالمى للتنمية فى تمويل المشروعات الزراعية لعام ١٩٧٩ مع الدول النامية: (٣٢٢,٥مليون دولار) منها (٤٠ مليون دولار) لقطاع التعليم، (١١ مليون دولار) للصناعة، (٢٥ مليون دولار) للإسكان والتغذية (٢١٤ مليون دولار) للكهرباء.

لقد أصبح الدين الخارجى على مصر عام ١٩٨٠ (١٣٨٨٥,٣ مليون دولار) وعام ١٩٨١ (١٥٢٧٩,٢ مليون دولار)"[١].

---

(١) هناء خير الدين، آليات التضخم فى مصر، البحث الرابع الآثار التضخمية لبرنامج المعونات الأمريكية، مرجع سابق، ص ١٩٩.

(٢) عادل حسين، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية (١٩٧٤- ١٩٧٦)، الجزء الأول، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨١، ص ص ٤١- ٤٣.

لقد استخدمت القوى الرأسمالية العالمية كل أسلحتها لجذب مصر إلى دائرة نفوذها ، وضمان تبعيتها فتم إغراقها بالديون والمعونات الغذائية والعسكرية إلى جانب التبعية التكنولوجية والمادية والثقافية.

كان الهدف من سياسة الانفتاح إحداث تنمية لمصر والخروج من دائرة التخلف، ولكنه أصابها بالتبعية والتخلف وترك يتفاقم ويستشرى طالما هناك تعميق للتبعية للسوق الرأسمالية العالمية واتباع سياسات الإصلاح التى يقترحها صندوق النقد الدولى "وفى تقرير للكونجرس أن الانفتاح خدم المصالح الأمريكية وبرنامج المساعدات الأمريكية سوف يدعم الأهداف الاستثمارية للقطاع الخاص"[٢].

هـ الكم والكيف والنظرى والعملى :

فى ظل مجانية التعليم وحق كل فرد فى التعليم، والمساواة فى الحقوق من خلال نصوص الدستور كان التوسع فى إنشاء المدارس ودخول أعداد كبيرة من أبناء الوطن فى التعليم بهدف توفير الفرص المتكافئة للفقراء فى مؤسسات التعليم التى حققت توسعاً ملحوظاً فى المراحل المختلفة: الابتدائى والإعدادى والثانوى بنوعيه، والجامعى ، مما انعكس ذلك على حجم قوة العمل.

لكننا نلاحظ أن التعليم كانت مخرجاته أعداداً كبيرة تفتقد للقدرات والمهارات التى يحتاجها سوق العمل "فكانت المشاكل الحقيقية للكيف هى التعرف على جذور

---

[١] صبحى محمد قنوص، أزمة التنمية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، ليبيا، ١٩٩٢، ص ص ١٠١-١٠٩.

[٢] طلعت عبد الحميد، التعليم وصناعة القهر، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة ٢٠٠٠، ص ص ٩٧-٩٨.

وأسباب المشكلة واختيار الاستراتيجية المناسبة لحلها"[1]. حتى إن القيم الموروثة والعقبات المالية والبشرية أثرت فى النفور من العمل اليدوى على اعتبار أنه تعليم من الدرجة الثانية وأكد على ذلك تأخر تعيين أصحاب الشهادات المتوسطة (التعليم الفنى).

وأكد على ذلك تولى المناصب العليا لا يحصل عليها سوى أصحاب الشهادات بغض النظر عن تدريبهم أو خبرتهم.

لقد اهتم التعليم فى مصر بالتعليم النظرى وأهمل الجانب العملى حتى التعليم الفنى أصبح يركز على تخريج أعداد كبيرة دون الاهتمام بالمعامل والورش والمزارع، واقتصر التعليم فيها على الجانب النظرى، ومع الاهتمام بالأعداد وتخريجهم إلى سوق العمل غير مؤهلين لآليات السوق "فيكون التعليم منحازا للكم على حساب الكيف"[2]. -كما سنذكر فى سوق العمل- فيكون التكدس الكبير من الموظفين بنمط تعليمى واحد ومهارات معدومة، ومع توقف الدولة عن تعيين الخريجين مما أدى لوجود أعداد كبيرة من البطالة؛ لأن قدراتهم لا تتناسب مع متطلبات سوق العمل. من هنا نتبين أن هناك خللاً فيما يتعلق بالكفاية الداخلية للنظام التعليمى، وتظل صيحات رجال الأعمال حول الكفاية الخارجية مزعجة للمخططين والمعلمين فى ظل اقتصاد السوق الذى يطلب من الخريجين مهارات لم يتزود بها فى مؤسسات التعليم النظامى. كما تظل قضية الإبداع حبيسة الكتابات

---

(1) Schiefe Lbein, E: Basic Elements To Reflection On The Quality Of Education, IIEP, Paris, ١٩٩١, P٢٥.

(2) محسن خضر، من فجوات العدالة فى التعليم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٢.

النظرية بفضل جماعات الضغط المدعومة بالاتجاهات المحافظة والأصولية فى عصر لا يعترف إلا بالمبدعين"[٣].

٦ـ **تعليم الصفوة:**

فى ظل الانفتاح حدث تغيير فى بنية المجتمع بارتفاع فئات وتربعها على القمة وتدنى طبقات تمثل الأغلبية يسيطر عليها الفقر والدخل المحدود، وفى ظل السوق الحرة والانفتاح والمنافسة أصبحت الفئات الطفيلية تستحوذ على الثروات والمناصب العليا وسياسة يطبقها القلة من الأغنياء تخدم مصالحهم "فيتاح لأبناء القادرين العديد من السبل تجعلهم يستمرون فى مكانتهم الطبقية، والعقبات أمام أبناء الفقراء"[١].

"مما يعكس نوعاً من التفضيل والانحياز الذى تفرضه البنية الطبقية فى المجتمع"[٢].

لقد كان لسياسة الانفتاح الأثر الأكبر فى تفجير الصراع الاجتماعى فى مجال التعليم ونسف مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

"إن مستويات المعيشة تظهر مدى التباين الاجتماعى على حظوظ أبناء الصفوة من رجال الأعمال الذين يلتحقون بالمرحلة الثانوية نسبتهم (٣٣,٥٪)

---

[٣] إنعام عبد الجواد وآخرون، إعداد الطاقات والقدرات البشرية لمشروع توشكى، مرجع سابق، ص١٩٢.

[١] أحمد أنور، الانفتاح وتغير القيم فى مصر، مرجع سابق، ص ٢٠٨.

[٢] طلعت عبد الحميد، التعليم وصناعة القهر، مرجع سابق، ص ١٦٤.

وبالتعليم العالى(٣٠,٥٪) بينما لا يتجاوز نسبة أبناء العمال اليدويين (٢,٨٪) للتعليم الثانوى (١,٤٪) للتعليم العالى". [٣]

لقد تأثرت العملية التعليمية بأولياء الأمور أصحاب المكانة والصفوة حيث المبانى الملائمة للعملية التعليمية وكثافات محدودة وتوفر المعامل والمعلمين الأكفاء لأبنائها فى التعليم الخاص ذو المصروفات العالية لتعليم متميز. فى حين نجد أبناء الفقراء ترتفع كثافة فصولهم ولا تتوفر المعامل أو الوسائل التعليمية ونقص المعلمين ذوى الخبرات فى المدارس الرسمية ذات المجانية مما يؤدى لظاهرة أخرى هى التسرب أو ارتفاع نسبة الراسبين التى تعد السمة الغالبة على الأسر الفقيرة والمتوسطة وخاصة بالمحافظات الريفية أكثر من الحضرية.

"مع أن التعليم يهدف إلى تمكين كل شخص سواء كان طفلاً أو راشداً من الإفادة من الفرص التربوية دون النظر إلى جنسه أو مستواه الاقتصادى أو الاجتماعى فهو تعليم لا يفرق بين أفراد الشعب"[٤].

لا سوق العمل والتدريب:

"بلغ عدد سكان مصر وفقاً لتعداد عام ١٩٧٦ (٣٦,٦٢٦,٢٠٤ نسمة)، وعدد الأفراد الذين يعدون أساس قوة العمل ٢٠,٦مليون نسمة أى ٦٥,٥٪ وهذه النسبة بها أعداد كبيرة لا تعمل من ربات بيوت وطلاب متفرغين للدراسة"[٥].

---

[٣] محسن خضر، الأيديولوجية التربوية خلال الثلاث حقب من الرئاسة، مرجع سابق، ص٢٢٣.

[٤] منى أحمد على حسن، التخطيط لزيادة الفرص التعليمية للإناث فى التعليم الأساسى للجميع، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٠.

[٥] أحمد إسماعيل ، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية ، دار الثقافة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص٣٠٦.

وفى ظل سياسة الانفتاح وإطلاق حرية العمل لرأس المال المحلى والأجنبى ومنح القطاع الخاص المزايا منذ عام ١٩٧٤ تنوعت معه الأنشطة الاقتصادية فكانت نتائج دراسة منظمة العمل الدولية فى مصر: [1]

"أن هناك خمسة عوامل أساسية أثرت فى سوق العمل والتدريب: مجانية التعليم، هيكل وسياسة الأجور، ضمان التعيين، القيم الاجتماعية، الهجرة".

لقد تحدثنا عن تكافؤ الفرص التعليمية وأن العدالة تقتضى لكل فرد الالتحاق بالتعليم، وكما قال طه حسين: التعليم كالماء والهواء، مما فتح المجال لجميع الفئات والطبقات لتحقيق ذاتها ودخلها وتقليل الفجوة بين الطبقات، لذلك كانت الفرصة للمشاركة فى سوق العمل، وزادت نسبة قوة العمل. لكن الاهتمام بالكم على حساب الكيف لم يخرِّج التعليم النوعية المطلوبة من المهارات والكفاءات لسوق العمل، ومع تعميق الجانب النظرى على العملى فى التعليم كانت المخرجات التعليمية مزيداً من البطالة المقنعة التى تطلب معها مراكز تدريب لإمداد سوق العمل بالمهارات المطلوبة مما أفقد مالاً وجهداً لم يتم الاستفادة منهما.

الجدول التالى يوضح توزيعاً لقوة العمل وأساس قوة العمل حسب الجنس ومستوى التعليم خلال عامى ١٩٦٠-١٩٧٦.

---

(1) بنت هانس وسمير رضوان، العمل ، العدل الاجتماعى فى مصر فى الثمانينات دراسة فى سوق العمل، مكتب العمل الدولى، دار المستقبل العربى. القاهرة، ١٩٨٣، ص ص ٣٤٨- ٣٥٥.

جدول (٩)

توزيع قوة العمل وأساس قوة العمل حسب الجنس ومستوى التعليم ١٩٦٠- ١٩٧٦[١]

الفئة والحالة التعليمية	١٩٦٠				١٩٧٦			
	ذكــــور		إنــــاث		ذكــــور		إنــــاث	
	بالألف	%	بالألف	%	بالألف	%	بالألف	%
مهمة قــــــوة العمل:								
أمى	٤٣٤٧,٧	٦٢,٧	٤١٩,٢	٧٨,٠٠	٥٢٠٧,٨	٥٤,٢	٢٥٣	٣٠,٧
يقرأ ويكتب	٢٠٢٣,٥	٢٩,٢	٣٩,٣	٧,٣	٢٥٢١,٠	٢٦,٢	٧٢,٣	٨,٨
تعليم ابتدائى	٤٢٩,٣	٦,٢	٥٩,٧	١١,١	٤٠٣,٢	٤,٢	٢٣,٢	٢,٨
تعليم ثانوى	---	---	---	---	٩٤٥,٥	٩,٨	٣١٩,٩	٣٨,٨
تعليم جامعى	١١٤,٨	١,٧	١١,٩	٢,٢	٤٠٦,٦	٤,٢	١١٢,٨	١٣,٧
لم تذكر حالته	٢١,٩	٠,٣	١,٧	١,٤	١٢٤,٢	١,٣	٤٢,٤	٥,٢
الإجمالى	٦٩٣٧,٢	١٠٠	٥٣٧,٨	١٠٠	٩٦٠٨,١	١٠٠	٨٢٣,٦	١٠٠
أساس قوة العمل:								
أمى	٤٩٠٤,٨	٥٦,١	٧٢٢٣,٧	٨٣,٧	٥٤٠٥,٧	٤١,٤	٨٧٤٥,١	٦٩,٩
يقرأ ويكتب .	٢٨٦١,١	٣٢,٨	١٠٨٩,٣	١٢,٥	٣٧٠٩,٥	٢٨,٢	١٦٦٧,٤	١٣,٣
تعليم ابتدائى	٧٩٣,٩	٩,١	٢٩٩,٢	٣,٤	١٣٧١,١	١٠,٥	٧٢٤,٨	٥,٨
تعليم ثانوى	---	---	---	---	١٩٨٤,٦	١٥,٢	٩٩٢	٧,٩
تعليم جامعى	١٢٢,٣	١,٤	١٥,٨	١,٢	٤٢٤,٩	٣,٣	١٢٥,٩	١,٠٠
غير مذكورين	٥٤,٤	٠,٦	٧١,١	١,٨	١٧٥,٥	١,٣	٢٥٣,٨	٢,٠٠
الإجمالى	٨٧٣٦,٥	١٠٠	٨٦٩٩,١	١٠٠	١٣٠٧١,٣	١٠٠	١٢٥٠٩	١٠٠

ومن الجدول نلاحظ :

١- الإجمالى ليس دقيقاً بسبب التقريب.

---

[١] بنت هانسن وسمير رضوان ، المرجع السابق ، ص ١١١ (نقلاً عن) : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – تعداد السكان..

٢- أساس قوة العمل: السكان ست سنوات فأكثر وباستبعاد الأشخاص فوق ٦٥ سنة والأشخاص الذين لا يعملون والعجزة الذين يتجاوز عمرهم ٦٥ سنة، والأشخاص غير العاملين والعجزة.

لقد ارتبط هيكل سياسات الأجور بمجانية التعليم فكان الإقبال على التعليم لتحقيق عائد مرتفع والحصول على الشهادات العالية.

وأبناء الطبقات العالية من خلال التعليم الخاص وتعويض انخفاض درجاتهم وحصولهم على شهادات من مدارس أو جامعات أو معاهد خاصة فيحصلون على وظائف مرموقة فى البنوك أو شركات السياحة ذات الدخل المرتفع بالمقارنة بالوظائف الحكومية.

مما انعكس على التعليم الفنى فى انخفاض مرتباتهم وترقياتهم فكان الانخفاض في الإقبال عليهم، واقتصر على الطبقة الفقيرة بالرغم أنه يمثل أساس قوة العمل التى يحتاجها السوق.

ومع سياسة الانفتاح كان لابد أن يتغير الوضع مع حركة البناء والتشييد والسوق الذى يتطلب مهارات لا توجد فى النظام التعليمى القائم كان لابد من إنشاء مراكز تدريب ليتحول الخريجون لتعلم هذه المهارات، وبذلك حدث الفاقد الاقتصادى مما كان الدفع لإصدار وثيقة يوليو ١٩٨٠ من وزارة التربية والتعليم لتطوير وتجديد التعليم ليقف على مطالب سوق العمل. "ومع إنشاء مدارس فنية مدتها خمس سنوات فزاد معدل الالتحاق من ٣٧,٣٪ عام ١٩٧٠ إلى ٤٧,٤٪

عام ١٩٧٥"[1]. ومما زاد هذا الأمر ضمان تعيين الخريجين منذ عام ١٩٦٤ كان له الأثر على الإقبال على التعليم دون الالتفات إلى الكيفية والأعداد والمهارات التى يتطلبها سوق العمل حتى تم الانتهاء من هذا النظام عام ١٩٧٦.

إن سياسة الانفتاح لعبت دوراً مهماً وخطيراً فى إحداث تغير فى بنية المجتمع المصرى وظهور طبقات طفيلية تربعت على قمة الطبقات الأخرى، فكان لابد أن تسعى الطبقة العريضة لتتبوأ مكانة لها فكان التعليم أحد هذه المجالات والتى ساعدها مجانية التعليم فكان هذا السيل الجارف من الشهادات فى ظل التعليم النظرى الذى لا يخدم سوق العمل، ولكنه يحقق مكانة اجتماعية ودخلاً عالياً.

"لكن سوق العمل أصبح يتطلب مهارات يدوية فكان البديل تحويل الخريجين الحاصلين على الشهادات إلى ما يخدم احتياجات السوق، ولكى يزيد الفرد من دخله، فكانت الخطورة فتم تحويلهم وفقدت الدولة نفقات تعليم خريجى الجامعات التى تعد أكثر من تعليم خريجى التعليم الصناعى كالتالى: ١١٩٣ جنيهاً – ٤٤٠ جنيهاً مع تكلفة التدريب ٧٤٧ جنيهاً.

ومقدار الخسارة ٧٥٣ جنيهاً هى الفرق بين تكلفة خريجى الجامعة مع خريجى التعليم الصناعى"[1]. ومن خلال ما طرأ على سوق العمل من فائض للقوى العاملة بسبب العوامل المؤثرة فيه من: مجانية التعليم والأجور والتعيين والقيم الاجتماعية المتغيرة أعطت فرصة للهجرة وخاصة بعد إصدار قوانين

---

(١) المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، مائة وستون عاماً من التعليم فى مصر وزارة التعليم وأبرز إنجازاتهم ١٨٣٧– ١٩٩٧، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٤٦.

(١) بث هاس وسمير رضوان، العمل والعدل الاجتماعى فى مصر، مرجع سابق، ص ٣٥٥.

الهجرة فى المادة (٥٢) من الدستور. وما صدر عام ١٩٧٤ باستبدال تأشيرة الخروج بتصريح سفر. إلى ما قاله رئيس الوزراء: "لابد أن يكون هدفنا بالنسبة لتصدير العمال واضحاً كهدفنا بالنسبة لتصدير القطن والأرز وأن نكسر الكلام الخاص بقيد الهجرة وعدم تصدير البشر" [٢].

لقد أثرت الهجرة فى سوق العمل فكان السيل الجارف من المهاجرين الريفيين للمدن وصل معدل السكان فى الريف عام ١٩٨١وصل ٥٥,٧٪ – أما الحضر ٤٤,٣٪ "فانخفضت العمالة الزراعية بسبب انخفاض الاستثمار الزراعى. وبالتالى كان الأثر على الدخل للفرد"[٣].

ومع الهجرة الخارجية للدول العربية بعد فتح أبوابها عندما ارتفعت أسعار البترول وصل فيها عدد المهاجرين ١,٤ مليون شخص لعام ١٩٧٦ مما أثر على قوة سوق العمل، وإن كان هذا يعد أثراً إيجابياً على الدولة من خلال تقليل معدل البطالة وتحويلات المهاجرين التى أسهمت فى العديد من المشروعات -كما ذكرنا سابقاً- وتمد السوق العربى بالقوة العاملة على اعتبار أن مصر أكبر قوة بشرية فى العالم العربى وأن علينا دوراً ريادياً فى الإسهام بخبراتنا العلمية والفكرية والأدبية فى نشر العلم والثقافة والمعرفة فى ربوع العالم العربى.

---

[٢] نادر فرجانى، الهجرة إلى النفط – أبعاد الهجرة للعمل فى البلدان النفطية وأثرها على التنمية فى الوطن العربى مصر، مجلة مركز دراسات الوحدة العربية،دار المستقبل العربى،القاهرة، ١٩٨٤، ص٥٢.

[٣] محمد على سلامة، البناء الطبقى فى الريف المصرى بين التاريخ وعلم الاجتماع، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ١٧٦.

خامساً: حصاد الانفتاح فى مصر:

لقد قدمت مصر على تبنى سياسة اقتصادية أصدرت من خلالها القوانين لاستثمار المال العربى والأجنبى وإعطاء الحرية للقطاع الخاص وفتح الباب على مصراعيه للانفتاح على الغرب وتحولها من المعسكر الشرقى إلى المعسكر الغربى والاعتماد على آليات السوق الحرة "لإحداث تنمية شاملة غايتها الإنسان لرفع مستوى المعيشة بدلاً من التخلف"[1]. وتقليل درجة الفقر وخاصة بعد خوض حرب أكتوبر١٩٧٣ وانهيار الاقتصاد فخاضت مصر مرحلة البناء منذ عام ١٩٧٤ تدعو إلى التنمية والتقدم والرخاء، والثروة وجذب الاستثمار الخارجى "وإزالة القيود الجمركية وفتح الباب على مصراعيه أمام السلع المستوردة"[2]. نسج الجميع أحلام وردية لتحقيق كل الآمال والأحلام والعيش فى ظل انتعاش الانفتاح.

وبالرغم من الإنجازات والمشروعات التى أقيمت إلا أن هذه الإنجازات لم تحقق ما تتمناه القاعدة العريضة من الناس، فتبددت الأحلام والآمال على صخرة الواقع بسبب:

١- تربع الطبقة الرأسمالية والعناصر الطفيلية على القمة.

٢- التبعية الاقتصادية للغرب.

٣- فتح الباب على مصراعيه للاستيراد من الخارج.

٤- غياب المشاركة الشعبية.

---

(١) محمد عبد العزيز عجميه وآخرون، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ٧.

٥- تغير القيم الاجتماعية.

٦- عدم الربط بين برامج التعليم والتدريب باحتياجات السوق فى الوقت الذى زاد فيه أعداد المتعلمين دون مهارات أو قدرات تخدم سوق العمل.

٧- زيادة نمط الاستهلاك والاعتماد على الصناعات الكمالية والترفيهية فى وقت كنا فى حاجة لصناعات تخدم الاقتصاد، مما أدى لزيادة الديون الخارجية.

من هنا كان حصاد الانفتاح الاقتصادى الذى نتج عنه السلبيات والمعوقات التى دفعت البعض إلى "محاكمة الانفتاح الاقتصادى"(٣).

لقد اختلف علماء الاقتصاد فى تحديد مفهوم التخلف نظراً لاختلاف زاوية كل منهم إليه، وإن كان يعنى عدم الاستفادة من القدرة الإنتاجية التى ينتجها استخدام الطرق الفنية والتكنولوجية الحديثة بسبب مقاومة المؤسسات الاجتماعية السائدة أمام هذا الاستخدام، ويعنى عدم ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية لغالبية السكان، ويقل الإنتاج والدخل كثيراً ويصاب المجتمع أو غالبيته بالفقر فى إشباع حاجاته الأساسية والبيولوجية والوعى الاجتماعى، والاقتصادى، والسياسى.

"وعلى هذا فنجد فى معالجتها ما يسمى بفقر الدخل، وفقر القدرة، بل والقيمى والسلوكى"(١).

---

(٢) حسن عبد الله العابد، مستقبل الثقافة العربية فى عالم متغير ما بعد العولمة، وزارة الثقافة، الأردن، ٢٠٠٢، ص ٧٢.

(٣) عبد القادر شهيب، محاكمة الانفتاح الاقتصادى فى مصر، مرجع سابق، المقدمة.

لقد استخدم خط الفقر مقياساً للحكم على الفقراء ومستواهم فكان الملاحظ تدنى المستوى وارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر، وتنوعت فيهم كل "حالات الفقر المدقع"[٢] ، "فنسبة الفقر فى الريف وصلت عام ١٩٧٥/٧٤ إلى ٤٤٪ أما الحضر ٣٣٪"[٣]. حتى وصلت نسبتهم عام ١٩٧٧ إلى ٤١٪.

جدول (١٠)

تقدير لفقراء الريف فى مصر من ١٩٥٨/ ١٩٧٧[١]

البند	٥٩/٥٨	٦٥/٦٤	٧٥/٧٤	١٩٧٧
دخل الأسر المماثل خط الفقر(جنيه مصرى)	٩٣	١٢٥	٢٧٠	٣٢٧
إجمالى السكان بالألف	٢٥٨٣٢	٣٠١٣٩	٣٦٤١٧	---
سكان الريف بالألف	١٥٩٦٨	١٧٧٥٤	٢٠٨٣٠	---
عدد الأسر الريفية بالألف	٣٢٢٤	٣٣٤٥	٤١٦٦	---
الأسر الريفية التى تعيش دون خط الفقر - النسبة المئوية	٣٥٪	٢٦,٨٪	٤٤,٠٠٪	٣٥,٣٪
عددهم بالألف	١١٦١	٩٠٣	١٨٣٣	---
عدد السكان الريفيين الذين يعيشون دون خط الفقر نسبتهم	٢٢,٥ ٪	١٧,٠٠٪	٢٨,٠٠٪	--
عددهم بالألف	٣٥٩٣	٣٠١٨	٥٨٣٢	--

---

[١] عبد الهادى الجوهرى وآخرون، الأبعاد والأهداف الاجتماعية لمشروع توشكى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٣٦.

[٢] رمزى على إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩١، ص ٢٠.

[٣] عزت حجازى، الفقر فى مصر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٩٣.

[١] بنت هانس وسمير رضوان، العمل والعدل الاجتماعى، مرجع سابق، ص ١٥٢.

نلاحظ انخفاض فى عدد الفقراء من عام ١٩٥٨ إلى ١٩٦٥ إلا أن الفقر استمر، ووصل عدد الأسر الريفية تحت خط الفقر عام ١٩٧٧ (٣٥,٣٪).

نسبة الكفاية الغذائية تعد مؤشراً خطيراً فى تدنى القيمة الغذائية المقاسة بالسعرات الحرارية، فالمعدل الأدنى العالمى يصل ٢٥٠٠ وحدة "ونجد أن ٤٢٪ من الفقراء يعانون من نقص ٢٠٪ من السعرات الحرارية مما أدى إلى إصابة الأطفال بالأنيميا"[٢].

وبالطبع هذا يعود لتدنى مستوى الدخل وبالرغم " من زيادة الدخل النقدى للفرد على المستوى القومى عام ١٩٧٠ (٧٨,٨ جنيهاً) إلى عام ١٩٧٥ (١٢٨,٣جنيهاً) نجد دخل الفرد فىالريف نصف دخله فى الحضر، وأصبحت فئة قليلة ٢,٥٪ من سكان مصر تستأثر ٢٥٪ من الدخل القومى"[٣].

وهذا ما سوف يتضح من الجدول التالى:

---

[٢] غسان بدر الدين، جدلية التخلف والتنمية، بيروت، ١٩٩٣، ص ٤٤.

[٣] كريمة كريم، توزيع الدخل بين الحضر والريف فى مصر(١٩٥٢- ١٩٧٧) دراسة تحليلية الاقتصاد المصرى فى ربع قرن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص ص ٦٧- ٦٨.

جدول (١١)

متوسط الدخل النقدى في الريف والحضر على المستوى القومى (١٩٥٣- ١٩٧٥)

السنة	متوسط دخل الفرد على المستوى القومى (بالجنيه)	متوسط دخل الفرد في الحضر (بالجنيه)	متوسط دخل المزارع في الريف (بالجنيه)	متوسط دخل الفرد في الريف (بالجنيه)	نسبة متوسط دخل الفرد في الريف إلى متوسط الدخل القومى (%)	نسبة متوسط دخل الفرد في الحضر إلى متوسط دخل الدخل القومى (%)	نسبة متوسط دخل المزارع في الريف إلى متوسط دخل الفرد في الحضر (%)
١٩٥٣	٣٦,٧	٥٦,٦	٢٠,٧	٢٦,١	٧١,١	٤٦,١	٣٦,٦
١٩٦٠	٥١,٣	٧٥,٩	٢٩,٥	٣٦,٤	٧١,٠٠	٤٨,٠٠	٣٨,٩
١٩٦٥	٦٨,٢	٦٨,٠٠	٩٨,٠٠	٣٩,٦	٤٨,٤	٧١,٠٠	٤٩,٤
١٩٧٠	٧٨,٨	١٠٩,٤	٤٧,٢	٥٦,٥	٨٤,٤	٦٥,٨	٤٣,١
١٩٧٢	٨٥,٨	١١٥,٦	٥٥,١	٦٤,٢	٧٤,٨	٥٥,٥	٤٧,٧
١٩٧٥	١٢٨,٢	١٧٠,٥	٨٢,٣	٩٥,٥	٧٤,٤	٥٦,٠٠	٤٨,٣

"من هنا ظهرت هذه الطبقة الجديدة من أصحاب رؤوس الأموال والسماسرة، والطبقة الطفيلية من الحرفيين المهرة والمضاربة بالعملات، وقد تربعوا على قمة الاقتصاد وتشكلت معها بنية المجتمع من جديد"[1].

"لتراكمت الثروة فى يد الأقلية، ويبقى الفقر والتهميش للأغلبية إلى أن وصل الأمر أن كل خمس دولارات فى العالم يملك منها الغرب أربعة دولارات ويترك

---

(1) السيد محمد الرامخ، التحليل السيوفسيولوجى لبنية المجتمع المصرى ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ٢٧٧.

دولار واحد فقط لبقية المناطق فى ظل الرأسمالية والانفتاح الذى اندمجت فيه مصر"[٢].

وقد انعكست الطبقية على الأراضى الزراعية فى الريف فوجدنا إصلاحات زراعية مع نقص مساحة صغار الملاك بين عامى ١٩٦٥- ١٩٧٣، ولكن كبار الملاك فى زيادة واضحة من ٣,١٪ إلى ٦,٦٪ عامى ١٩٧٣/٦٥.

جدول (١٢)

تطور هيكل الملكية الزراعية (٦٥- ١٩٧٣)[٣]

الملكية بالفدان	النسبة المئوية من الملاك		النسبة المئوية من المساحة	
	١٩٦٥	١٩٧٣	١٩٦٥	١٩٧٣
أقل من ٥ أفدنة	٩٤,٥	٨٥,٦	٥٧,٠٠	٢٦,١
٥ – أقل من ١٠	٢,٤	٧,٨	٩,٥	١١,٢
١٠ فأكثر	٣,١	٦,٦	٣٣,٤	٦٢,٧

تم تركيب الجدول على الأساس التالى : بيانات عام ١٩٦٥ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء . أما بيانات عام ١٩٧٣ فقد اعتمدت على تقديرات الجهاز المركزى للأسعار. لتوقف بيانات الجهاز المركز عن عام ١٩٦٥ .

ومن خلال سيطرة فئة كبار الملاك على الأراضى الزراعية كان استخدام الأراضى لزراعة سلع الأغنياء من الفواكه على حساب المحاصيل الغذائية،

---

(٢) سعيد حارب، الثقافة والعولمة، دار الكتاب الجامعى. الإمارات العربية، ٢٠٠٠، ص ٥٢.

(٣) إبراهيم العيسوى، المسار الاقتصادي في مصر وسياسة الإصلاح، مرجع سابق، ص ٢٤(نقلاً عن): الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

فتناقص الاكتفاء الذاتى، فالقمح مثلاً كان اكتفاؤه الذاتى عام ١٩٧٠ يصل ٤٢٪ ثم وصل عام ١٩٨٠ إلى ٢٤,٨٪ ومعه المحاصيل الغذائية الأخرى (الذرة – الأرز – السكر) مما أدى لاتساع الفجوة الغذائية خلال السبعينيات والثمانينيات كما فى الجدول التالى:

جدول (١٣)

تطور اتساع الفجوة الغذائية فى مصر مقاساً بالمليون دولار[1]

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٤	١٩٨٠
الإنتاج	٤٢٠١	٥٧٣٧	٣٣٥٨	٧٤٢٨
الاحتياجات	٤٣٥١	٥٩٢١	٧٠٧٨	٩٢٩٨
الواردات	٣١٦	٦٨٣	٩٤٨	٢١٠٤
الصادرات	١٦٩	٤٩٩	٢٢٨	٢٣٤
الفجوة الغذائية	١٥٠	١٨٤	٧٢٠	١٨٧٠

لقد حدث اختلال فى التوازن الاقتصادى العام الذى يعتمد على التوازن الاقتصادى الداخلى والخارجى فنحن نستهلك ونستثمر ونستورد أكثر مما ننتج، لقد أصبح الناتج القومى لا يفى إلا بثلث الاحتياجات، وقد وصلت القروض إلى ٥٣٪ من الناتج القومى لازدياد الواردات والسلع غير ضرورية، وتشير الأرقام

---

(١) نادية الشيخ، الاقتصاد الزراعى، مرجع سابق، ص ٩٨ (نقلاً عن) : فريق بحثى من وزارات التخطيط والتموين والزراعة– مشكلة الغذاء فى مصر والسياسات الخاصة بمواجهتها ١٩٨٣.

إلى زيادة العجز فى الميزان التجارى إلى ما يقارب خمسة أمثال فى السنوات الأربع بين ٧٢- ١٩٧٥ (بمليون جنيه مصرى).

جدول (١٤)

العجز فى الميزان التجارى من ٧٢- ١٩٧٥[١]

السـنة	العجز فى الميزان التجارى	خدمة الدين	الإجمالى
١٩٧٢	١٩٢	٣٥٣	٥٤٥
١٩٧٣	٢٠٥	٤٥٧	٦٦٢
١٩٧٤	٣٩٢	٤٦٢	٨٥٤
١٩٧٥ (توقعات)	١٣٦١	١٢٣٥	٢٥٩٦

وتظهر مديونية الدولة فى نهاية عام ١٩٧٥ وفقاً لإعلان وزير الاقتصاد فى مجلس الشعب يوم الإثنين ٢٩ ديسمبر عام ١٩٧٥ إجمالى الدين لمصر: ١٠٩٩٢ مليون جنيه مصرى أى ما يساوى الدخل القومى فى ثلاث سنوات.

لقد انعكست الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى فترة الانفتاح على الإسكان من خلال عودة العديد من المسافرين بعد عام ١٩٧٣ من الدول البترولية ومع حركة التشييد والبناء كانت أزمة الإسكان للطبقات الفقيرة والكادحة أصحاب الدخول المحدودة فى الحصول على المساكن الشعبية فى مقابل بناء المساكن

---

(١) محمود دويدار، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، القاهرة، ١٩٧٨، ص ص ٥٣٩- ٥٤٠.

- أحمد بديع بليح، قضية التنمية فى مصر، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون تاريخ، ص١٣٣.

الفخمة لأصحاب الفئات القادرة على دفع الخلوات أو التمليك "فقد انخفض الاستثمار فى الإسكان من ١٢,٤٪ سنوياً عام (٦٥-١٩٧٠) إلى ٨,٤٪ (عهد الانفتاح) مما أدى لارتفاع سعر أرض البناء من عام ١٩٧٢ مصر الجديدة ٨ جنيهاً – الهرم ٥ جنيه- وصل بعد عام ١٩٧٣ إلى ٢٠٠جنيه – ١٠٠ إلى ١٥٠جنيهاً"(٢).

ومع هجرة أهل الريف للمدن لاستحواذها على الخدمات والصناعات كان ازدياد المأساة وظهور الأحياء العشوائية، "ومجتمع سكان المقابر حيث قدرت الإحصاءات أن ٣,٣ من سكان محافظة القاهرة يعيشون بالمقابر وظهور أجيال المقابر"(٣).

"أما عن الخدمات التعليمية ظلت الأمية تمثل مشكلة رئيسية طوال فترة السبعينيات على الرغم أن ما طرح فى برنامج العمل الوطنى يوليو ١٩٧١ الربط بين العلم والعمل، ولا مكان للأمية فى ظل المادة (٢١) من دستور ١٩٧١، وورقة أكتوبر ١٩٧٤، ووثيقة يوليو ١٩٧٤ فى تطوير الاتحاد الاشتراكى"(١).إلا أن أعداد ونسب الأمية مرتفعة إلى جانب الحاصلين على مؤهلات دراسية.

---

(٢) محمود عبد الفضيل، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية، مرجع سابق، ص ص ١٧- ١٨.

(٣) محمود جاد، التضخم الحضرى وسكنى المقابر بمدينة القاهرة، مرجع سابق، ص ٢٧.

جدول (١٥)

التوزيع النسبى للسكان حسب الحالة التعليمية[٢]

الحالة التعليمية	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦
أمــيــون	٧٤,٣٪	٧٠,٣٪	٦٥,٣٪	٥٦,٣٪
ملمون بالقراءة والكتابة	١٩,٤٪	٢٢,٥٪	٢٨٪	٢٠,٦٪
مؤهلات أقل من العليا	٢,٢٪	٦,٢٪	٦٪	١٩٪
مؤهلات عليا	٠,٤٪	٠,٨٪	١,١٪	٢,٢٪

جدول (١٦)

توزيع الأميين (١٠سنوات فأكثر) حسب فئات السن[١]

تعداد فئات السن	١٠ :٣٠سنة	٣٠: ٥٠سنة	أكثر من٥٠سنة	الجملة
١٩٦٠ عدد الأميين بالمليون	٥,٦	٤,٤	٢,٦	١٢,٦
١٩٧٦ عدد الأميين بالمليون	٦,٧	٤,٨	٣,٥	١٥,١

من الجدول (١٥) يتضح أن نسبة الأمية بالرغم من انخفاضها من عام ١٩٤٧ إلى ١٩٧٦ إلا أنها مرتفعة (٥٦,٣٪)، وأن الحاصلين على الشهادات

---

(١) الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، تاريخ محو الأمية فى مصر، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ١٤٩-١٥١

(٢) غريب محمد سيد وآخرون، السكان والمجتمع، مرجع سابق، ص ١٤٤ (نقلاً عن) : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – التعداد العام للسكان والإسكان ص ص ٢٠ – ٢٢.

(١) المركز القومى للبحوث الاجتماعية، المسح الاجتماعي الشامل، مرجع سابق، ص ٥٣٦. (نقلاً عن): بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء– التعداد العام للسكان (١٩٦٠- ١٩٧٦).

ليست بالقدر الكبير (العليا عام ١٩٧٦ ٢,٢٪) فى حين كانت الشهادات أقل من العليا ١٩٪ عام ١٩٧٦ فى ارتفاع ملحوظ مما يؤكد أن الأعداد الكبيرة من محدودى الدخل يقتصر تعليمها على الشهادات المتوسطة وأن الفئة العليا تنعم بالشهادات العليا.

ومن الجدول (١٦) نلاحظ ارتفاع نسبة الأمية فى صغار السن (١٠-٣٠سنة) عام ١٩٦٠ ٥,٦ مليون شخص إلى عام ١٩٧٦ وصلت ٦,٧مليون شخص فلم يستطع التعليم أن يجذب هذه الأعداد بل على العكس زاد المعدل عام ١٩٧٦ فى فترة الانفتاح والاستثمارات.

بالإضافة إلى تدنى نسبة تعليم الإناث بالمقارنة بالذكور، وما زال نصف المجتمع معطلاً لا ينعم بالتعليم أو الاستفادة منه فى مجال العمل.

فنسبة الإناث ٧٠,٩٪ فى حين الذكور ٤١,٩٪.

جدول (١٧)

نسبة الأميين (ذكور – إناث) إلى عدد السكان (١٠ سنوات فأكثر)[1]

السـنة	ذكور %	إناث %	الجملة %
١٩٣٧	٧٦	٩٤	٨٥
١٩٤٧	٦٥	٨٤	٧٥
١٩٦٠	٥٧,٢	٨٣,٦	٧٠,٥
١٩٦٦	٥٠	٧٦	٦٣
١٩٧٦	٤١,٩	٧٠,٩	٥٦,٣

(١) غريب محمد سيد وآخرون، السكان والمجتمع، مرجع سابق، ص ٢٢٤. (نقلاً عن) : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد ١٩٧٦/٦٠.

ليس الأمر قاصراً على الأمية الأبجدية فقط (١٩٧٦- ٥٦,٣٪) ولكن هناك أمية من نوع آخر هى الأمية العلمية والتقنية حيث أصبح العلم والتقنية من مكونات الحياة الثقافية المعاصرة، والتقنية عبارة عن مجموعة من المعارف والأساليب التى تؤدى إلى تحويل المعلومات العلمية إلى منتجات وسلع وخدمات، وهى توأم العلم ومتداخلة معه.

"وفى ظل ثورة المعلومات وعصر المعلوماتية يجب القضاء على كل أنواع الأمية (الأبجدية، العلمية، الثقافية، الحاسوبية)؛ لأنه بذلك يستطيع الفرد تنمية القدرة إلى الاستجابة إلى المواضيع الفنية وتطبيقات التقنية وتأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية"(٢).

ومن معاناة الأمية بأنواعها إلى البطالة التى ارتبطت بالسياسة التعليمية التى أخرجت أعداداً كبيرة تزيد عن حاجة سوق العمل، ومهارات لا تتناسب مع متطلبات وآليات السوق، وبالإضافة لسياسة الانفتاح الذى جذب البعض فى شركات، وتسريح العديد من العاملين، ووقف التعيين، والأوضاع الاجتماعية من قيم وتقاليد حالت دون مساهمة المرأة.

"لقد ارتفعت معدلات البطالة واختلفت حدتها من الستينيات عن السبعينيات حتى وصلتعام ١٩٧٦ إلى٨٥٠ ألف متعطل بنسبة٧,٧٪ وفى بداية عام١٩٨١ وصلت ٥٨١ ألف متعطل بنسبة٥,٤٪ .

---

(٢) طلعت عبد الحميد، مشكلات الأمية فى الوطن العربى وبخاصة الأمية العلمية والثقافية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ٢٠٠٣، ص ص ٥ – ٧.

لقد زادت بطالة المتعلمين أصحاب الشهادات العليا فلم يعين سوى نصف أعداد الخريجين (عدد الخرجين أقل من ٥٠ ألف عام ١٩٧٧) وتعطل نحو ٧٠٠ ألف خريج من حملة الشهادات المتوسطة فى عام ١٩٨١ ومع ارتفاع نسبة بطالة المرأة، نجد فى المناطق الريفية وصلت: عام ١٩٦٦٣٪ إلى عام ١٩٧٦ ٣٨٪. أما المناطق الحضرية عام ١٩٦٦ فكانت ٩,١٪ - عام ١٩٧٦فكانت ٢٥٪ بالمقارنة مع الذكور نجد تدنى فى المشاركة مما أدى لضياع جزء هام من موارد المجتمع البشرى مما يعكس حقيقة التنمية ومسارها فى مصر"[1]. وبالرغم أن الإسلام قد "منح المرأة حق العمل داخل البيت وخارجه بيد أن الضمانات مطلوبة لحفظ مستقبل الأسرة... إذا كان هناك مائة ألف طبيب أو مائة ألف مدرس فلا بأس أن يكون نصف هذا العدد من النساء"[2].

---

(١) شبل بدران، التعليم والبطالة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص ص ٤٦- ٥٩.

(٢) محمد الغزالى، السنة النبوية بين أهل الفقة وأهل الحديث، دار الشروق ، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٥٢.

جدول (١٨)

مستوى البطالة (الأفراد من ٦سنوات وما فوق حسب الجنس والريف والحضر)

لسنوات ١٩٧٦/٦٦(بالألف)[١]

البيان / السنة	١٩٦٦	١٩٧٦
عدد العاطلين		
الإجمالى	١٧٥	٨٥٠
ذكور	١٣٩	٥٥٨
إناث	٣٦	٢٩٣
مناطق ريفية	٥٦	٣٦٩
ذكور	٤٦	٢٦١
إناث	١٠	١٣٦
مناطق حضرية	١١٩	٤٥٤
ذكور	٩٣	٢٩٧
إناث	٢٦	١٥٧
معدل البطالة ١٠٪		
الإجمالى	٢,٢	٧,٧
ذكور	١,٩	٥,٦
إناث	٥,٨	٢٩,٨
مناطق ريفية	١,١	٦,٤
ذكور	١,٠٠	٤,٥
إناث	٣,٠٠	٣٨,٠٠
مناطق حضرية	٤,٢	٩,٥
ذكور	٣,٨	٧,٢
إناث	٩,١	٢٥,٠٠

---

[١] شبل بدران، التعليم والبطالة، مرجع سابق، ص٦١ (نقلاً عن) : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – التعداد العام للسكان والإسكان .

هكذا نرى أن جوهر سياسة الانفتاح التخلى عن التخطيط المركزى كأسلوب إدارة الاقتصاد القومي، والاعتماد على آليات السوق الرأسمالية التلقائية فى تخصيص الموارد وإطلاق حرية العمل لرأس المال المحلى والأجنبى.

"وذلك بهدف إحداث تنمية لينتقل المجتمع إلى حالة أفضل وأحسن مستغلاً كل الإمكانات وما رزقه الله من موارد"[1].

لكننا فى ظل التغير الحاسم فى التوجه الأيديولوجي منذ بداية السبعينيات الذى انطلق من مفهوم الديمقراطية الاشتراكية إلى تشجيع سياسة الانفتاح الاقتصادى والعلاقات الاقتصادية الليبرالية، وقد أخذت آثارها تضع بصماتها على مكونات البناء الاجتماعى على مختلف المستويات "فالانفتاح ليس ظاهرة اقتصادية، بل ظاهرة تحول اجتماعى شاسع بكل أبعادها فيما يتعلق بنسق القيم فى المجتمع، وبالشخصية القومية، بل بمصفوفة القوى الاجتماعية حيث أخذت القيم المادية تسيطر على ما عداها، وأخذت تتبدل معايير الصواب والخطأ والمسموح والممنوع، والمقبول والمرفوض"[2].

فى ظل اختلال التوازن الطبقى فى المجتمع المصرى لصالح فئات رأسمالية كبيرة ذات طابع طفيلى ينعم فيه كل أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية، ويربحون الثروات بلا عقبات أو عوائق.

---

(1) عبد الهادى الجوهرى واخرون، دراسات فى التنمية الاجتماعية- مدخل إسلامى، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٩٦، ص٨.

(2) على الدين هلال وأخرون، النظام السياسى المصرى وتحديات الثمانينيات ١٩٥٣- ١٩٨٢، مرجع سابق ص ص٧٥ ٠ ١٧٦

شهدت البلاد تمايزاً طبقياً واضحاً حفنة من الرأسماليين الكبار ، فى جانب وبقية أبناء طبقات الشعب فى جانب آخر من العمال الفقراء أصحاب الدخول المحدودة.

فبالرغم من ارتفاع دخل الفرد على المستوى العالمى "فقد أصبح الدخل المتوسط من ٤٠٠- ١٧٠٠ دولار وتزايد الدخل العالمى للبلدان الفقيرة لأقل من ١٪ للأعوام ما بين ٦٠- ١٩٨١ إلا أن بقيت شعوب دخلها منخفض عن المتوسط العالمى"[٣].

ومصر بالرغم من النظام الاقتصادى الجديد (الانفتاح) استحونت فيه فئه محدودة على أكبر الدخول وبقية الفئة العريضة ذات دخل متدنى انعكس على عبء الديون المصرية –وهذا ما يظهره الجدول التالى:

[٣] Myron Weiner, Samuel P. Huntington: Understanding Political Development, Waveland press, Inc. P.O Box ٤٠٠, illion, U.S.A, ١٩٩٤, P. ٤٩.

جدول (٩)

مقارنة لعبء الديون المصرية على الاقتصاد القومى

قبل الانفتاح الاقتصادى وبعده خلال ثلاث سنوات[١]

الأعوام	عدد السكان بالملايين	متوسط دخل الفرد بالدولار	الدخل القومى بملايين الدولار	حجم الديون الخارجية بملايين الدولار	متوسط المديونية للفرد بالدولار	نسبة الدين الخارجى إلى الدخل القومى
١٩٧٤[١]	٣٦,٤	٢٧٠	١٠,١٩٢	٣,١٢٠	٨٥,٧	٣٠,٦٪
١٩٧٧[٢]	٤٠	٣٢٧	١٣,١٠٠	١٦,٥٠	٤١٢,٥	١٢٥,٩٪

فكان لابد من علاج الأوضاع لتحقيق انطلاقة للاقتصاد المصرى مما يتطلب توفير خمس دعائم أساسية[٢]:

١. **دعامة سياسية** : تتمثل فى ضرورة تطوير النظام السياسى بهدف الوصول فى النهاية إلى تحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسى.
٢. **دعامة اجتماعية** : تتمثل فى ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية بما يضمن توزيع عائد النمو والتطور على جميع طبقات المجتمع وبعدالة.
٣. **دعامة تتعلق بالتعليم والثقافة** : بما يضمن الاستفادة من القوة البشرية المصرية.

---

[١] عبد القادر شهيب، محاكمة الانفتاح الاقتصادي في مصر، مرجع سابق، ص ٣٤٣. (نقلاً عن) :

(١) بيانات عام ١٩٧٤ نقلاً عن كتاب (أزمة الديون الخارجية- دراسة عن العالم الثالث) رمزى زكى.

(٢) بيانات عام ١٩٧٧ تم حسابها بمعرفة المؤلف (عبد القادر شهيب).

[٢] مصطفى السعيد، الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ٥٣- ٦٤

٤- **دعامة قانونية** : تتمثل فى ضرورة وضوح وتناسق النظام القانونى، وضرورة وجود نظام قضائى كفء بما يضمن سرعة الفصل فى القضايا والمنازعات.

٥- **دعامة إعلامية** : ضرورة الالتزام بالصدق والموضوعية فيما ينشر من معلومات، احتراماً للمواطن وعقليته وضماناً لمشاركته بفاعلية.

هذه الدعامات تخلق مناخاً ملائماً لنجاح مختلف السياسات الاقتصادية. فالديمقراطية توفر المزيد من الحوار، وتدعم ثقة المواطنين والمشاركة وحق العمل والتعليم، والمساواة بين المرأة والرجل، وعدالة توزيع الثروة، والدخل، وحقوق الإنسان، وحق الشعب فى اختيار حاكمه، وتداول السلطة، والحرية من التعددية الحزبية، وإلغاء القوانين الاستثنائية، وحرية الرأى سواء للأفراد أو الأحزاب، أو النقابات، فى فترة كانت الحرية شعاراً ينقصها الممارسة الحقيقية وضعف لدور المؤسسات ولأحزاب المعارضة، "وكانت الديمقراطية فى حاجة إلى دعامات بدلاً من أن تسير على عكاز"[١].

---

[١] أحمد عبد الله، الديمقراطية على عكاز- المسار المتعرج للتجربة الديمقراطية فى مصر، مرجع سابق، ص ١٨.

٢

الفصل الثانى

مضمون الفكر التربوى للكتابات المؤلفة منذ ١٩٧٠ م حتى ١٩٨١ م

* الفئة الأولى : الموقف من الديمقراطيـــة

(أ) ديمقراطية المعرفة للجميع .

(ب) سياسة الكم والكيف فى التعليم .

(حـ) التعليم للجميـــــــع .

* الفئة الثانية : الموقف من التغير الاجتماعى .

(أ) تحديث المجتمع .

(ب) الانفتاح الاقتصادى

(حـ) الانتماء القومى العربى لمصر.

(د) الهجرة الداخليـــة والخارجيـــة .

(هـ) الانتمـــــــــــاء .

* الفئة الثالثة : الموقف من العدالة الاجتماعيـــة .

(أ) الاحتياجات الأساسية .

(ب) تكافؤ الفرص التعليمية .

(حـ) حقوق الإنسان للفقراء والمهمشين وذوى الاحتياجات الخاصة

(د) دور المرأة فى المجتمع .

قام الباحث بتحليل الفكر التربوى فى مصر من سنة ١٩٧٠ حتى ١٩٨١ وفق نموذج مرفق فى نهاية الدراسة ؟* هذا النموذج قام علـى أسـلوب تحليـل المضمون باعتباره أحد أساليب المسح الاجتماعى (الوصفى) وتكمن ماهيته فـى كونه يؤدى إلى وصف كمى وموضوعى للمحتوى المـراد تحليلـه وكـان هـذا المحتوى :

الكتابات التربوية للمتخصصين فى أصول التربية فى الكتب والدوريات (صحيفة التربية).* طول فترة الدراسة . من خلال الكتّاب المؤثرين فى حركة الفكر التربوى فى مصر ، وقد صمم النموذج من فئات وعناصر وفق ما أسفر عنه رصد خصائص المجتمع المصرى تاريخياً حتى نهاية الفترة موضوع الدراسة

تمثلت موضوعية هذا النموذج فى عرضه على محكمين من أقسام أصول التربية والمناهج والتربية المقارنة والاقتصاد* ، وقد اتفق معظمهم على حذف بعض العناصر ، وإدماج بعض العناصر الأخرى وتعديل صياغة بعضها الأخر . . إلى أن انتهى النموذج إلى الشكل المرفق فى نهاية الدراسة

كذلك تمثلت الموضوعية فى تطبيق النموذج مرة أخرى على بعض الكتابات فى فترات متباعدة وصلت بعضها إلى شهرين للوصول للصدق والثبات فيما يقوم بقياسه .

ولن تقتصر الدراسة على التحليل الكمى إذ سوف يقوم الباحث بتحليل كيفى للنتائج معتمدا على تحليل المجتمع – كما عرض فى الفصل الثانى – مع وجهة نظر الباحث بهدف تفسير النتائج الكمية

وسوف نعرض فى هذا الجزء النتائج مرتبة وفق ترتيب فئات وعناصر نموذج التحليل المشار إليه ... وهى مرتبة وفق ما يلى :

---

* انظر الملاحق رقم (١) ، (٢) ، (٣)

الفئــة الأولى : (**الموقف من الد يمقراطية**) .

تقتصر على بعض مظاهر الديمقراطية فى الفكر التربوى فى مصر ؛ حيث التعبير عن حرية الرأى والمشــاركة وعدم تقييد حرية التعبير ، وديمقراطية المعرفة والتعليم للجميع وكم وكيف التعليم .

تتضمن هذه الفئة العناصر الآتية :

أ- الموقف من ديمقراطية المعرفة للجميع .

ب- الموقف من سياسة الكم والكيف فى منظومة التعليم .

جـ- الموقف من التعليم للجميع .

الفئة الثانية : (**الموقف من التغير الاجتماعى**) .

حجم التغيرات الاجتماعية وتأثيرها على الواقع المصرى بهدف تغيير الأوضاع من التخلف إلى التنمية فى ظل التحديث والانفتاح .

وتتضمن هذه الفئة العناصر الآتية :

أ- الموقف من تحديث المجتمع .

ب- الموقف من الانفتاح الاقتصادى .

جـ- الموقف من الانتماء القومى العربى لمصر .

د- الموقف من الهجرة (داخلية وخارجية).

الفئة الثالثة : (**الموقف من العدالة الاجتماعية**) .

عدالة التوزيع وتوفير الاحتياجات الأساسية لكل الفئات وتوزيع عائد النمو والتطور على كل الطبقات بعدالة التوزيع ودور المرأة فى المجتمع .

وتتضمن هذه الفئة العناصر الآتية :

أ- الموقف من الاحتياجات الأساسية .

ب-الموقف من تكافؤ الفرص التعليمية .

جـ- الموقف من حقوق الإنسان للفقراء والمهمشين وذوى الاحتياجات الخاصة .

د - الموقف بالنسبة لدور المرأة فى المجتمع .

الفئات السابقة تشير إلى مضمون الفكر التربوى فى مصر فى فترة الدراسة .

وسوف يتم استخدام وعناصرها من خلال النموذج فى تحليل الكتابات المؤلفة فقط والتى تصل إلى ١١٩ مادة مكتوبة .

أما الكتابات المترجمة سوف يتم عرضها بالفصل الرابع .

(وتجدر الإشارة لعدم توازن الفصلين فى الحجم نظراً لاختلاف عدد المادة المكتوبة فى الفصلين) .

تجدر الإشارة إلى أن كل فئة يندرج تحتها عدد معين من العناصر التى تتضمنها هذه الفئة، وتوجد جداول كمية توضح عدد تكرارات ظهور هذا العنصر فى الكتابات التى شملها التحليل ، وأيضاً توضح النسبة المئوية لعدد التكرارات لهذا العنصر مقسومة على العدد الكلى لمجموع الكتابات التى شملها التحليل عند عرض النتائج ، ويجب ملاحظة ...

١- أن هناك بعض الفئات تستغرق أكثر من عنصر فى نفس الفئة .

٢- أن العناصر ليست محددة تحديداً قاطعاً مانعاً بين بعضها والبعض الآخر .

٣- أن بعض الكتب يقوم بتأليفها أكثر من كاتب ونتيجة لما قد يكون من اختلاف بين المؤلفين فى بعض القضايا فقد قام الباحث بتحليل كل جزء

لكل كاتب على حدة ؛ لذلك فإن هذا النوع من الكتب تتكرر فيه بعض العناصر المتعارضة .

٤- من الممكن استخدام بعض المواد فى فئات متعددة .

وفيما يلى عرض لنتائج التحليل وفق النموذج المعد :

الفئة الأولى : (الموقف من الديمقراطية)

يتعلق بموقف الكاتب من الديمقراطية ، ويقتصر هنا على الموقف من بعض مظاهر الديمقراطية فى الفكر التربوى ، حيث التعبير عن حرية الرأى والمشاركة، وعدم تقييد حرية التعبير ، وديمقراطية المعرفة ، والتعليم للجميع ، وكم وكيف التعليم .

ـ وهذه الفئة تتضمن العناصر الآتية :

أ- الموقف من ديمقراطية المعرفة للجميع .

ب-الموقف من سياسة الكم والكيف فى منظومة التعليم .

ج- الموقف من التعليم للجميع .

وفيما يلى عرض للنتائج الخاصة بالعنصر الأول :

جدول رقم (٣٠)

أ- الموقف من ديمقراطية المعرفة للجميع

م	العناصـــــــر	عدد التكرارات	النسبة المئوية
١	تنمية مهارات التعلم الذاتى .	١٢	١٠,٠٨%
٢	حق التعبير عن الرأى .	١١	٩,٢٤%
٣	القدرة على المشاركة فى صنع القرار	١٢	١٠,٠٨%
٤	إتاحة مصادر المعرفة المتنوعة .	١٣	١٠,٩٢%
٥	حريـــــة المتعلم	١٣	١٠,٩٢%
٦	عناصـــــــر أخرى ... تذكر	-	-
٧	غيـــــر واضــــــح * .	٥٨	٤٨,٧٤%
	المجمـــــــــوع	١١٩	١٠٠%

وفيما يلى عرض لنتائج التحليل : -

بعض الكتابات تناولت هذه القضية بصورة أساسية ، وبعضها الآخر ركز على قضايا أخرى ، وكانت هذه القضية بصورة عرضية على اعتبار أنه تمس قضية الديمقراطية ، والتى تنقسم إلى ثلاثة عناصر رئيسة :

تبدأ بالموقف من ديمقراطية المعرفة للجميع ، وتتضمن العناصر الآتية :

أولاً : تنمية مهارات التعلم الذاتى :

يعد التعليم حق لكل إنسان داخل وطنه ، والدولة تؤكد ذلك من خلال توفير فرص التعليم وتتوسع فيه حتى يحصل كل فرد على قدر من التعليم ، ولكن هل

---

* غير واضح – فى كل الجداول – بالنسبة للباحث

يكفى التعليم داخل المؤسسات التعليمية ؟ وهل نكتفى بما تعلمناه داخلها ؟ أم أن " الأمر يقتضى تنمية المهارات والقدرات لتتناسب مع ظروف المجتمع " [1] .

من الملاحظ أن جميع الكتابات التى تناولت تنمية مهارات التعلم الذاتى ركزت على قدرات التلميذ " ؛ لذلك لابد من منح التلميذ المجال ، والمدرس عليه أن يبتكر طرقاً للتجريـــب حتــى يتعلم التلميذ ذاتياً [1] وقد ركزت الكتابات على :

- **مراعاة ميول التلاميذ وقدراتهم .**
- **توفير الإمكانات والأجهزة التى تساعد على استمرار التعلم .**
- **الاستفادة من الخبرات المتعددة .**
- **القدرة على التصرف وحل المشكلات .**
- **توسيع مصادر المعرفة .**
- **إدراك سرعة التغير التى يتسم بها عصرنا .**
- **تشجيع القدرات والمهارات وتنميتها .**
- **اكتساب طرق التحصيل الذاتى .**
- **إعداد معلم ينمى لدى التلميذ كيف يعلم نفسه .**
- **ممارسة التلاميذ العمل بأنفسهم .**

وفيما يلى بعض الأمثلة للكتابات فى هذا الصدد :-

---

[1] أنعام عبد الجواد وآخرون ، إعداد الطاقات والقدرات البشرية لمشروع توشكي ، مرجع سابق ، ص١٩٢.

[1] ابتسام محمد حسن ، أساليب تربية الإبداع لتلاميذ التعليم الابتدائى فى مصر ، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، العدد ١٢ ، أكتوبر ١٩٩٨ ، ٢١١ .

المادة الأولى : -

" .. يعتبر التعليم الذاتى أحد المحاور الرئيسية التى تستهدف التربية الشاملة؛ إذ تستطيع جعل الفرد سيداً فى تقدمه الثقافى .. ولحل تنوع السبل التربوية ، والتسهيلات المتزايدة المتاحة لكل من يرغب فى تثقيف نفسه بنفسه ، نسهم جميعاً فى نشر مبدأ التعلم الذاتى وإعلاء أسهمه .

ويذكر تقرير (إدجارفور) أن تعليم الفرد كيف يتعلم ليس مجر شعار ، وإنما يشير إلى أسلوب تربوى ينبغى أن يتّعرفه المعلمون أنفسهم وأن يتقنوه إذ ما أرادوا نقله إلى المتعلمين .

فالتعليم الذاتى فى تحليله النهائى لمحاولة الإنسان يعلم نفسه بنفسه بدون مساعدات خارجية بحيث تتم هذه العملية وفقاً للقدرات الشخصية لكل إنسان ووفقاً لأسس سيكولوجية معينة ... [٢]

المادة الثانية :

" .. إن إعداد الفرد فى كل من المجتمع الريفى والحضرى ، أو بناء الإنسان المصرى الجديد يتطلب من التربية – لا مجرد تزويده بمجموعة من المعلومات والمهارات والاتجاهات– وإنما يتطلب منها العمل على تمكينه من فهم التغير وإحداثه .

ولن يتم بحفظ بعض المعلومات ، أو بإعطاء بعض الحلول الجاهزة لبعض المشكلات ، وذلك أن هذه المشكلات هى من صنع الحاضر والمستقبل مختلف

---

[٢] سعد مرسى أحمد ، تطور الفكر التربوى ، عالم الكتب ، ط ٥ ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٥٩١ .

عنها ؛ لأن طبيعة المجتمع المصرى التغير المستمر ، ومن ثم كان لزاماً أن نساعد الأفراد على أن يتعلموا كيف يفكرون لأنفسهم وبأنفسهم ..." (١).

المادة الثالثة :

" ... سرعة التغير التى يتسم بها عصرنا (فى النصف الثانى من القرن العشرين) تجعل من أى تعليم (نظامى) غير كافى لإمداد الأفراد بالقدر المناسب من التعليم لاستمرارهم فى الحياة ، سواء لعدم كفاية المدة أو للتغير السريع فى أساسيات المعرفة ، وبالتالى يتحتم على كل إنسان أن يكون قادرا على استيعاب أى حقائق جديدة ، واكتساب المهارات التى تكمن من التكيف مع صور الحياة المتغيرة ، ومن أجل هذا ينبغى أن نركز فى تعليم الناشئين على اكتسابهم طرق التحصيل الذاتية ، مع توفير المزيد من المرونة لنظم التعليم ، وأن تتوافر المؤسسات التعليمية المجهزة بالإمكانيات التى تساعد أبناء الدولة – فى جميع الأعمار – على استمرار تعلمهم لكل ما هو جديد ...

إن النظرة السليمة إلى التربية ، تقتضى ألا تقتصر وظيفة المدرسة على تعليم التلميذ المعلومات ، والمهارات ، بل يجب أن تمتد حتى تعلمه كيف يعلم نفسه وعندئذ – فى مقتبل حياته – يصبح هو المعلم والمتعلم ، ويسير بخطى سريعة نحو مواكبة سرعة التغير..(٢).

---

(١) محمد الهادى عفيفى ، عبد الفتاح جلال ، سعيد إسماعيل ، التربية ومشكلات المجتمع ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ١٥٨ .

(٢) عرفات عبد العزيز سليمان ، ديناميكية التربية فى المجتمعات – مدخل تحليل مقارنة ، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ص٢٥٩-٢٦٠ .

ثانياً : حق التعبير عن الرأى :

أحد عشر أكد على الحــق فى التعبير عن الرأى على اعتبار أن الديمقراطية تتضمن حق الأفراد فى عرض آرائهم وتقديم مقترحاتهم ، واستخدام كل الوسائل المتاحة فى عرضها مع استخدام طرق سلمية لإقناع الآخرين بها .

" إن القوانين والدساتير تقــــر مبدأ حق التعبير عن الرأى طالما فى الإطــار السليم الذى لا يدعو إلى الخلاف أو الكراهية وهذه القوانين لا ترقى إلى مستوى السلوك الديمقراطى الفاعل " (١).

إن غرس حق التعبير عن الرأى لدى التلاميذ فى المناقشات الحرة مع احترام آراء الأقلية وإعلاء مبدأ الديمقراطية لحرية الكلام وإبداء الرأى مما يترتب عليه بناء مجتمع ديمقراطى قولاً وعملاً من خلال حق كل فرد فى التعبير عن رأيه يكون أساساً من أسس التربية تقوم عليه المدرسة فى تربية النشئ ، ومن خلال الوسائل الإعلامية والمؤسسات المختلفة يكون حق إتاحة التعبير عن الرأى مما يعطى قوة للحاكم فى كسب حب الشعب له ، وفرصة عظيمة لحل جميع المشاكل .

لكن الواقع المرير الذى نحياه أننا : " نرفع شعار دولة المؤسسات ، وأغلب القرارات تتخذ خارج المؤسسات السياسية ثم تقوم بدور إضفاء الشكل القانونى ، وإقناع الشعب" (٢) .

---

(١) غيلان عبد القادر الشرجبى ، الديمقراطية الحضارية والحوارات الفرعونية ، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، العدد الرابع ، أكتوبر ٢٠٠١ ، ص ٢٦ .

(٢) محى شحاته ، المشاركة السياسية طبيعتها ومحدداتها ، مرجع سابق ، ص ١٨٦ .

إن حق التعبير عن الرأى لا يتأتى له أن يتحقق من خلال التضييق على قنوات التعبير السياسى فى النقابات المهنية ، أو تأسيس أحزاب جديدة ، " أو مصادرة رأى أو صحيفة"[3] ؛ فتنتهى الأحداث " بمأساة كبيرة " [4] .

كذلك لا تكون المناهج فرضاً على المتعلم أن يبدى أى اعتراض بل لابد من حق التعبير عن الرأى والمشاركة الإيجابية الفعالة .

وفيما يلى أمثلة لبعض الكتابات فى هذا الصدد :

المادة الأولى :

" التربية فى عالمنا المعاصر المكانة الأولى فى تحقيق آمال الشعوب فى حياة تستند إلى الحرية والعدالة وحكم القانون ، فهذه المفاهيم لا تولد مع الأفراد ، وإنما يكتسبونها بالتعلم والممارسة ، والتطبيق ؛ ولهذا طالب أصحاب التربية المحدثون بأن تكون المدرسة مكاناً يتهيأ منه الناشئون لأساليب الحياة الديمقراطية" [1]

---

[3] فاطمة الفلينى، ملامح الظاهرة الإجرامية كما تعكسها الصحافة المصرية ،مرجع سابق،ص ١٨٦ .

[4] حسن أبو باشا ، مذكرات حسن أبو باشا فى الأمن والسياسة ، مرجع سابق ، ص ٨٠-٨٢ ، عبد الفتاح جلال وآخرون ، دور المدرسة الثانوية فى مواجهة مشكلة التطرف ، مرجع سابق ، ص ١٥-١٦ .

[1] محمد الهادى عفيفى ، فى أصول التربية ، الأصول الفلسفية للتربية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ،١٩٧١ ، ص ٢٢ .

المادة الثانية :

" إتاحة الفرصة للتلاميذ ليناقشوا وليقبلوا الآراء من جميع الوجوه داخل الفصل وخارجه.. وتشجيع إنشاء تنظيمات مدرسية كمجالس الآباء والمعلمين ، والجمعيات العلمية ، والثقافية، والرياضية على أن تمارس فيها عمليات النقد ووجهات النظر ، وعدم الاكتفاء بالسماح بالصحف المعارضة بالظهور ؛ لأنها قد تدور حول فكرة واحدة ، ولكن يجب تخصيص مساحات من كل مجلة أو صحيفة أو رواية لمناقشة الآراء المتعارضة ، ليكن شعار وسائل الإعلام والتثقيف ترديداً لصيحة (فولتير) فى القرن الثامن عشر :

" قد اختلف معك فى الرأى ، ولكننى على استعداد لأن أدفع حياتى ثمناً لحقك فى الدفاع عن رأيك .. "(٢)

المادة الثالثة :

" .. التوجيه الفنى يتوقف نجاحه على إقامة علاقات إنسانية بينة وبين أعضاء هيئة التدريس ، وبين المدرس وزملائه العاملين معه ... لذلك على الموجه قبل انتهاء الاجتماع أن يعرب عن تقديره لاتجاه المدرس نحو عمله ، مع استعداده دائما للتشاور مع المدرس فيما يراه مفيداً من موضوعات أو مشكلات متصلة بالعمل .

ولابد من تنمية المشاركة الجماعية بتشجيع كل الأعضاء على تبادل الرأى والاستفادة منه فى تقرير الحل المناسب لذلك لابد من الإشارة إلى :

---

(٢) فيليب إسكاروى ، تقديم يوسف خليل يوسف ، ديمقراطية سلوك المواطن المصرى ودور التربية فى تنميتها، المركز القومى للبحوث التربوية ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٢٣ .

احتـــرام آراء الغير ، وإتاحــة الفرصـــة للجميع لإبداء الآراء [1]

ثالثا : القدرة على المشاركة فى صنع القرار :

إن النظام الديكتاتورى الذى ينفرد الحاكم بكل القرارات وله السلطة الأولى والأخيرة ولا يقبل رأى أو مشاركة . أما النظام الديمقراطى الذى يوسع دائرة الحوار والمشاركة والإقرار بأن الديمقراطية تعنى كبر حجم المؤسسات ذات الآراء المتعددة التى تصل إلى الصواب ، والمجتمع الديمقراطى لا ينحاز إلى فئة دون الأخرى ، ويمنح الحقوق والامتيازات للأقلية كما يمنحها للأغلبية ؛ لذلك لابد من توسيع القاعدة الجماهيرية العريضة للمشاركة فى صنع القرارات .

كذلك المؤسسات الإدارية لم يعد المدير السلطة الوحيدة بل المشاركة من الفنيين والمساعدين والخبراء والمتخصصين لصنع القرار ، ويتعاون المدرسون وأولياء الأمور فى إقامة عملية تربوية سليمة ، والعملية التعليمية لا تقتصر على استقبال التلاميذ المعلومات ، بل لابد أن يشارك التلاميذ ، ويكون لديهم القدرة على إبداء الرأى وتوفر لهم هذه المشاركة .

لذلك يجب توفير الديمقراطية للمشاركة فلا تقتصر على أصحاب النفوذ والطبقات العليا أو أصحاب السلطة حتى يتم الانفراد بالقرار ثم إحاطته بالقوانين والشرعية .

---

(1) فكرى حسن ريان ، التوجيه الفنى بين النظرية والتطبيق ، دار القلم ، الكويت ، ١٩٨٠ ، ص ص ٢٣- ٤٢

قال تعالى : (وشاورهم فى الأمر) (٢) ، (وأمرهم شورى بينهم) (٣)

لقد تعددت الكتابات التى تناولت المشاركة فى صنع القرار وتنوعت سواء فى الجانب التعليمى لمشاركة التلميذ والقدرة على صنع القرار أو فى الإدارة والمؤسسات بأنواعها ، أو من خلال المشاركة الجماهيرية على الرغم أن الفترة – موضوع الدراسة – فرضت على العامة " فئات طفيلية رأسمالية تتحكم فيها وتحرمها من تحقيق أدنى مشاركة سياسية حقيقية" (٤).

وفيما يلى عرض لبعض الأمثلة من الكتابات فى هذا الصدد : –

المادة الأولى :

" ... تحتاج كل منظمة أو هيئة إلى تنظيم مناشطها وتنسيق جهودها من أجل تحقيق الأهداف التى وجدت أساساً من أجلها ، وفى المنظمات الإدارية الديمقراطية نجد أن كل من يتأثر بالقرار يشترك فى عملية إعداده واتخاذه ، وهنا تكمن فى الواقع الفلسفة الحقيقية لمبدأ القيادة الجماعية الذى يحظى بأهمية متزايدة فى أنظمتنا الإدارية ...

فكلما زادت الآراء كان القرار أقرب إلى الصواب ، وكلما اشتركت الجماعة فى القرار ، كانت أقدر على فهم مغزاه وهدفه ، وكانت أكثر تأييداً له وتحمساً لتنفيذه .. " (١)

---

(٤) أحمد أنور ، الانفتاح وتغير القيم فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٣٤ .

(٢) من الآية رقم ١٥٩ سورة آل عمران .

(٣) من الآية رقم ٣٨ من سورة الشورى

(١) محمد منير مرسى ، الإدارة التعليمية – أصولها وتطبيقاتها ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٩٢ .

المادة الثانية :

" عندما طبق الرئيس السادات نظام اللامركزية الإدارية عن طريق اختيار المحافظين من أبناء المحافظات ، ونقل السلطات والاختصاصات لهم ، ومنحهم السلطات الكاملة لرئيس الجمهورية فى ممارسة أعمالهم واتخاذ قراراتهم دون الرجوع إلى السلطة المركزية بالعاصمة، ولا شك أن تطبيق هذه السياسة يحقق الكثير من المزايا لعل أهمها، أنها ممارسة فعلية لمبدأ الديمقراطية السياسية الذى يقوم على أساس إشراك المواطنين فى إدارة شئونهم والمشاركة فى صنع القرار بأنفسهم ... " (٢).

المادة الثالثة :

" لابد أن يشترك فى إدارة المدرسة مع مديرها كل المتصلين بها ، من داخل المدرسة وخارجها من أولياء أمور المدرسة ، ومن أهالى المجتمع المحيط بالمدرسة ، ومن ممثلى السلطات المحلية والمركزية المشرفة على التعليم ، وعلى أن تكون المدرسة هى الوحدة الإدارية (الأولية) للإدارة التعليمية على المستوى القومى ، بمعنى أن يشترك فى إدارة التعليم على المستوى القومى نفس العناصر المتصلة بالتعليم ، والمستفيدة به ، والقادرة على المساهمة فى دفع عجلته من

---

(٢) إميل فهمى حنا شنودة ، القرار التربوى بين المركزية واللامركزية – دراسة مستقبلية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ١٨٦–١٨٧ .

قريب أو من بعيد ، وبدون معاونة أعضاء المجتمع المحلى المحيط بالمدرسة ، لن تستطيع التربية أن تتلاءم مع حاجات النصف الثانى من القرن العشرين .. " [1] .

رابعاً إتاحة مصادر المعرفة :

لم يكن التعليم يقتصر فى المؤسسات التعليمية على تلقى المعلومات والمهارات من مصدر واحد – المدرس – بل إن مصادر المعرفة مع التطور التكنولوجى الحديث جعلت مصادر المعرفة متنوعة ومعقدة ؛ ولذلك إتاحة مصادر المعرفة فى عصر يمتاز بالتغير المستمر ؛ لأن الإنسان لن يتمكن من الحصول على المعرفة من مصدر واحد .

وعلى المعلم أن يسعى " ليجد مصادر متنوعة توفر له قدراً كبيراً من المعلومات والمهارات ، وتحثه على الاطلاع ، والاكتشاف والبحث [2] ، ولا يقتصر على الفصل بل خارج المدرسة بحيث تصبح مصادر المعرفة فى جميع المؤسسات التى توجد فى المجتمع مصدراً للمعرفة من :

---

(1) عبد الغنى عبود ، إدارة التربية وتطبيقاتها المعاصرة ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١١٠ .

(2) Susan Stempleski and Tomalin : Teacher Resources , Fourm English Teaching, ox ford university press, England . January ٢٠٠٢ , pp٣٤:٣٥.

المكتبات ، والتليفزيون ، والراديو ، السينما ، والصحافة ، ودور العبادة ، والنادى ، والكمبيوتر بشرط أن تتاح هذه المصادر بأسلوب سهل وبثقافة تحيط المتعلم بالمعرفة " وبمشكلات المجتمع دون تحيز المدن على الريف" (٣).

وقد تناولت الكتابات عنصر إتاحة مصادر المعرفة من خلال ثلاث كتابات ركزت على المصدر الأساسى فى العملية التعليمية لمعرفة المدرس ، وإن مسئولياته تقتضى مساعدة التلاميذ فى إتاحة مصادر المعرفة لهم ، ومن خلال الوسائل التعليمية التى تستخدم كمصادر للمعرفة وخاصة عندما تكون المعرفة لمناطق يصعب على التلميذ الوصول إليها ، أو فى فترة زمنية قديمة ، أو من خلال مشاهدة طبيعية للظواهر .

وبالرغم من أهمية إتاحة مصادر المعرفة كعنصر من عناصر ديمقراطية المعرفة للجميع إلا أن كتابات قليلة ركزت بصورة أساسية على إتاحة المصادر للمعرفة ، والكتابات الأكثر تطرقت إليها بصورة عرضية ، وفيما يلى بعض من أمثلة الكتابات فى هذا الصدد :

المادة الأولى :

" .. إن مصادر المعرفة متنوعة ، ومن أهمها المدرس ، وأنه الذى يعد من مسئولياته مساعدة التلاميذ على التعرف على الجوانب المختلفة للثقافة وإعدادهم للمساهمة فى تنميتها .. لا لنقل المعلومات فقط ، وإنما تنمية القيم الاجتماعية والميول والاتجاهات التى يرى المجتمع أنها ضرورية لكل مواطن .. كما أنه عن طريق الكتب والقراءات المختلفة والإعلام وبرامج الراديو والتليفزيون الثقافية

---

(٣) محمد الهادى عفيفى ، عبد الفتاح جلال ، سعيد إسماعيل ، التربية ومشكلات المجتمع ، مرجع سابق ، ص ص١٣١-١٤٨ .

والتعليمية والرحلات وغيرها يستطيع المدرس أن يوضح للتلاميذ المتغيرات الثقافية ، وأن يحيطهم علما بأهم المشكلات الاجتماعية .. "(١)

المادة الثانية :

" تعقدت ثقافة المجتمع وتراكمت العلوم والمعارف ، بحيث صار من المتعذر على التلاميذ دراسة الأمور التى تهمهم على الطبيعة مباشرة .. قد يرى المدرس تدريس موضوعات متنوعة من بلاد متعددة قديمة وعدم إمكان المشاهدة لذلك يلجأ إلى استعمال وسائل من بينها المجسمات لحل هذه المشكلات .. فتكون نوع من إتاحة مصادر المعرفة المتنوعة .. " (٢)

خامساً حرية المتعلم :-

إن ديمقراطية المعرفة للجميع تتطلب حرية المتعلم وأن يهيئ المناخ الديمقراطى مقومات الحرية . لا أن تضع التلميذ فى قوالب ونظم تفرض عليه ويعاقب من يخرج على النظام فيصبح المتعلم كالآلة لا نشاط ، ولا مهارة ، ولا حرية .

إن حرية المتعلم تتيح للتلاميذ حرية فى التعبير عن آرائهم فيما يجرى حولهم من أحداث ويمارس النشاط المناسب لهم ، وتتحول المدرسة إلى مؤسسة تربوية

---

(١) نازلى صالح أحمد ، سعد يس ، المدخل فى التربية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ص١١٦-١١٧ .

(٢) إبراهيم عصمت مطاوع ، المجسمات ، صحيفة التربية ، السنة الرابعة والعشرون ، العدد الرابع ، مايو ١٩٧٢ ، ص ٨٧ .

تبنى جيلاً يمارس العمل بنفسه وبحرية ، وبوسائل تعليمية متنوعة ومناهج متقدمة .

وقد تعددت الكتابات فى هذا العنصر وكلها ركزت على حرية المتعلم ، ولكن هل مناهجنا ونظامنا التعليمى يمنح المتعلم الحرية ؟ وهل المجتمع – فى فترة الدراسة – ينعم بالحرية؟[٣].

وهذه بعض أمثلة من هذه الكتابات فى هذا الصدد :

المادة الأولى :

" لقد نادى فيلسوف الحرية الناقد الاجتماعى الحر " روسو " بحرية التلميذ حرية تكاد تكون مطلقة فى التعليم والتربية بوجه عام ؛ لذلك إذا أردنا بناء التربية الديمقراطية لابد من بناء مجتمع تربوى ديمقراطى داخل النظام التربوى كله من قاعدته إلى قمته متحقق فيه الحرية الكاملة .. " [١]

---

[٣] أحمد عبد الله ، الديمقراطية على عكاز ، المسار المتعرج للتجربة الديمقراطية فى مصر ، مرجع سابق ، ص١١ .

[١] محمود السيد سلطان ، دراسات فى التربية والمجتمع ، دار المعارف ، ط٣ ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ١٤٠

المـادة الثانية :

" .. يجب أن يمارس التلاميذ العمل بأنفسهم ، ويمارس التلاميذ النشاط والعمل المدرسى لحل مشكلة واقعية حتى يكتسبوا عادة التفكير السليم والحكم الصحيح السديد.."[٢]

المـادة الثالثة :

" إن أصحاب التصور التكاملى ينادون بتوفير الفرص الإيجابية للتلميذ إلى أبعد حد ممكن بحيث تتحول وظيفة المدرسة من حيث إنها المسيطرة على عقول التلاميذ إلى أنها المهيئة للمناخ المناسب لأحداث النمو السليم لكل تلميذ ، ولا يتأتى ذلك إلا إذا توافرت فرصة الحرية لكل تلميذ للتعبير عن نفسه وإبداء النشاط الذى يرغب فيه . وبذلك تصبح حجرة الدراسة ممارسة ... وإن حب التلميذ وإقباله على ألوان النشاط المدرسى يرتكز على الاختيار ... ولكن مع هذه الحرية التى نقدمها ونتحمس لها ونتادى بها فى المجتمع والتعليم على السواء : عدم المغالاة فى الأخذ بها أسلوباً للتعليم ... لذلك الحرية والالزام ينبغى أن يتعانقا ويتلازما فى سياسة الناشئة حتى نضمن لهم التكامل والنمو النفسى السليم ..."[٣].

ب- العنصر الثانى : الموقف من سياسة الكم والكيف فى التعليم ويتضمن العناصر التالية :

---

[٢] فيليب اسكاروس ، تقديم يوسف خليل يوسف ، ديمقراطية سلوك المواطن المصرى ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

جدول رقم (٢١)

الموقف من سياسة الكم والكيف فى التعليم

م	العناصر	عدد التكرارات	النسبة المئوية
١	تغليب سياسة الكم فى مرحلة دون أخرى	–	–
٢	تغليب سياسة الكيف فى مرحلة دون أخرى	١	٠,٨٤%
٣	الأخذ بالكم والكيف فى بعض المراحل وعدم وضعها فى موقف متناقض .	–	–
٤	الأخذ بالكم والكيف فى جميع المراحل وعدم وضعها فى موقف متناقض .	١١	٩,٢٤%
٥	الاهتمام بالكم على حساب الكيف فى جميع المراحل .	١٣	١٠,٩٢%
٦	عناصـــــــر أخرى ... تذكر	–	–
٧	غيـــــر واضـــــح .	٩٤	٧٨,٩٩%
	المجمـــــــوع	١١٩	١٠٠%

إن التعليم حق لكل إنسان ، ويقاس تقدم الدولة بنسبة المتعلمين ؛ ولذلك تسعى الدول إلى الاهتمام بالتعليم وتوفر له كل السبل لتعليم الأفراد . من هنا كان دور الدولة لزيادة أعداد المدارس والفصول وعدد التلاميذ وهذا ما عبر عنه وزير التربية والتعليم : " بأن ميزانية التربية والتعليم هذا العام ١٠٤,٠٧٨,٠٠٠ جنيها زادت عدد الفصول من ١٠٢٥٨١ عام ١٩٦٩/٦٨ إلى ١٠٦٥٠٤ فصل وزاد

---

(٣) يوسف ميخائيل أسعد ، التربية لمجتمع متحرر ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ص ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٨٠

عدد التلاميذ المقيدين فى جميع المراحل من ٤,٨٣٤,٠١١ تلميذ عام ١٩٦٩/٦٨ إلى ٤,٩٦٨,١٦٧ تلميذ عام ١٩٧٠/٦٩ " [١]

وهذا ما سوف يتضح من خلال تحليل الكتابات فى مواقفها من سياسة الكم والكيف ، والتى تنقسم إلى عدة عناصر وهى :

أولاً : تغليب سياسة الكم فى مرحلة دون أخرى .

لا توجد مادة واحدة من الكتابات تدعو إلى تغليب سياسة الكم فى مرحلة دون أخرى . أغلب الكتابات تناولت الأخذ بالكم فى جميع المراحل وعدم قصرها على مرحلة دون أخرى ؛ لأنه حق لكل المراحل التعليمية ، وبعض الكتابات ركزت على أهمية التعليم الأساسى ؛ لأنه حق لكل طفل ، ويجب زيادة هذه الفترة حتى تنال الرعاية الكافية ، وهذا ما سوف يتضح من خلال تحليل بقية العناصر .

ثانياً: تغليب سياسة الكيف فى مرحلة دون أخرى :-

لا توجد سوى مادة واحدة من الكتابات تناولت تغليب سياسة الكيف : وهى القضية التى كانت مثارة قبل يوليو ١٩٥٢ وتزعم قضية الكيف (القبانى) الذى كان يدعو إلى الاهتمام بالتعليم وفنياته حتى يمكن أن يكون تعليماً مثمراً يتناسب مع الحياة العلمية " [١]، ولكن هذا الرأى لم يستمر كثيراً حتى كان طوفان الكم يلتهم الكيف . وهذا ما سوف نراه .

---

[١] بيان السيد الدكتور وزير التربية والتعليم فى مجلس الأمة فى دورة انعقاده الثانى ١ فبراير ١٩٧٠ ، صحيفة التربية ، السنة الثانية والعشرون ، العدد الرابع ، مايو ١٩٧٠ ، ص ٧٩ .

[١] محمود قمبر ، من أعلام التربية ، إسماعيل القبانى (١٨٩٨-١٩٦٣) حولية كلية التربية ، جامعة قطر ، العدد ١٠ ، ١٩٩٤ ، ص ص ٣١-٣٤ .

وفيما يلى عرض لهذه المادة من الكتابات كتعبير عن وجهة نظر صاحبها .

المادة الأولى :

يقول القبانى : " تعليم فاسد ضرره أكثر من نفعه ، وخير ألف مرة أن نعلم العدد الذى يمكننا أن نعلمه تعليماً مثمراً ، على أن ينمو هذا العدد التدريجى بحسب إمكانياتنا من أن تحشد أعداداً ضخمة داخل أسوار المدارس والكليات لتتلقى فيه ذلك التعليم غير المثمر ، وإن سياسة تغليب الكم على الكيف جعل التعليم لم يحقق الآمال التى عقدت عليه ، وإنه تعليم غير مثمر لم ينجح فى إيجاد حركة ثقافية حقيقية فى البلاد تقوم على حب العلم والميل إلى البحث وإحلال الحق ، ولم تساعد على بث الروح الاجتماعية والشعور بالمسئولية فى نفوس الفتيان والفتيات وإعدادهم للكفاح فى ميدان الحياة العلمية ، ولم يبعث فيهم التطلع إلى المثل العليا التى لا رقى ولا حياة للأمة إلا بها ... " [٢].

ثالثاً: الأخذ بالكم والكيف فى بعض المراحل وعدم وضعها فى موقف متناقض :

لا توجد مادة واحدة من الكتابات تدعو إلى الأخذ بالكم والكيف فى بعض المراحل ؛ وذلك يرجع لأن أغلب الكتابات التى تم تحليلها لم تتعرض لهذه القضية بصورة أساسية أو عرضية ، وكل الكتابات ركزت إمـا على الكم فقط أو على الكم والكيف معاً أو الكم على حساب الكيف .

لذلك لم تكن الكتابات واضحة فى هذا العنصر .

---

[٢] سعيد إسماعيل ، وجهة نظر في فكر إسماعيل القباني التربوي ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ١٣ .

رابعـاً : الأخذ بالكم والكيف فى جميع المراحل وعدم وضعهما فى موقف متناقض :-

زادت عدد الكتابات التى تناولت الكم والكيف معاً فى جميع المراحل وقد ركزت على : -

- حق التعليم للجميع أحد سمات التعليم المصرى .
- تعميم الإلزام إلى سن ١٦ ، ١٧ سنة ليشمل المرحلة الأولى والثانية .
- توفير الأماكن التعليمية لكل فرد .
- الإنفاق على التعليم للمنافسة بين الدول العصرية .
- فتح أبواب التعليم على مصراعيها لتحقيق العدالة .
- تطور مؤهلات المعلمين وإعدادهم .
- الاهتمام بالمحتوى التعليمى ومستواه .
- استخدام الأساليب العلمية والتكنولوجية المتقدمة .
- تقليل كثافة الفصل لتتناسب مع المعدل العالمى .
- استخدام بطاقات وسجلات تقييم التلاميذ .
- وضع برامج تعليمية جيدة .
- فاعلية الكتب .

ولقد ركزت المادة المكتوبة على ضرورة الاهتمام بالكيف والكم معا ، ولكن أين الكم من نسبة الأمية (٥٦,٥%) [١] ؟ وأين الكيف من بطالة لا تتناسب مهارتها مع متطلبات السوق؟[٢]

---

(١) غريب محمد سيد وأخرون ، السكان والمجتمع ، مرجع سابق ، ص٢٢٤ .

(٢) شبل بدران ، التعليم والبطالة ، مرجع سابق ، ص ص ٤٦ -٥٩ .

وفيما يلى عرض لبعض أمثلة من الكتابات فى هذا الصدد :

المـادة الأولى :

" إن التعارض الشديد بين الكم والكيف مرتبط بنوع من التخلف الثقافى تكون فيه القلة أو الصفوة هى وحدها القادرة على تذوق الأعمال ذات المستوى الرفيع ، وتكون الغالبية العظمى من الناس عاجزة عن الاستمتاع إلا بالأعمال السطحية المبتذلة ، وكلما زاد نصيب المجتمع الثـــقافة ... خفت حدة التعارض بين الكم والكيف ، واتجها إلى التقارب التدريجى حتى ينتهى بها الأمر إلى الاتحاد فى المجتمع المثقف بالمعنى الصحيح ، وقد ثار خلاف حول : هل تفتح أبواب التعليم على مصراعيها ، أم تقتصر على الأكفاء ذوى الاستعدادات والقدرات التى تؤهلهم لتلقى أنواع العلوم المختلفة ؟

والرأى الذى نرى أنه أقرب إلى تحقيق أهدافنا الثقافية ، هو الإيمان بأن الاشتراكية فى مفهومها البسيط إذا كانت تعنى الكفاية والعدل ، فإن هذا معناه العمل على أن نرفع من مستوى العمل الثقافى بوجه عام والعمل التعليمى بوجه خاص ، وفى نفس الوقت العمل على أن يصل هذا العمل إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين حتى يمكن أن تحقق العدالة المطلوبة .. "[1].

المادة الثانية :

" لعل أهم المبادئ التى أصبحت تفرض نفسها على الواقع التعليمى ، هو إعطاء عناية أكبر لجانب الكيف فى التخطيط التربوى ، وقد يقول البعض : إن

---

[1] محمد الهادى عفيفى ، عبد الفتاح جلال ، سعيد إسماعيل ، التربية ومشكلات المجتمع ، مرجع سابق ، ص٢٢٤

عوامل الكيف تتعارض عادة مع عوامل (الكم) ، ولكن الأمر فى الواقع يتعلق بطريقة فهم هذه العوامل أو تلك ، بغية القضاء على المفهوم الخاطئ الذى يقول : إن التوسع فى التعليم يؤدى بالضرورة إلى انخفاض مستواه .. ولعل التعليم فى مصر عندما انصرف بكلية إلى التوسع الكمى ووقع فى محظور آخر ، وتطرق إلى قضية أخرى ... قضية الكم والكيف " (٢).

المــادة الثالثــة :

" تتمثل معظم قضايا التعليم فى مصر وتحدد خطوط السياسات التعليمية بها من خلال جانبين :

١- جانب كمى يتمثل فى توفير الأماكن لكل من له حق فيها ، ويمتلك القدرة على شغلها والتخرج فيها ، وبالكيف والنوعية التى يتوقعها المجتمع منه ويرتضيها .

٢- جانب كيفى يتمثل فى ترجمة هذه الأعداد إلى نوعيات جيدة من المواطنة تؤكد الاتجاه الصحيح لمسيرة المجتمع ، وما يتبع ذلك من توفير الإمكانات التعليمية والتربوية بالقدر والأسلوب المناسبين للاستمرار فى التعليم ورفع مستوى الأداء منه ، لذلك يمكن أن نبين ملامح ذلك من خلال خطين :

أ- خط التوسـع الكمى : من خلال حركة التدفق والتسرب والقبول والتخرج من مختلف المراحل .

---

(٢) منصور حسين ، يوسف خليل يوسف ، التعليم الأساسي ، مفاهيمه . مبادئه – تطبيقاته ، مكتبة غريب ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ص ١١-١٢ .

جـ- خطوة للتطور الكيفى: من خلال تحديد المحتوى والمستوى ومكونات الموقف التعليمى ومحدداته الأساسية ... "[1]

وعلى الرغم من الأخذ بالكم والكيف فى جميع المراحل وما سجلته المادة المكتوبة إلا أننا نجد الواقع فى هذه الفترة ينحاز لأبناء الصفوة والطبقات العليا فى ظل سياسة الانفتاح حيث يتاح لأبناء القادرين العديد من السبل ، والعقبات أمام أبناء الفقراء ، من خلال وفرة المعامل والوسائل التعليمية والمعلمين وكفاءتهم ، وكثافة الفصول بالمقارنة بين التعليم الخاص والرسمى مما يعكس الاهتمام بأصحاب الصفوة.[2]

خامساً: الاهتمام بالكم على حساب الكيف فى جميع المراحل :-

لقد أشارت نتائج التحليل فى الكتابات إلى مدى الاهتمام بسياسة الكم على حساب الكيف فى جميع المراحل .

ولا أحد ينكر مدى أحقية كل فرد فى التعليم ، وقد نص الدستور (١٩٧١) على حق التعليم والمجانية ، ومن هنا كان دور الدولة التى اتجهت إلى وضع ميزانية للتعليم كما " أوضح الدكتور وزير التعليم أمام مجلس الشعب ١٩٧٦/٤/٢٨ . أن الميزانية قد بلغت ٢٨٠ مليون جنيه عام ١٩٧٧ ، وبدء العمل على استيعاب التلاميذ حتى وصل عددهم فى :-

- المرحلة الابتدائية لعام ١٩٧٧/٧٦ (٤,٠٤٩,١٢٨) تلميذ وتلميذة .
- المرحلة الإعدادية (١,١٢٨,٩٤٥) تلميذ وتلميذة .

---

(١) محمد السعيد عبد المقصود ، نظرة إلى واقع التعليم فى مصر ، صحيفة التربية ، السنة الحادية والثلاثون ، العدد الثالث ، مايو ، ١٩٧٩ ، ص٤٧ .

(٢) أحمد أنور ، الانفتاح وتغير القيم فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨ .

- المرحلة الثانوية (١,٦٧٣,٩١٤) طالب وطالبة (بكل أنواعها)
- الجامعات زاد عددها من ثلاث جامعات إلى إحدى عشرة جامعة " [١].

وبذلك زاد عدد الملتحقين بجميع فروع التعليم من الستينيات إلى بداية منتصف السبعينيات، " ومع ذلك وصلت نسبة استيعاب الملزمين فى المرحلة الابتدائية ٨٣% وكان مقرر الاستيعاب فى أول خطة قومية للتنمية عام ٦١/١٩٦٥ ، وتعمل الوزارة على أن تصل نسبة الاستيعاب إلى ٩٥% عام ١٩٨١ (تصريح الدكتور وزير التعليم ١٩٧٧) " [٢].

لقد كانت نتائج التحليل للكتابات الاعتراف الواضح بالاهتمام بالكم وأكثر من ذلك أن الكم على حساب الكيف ، " مما أسهم فى هبوط إنتاجية التعليم وضعف الكفاءة " [٣] مما يخرج مستويات لا تتناسب قدراتها مع متطلبات سوق العمل مما يؤدى إلى وجود أعداد كبيرة من البطالة " . [٤]

---

(١) عبد الغنى عبود ، الأيديولوجية والتربية – مدخل لدراسة التربية المقارنة ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ص ٤٩٠ : ٤٩٥ .

- غريب محمد سيد وآخرون ، السكان والمجتمع ، مرجع سابق ، ص١٣٩ .

(٢) عبد الغنى عبود ، دراسة مقارنة لتاريخ التربية ، دار الفكر ، ط١ ، ١٩٧٨ ، ص ص ٤٨٣ – ٤٨٤

(٣) محسن خضر ، من فجوات العدالة فى التعليم ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

(٤) انماد عبد الجواد وآخرون ، إعداد الطاقات والقدرات البشرية لمشروع توشكى ، مرجع سابق ، ص ١٩٢

وهذه بعض الأمثلة من الكتابات فى هذا الصدد :

المادة الأولى :

" ... ازدياد كلفة التعليم لأسباب متعددة منها ازدياد عدد المعلمين وارتفاع أجورهم ، وارتفاع تكلفة المبانى ، وارتفاع أسعار السلع والأدوات التعليمية المختلفة ... واستخدام نظام الفترتين أو الثلاث داخل المدرسة الواحدة ؛ مما قد يسهم فى هبوط إنتاجية التعليم وضعف الكفاءة الداخلية ... ومحاولة مواجهة زيادة كلفة التعليم بمثل هذه الأساليب التى تأتى على حساب الكيف ينجم عنها خسارة تربوية اقتصادية فينخفض مستوى الخريج من جهة وينخفض العائد الاقتصادى من جهة أخرى ، وبذلك يتحول التعليم إلى استثمار غير أمثل للموارد والبشرية والمالية .. " [1]

المادة الثانية :

" ... لقد أظهر الواقع مدى الاهتمام بالكم على حساب الكيف حيث الاهتمام بالسلم التعليمى ليستوعب أعداداً للوفاء بحاجات العمالة فى المجتمع وفقاً لمطالب التنمية من القوى البشرية ، وظهر أيضاً محاولة ربط التعليم بقطاعات النشاط الاقتصادى والاجتماعى ، وبالمستويات المختلفة للمهارة بين مختلف العاملين من أخصائيين وفنيين ومساعدى فنيين وعمال مهرة ومتوسطى المهارة كما عين تقرير القوى العاملة بتوزيع الطلاب على مراحل التعليم وأنواعه بحيث تتاح الأعداد المطلوبة للأنواع المختلفة من الأعمال والمهن لمحاولة التغلب على مشكلة

---

[1] شكرى عباس حلمى ، اتجاهات ومبادئ فى تطوير التعليم المصرى ، صحيفة التربية ، السنة الثلاثون ، العدد الأول ، فبراير ١٩٧٨ ، ص ص٢٦-٢٧ .

وجود عجز فى نواح أخرى تتطلب قوى عاملة معينة ، وترجم ذلك إلى أعداد تقبل بالتعليم الثانوى العام الذى يؤدى إلى الجامعة وتوجيه العدد الأكبر من خريجى المدارس الإعدادية إلى التعليم الفنى بمستوياته وأنواعه المختلفة نظراً لحاجة البلاد إلى الفنيين والعمال المهرة فى مجالات النشاط الصناعى والزراعى والتجارى ؛ لذلك لم يخطط للنواحى النوعية فى هذه المهن.."[٢]

المادة الثالثة :

" ... إن تطلع مصر الدائم إلى مستوى البلاد المتقدمة ينسيها واقعها التعليمى المؤلم ويفقد المسئولين فيها القدرة على مواجهة هذا الواقع والتصدى له .

حيث معظم المدارس الابتدائية – مثلا تعمل لفترتين وتتكدس فصولها بالتلاميذ، مما يقلل من فعالية التعليم فى هذه المرحلة ... إن كثافة الفصل فى هذه المرحلة تصل إلى ٤٣,١٤ تلميذاً وإن نصيب كل ألف تلميذ من المدرسين يهبط إلى ٢٤,٤١ مدرساً ... أما التعليم الجامعى هذا النمو الهائل ... نمو مرض وليس نمواً صحياً ؛ وذلك لأنه لا يلبى حاجة اجتماعية .. "[٣]

---

[٢] محمود السيد سلطان ، دراسات فى التربية والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ص٢١٣-٢١٤ .

[٣] عبد الغنى عبود ، الأيديولوجيا والتربية ، مرجع سابق ، ص ٤٨٩-٤٩٢ .

جـ الموقف من التعليم للجميع يوضحه الجدول التالى :

جدول رقـم (٣٢)

الموقف من التعليـــم للجميع

م	العناصر	عدد التكرارات	النسبة المئوية
١	التكامل بين التعليم النظامى وغير النظامى	٦	%٥,٠٤
٢	الأخذ بمنظومة التعليم المستمر	١٨	%١٥,١٣
٣	الاهتمام بمنظومة تعليم الكبار	٢٠	%١٦,٨١
٤	الاستيعاب الكامل لجميع من هم فى سن الإلزام	٢٢	%١٨,٤٩
٥	محو الأميـــــة الأبجديـــــة	٢٥	%٢١,٠١
٦	محو الأميـــــة العلمية التقانية	٧	%٥,٨٨
٧	محو الأميـــــة الحضاريـــــة	٥	%٤,٢٠
٨	محـــــو الأميـــــة البيئيـــــة	١٠	%٨,٤٠
٩	عناصر أخـــــرى ... تذكر	-	-
١٠	غيـــــر واضـــــح	٦	%٥,٠٤
	المجمـــــوع	١١٩	%١٠٠

أوضحت النتائج الموقف من التعليم للجميع فى عناصر ، ونبدأ بأول عنصر كالتالى:

أولاً : التكامل بين التعليم النظامى وغير النظامى :

سبق أن تكلمنا عن سياسة الدولة فى الاهتمام بالتعليم وزيادة أعداد التلاميذ فى المراحل المتنوعة بالتعليم ، لكننا فى عنصر العلم والتكنولوجيا التى لم تعد قاصرة على التعليم النظامى، والذى لا يستطيع أن يستوعب كل المعلومات

والمهارات والتكنولوجيا التى أصبحت متعددة ومتنوعة خارج المؤسسات التعليمية النظامية .

بالإضافة لما نتج عن السلبيات والقصور فى الاهتمام بالكم مما أدى لتسرب أعداد كبيرة من المتعلمين أو عدم الدخول للمرحلة الابتدائية سواء من الفئات الصغيرة أو الكبيرة فارتفع معدل الأمية بسببهم ، فكان لزاما أن يتم استيعاب هذه الفئات خارج النظام التعليمى الرسمى .

فالتكامل بين التعليم النظامى وغير النظامى ضرورة أساسية لإصلاح المساوئ والنقص واحداث تكامل فى العملية التربوية بعيداً عن الإصلاحات الجزئية .

لذلك يجب أن يتكامل التعليم النظامى (المدرسة) مع التعليم غير النظامى بكل مؤسساته من (الصحف – المجلات – الكتب – المكتبات – النوادى – السينما – المسارح – الإذاعة – التليفزيون – دور العبادة) فيكون التعليم مستمراً وموصولاً مدى الحياة .

وفيما يلى بعض من أمثلة لكتابات فى هذا الصدد :

المادة الأولى :

" ... عدم وجود تكامل وتنسيق واضحين بين خطط التعليم النظامى Formal Education والتعليم غير النظامى Non - Formal Education الذى يشمل الوسائط التربوية والثقافية والبرامج والمناهج الموجهة إلى عالم الكبار سواء أكان هؤلاء الكبار أميين أم متعلمين .

وينجم عن هذه المشكلة أزمات متعددة منها : ارتداد بعض خريجى المدرسة الابتدائية أو المنتهيين منها إلى الأمية ، والنقص فى مستوى كفاءة ومهارة عدد

كبير من العاملين واستمرار نسبة كبيرة من المواطنين فى غياهب الأمية الأبجدية، وانتشار مظاهر كثيرة للأمية الثقافية .

.. لذلك لابد أن تحقق للنظام التربوى حركته المنشودة من خلال النظر إلى جوهر قضية التربية وأزمتها الحقيقية بعيدة عن الإصلاحات الجزئية حتى تكون التربية هدفاً وتنظيماً ومضموناً ووسائل وعلاقات تمثل مستوى تحديات العصر ومطالبة "[1] .

المادة الثانية :

" .. كانت التوصية الرابعة للجنة التعليم الذى أصدرته اليونسكو تحت عنوان[2] :

يجب أن تزول الحواجز المصطنعة أو البالية القائمة بين مختلف الموضوعات والمسافات والمستويات التعليمية وبين التعليم الرسمى وغير الرسمى ، ويجب إدخال التعليم الموصول بعد انقطاع تدريجياً بحيث يوضع بالدرجة الأولى فى متناول فئات معينة من الناس الفعالين ..."[3]

---

(1) شكرى عباس حلمى ، اتجاهات ومبادئ فى تطوير التعليم المصرى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧-٢٨ .

(2) UNESCO learning to be, The world of Education Today and Tomorrow, by EdgrFoure and other. Paris, London, UNESCO, Harras, ١٩٧٢- P.٣١٣.

(3) زينب محمود محرز ، لجنة إصلاح التعليم فى العالم ، صحيفة التربية ، السنة السادسة والعشرون ، العدد الثانى ، مارس ، ١٩٧٤ ، ص ٥٨ .

المادة الثالثة :

" .. إن تربية الفرد تبدأ بميلاده ، فالأطفال يعيشون فى المنزل وما حول المنزل عدة سنوات قبل الذهاب إلى المدرسة ، ومن خلال آبائهم وإخوانهم ومن يحتكون بهم فى بيئتهم الضيقة معلمين لهم . فيعرفون اللغة ويكونون العادات ... والمؤسسات الدينية بأوجه نشاطها المختلفة ، مصدر من مصادر التربية فالمسجد والكنيسة والأعياد الدينية وغيرها تؤثر فى حياة الملايين من البشر .. والعمل نفسه معلم سواء فى البيت أو حوله أو فى أى مكان فى البيئة..، والملاعب والنوادى والسينما والمسارح والإذاعة والصحف والمجلات والكتب والمكتبات . مصادر تربوية كذلك تعين على تشكيل عقول الأفراد .. والمدرسة ما هى إلا قطاع فى العملية التربوية [٤]

ثانياً : الأخذ بمنظومة التعليم المستمر :-

كانت نتائج تحليل الكتابات لمنظومة التعليم المستمر التأكيد على التعليم مدى الحياة التى لا تقف عند حد النظام المدرسى .

من هنا اتفقت كل الكتابات التى تناولت هذا العنصر بصورة أساسية أوبصورة عرضية على :

- غرس مهارة التعلم .
- يتسم العالم بالسرعة والتغيير والتطور .
- الانفجار المعرفى والتكاثر الثقافى الناتج عن الثورة العلمية والتكنولوجية.
- مواجهة مطالب العالم المتغير .

---

[٤] أبو الفتوح رضوان وآخرون ، المدرس فى المدرسة والمجتمع ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ص ص١٢-١٤ .

- التربية تشبع حاجات الفرد ويجب أن تعدل حسب الميول والاتجاهات .
- برامج متنوعة لتدريب المعلمين أثناء الخدمة .
- تزويد الفرد بدوافع لمتابعة الدراسة والتدريب .
- رفع المستوى الثقافى العام من خلال التربية المستمرة .
- التربية المستمرة فكرة قديمة ظهرت فى ثوب جديد .
- امتداد التعليم لجميع أنواع المؤسسات التربوية اللامدرسية .
- تحقيق التكامل بين التعليم النظامى وغير النظامى .
- إسهام جميع الهيئات والأجهزة فى النظام التربوى .
- الاهتمام العالمى بالتربية فى عام التربية العالمى عام ١٩٧٠ .
- التعليم مدى الحياة .

لقد كثرت الكتابات التى تناولت التعليم المستمر لما فيه من أهمية فى استمرار تعلم الإنسان ولا يقف عند حد التعليم النظامى ، من هنا كان التكامل مع جميع المؤسسات والمنظمات حتى سمى التعليم المستمر Continuous learning Education بما يعرف بالتعليم مدى الحياة .Life Learning Education .

" كلما دخلت لديه خبرة تولدت لديه حاجة إلى خبرة جديدة لأن المعرفة متغيرة ومتطورة[1]

إننا نجد هذه التربية المستمرة فى الدين الإسلامى فهناك العديد من الآيات القرآنية :

---

[1] محمد حسن القبيس ، التفاعل بين الجامعة والقطاع الخاص جذوره وفحواه ، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، العدد ١٣ ، يناير ١٩٩٩ ، ص ص ٧٢ –٧٣.

(٢) سورة آل عمران – الآية ١٩١

(الذين يذكرون الله قيما وقعوداً وعلى جنوبهم ويتفكرون فى خلق السموت والأرض ربنا ما خلقت هذا بطلاً) [٣]

(أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت (١٧) وإلى السماء كيف رفعت (١٨) وإلى الجبال كيف نصبت (١٩) وإلى الأرض كيف سطحت (٢٠)

وقال رسول الله ﷺ : - ﴿ طلب العلم فريضة على كل مسلم ﴾ [٤].

كما سبق العديد من المفكرين والفلاسفة المناداة بها مثل :

أرسطو طاليس وكونفو شيوسى كما أشار روسو فى كتابه " أميل "[٥] . وقد أحسن ديوى وكاندل التعبير بقولهما : التربية هى الحياة ليست الإعداد للحياة .

وهذا يدعونا " للاهتمام بتعليم الصغار والاستمرار فى تعليم الكبار فى تعليم مستمر لا يتوقف على التعليم النظامى فقط ..." [٦] فالتعليم يهدف لتمكين كل طفل يافعاً كان أم راشداً للإفادة من الفرص التربوية ..." [٧] وفيما يلى بعض من الأمثلة على هذا : -

المادة الأولى :

" ... إن العملية المستمرة اللازمة لتنمية الفرد طوال حياته ، سواء بالطرق المباشرة أو غير المباشرة ، وسواء التعليم النظامى المدرسى ، أو بالتعليم خارج المدرسة ، وفى جميع مراحل السن منذ الطفولة إلى الكبر ، وفى أى موقف من

---

[٣] سورة الغاشية – الآية ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ .

[٤] رواه الطبرانى فى المعجم الكبير ، والمعجم الأوسط ، من حديث ابن مسعود.

[٥] سعد مرسى أحمد ، تطور الفكر التربوى ، مرجع سابق ، ص ص٥٨٤ – ٥٨٥ .

[٦] محمود السيد سلطان ، دراسات فى التربية والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ٢٤٠ .

مواقف الحياة ، بحيث تكون التربية مرادفة للحياة وتطوراتها ، وبحيث تصبح مستمر ، وقمستديمة مدى الحياة حتى يتحول المجتمع كله إلى " مجتمع متعلم " أو " مجتمع يتعلم ويعلم " والأخذ بمبدأ التربية مدى الحياة تحقيقا للتكامل بين التعليم الموازى (النظامى) والتعليم المكمل (غير النظامى) ... [٥].

المادة الثانية :

" ... من خلال مفهوم اللامدرسية التى تمتد بطول الحياة ، وعرض الحياة ، وعمق الحياة. بطول الحياة من المهد إلى اللحد ، وبعرض الحياة بكل ما فيها من نظم ومظاهر ، وبعمق الحياة بكل ما في الشخصية من أعماق ومستويات ، وبذلك تشمل أنواعاً من التعليم اللانظامى لتطوير مختلف مراحل وقطاعات الحياة ، مما يوثق صلتها بنمو الأفراد وتقدم المجتمعات .

لذلك يصف Len grand التربية اللامدرسية والتعليم المستمر بأنهما جهد مستمر يهدف إلى تحقيق تنسيق وتناغم بين مختلف مراحل التدريب والإعداد فى حياة الأفراد مما يخفف نسب التوتر المهنى والصراع النفسى .

---

[٧] منى أحمد على حسين ، التخطيط لزيادة الفرص التعليمية للإناث فى التعليم الأساس للجميع ، مرجع سابق ، ص١٠

[٥] عرفات عبد العزيز سليمان ، ديناميكية التربية فى المجتمعات – مدخل تحليل مقارن ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٥٩ .

وهناك العديد من المؤسسات اللامدرسية التى تغطى قطاعات عريضة ومستويات مختلفة ... من الأسرة إلى جماعات الخريجين ، ومن جماعة الرفاق إلى التنظيمات العسكرية ، ومن الشارع إلى مؤسسات الإنتاج .. "[1]

المادة الثالثة :

" .. ربما كانت تعنى هذه العبارة فى بداية أمرها حين دخلت إلى ميدان الاهتمام التربوى ما لا يختلف كثيرا عن معنى (تربية الكبار) التى تعد وسيلة من وسائل جبر النقص فى التربية الأساسية عن طريق دراسة النظريات التربوية والثقافية الشائعة ، والعناية بالتدريب المهنى وما يتضمنه من ممارسات عملية .. ولكن بعد أن وجهت اليونسكو وغيرها من المؤسسات التربوية والثقافية عنايتها بالدراسة والبحث إلى التعرف على إمكان استدامة تعلم الإنسان وتدريبه وتحسين كفاءته الفنية ، وتنمية قدراته العقلية ، واستعداداته الخلقية والانفعالية ، وتوسيع نطاق علاقاته الشخصية والاجتماعية بعد هذا أصبح من المؤكد أن تعنى العبارة تحولاً جوهرياً ، وتغيراً صارخاً يشكل أسلوباً جديداً للتربية يختلف عما يعنيه (تربية الكبار) . والتربية مدى الحياة تعنى بأن التربية لا تنتهى بانتهاء التعليم الرسمى فى المدرسة أو الجامعة ، بل تدوم دوام الحياة . والعبارة تتضمن عنصرين أساسين : –

العنصر الأول :

هو استمرار العملية التربوية بلا معوقات من أجل تحقيق ما يطمح إليه كل فرد من أفراد الإنسانية وتنمية ما لديه من إمكانات واستعدادات .

---

[1] حسان محمد حسان ، الشارع المصرى والتربية اللامدرسية ، دارسة فى اجتماعيات التربية ، دار الثقافة والطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ص٢٠-٢١-٢٧ .

العنصر الثانى :

هو الإعداد لمواجهة المتطلبات الملحة للعالم فى الوقت الحاضر ذلك الوقت الذى يتسم بالتحول الصارخ والتغير الدائم بحيث لا يمكن لحياة الأفراد والجماعات أن تحكمها معايير تربوية ثابتة .. "[1].

ثالثاً: الاهتمام بمنظومة تعليم الكبار:

كثرت عدد الكتابات التى تناولت منظومة تعليم الكبار نظراً لأهميتها ولأنها تستكمل المنظومة التعليمية .

لقد كان الاهتمام فى البداية بالتعليم الأساسى والعمل على استيعاب الملتزمين فكان الاهتمام ببناء المدارس وتخصيص الميزانية لاستيعابهم .

ومع ذلك لم تصل نسبة الاستيعاب ١٠٠% نظراً للزيادة السكانية والمتسربين من العملية التعليمية ، أو ممن لم يلتحقوا بالتعليم من بدايته فتم إهمال تعليم الكبار بهدف التركيز على التعليم الابتدائى للقضاء على الأمية ، لكن الأمية لا يمكن القضاء عليها إلا من خلال الاستيعاب الكامل للمرحلة الابتدائية وتعليم الكبار .

ومن هنا كانت الكتابات التى تناولت منظومة تعليم الكبار بصورة أساسية أو الكتابات التى تحدثت عنها بصورة عرضية كان التركيز على :

- سرعة التغير وشمولية النظرة إلى التربية .
- أزمة التعليم المدرسى وبروز أهمية تعليم الكبار .
- أهمية تعليم الكبار لمستقبل البلاد .
- تحديد الفئات والأعمار فى منظومة تعليم الكبار .

---

[1] حسين سليمان قورة ، التربية مدى الحياة ضرورة من ضرورات عصر العلم والتكنولوجيا، صحيفة التربية، السنة الثانية والعشرون ، العدد الأول ، نوفمبر ١٩٧٠ ، ص ص٣٧-٣٨ .

- الإفادة من تجارب الأمم .
- أهمية تعليم الكبار للقضاء على الأمية على المدى البعيد .
- عالمية مفهوم تعليم الكبار .
- قرارات الدولة فى ١٩٧٠ ، ١٩٧٤ ، بتعليم الكبار ومحو الأمية .
- موقف الإسلام من تعليم الكبار .

لقد تنوعت الكتابات فى تعليم الكبار وكانت نتيجة التحليل أن أعمار تعليم الكبار تمتد من ١٦ : ٤٥ سنة وفق فئات متنوعة سواء أميون يعملون فى الأجهزة الحكومية والقطاع العام أو شباب وصلوا إلى سن التجنيد أو القطاع الجماهيرى من الأميين .

ومع الحرص على القضاء على الأمية كان الاهتمام بتعليم الكبار لتكون منظومة متكاملة لتحقيق الهدف .

" لقد وصلت أعداد الأمية من سن١٥ : ٣٥ عام ١٩٧٣ إلى (٥,٣٢٧,٠٦٧) أمىّ ، ومن سن ١٠ : ٤٥ عام عام ١٩٧٣ (٩,٧٧٩,٢٠٠) أمىّ من الإناث والذكور" [١] ويجب تغيير الأفكار الموروثة عند البعض " بعد ما شاب ودوه الكتاب " .

من هنا كان الاهتمام بمحو الأمية والعناية بتعليم الكبار فصدر قرار من رئيس الجمهورية رقم ٨٣٨ لسنة ١٩٧٤ بتشكيل أول مجلس قومى متخصص للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا كجهاز استشارى لرئيس الجمهورية ، وينقسم إلى عدة شعب منها محو الأمية وتعليم الكبار ، وتم إنشاء جهاز مستقل عن التخطيط

---

[١] المجلس القومى للتعليم ، محو الأمية وتعليم الكبار – خطة دراسة ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

والتنظيم والتنفيذ فى كل ما يخص محو الأمية وعلى رأسه مسئول له اختصاصات وزير .

والدين الإسلامى يعد الأصل فى تعليم الكبار من خلال إعطاء حق للمواطنين الذين فاتهم حق التعليم ، فليس للتعليم مكان محدد ، ولا مؤسسة محددة إلى جانب المساواة بين الرجل والمرأة .

لقد نظر الإسلام للإنسان نظرة شاملة فى الحقوق والواجبات .

(قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) [٢]

قال رسول الله ﷺ ﴿ من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة ﴾ [٣].

لذلك كان الاقتراح " فى إنشاء مراكز تجمع بين التدريب على مهنة من المهن اللازمة فى البيئة وبين التثقيف العام لعلاج الارتداد للأميـــة " [٤]وهذه بعض الأمثلة من الكتابات فى هذا الصدد :

المادة الأولى :

" ... باتساع مفهوم التربية واعتبارها مفهوماً متكاملاً لبناء المجتمع وأفراده بناء اقتصادياً واجتماعياً وصحيا ونفسياً بجانب البناء الثقافى فقد نظر إلى هذه المشكلة باعتبارها مشكلة اقتصادية بجانب كونها مشكلة اجتماعية وثقافية فانتشار الأمية بين الكبار باعتبارهم الفئة العاملة فى المجتمع التربوى حيث ثبت

---

[٢] الآية ٩ – سورة الزمر .

[٣] رواه البخارى .

[٤] عبد الفتاح جلال وآخرون ، استراتيجية مقترحة لمحو الأمية فى الوطن العربى ، المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار فى الوطن العربى ، سرسى الليان ، المنوفية ، ١٩٧٦ ، ص١٥٩ .

أن رأس المال البشرى المثقف أعلى إنتاجية من غير المثقف وبالنسبة للدول التى اهتمت بتثقيف أبنائها من الكبار كان عائد التنمية الاقتصادية أكبر .. وهذه النسبة من أمية الكبار تكثر فى الريف عن المدن وفى الإناث عن الرجال ...

المجتمع يخسر نتيجة الأمية نسبة كبيرة من أبنائه الكبار ، فالأمى غير قادر على ممارسة الديمقراطية ، وأصعب تعرفا وتمسكاً بحقوقه واستعمالها الاستعمال الذى يفيده ويفيد مجتمعه وأكثر تسيباً فى أداء واجباته نحو بلده والمجتمع؛ لأنه غير واع لمسئولياته نحو هذا المجتمع، وكذلك فإنه غير قابل للتغير وتقبل الاتجاهات الجديدة السليمة ؛ لأنه من السهل إيقاعه تحت تأثير إشاعات كاذبة أو مغرضة ويصعب عليه التميز بين السليم وغير السليم ، وبذلك يقل معدل التماسك بين أفراد المجتمع ... "[1] .

المادة الثانية :

" .. تعتقد كثير من الدول النامية أن تعليم الكبار يأتى من حيث أهميته مرتبة تالية لتعميم التعليم الابتدائى أو التوسع فى التعليم الثانوى أو العالى ، ومن ثم فقد لجأت دول كثيرة إلى التوسع فى التعليم الابتدائى حتى يتمكن من استيعاب الأطفال الملزمين بنسب متزايدة سنة بعد أخرى ، وبذلك يمكن القضاء على الأمية بشكل فعال ... لكن تعليم الكبار يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع تعليم الأطفال الملزمين فى خطة متكاملة .. إن لتعليم الكبار دوراً فعالاً فى النهوض بكافة جوانب التنمية كما أن له أثراً كبيراً فى التغير الاجتماعى والسياسى فتحقيق الديمقراطية لا يتم

---

[1] نازلى صالح أحمد ، التربية والمجتمع ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ص٩٩-١٠٠ .

إلا بانتشار الوعى والمعرفة بين المواطنين ، وهذا ما تقوم به وسائل الإعلام المختلفة .

على ضوء ما سبق نوجز هذه المقترحات فى مجال تعليم الكبار بمصر :

١- يجب أن يسير محو الأمية جنبا إلى جنب مع تعليم الأطفال الملزمين فى خطة متكاملة.

٢- التبصير بأهمية تعليم الكبار وحقيقة دوره فى التنمية اقتصادية كانت أو اجتماعية .

٣- توعية الدارسين بأن برامج محو الأمية وتعليم الكبار ستؤدى بالتبعية إلى زيادة فى الدخل لمستوى المعيشة .

٤- يجب أن تتضمن مجالات تعليم الكبار بالنسبة للعمال :

الأساسيات فى القراءة والكتابة والحساب ، مراكز التدريب ، الثقافة العمالية .

٥- يجب أن تختلف فلسفة تعليم الكبار فى المدن عنها فى الريف لاختلاف دوافع إقبال الكبار على التعليم فى كل من الريف والمدن .

٦- تشجيع الجهود الأهلية الحرة فى مجال تعليم الكبار .

٧- تدريب من يقومون بالتدريس فى برامج محو الأمية الوظيفى وتعليم الكبار... " (١)

المادة الثالثة :

" ... يجب الاهتمام بمنظومة تعليم الكبار ؛ لأن الكبار هم الذين يشكلون حجم المشكلة حالياً ، أما الصغار الذين لا تستوعبهم المدارس فهم نسبة مضافة سنوياً

إلى هؤلاء الكبار والسبيل للقضاء على المشكلة ، القضاء على المنبع بالتعليم الابتدائى والقضاء على الأمية بفتح فصول للكبار ...

ويمكن أن تميز ثلاثة أساليب وطرقاً أساسية فى مجال الجهود التى بذلت لتعليم الكبار :

الجهود الجزئية ... الجهود الشاملة ... التعليم الوظيفى ... " [2]

رابعا : الاستيعاب الكامل لجميع من هم فى سن الإلزام :

تعددت الكتابات التى تناولت الاستيعاب الكامل لجميع من هم فى سن الإلزام من خلال الحديث عن فترة الإلزام ومد مرحلة التعليم الأساسى بصورة أساسية فى هذه الكتابات أو من خلال ما تناولته بعض الكتابات بصورة عرضية أوضحت فيه أهمية التعليم وأحقيته لكل فرد وللمجتمع الذى يستفيد من المتعلم أو من خلال الآثار المترتبة على الأمية ، أو التسرب من التعليم والحاجة إلى القضاء على هذه المشاكل .

لذلك تركزت الكتابات فى هذا العنصر على :

- التعليم حق وواجب كفله الدستور لكل فرد .
- التقدم والإصلاح قرين بإصلاح التعليم .
- لا ديمقراطية فى مجتمع ترتفع فيه نسبة الأمية .
- التعليم الأساسى يزيد الأطفال مهارات وعادات تخدم المجتمع .

---

[1] علية على فرج ، تعليم الكبار والتنمية (دراسة مقارنة) ، صحيفة التربية ، السنة الثامنة والعشرون ، العدد الثالث ، يونيه ١٩٧٦ ، ص ص٣١-٤٢ .

[2] محمود السيد سلطان ، دراسات في التربية والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٠ – ٢٤٢

- لابد من توفير الإمكانات وإزالة العقبات لتعليم كل الأفراد .
- إطالة فترة الإلزام ليشمل المرحلة الابتدائية والإعدادية .
- الاستيعاب الكامل لجميع من هم فى سن الإلزام .
- تهيئة الرأى العام بأهمية التعليم الأساسى .
- وضع قوانين ملزمة للحضور إلى المدرسة .
- الاستفادة من الاتجاهات العالمية المتطورة .

لقد تنوعت الكتابات ، ونتائج التحليل تؤكد مدى الاهتمام على أهمية مرحلة التعليم الابتدائى لما تمثله من مشكلة أساسية فى النظام التعليمى الذى يبنى عليها كل المراحل بعد ذلك.

" فى بداية السبعينيات عقب ثورة التصحيح منذ الإعداد لبرنامج العمل الوطنى الذى أصدره الرئيس ، والذى عرض على المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى العربى الذى عقد فى يونيه ١٩٧١ تضمن القانون مد فترة المراحل الإلزامية فى التعليم وجعلها تسع سنوات بدلاً من خمس سنوات مما يشمل جميع أفراد الشعب ، ثم صدر القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ٩ أغسطس عام ١٩٨١ يقصد تطوير التعليم قبل الجامعى ، والأخذ بأسلوب التعليم الأساسى للمرحلة الابتدائية والإعدادية ، فيعد ذلك علامة على طريق الإصلاح التعليمى فى مصر " [(١)].

ومن منطلق حرص الدولة والوزارة على الاستيعاب الكامل لمن هم فى سن الإلزام استهدفت الخطة الخمسية الثالثة (٧٠-١٩٧٥) التوسع فى التعليم ليسهم

[(١)] يوسف صلاح الدين قطب ، قانون التعليم الجديد ، علامة على طريق إصلاح التعليم فى مصر ، صحيفة التربية ، السنة الثالثة والثلاثون ، العدد الأول ، أكتوبر ١٩٨١ ، ص ٣.

فى تحقيق التنمية الشاملة تبدأ بتعميم الإلزام ، وتوفير مكان لكل طفل (٦-٨ سنوات) ليرتفع نسبة الاستيعاب للملزمين من (٧٨%) عام ١٩٧٠/٦٩ إلى (٩٠%) عام ١٩٧٥/٧٤ أى بمعدل (٢,٤%) لتقترب من الاستيعاب الكامل فى كثير من الدول المتقدمة .

لكن الكلام عندما يأخذ شكل الأهداف والتمنى يختلف عن الواقع والإحصاءات والبيانات التى لا تطرح مجالاً للشك ، وخاصة عندما تكون على لسان أكبر مسئول فى التربية والتعليم - وزير التربية والتعليم - " لقد حدد وزير التعليم أن الإحصاءات دلت على أن من بين كل(١٠٠) يبلغون سن الإلزام ويدخل منهم المدارس الابتدائية (٧٨) وينضم (٢٢) إلى جيش الأميين ولا يصل إلى نهاية المرحلة الابتدائية إلا (٦٢) تلميذاً وتلميذةً والباقى يتسرب فى الطريق ، ويتقدم من هؤلاء (٥٨) تلميذاً وتلميذةً للشهادة الابتدائية وتمنع المدارس الباقى عن التقدم للامتحان حتى لا تسوء نتائجها ثم ينجح من هؤلاء (٣٦) تلميذاً وتلميذة فقط ، مع أن الدولة تنفق ٤٨ مليون جنيه فى السنة على التعليم الابتدائى وحدة " ويستمر انخفاض نسبة الاستيعاب [1]

" فى عام ١٩٧٧ عدد الأطفال سن الإلزام (٦,٤٢٥,٠٠٠) بين سن ٦-١٢ سنة،وعدد المقبولين منهم فى المدارس الابتدائية (٤,٢١١,٣٤٥) تلميذ وتلميذه

---

(١) مصطفى عبد الرحمن درويش ، ظاهرة التسرب فى تعليم المرحلة الأولى فى مصر ، صحيفة التربية ، العدد الخامس ، نوفمبر ١٩٧٣ ص ٤١ ، نقلا عن وزير التعليم - الأهرام ، العدد ٣١٣٤٩ ، ١٩٧٢/١٠/٩ .

أى أن نسبة الاستيعاب فى المرحلة الأولى ٦٥% ومن هم خارج المدرسة الابتدائية ٣٥%[٢] " .

وهذه بعض الأمثلة للكتابات فى هذا العنصر :

المادة الأولى :

" ... التعليم هو إعداد الفرد للحياة بنجاح فى المجتمع الذى يعيش فيه ... ويرفع من مستواهم الصحى والخلقى والاجتماعى والاقتصادى ... وهذا هو السر فى اقتران النهضات الاجتماعية والحركات القومية بإصلاح التعليم ... فالأفراد الذين يتعلمون تعليما صحيحاً يصيرون أكثر قدرة على استغلال بيئتهم وزيادة ثروة بلادهم الطبيعية ... إن التعليم يعين على خلق المواطن البصير بأحوال بلاده ، المتفهم لمشكلاتها والمستعد للإسهام فى حلها ، القادر على التمييز بين ما يصلح وبين ما لا يصلح .. ولا يمكن للديمقراطية أن ترسى قواعدها فى بلادنا ما لم ينشر بين جميع أبناء الأمة التعليم الصحيح ، والتعليم الذى يجعل الفرد قادراً على حسن اختياراً حكامه ، وتقدير مسئولياته .. التوسع فى هذا التعليم طولاً وعرضاً : طولاً بمعنى مدة التعليم ، وعرضاً بمعنى سعة انتشاره .

فالتعليم الإلزامى المجانى لجميع أبناء الشعب فى بعض الدول ومنها الولايات المتحدة إلى السادسة عشر ... وإنجلترا الخامسة عشر ... لذلك صارت المدرسة الابتدائية على رأس مشروعات التعليم التى اهتمت بها الدولة كما صارت المدرسة

---

(٢) إبراهيم عصمت مطاوع ، أمنية أحمد حسن ، الأصول الإدارية للتربية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٢٣٨ .

التى يؤمها جميع أبناء الشعب لإعدادهم أولاً ، وقبل كل شئ للحياة العامة وصار يتوقف عليها مستقبل الأفراد .. [1].

المادة الثانية :

" ... إن التزايد الكبير فى عدد السكان يمثل ضغطاً على النظام التعليمى لقبول من هم فى سن التعليم . لذلك عليه أن تتوسع فى التعليم الابتدائى إلى درجة كبيرة خاصة وأنه يعتبر الحد الأساسى اللازم للمواطنة ، ولكى تمنع ارتفاع العدد المطلق للأطفال الصغار الذى لا يحصلون على أى تعليم ابتدائى والذى يحكم عليهم ، الأمية الدائمة والتى تعمل على انخفاض إنتاجية الفرد وبالتالى انخفاض الدخل القومى ..[2]

المادة الثالثة :

" .. فى أوائل السبعينيات استحوذ مفهوم التعليم الأساسى على اهتمام بارز بمختلف أنحاء العالم وتم تجديده وتداوله على نطاق واسع فى المؤتمرات التربوية.. وكان من ضمن الاهتمام .. التعليم الأساسى .. من أجل توفير تعليم مدروس جيد للأطفال يزودهم بمجموعة من العادات والمهارات الأساسية اللازمة لكفاءة مواطنيهم الاجتماعية والاقتصادية ، والتى تبث فيهم القابلية والدافعية للتعليم مدى الحياة ... وقد فكرت الدولة فى مد فترة الإلزام إلى ما بعد المرحلة الابتدائية بعد أن يتم الاستيعاب الكامل لجميع الأطفال ممن هم فى سن التعليم

---

[1] أبو الفتوح رضوان وآخرون ، المدرس فى المدرسة والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ص١٩-٢٠-٢١.

[2] إبراهيم عصمت مطاوع ، أصول التربية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ١٥٢ .

الإلزامى الحالى (٦-١٢) وتأمل وزارة التربية والتعليم أن تصل فى خطتها إلى ما يقرب من الاستيعاب الكامل عام ١٩٨١ .. [٣] .

خامسا : محو الأمية الأبجدية :

تعددت الكتابات التى تناولت مشكلة محو الأمية الأبجدية ، وأفردت لها موضوعات مستقلة أو مقالات بصورة أساسية ، والبعض الآخر تكلم عنها بصورة عرضية لإظهار مدى تزايد

أعداد الأميين من خلال بعض الإحصاءات تاركه للقارئ أن يستنتج حجم المشكلة.

كانت نتائج التحليل أن الكتابات ركزت على عدة نقاط :

- الأمية الأبجدية هى الجهل بالقراءة والكتابة .
- الأمية تقضى على المساواة وتكافؤ الفرص .
- الأمية مظهر للتخلف الاجتماعى .
- الأمية عقبة تعوق الفرد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .
- يجب إشراك كل الهيئات الحكومية والأهلية فى التغلب على المشكلة .
- وضع برامج لمحو الأمية .
- التسرب ونسبة كبيرة بلغوا سن الإلزام خارج المدرسة روافد للأمية .
- وضع القوانين والتشريعات للقضاء على الأمية .
- اعتبار محو الأمية قضية قومية .
- إطالة الفترة الزمنية لمن تعتبرهم أميين .

---

[٣] منصور حسين ، يوسف خليل يوسف ، التعليم الأساسى – مفاهيمه – مبادئه – تطبيقاته ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤: ٢٩ .

- عوامل اقتصادية، واجتماعية ، وتخطيطية ، وتربوية أدت إلى الإحجام عن محو الأمية

" إن الأدوات الأولية للمعرفة من قراءة وكتابة وحساب تعد الأساس على فهم الحضارة الإنمائية والمشاركة فى صنعها والاستمتاع بثمراتها .

وليس من المبالغة : إن يقال أن الفرد الذى لا يعرف معانى هذه الرموز لا يستطيع استخدمها ، إنما هو فاقد لحاسة من الحواس مما يعوقه عن التواصل عن طريقها مع من حوله من الناس" (١) .

من هنا نجد العلاقة القوية بين انخفاض دخل الفرد وارتفاع نسبة الأمية وتأثيرها على الإنتاج ، والأمى يفقد حقه فى المشاركة الإيجابية فى الحياة السياسية .

من هنا كانت الجهود المسئولة للتغلب على مشكلة محو الأمية بإصدار القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ بشأن تعليم الكبار ومحو الأمية ، وما تلى ذلك من قرارات لوضع الأمية موضع الاهتمام من قبل المسئولين ، ولقد تأكد المفهوم فى ورقة أكتوبر " .. أن واجبنا نحو هذا الإنسان المصرى الذى نعتبره رصيدنا الأساسى والذى يعمل به ومن أجله ألا نتركه فريسة للأمية .. (٢) .

وتأكيداً للاهتمام تم إطالة الفترة الزمنية لمن نعتبرهم أميين بين (٨-٤٥) .

لكن الجهود الرسمية الحكومية بمفردها لا يمكن أن تقضى على الأمية فلابد من مشاركة كل المؤسسات والجمعيات الأهلية والأفراد، " وتشكيل هيئة علمية

---

(١) حامد عمار ، خواطر حول المردود الاجتماعى والاقتصادى لمحو الأمية ، مجلة تعليم الجماهير ، العدد الثامن ، يناير ١٩٩٧ ، ص ٣١ .

(٢) مصطفى عبد الرحمن درويش ، دراسات فى اجتماعيات التربية ، مطابع رويال ، الإسكندرية ، ١٩٧٦ ، ص ١٣١ .

تربوية مركزية لمحو الأمية، ويشترك فيها رواد المشتغلين بالقضايا التربوية والتعليمية ، والأساتذة الجامعيين المعنيين بشئون التنشئة مع خبراء المركز الدولى لمحو الأمية " [1] .

ويرغم هذه الجهود الحكومية وإنشاء الفصول وتهيئة الرأى العام للمشاركة . نجد ارتفاع نسبة الأمية (١٠سنوات فأكثر) عام ١٩٧٦ (١٥,٦١١,١٦٢) بنسبة ٥٦,٥% من سكان مصر البالغ عددهم وقتئذ ٣٨,٠٦٧ مليون نسمة .

وإن مشكلة محو الأمية على الرغم من المؤتمرات ووضع حد زمنى للتغلب عليها منذ عام ١٩٤٤ إلى المؤتمر الأقليمى الثانى لتقويم نشاط محو الأمية فى البلاد العربية المنعقد فى الإسكندرية ديسمبر / كانون الأول ١٩٧١ ومازالت الأمية مرتفعة ومعدل الانخفاض القليل جداً ولا يتناسب مع ما ينفق عليه .

" بالإضافة لوجود عوامل متعددة للإحجام عن محو الأمية من اقتصادية واجتماعية وتخطيطية ، وتربوية تحتاج لعلاج " [1] .

وهذه بعض أمثلة لكتابات فى هذا الصدد :

المادة الأولى :

" .. الأمية الأبجدية هى الجهل بالقراءة والكتابة أو (الغفلة والجهالة) الناتجين عن عدم معرفة القراءة والكتابة .

---

[1] أحمد الخشاب ، الاجتماع التربوى والإرشاد الاجتماعى ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ١٩٧٢، ص ٣٣٩.

[1] عبد الفتاح جلال ، عوامل الإحجام فى محو الأمية فى البلاد العربية ، المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار فى الوطن العربى ، سرس الليان ، المنوفية ، ١٩٧٧ ، ص ٢٧٩ : ٢٨٤ .

[الأمية الأبجدية] إن كانت مظهراً سلبياً ، فى حدود المفهوم التعليمى إلا أنها أيضاً مظهر للتخلف الاجتماعى بصفة عامة " فالأمى الأبجدى " هو ابن شرعى للمجتمع الأمى أى إن محو الأمية الأبجدية ، يعد فى الفكر التربوى المعاصر مجرد (وسيلة) (لغاية) متشعبة أكبر ، هى محو الأمية العلمية ، ومحو الأمية الحضارية، وتنمية الشخصية الإنسانية التى لا تنمية للمجتمع بدون تنميتها .

ومن هذه (الغاية) وتنمية الشخصية وتنمية المجتمع ، تستمد (الوسيلة) – محو الأمية الأبجدية قيمتها وأهميتها ، فى نظم التعليم المعاصر ، وفى الفكر التربوى المعاصر[٢]

المادة الثانية :

" الأمية ظاهرة من الظواهر الخطيرة التى لا يمكن إنكارها أوتجاهلها ، وهى فى حد ذاتها من أهم المشكلات التى تواجه بعض دول العالم كما تواجه بلادنا وبعض الدول العربية وبخاصة فى هذه المرحلة المصيرية من تاريخها ، والتى تحاول فيها إثبات وجودها وتحقيق تقدمها وإزالة غبار التخلف والتأخر عنها .. لن تقوم نهضة حقيقية على الجهل ، فالعلم نور يستضاء به والجهل ظلام وسجان لصاحبه ..

لقد كانت الأمية ومازالت من أبرز الظواهر المعاكسة لإقامة بناء مجتمع الكفاية والعدل ، فهى عامل مباشر فى تعطيل الطاقة الإنتاجية ، والحد من نموها ووقف الخبرة والحيلولة دون رفع مستوى الحياة ، كما أنها تجسم الفوارق

---

(٢) عبد الغنى عبود ، التربية ومشكلات المجتمع ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٨٠ ، ص ١٥٦.

الطبقية والحواجز الثقافية بين الإنسان وأخيه الإنسان ، وتقضى على المساواة وتكافؤ الفرص ... [٢].

المادة الثالثة :

" ... يحدد القانون المصرى الصادر برقم ٦٨ لسنة ١٩٧٠ الأميين بأنهم المواطنون الذين تقع أعمارهم بين ٨–٤٥ (كان القانون السابق من ١٢ – ٤٥) ولم يقيدوا فى المدرسة ، ولم يصلوا إلى مستوى الصف الرابع الابتدائى كحد أدنى.

مما يلاحظ على هذا القانون : –

١- إطالة الفترة الزمنية لمن تعتبرهم أميين حيث شمل أعداداً كان من الممكن أن تسقط من حساب كل من التعليم الابتدائى ، وتعليم الكبار .

٢- شمل الإناث والذكور على السواء .. كتعليم الفتاة ومحو أميتها فى حين أن القانون السابق لم يكن إجباريا ، للإناث وإن كان إجبارياً عن الفئة ١٢ – ١٥ سنة ...

الأمية عقبة فى تنمية المجتمع اجتماعياً ، واقتصادياً ، ومن ثم فهى عقبة فى سبيل بناء الدولة العصرية ، فهى تعوق المجتمع سياسياً ، فلا يستطيع أن يتبع أحدث أساليب الديمقراطية والإدارة العصرية ، وتعوق المجتمع سياسياً ، فلا يستطيع أن يتبع أحدث أساليب الديمقراطية والإدارة العصرية ، وتعوق اقتصادياً ،

---

[٢] محمود النبوى الشال ، أساليب دعوة الأميين للتخلص من أميتهم ، صحيفة التربية ، السنة السابعة والعشرون، العدد الثالث ، يونيه ١٩٧٥ ، ص ص٥٥ – ٥٦ .

فلا يستطيع أن يتبع أحدث الأساليب التكنولوجية فى الصناعة والزراعة والتجارة ، كما تعوقه اجتماعياً ... [1]

سادساً : محو الأمية العلمية – التقانية .

محو الأمية الأبجدية يعد الأساس الذى يكون مهارات القراءة والكتابة والحساب والتى يبنى عليها مهارات وقدرات تمكن الفرد أن يفكر تفكيراً علمياً وينتهج الأسلوب العلمى فى حل مشكلاته .

من هنا كانت الكتابات التى تحدثت عن محو الأمية العلمية والأمية التقنية ركزت هذه الكتابات بصورة أساسية على عدم الوقوف على حد القراءة والكتابة (محو الأمية الأبجدية) .

ونحن نعيش فى عصر المعلومات ، والإلكترونيات وعصر الذرة ، وعصر الفضاء ، ويعيش إنسان العصر الحديث لديه أمية علمية – بل نسبة كبيرة لديها أمية أبجدية –

نحن فى حاجة إلى الاهتمام بمعاهد العلم والتكنولوجيا لإعداد المتخصصين فى كافة المجالات ، وأن يدرك المجتمع كله قيمة العلم والدور الذى يلعبه العلم ، " وتأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية [1]. لا أن تعيش المعاهد العلمية والمؤسسات فى أبراج عالية بعيدة عن المجتمع ولا تحل مشاكل الواقع أو

---

[1] محمود سلطان ، دراسات فى التربية والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ٢٣٥ – ٢٣٦ .

[1] طلعت عبد الحميد ، مشكلات الأمية فى الوطن العربى ، وبخاصة الأمية العلمية والتقانية، مرجع سابق ص ص ٥ : ٧ .

يفقد الأفراد قيمتها ؛ لأننا لم نربِ لديهم العقل الذى هو وعاء تصب فيه المعلومات ويدرك المشاكل ويستخدم الأسلوب العلمى فى حلها.

من هنا لابد من تكامل جميع المؤسسات سواء النظامية أو غير النظامية لمحو الأمية العلمية التقانية ، وذلك بوضع برامج فى السياسة التعليمية فى المدارس والجامعات لتدرب التلاميذ على منهج البحث العلمى .

لكننا نرى الواقع يتناقض مع الأهداف أو الرغبات أو الكلام عن الأمية العلمية، ولابد من نشر الثقافة .

إن الواقع العربى أنه يعيش " مسخا مشوها لا هى قادرة بالفعل على أن تكون كالبلاد المتقدمة ولا هى راضية بأن تعيش واقعها الذى تحياه ولا هى مستطيعة أن توافق بين الواقع الذى تحياه والأمل الذى تنشده [٢]

وتصبح أجهزة ومؤسسات محو الأمية الأبجدية أو الأيديولوجية أو العلمية مجمدة فى حالة شلل تام لا أثر لها سواء أموال تنفق دون أن تجد لها أثراً فى الشعب أو جهداً مبذولاً .

إن الغفلة والجهالة عندما نجد مريضاً يذهب إلى مشعوذ ويترك الطبيب أو من يذهب إلى المنجمين والعرافين ويقرأ البخت فى الفنجان ... لقد قال رسول الله ﷺ:

﴿ من أتى عرافاً فسأله عن شئ فصدقه لم تقبل له صلاةِ أربعين يوماً ﴾ [٣] .

إن القرآن الكريم الذى نزل على الرسول الأمى ﷺ كانت أول آياته :

(اقرأ باسم ربك الذى خلق) [٤] .

---

[٢] عبد الغنى عبود ، التربية ومحو الأمية العلمية ، مجلة تعليم الجماهير ، العدد يناير ، ١٩٧٨ ، ص٢٦ .

[٣] رواه مسلم .

وهذه بعض أمثلة الكتابات فى هذا الصدد :

المادة الأولى :

تعنى الأمية العلمية : الغفلة والجهالة نتيجة لعدم قدرة الإنسان على التعامل مع الأشياء بسبب جهله بها .

فالإنسان العادى محتاج إلى (العلم) فى هذا العصر ليعيش ؛ لأن حياته اليومية صارت متصلة به ، فيما يأكل من طعام ، وما يشربه من شراب وما يستخدمه من أدوات ومعدات ، فى منزله ، وخارج هذا المنزل ؛ ولذلك صار الأمى اليوم – على حد تعبير الدكتور منى عقراوى – (كالأجرب بين الأصحاء) لأنه صار عبئا ، لا على نفسه وحدها ولكن على المجتمع كله .

ومن هنا يبدو أن " معنى محو الأمية العلمية ، يعنى إيصال حد أدنى من المعلومات لابد من إيصاله إلى الإنسان ، المراد محو أميته العلمية ، ليستطيع أن (يتعامل) مع الناس والأشياء ، فى المجتمع الذى نعيش فيه .

وواضح أن هذا الحد الأدنى يقل كلما كان المجتمع بدائياً أو متخلفاً ، وأنه يزيد بقدر ما يكون المجتمع ، قد قطع شوطاً فى طريق الحضارة والمدنية ...

لابد أن يكون الواقع العلمى للمجتمع هو (نقطة البداية) و (نقطة النهاية) فى سياسات (محو الأمية العلمية) وبرامجها سواء فى تلك ما يقدم فى المدارس والجامعات ، وما يقدم فى برامج التعليم غير النظامى ، من صحافة وإذاعة وتليفزيون .. [1]

(*) سورة العلق ، الآية ١ .

(1) عبد الغنى عبود ، التربية ومشكلات المجتمع ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٥ : ١٤٧ .

المادة الثانية :

" .. إن الأمر لا يقف عند الكتاب كوسيلة من وسائل التربية للتغير الثقافى الديمقراطى ، وإن كان أثره أبعد الآثار ، وإنما يتعداه إلى كل ما له تأثير فى النفوس والقلوب ، غير المدرسة والكتاب ، كالإذاعة والمسرح والسينما والفنون الجميلة والمتاحف وغيرها من الأدوات . يقول الدكتور ثروت عكاشة :

" ما من عمل انبض بالدولة ، وأزكى للحياة ، وأحفل بالخطر من إعادة بناء الإنسان من جديد : أن يصاغ فكرة ، ويشكل وجدانه ، وتستضفى روحه ... [٢]

المادة الثالثة :

" ... لقد آن الأوان للبدء جدياً فى تلك المهمـــة الصعبـــة التى تأخرنا فيها كثيراً ؛ وهى القيام بثورة شاملة فى نظم ومفاهيم التثقيف العام بكل أنواعه ومستوياته ابتداء من محو الأمية إلى التعليم العام والفنى والجامعى إلى البحث العلمى والتكنولوجيا ، ومعنى ذلك أن التعليم والتثقيفى العام صار لهما هدفان متلازمان :

١- إيجاد الفرد المتعلم المستنير ، حيث يكون أكثر فهما واتساقاً مع مجتمعه وعصره وأكثر قدرة على استيعاب المعرفة الإنسانية والاستمتاع بها وأكثر تفهما للقضايا العامة فى بلاده وفى محيطه وبيئته التى يعيش فيها.

---

[٢] عبد الغنى النورى ، عبد الغنى عبود ، نحو فلسفة عربية للتربية ، دار الفكر العربى ، ط٢ ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٩٩ .

٢- هو تزويده بخبرة متقدمة محددة ، تمكنه من القيام بالدور الذى يتناسب مع هذه الخبرة فى شتى مواقع العمل والإنتاج فى بلاده .... [٣]

سابعا : محو الأمية الحضارية :

لم تكثر الكتابات التى تناولت محو الأمية الحضارية بصورة أساسية أو عرضية ؛ وذلك لأن أغلب الكتابات ركزت على الأمية الأبجدية ، لكننا فى عصر الثورة المعلوماتية والتقدم فى كل العالم ، تتطلب تنمية شاملة للإنسان من خلال تقدم علمى يترجم إلى تكنولوجيا تغير وجه الحياة ، ذات قيمة للإنسان .

إن الدول المتقدمة التى أخذت بالتطبيق العلمى انعكس على الإنتاج ، ولابد أن نستفيد منها ونقتدى بها ونبدأ من حيث انتهوا .

لكننا – وهى سمة العالم النامى – لا نستفيد من التجارب الناجحة بل نقلد تقليد أعمى ونزرع فى تربة لا تصلح للإنبات ، فتصبح الفجوة بيننا وبينهم كبيرة.

وهذه بعض الأمثلة من الكتابات من هذا الصدد :

المادة الأولى :

" .. لم تعد المشكلة أمية الكبار فى القراءة والكتابة ولا مشكلة أعداد متزايدة تتراكم سنة بعد أخرى ، لنقص فرص التربية المدرسية ، ولا مشكلة فتح فصول يضبطها نظام الحضور والغياب ، وإنما المشكلة فى أعماقها وأبعادها ومداها وفى أسلوبها ومظاهرها مشكلة حضارية فى المرتبة الأولى ، ولا يمكن النظر إليها فى

---

[٣] المجلس القومى للتعليم ، محو الأمية وتعليم الكبار خطة دراسة ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

سياق عملية التغيير الحضارى وصميمها هو التنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية الثـقافية. " [1].

المادة الثانية :

" .. تعنى (الغفلة والجهالة) حضاريا ، والحضارة " الإقامة فى الحضر " أى: الإقامة فى المدن والقرى والريف ضدها البادية ، والإقامة فى الحضر أو الريف والاستقرار فيه ، مع جماعة إنسانية ولابد أن تؤدى إلى (التفكير المشترك) لحل ما يعترض (الجماعة) من مشكلات وإلى (تعليم العادات والأخلاق والقوانين والعلوم والفنون الطبية) التى أوضحها أن (العلم) يمكن أن يكون علم القلة ، بينما الحضارة لابد أن تكون حضارة الشعب كله ، بمعنى أن العلم سمة (شخصية) بينما الحضارة بطبيعتها – سمة (جماعية) ورغم ذلك الحضارة تعتمد على العلم لزيادة رفاهية الإنسان من خلال تحويل هذه المعرفة العلمية ، إلى تكنولوجيا ، تعنى التطبيق العملى لنتائج التقدم العلمى فى إنتاج سلع وخدمات ، ذات قيمة نفع للإنسان ، ومن ثم فإن " محو الأمية الحضارية " لابد أن يعنى أن يكون (الواقع الحضارى) للأمة ، هو نقطة البداية ونقطة النهاية ، فى التفكير فى النهوض حضارياً بهذه الأمة ،دون ما (تطلع) إلى تجارب ناجحة فى بلاد سبقتها على طريق الحضارة ، كما يحدث اليوم فى مصر ، وفى غيرها من بلاد العالم الثالث وباتخاذ (الواقع الحضارى) للأمة ، منطلقاً فى " محو الأمية الحضارية " يجب أن تلعب برامج محو (الأمية الحضارية) دوراً فى تحديث المجتمع ، ورفع أميته الحضارية ، بغية ما يفعل بالنسبة للفرد بتعليمه القراءة والكتابة . فالمسألة إذن

---

[1] سعد مرسى أحمد ، تطر الفكر التربوى ، مرجع سابق ، ص ٥٧٣ .

ليست مسألة تعليمية ، وإنما هى مسألة علمية شاملة ، بمعنى أنه لابد أن يفضى إلى صورة جديدة من العمل والموقع والنشاط حيث إن الحضارة تنقل فى سيرها إلى الأمام من جيل إلى جيل ...[1].

المادة الثالثة :

" .. الأمية ليست الجهل بالقراءة والكتابة فحسب ، ولكن الأمية تمتد إلى جهل المواطن بمبادئ المواطنة ، جهله وطنه العربى ، والمحلى الصغير ، جهله تاريخه القومى . جهله
حقوقه وواجباته ، جهله مبادئ العلوم والمعارف ومبادئ الدين والعقيدة .. [1]

ثامناً : محو الأمية البيئية :

تنوعت الكتابات التى تناولت محو الأمية البيئية ، وقد أفردت بعض الكتابات أهمية محو الأمية البيئية مع وضع تصورات لهذا الجانب ، والكتابات الأخرى التى لم تتناول بالتفصيل أظهرت مدى ربط البيئة بالتلميذ والمدرسة .

وقد جاءت نتيجة التحليل كما يلى :

- المدرسة مؤسسة بيئية قامت لخدمة المجتمع .
- دور المدرسة فى المساهمة بمنظومة تعليم الكبار .
- المدرسة ذات الفصل الواحد مركز ثقافى داخل البيئة .
- المدرسة تفقد أولى وظائفها عندما تقف منعزلة عن المجتمع .

---

(1) عبد الغنى عبود ، التربية ومشكلات المجتمع ، مرجع سابق ، ص ص١٤٩ –١٥٠ .

(1) عرفات عبد العزيز سليمان ، الاتجاهات التربوية المعاصرة ، دراسة فى التربية المقارنة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٥٢ .

- دور المناهج فى محو الأمية البيئية .
- مدرسة المجتمع تمحو الأمية البيئية .
- تنسيق جهود الهيئات التى تقوم بالخدمات العامة فى علاج الكثير من المشكلات الاجتماعية المحلية .
- التعاون المحلى والقومى والدولى فى حل مشاكل البيئة .
- تفاعل الإنسان مع البيئة أساس من شروط الحياة .
- مشاركة التلاميذ فى مشروعات البيئة .
- المدرسة الحديثة هى مدرسة المجتمع .

" لذلك لابد من العمل على تنمية الاتجاه نحو الاهتمام بالبيئة والسعى إلى حمايتها وتحسينها بالإضافة إلى ضرورة تحفيز الأفراد للإسهام فى حل مشكلات البيئة ..." [٢].

لم تعد المدرسة كسابق عهدها قاصرة على مساعدة التلاميذ فى تعلم فروع العلم وتكيفهم فى البيئة التى يعيشون فيها بالمهارات والاتجاهات ، ولكنها أصبحت تساعد البيئة وتخدمها وتحل مشاكلها .

دول العالم المتقدم لا تعيش فى جزر بمدارسها " فالولايات المتحدة الأمريكية إذا ظهرت فى مقررات التلاميذ ما يتعلق بالحسابات والبنوك ما عليهم إلا أن يطلبوا مدير البنك فيعقدوا معه اجتماع ويتم القيام بجولة داخل البنك أو أن الأمر

---

[٢] هناء محمد جمال الدين ، وسائط فائقة لتنمية بعض القيم البيئية لدى تلميذات المرحلة الابتدائية بالسعودية ، مجلة العلوم التربوية ، معهد دراسات البحوث التربوية ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٤ ، ص ٤.

يتعلق بمؤسسة صحفية يكون نفس الشئ " [٢]. لقد أزيلت أسوار المدارس على المجتمع فلا يوجد حاجز بينهم .

ومحو الأمية البيئية " لا يقتصر فى دورها على المدرسة فقط ، بل كل مؤسسات

المجتمع " [٣] وهذه بعض الأمثلة من الكتابات فى هذا الصدد : -

المادة الأولى :

" .. يجب أن يراعى فى التعليم ظروف السلطات المحلية وإمكانياتها فالتعليم يجب أن يكون مسئولاً محلية ، ومتصلا بالبيئة المحلية ، وإن سار فى خطوطه العريضة ، وفق تخطيط قومى شامل .

معنى ذلك أن ظروف السلطات المحلية – فى ضوء التخطيط القومى العام أو الشامل –

يجب أن تطفى بعض الشئ فى رسم السياسة التعليمية ، وتوزيع نفقات التعليم على أنواع التعليم – بعد الابتدائى – المختلفة بها مثال ذلك أن المناطق الساحلية مثلا ، تكون أكثر حاجة إلى دراسات الصيد والبحار ، والصناعات المتصلة بها ، وأن المناطق الساحلية مثلا تكون أكثر حاجة إلى دراسات الصيد والبحار ، والصناعات المتصلة بها ، وأن المناطق الصناعية تكون أكثر حاجة إلى دراسة شئون التعدين ، وبذلك يتحقق اتصال التعليم بالبيئة ، كما يتحقق الاهتمام

---

(٢) محمد عبد العليم مرسى : المعلم ... والمناهج وطرق التدريس ، عالم الكتب ، الرياض ، ط٢ ، ١٤١٥ هـ ١٩٩٩ ، ص ٥٩ .

(٣) A.N.Gillett & J.E.Sedler :Training for teaching, George Allen , Unwin LTD,London , ٢٠٠٢ , p.p ٦٠ : ٦٢

بالخدمات المحلية والنشاط المحلى ويتحقق اهتمام المواطنين بأمور التعليم وبتحسين بيئاتهم المحلية ، وعملهم على رفع مستواها وغير ذلك[1] .

المادة الثانية :

" .. المدرسة – إذن – مؤسسة اجتماعية عامة لم تعد وظيفتها قاصرة على مساعدة التلاميذ على تكيفهم للبيئة التى يعيشون فيها بالمهارات والعادات والاتجاهات .. ولكنها تساعد البيئة التى توجد فيها وتخدمها على أن تنمو وتتحسن وتحمل مشكلاتها وتتكيف للأهداف والاتجاهات القومية ... فتقوم المدرسة بالاشتراك فى مشروعات المجتمع والإسهام فى البيئة مثل مشروعات الخدمة العامة كالاشتراك فى حملة نظافة أو ردم بركة ... [2].

المادة الثالثة :

" .. وفى الندوة العربية للبيئة بالكويت عام ١٩٧٦ .. التربية البيئية عملية تكونين القيم والاتجاهات والمدركات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المعتمدة التى تربط الإنسان فى حضارته فى محيطه الحيوى الفيزيقى وتوضيح حتمية المحافظة على مصادر البيئة وحسن استغلالها لصلاح الإنسان لذلك يوصل المجتمعون إلى استراتيجية عربية يمكن تلخيص أهم معانيها وسماتها :

---

(1) عبد الغنى عبود ، إدارة التربية وتطبيقاتها المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٤ –١٢٥.

(2) يوسف ميخائيل سعد ، الاتجاهات الحديثة فى علاقة المدرسة بالبيئة ، صحيفة التربية ، السنة الخامسة والعشرون ، العدد الرابع ، مايو ١٩٧٣ ، ص ص٤٥ – ٤٦ .

١- تطعيم مناهج التعليم بمختلف أنواعه ومراحله بالتربية البيئية بشكل متكامل مع المقررات الدراسية فى التعليم العام وبشكل منفصل عن التعليم الجامعى .

٢- إمداد المواطنين فى جميع الأعمال بالقدر المناسب من التربية البيئية .

٣- التأكيد على أهمية المشاركة الفعالة فى علاج مشكلات البيئة .

٤- البحث فى جميع أمور التربية من منظور بيئى .

٥- البحث عن قضايا البيئة الرئيسية بنظرة عالمية .

٦- التمسك بقيمة وضرورة التعاون المحلى والقومى والدولى فى حل مشاكل البيئية[١]

الفئة الثانية : (الموقف من التغير الاجتماعى)

تتعلق بموقف الكاتب من التغير الاجتماعى أى حكم التغيرات الاجتماعية وتأثيرها على الواقع المصرى بهدف تغيير الأوضاع من التخلف إلى التنمية فى ظل التحديث والانفتاح ، وهذه الفئة تتضمن العناصر الآتية :

أ- الموقف من تحديث المجتمع .

ب-الموقف من الانفتاح الاقتصادى .

ج- الموقف من الانتماء القومى العربى لمصر .

د- الموقف من الهجرة (داخلية وخارجية)

هـ-الموقف من الانتماء .

---

[١] محمد الهادى عفيفى ، فى أصول التربية – الأصول الفلسفية للتربية ، مرجع سابق ، ص ٢٩٥ .

وفيما يلى نتائج التحليل فيما يتعلق التغير الاجتماعى نبدأها بأول عنصر : تحديث المجتمع من خلال عناصرها كما يلى :

وفيما يلى عرض للنتائج الخاصة بالعنصر الأول كما جاءت نتيجة التحليل .

جدول رقم (٢٣)

الموقف من : تحديث المجتمع

م	العناصر	عدد التكرارات	النسبة المئوية
١	ثورى	١٣	%١٠,٩٢
٢	إصلاحى	٢	%١,٦٨
٣	تطور تلقائى	–	–
٤	عناصـــــــر أخرى ... تذكر	–	–
٥	غيـــــر واضـــــح .	١٠٤	%٨٧,٣٩
	المجمـــــــوع	١١٩	%١٠٠

جاءت نتائج التحليل كالتالى :

إن أغلب الكتابات التى تناولت التغير الاجتماعى من خلال تحديث المجتمع بهدف تغيير الأوضاع من التخلف إلى التنمية فى ظل التحديث .

استخدام الأسلوب الثورى– فى أكثر الكتابات التى تأثرت بثورة يوليو ١٩٥٢، وبثورة التصحيح ١٩٧١ ، والثورة المعلوماتية ، والثورة الاقتصادية ، والانفتاح على الغرب .

ونبدأ بأول عنصر من موقف تحديث المجتمع كالتالى :

أولاً : ثورى :

يكون التغيير جذرياً شاملاً فى الأبنية والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية مع إحداث تغيير فى النسق القيمى للمجتمع : وقد أشارت نتائج التحليل إلى ما يلى :

- الثورة الشاملة تؤدى لتغير مستمر هادف وواسع وعميق الجذور .
- والتغير الثورى يؤدى تغير فى المناهج وطرق التدريس والمعلمين .
- التغير الثورى يدفع التربية لتغير المجتمع .
- ثورة العلم والتكنولوجيا والمعرفة تؤدى إلى التنمية .
- التغيير السريع سمة المجتمع ، وهو حقيقة الوجود الإنسانى .
- التغيير الثورى ذو صفة شعبية وتقدمية فى آن واحد .
- المعرفة الإنسانية تتسم بالتغير والتغير السريع .
- ثورة التغيير تؤدى لتعديل المسار الاقتصادى .
- ثورة التغيير ترفض التبعية والقطرية والانعزالية .
- التغيير الثورى علم تغيير المجتمع .
- التغيير يحقق حياة أفضل ويرفع الواقع إلى مستوى الأماني .
- التغيير يهدف إلى تطوير نماء الحياة الاجتماعية بما يتلاءم مع الأيديولوجية البناءة التقدمية .

من الملاحظ لهذا العنصر الثورى أكثر الكتابات استخدمته لأحداث تغيير جذرى فى جميع نواحى الحياة الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية ، والثقافية ، ولكن الشئ الذى يثير التعجب أن الموقف الثورى كان نادراً فى الكتابات فى موقف الكاتب فى الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠ " فى وقت كانت مصر تضج بالحديث عن الثورة ورجالها ، ليس فى جميع أنحاء القطر المصرى بل كانت مصر تقف وراء

معظم حركات التحرر فى أفريقيا وآسيا بل وتدعمها مثل ثورة الجزائر ... ربما يرجع ذلك إلى ... التجريبية أو أسلوب المحاولة والخطأ - الذى ميز الفترة السابقة "[1]

لكننا لا نعجب من الحديث على التغير الثورى فى هذه الكتابات ؛ لأنها تناولت المنهج الثورى فى التغييرات الشامل للمجتمع بعد أن اتضحت معالم ثورة يوليو وامتدت آثارها فى جميع المجالات وشعر بها كل أفراد المجتمع لفترات وسنوات طويلة متمثلة الأثر حتى وقتنا الحالى .

بالإضافة إلى امتداد الحركات الثورية فيما أطلق على حركة التصحيح التى بدأها الرئيس السادات لتغيير الأنظمة والوضع عام ١٩٧١ ، والانقلابات التى حدثت خلال فترة السبعينيات التى تتسم بالثورية والتغيير الجذرى الشامل من حالة الهزيمة إلى النصر ، ومن الاشتراكية - الكتلة الشرقية - إلى الرأسمالية - الكتلة الغربية - ، وإلى الانفتاح الاقتصادى الذى أحدث ثورة اقتصادية .

وفيما يلى بعض الأمثلة من الكتابات فى هذا الصدد :

المادة الأولى :

" .. إن أى تغيير اجتماعى شامل سريع عميق يكون من خلال الثورة بمعنى أن يكون التغيير الذى تهدف إليه شاملاً لجميع نواحى المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية .

---

(1) طلعت عبد الحميد ، دراسة تحليلية للفكر التربوى فى مصر ، من ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، مرجع سابق ، ص ٢٠٤ .

ولعلنا إذا استعرضنا تاريخ الثورات الإنسانية فى المجتمعات المختلفة لوجدنا أن هناك تغييرات حدثت فى المجتمع وفى ناحية واحدة منه وأطلق عليها ثورة سواء فى الثورة السياسية فى نظام الحكم .. والثورة الاقتصادية فى تغير المذهب الاقتصادى السائد .. والثورة الفكرية التى تقوم على الفكر والدعوة لها بالقلم والكتابة .. وثورة الشعب المصرى فى مصر تلازمت فيها ، والحمد لله مع هذه الثورات المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية بحيث أصبحت ثورة شاملة تهدف إلى إحداث التغييرات الجادة السريعة فى جميع هذه النواحى .. لقد أصبحت هناك ضرورة فى المجتمعات النامية لثورة لتقضى على التخلف وتقضى على القديم وتحقق الجديد..(١)

المادة الثانية :

" .. تأثر اقتصاد مصر تأثراً كبيراً نتيجة الحروب الكثيرة التى خاضها مع الاستعمار الصهيونى ، والضغط الاقتصادى عليها من الدول العظمى واضطرارها إلى استمرار الاستعداد العسكرى بجانب النمو الاقتصادى ، أثَّر كل ذلك على ما يخصص للتعليم ، وعلى الجانب الاجتماعى ... و من أجل ذلك أخذت الدولة بأسلوب ثورى لتعديل مسار اقتصادها سواء بالاستثمار الأمثل أو محاولة زيادة الدخل عن طريق توسيع قناة السويس ، أو الاهتمام بالاكتشافات البترولية وتوسيع رقعة الزراعة وتحسين وسائلها أو عن طريق الانفتاح الاقتصادى والتعاون مع الدول العربية الشقيقة ..(٢).

---

(١) محمد لبيب النجيحى ، التربية وبناء المجتمع العربى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ص٧٩-٨٠.

(٢) نازل صالح أحمد ، التربية والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ص٥٨-٥٩.

المادة الثالثة :

" .. تقبل التغير كحقيقة وتنمية القدرة على مواجهته وتحويله إلى تقدم ذلك أن نقطة البداية فى النظرة إلى التربية فى هذا المجتمع هى أن الفقر يفرض التغير كحقيقة من حقائقه ، وأن الثورة التى يأخذ بها المجتمع ذاته فى مفهومها العلمى هى التغيير الشامل ، فالثورة ذات صفة شعبية وتقدمية فى آن واحد .

دائما عمل تقدمى ؛ لأنها تعبير عن قوى اجتماعية عديدة واسعة ، مرتبطة بالتقدم بجوانبه المختلفة فى أساليب الإنتاج ، وفى الفكر وفى العلاقات الاجتماعية ذلك أن الجماهير لا تطلب بالتغيير ولا تسعى إليه وتفرضه تحقيقا لحياة أفضل تحاول بها أن ترفع واقعها إلى مستوى أمانيها .. " (٣)

ثانيا : إصلاحى :

الذى يعتبر التغيير تدريجى وجزئى يستهدف التغيير فى النسق القيمى فى المجتمع فى إطار أنظمته السياسية والقانونية والدينية السائدة .

من نتائج التحليل:

إن الكتابات عندما تناولت تحديث المجتمع إصلاحياً من خلال تدريج جزئى كان عددها قليلاً، والأغلبية للتغيير الجذرى الشامل – ثورى – لذلك نجد التغيير الإصلاحى ركز على التربية التى تعد قادرة على التغير الاجتماعى ، فعندما تعاد من جديد تعتبر من وسائل إحداث التغيير فيه .

كذلك التغييرات الحادثة فى المجتمع التى تؤثر فى الفكر الموروث من العادات والتقاليد التى ظلت سائدة فى المجتمع ، وأصبحت من الثوابت لا يمكن مع التغيير فى المجتمع سواء على المستوى المحلى أو العالمى أن تتغير بسرعة ، وإنما

---

(٣) محمد الهادى عفيفى ، فى أصول التربية – الأصول الفلسفية للتربية ، مرجع سابق ، ص ١١٨ .

تسير مع باقى عمليات التغيير الاجتماعية مع مرور مزيد من الوقت ، مثل دور المرأة فى المجتمع ، ومشاركتها المجتمعية .

إن الكتابات التى تناولت التغيير الإصلاحى الجزئى لم تحدد العوامل أو الأسس التى يتم بها هذا الإصلاح الجزئى اللهم إلا أن هذا التغيير لا يحدث فجأة فيصدم بالواقع .

وهذه بعض أمثلة الكتابات فى هذه الصدد :

المادة الأولى :

" .. يقول كارل مانهايم " هناك شئ واحد يتحتم على كل مصلح ومرب أن يضعه نصب عينيه عند أى إصلاح ، ذلك أن كل نظام اجتماعى جديد يقتضى أن تعاد التربية فيه من جديد .

وانطلاقا من ذلك نجد أن هناك إيماناً غير محدود بالتربية كوسيلة تتأثر بالتغيير فى المجتمع ، وتعتبر من وسائل إحداث التغيير فيه .

ولعل هذا الإيمان جعل المفكرين والمربين فى العالم يعتبرون عام ١٩٧٠ سنة دولية للتربية .. "(١) .

المادة الثانية :

" إن التغيرات الاجتماعية مثل العلاقة بين المرأة والرجل وسيادته المنعكسة على السياسة والاقتصاد والاجتماع ، ومحاولة دخول المرأة مجالات جديدة والأفكار الموروثة عند الرجال والنساء ، فهذه التغيرات لا يمكن أن تتم لهذه

---

(١) إبراهيم عصمت مطاوع ، أصول التربية ، مرجع سابق ، ص ٢٢٠ .

السرعة ، وإنما يسير مع باقى عمليات التغير الاجتماعى الحادثة ويتم نضجه مع مرور مزيد من الزمن .. [٢].

ثالثا : تطور تلقائى :

التغيير يتم بدون توجيه (بالدفع الذاتى) لم تتضح فى أى كتابات تناولت التغير الاجتماعى وتحديث المجتمع من خلال التطور التلقائى سواء من تحدث بصورة أساسية على التغير أو تناوله بصورة عرضية ، وكان التركيز أكثر كما عرضناه سابقا عن الثورى والإصلاحى .

ومع العنصر الثانى من التغير الاجتماعى :

ب - الموقف من الانفتاح الاقتصادى كما تضمنته العناصر التالية :

جدول رقم (٣٤)

الموقف من الانفتاح الاقتصادى

م	العناصر	عدد التكرارات	النسبة المئوية
١	التحول من نظام اشتراكى إلى اقتصاديات السوق الحر	١	%٠,٨٤
٢	الخصخصة وإعادة التكييف الهيكلى (استرداد التكاليف وبخاصة على التعليم).	٣	%٢,٥٢
٣	جذب رؤوس الأموال المصرية والعربية والأجنبية	١	%٠,٨٤
٤	تغيرات جوهرية فى الاقتصاد المصرى (سياسة الباب المفتوح)	٣	%٢,٥٢
٥	عناصـــــــر أخرى ... تذكر	-	-
٦	غيـــــر واضـــــــح .	١١١	%٩٣,٢٨
	المجمـــــــوع	١١٩	%١٠٠

---

[٢] إميل فهمى حنا شنودة ، القرار التربوى بين المركزية واللامركزية ، دراسة مستقبلية ، مرجع سابق ، ص ١٨٩ .

كانت نتائج التحليل كالتالى :

من الملاحظ على الكتابات التى تناولت موقف الكاتب من الانفتاح الاقتصادى – كعنصر من عناصر التغير الاجتماعى – أن عددها قليل . سواء عند الكلام على تحول النظام من اشتراكى إلى السوق الحر، والخصخصة ،وجذب رؤوس الأموال، والتغيرات الجوهرية الناتجة عن الانفتاح .

ربما تعود قلة الكتابات لأن الانفتاح بدأ تطبيقه بالفعل فى عام ١٩٧٤ وعدل القانون رقم ٤٣ عام ١٩٧٧. أى الانفتاح بشكله الرسمى أخذ منتصف السبعينيات إلى آخرها ، أو ربما يعود ذلك أن الانفتاح لم يدرك الجميع آثاره وتطوراته ونتائجه إلا بعد مرور فترة ظهر بعدها ما أحدثه سواء بالسلب أو بالإيجاب ، أو قد يعود إلى الكتابات ، وهذا واضح من خلال التحليل – ركزت بصورة كبيرة على التربية وأثرها فى المجتمع ،والتعليم والمؤسسات النظامية واللانظامية والنظريات التربوية ،والمجتمع بما فيه من مشكلات ،ولكن قضية الانفتاح بأبعادها وعناصرها الحالية لم تستحوذ على العديد من الكتابات ، ويرى الباحث أن قلة الكتابات تعود إلى مدى السلبيات التى ظهرت من الانفتاح جعلت البعض – الكتابات القليلة – تكتب عن الانفتاح بصورة عرضية وليست أساسية ، ولم يكن باستطاعة أحد أن يجهر بالمساوئ أو الرأى الذى يعارض السياسة الحاكمة ، وما يؤكد ذلك تلك الكتابات التى تحدثت عن الانفتاح بماله وما عليه سواء الاقتصادية أو التربوية فى بداية الثمانينيات ، وتلك طبيعة شعوب العالم النامى – مصر – أو شئت فقل بعد أن اتضحت معالمه . وفيما يلى عرض لعناصر الانفتاح الاقتصادى نبدأ بـ :

أولاً : التحول من نظام اشتراكى إلى اقتصاديات السوق الحر :

كما سبق أن ذكرنا لم تتناول الكتابات موضوع الانفتاح ، والتحول من نظام اشتراكى إلى اقتصاديات السوق الحر سوى كتابة واحد بصورة أساسية تحدث فيها الكاتب عن الانفتاح وتشجيعه القطاع الخاص وإصلاح القطاع العام وتغير النظام الاشتراكى إلى آلية جديدة .

أما الكتابات الأخرى لم يكن حديثها عن الانفتاح بقدر تناول فكر الاشتراكية " ورفض النظام الرأسمالى المتمركز حول الطبقة الرأسمالية أصحاب الملايين الذى يتصفون بالجبروت والمكر والافتراء والتعالى والغش " [(١)]

وهذا ما يؤكد كلامنا أنها كتابات رفضت الرأسمالية المتحكمة التى كانت تسيطر على البلاد قبل ثورة يوليو .

من هنا كانت سمة مرحلة السبعينيات " التحول من المعسكر الاشتراكى الثورى إلى معسكر الرأسمالية المعتدلة فى أكبر انقلاب دبلوماسى ." [(٢)]

وهذه المادة الوحيدة التى تناولت هذا العنصر .

" .. تم اتباع الانفتاح الاقتصادى الذى يهدف أساسا إلى إعادة تنظيم القطاع العام فتم إلغاء المؤسسات العامة ، واتباع نظام الإدارة بالأهداف والنتائج وتشجيع القطاع الخاص للإسهام فى عملية التنمية وجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية والانفتاح على الشرق والغرب للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة " [(١)].

[(١)] على محمد شلتوت ، علم الاجتماع التربوى ، الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية ، الإسكندرية ، ١٩٧٠ ، ص ٢٧٢ .

[(٢)] عبد العظيم رمضان ، مصر فى عصر السادات – آراء فى السياسة والتاريخ ، مرجع سابق ، ص ٦

[(١)] أميل فهمى حنا ، القرار التربوى بين المركزية واللامركزية ، مرجع سابق ، ص ١٨٦ .

ثانيا : الخصخصة وإعادة التكيف الهيكلى (استرداد تكاليف الخدمات وبخاصة على التعليم)

الكتابات التى تناولت الخصخصة وإعادة التكيف الهيكلى ركزت على المفهوم للانفتاح والتحول من قطاع عام إلى خاص وإعادة تكوين القطاع العام وليس إلغائه بل عمل خطة متكاملة لإقامة مشروعات .

فالخصخصة تعنى التوسع فى الملكية الخاصة ومنح القطاع الخاص دوراً متزايداً فكانت الدوافع للخصخصة (فى السبعينات) " دوافع اقتصادية ، ومالية ، واجتماعية ، وسياسية ، وتاريخية " [٢]

كذلك عندما بدأت الخصخصة وإعادة التكيف الهيكلى ظهر انسحاب الدولة مسئولياتها الرئيسية فى تمويل التعليم مما أدى لتدهور أحوال التعليم والقصور لاستيعاب من هم فى سن الإلزام مما نتج عنه تسرب وأمية ، وتدنى فى التجهيزات وتكدس الفصول ، كل ذلك انعكس على التعليم فانتشرت المدارس الخاصة بمزيج غريبا : من مدارس للطبقات الراقية وأخرى للطبقات الدنيا ، ومدارس تدرس باللغة العربية وأخرى بالأجنبية .

بالطبع الخصخصة كان لها الأثر على التعليم فكان استرداد تكاليف الخدمات ومنها التعليم الذى انحاز للمدارس الخاصة وأهمل المدارس الحكومية بدعوى أنها تخفف العبء عن الدولة . فأصبحت بذلك " لا تحقق تكافؤ الفرص وخرقاً لمبدأ مجانية التعليم " [٣]

وهذه بعض الكتابات فى هذا الصدد :

---

[٢] نخبة من كبار المثقفين ، العولمة ، مرجع سابق ، ص ص٩ – ٢٢ .

[٣] طلعت عبد الحميد ، والعليم وصناعة القهر ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

المادة الأولى

" .. التعليم الخاص بمعنى غير الرسمى ، أسبق وجوداً فى مصر والعالم العربى من التعاليم الرسمى أو الحكومى ، وفى غيبة التعليم المصرى ازدهر التعليم الأجنبى والتبشيرى والخاص مما يدفع إليه أعداد كبيرة من المصريين ، وكان تدخل الدولة فى شئون التعليم الخاص فى مصر بعد الثورة وما تبعه من إصدار القرارات .

إلا أن المدارس الخاصة فى ظل نظام الخصخصة – رغم القوانين المتلاحقة – وبسبب القوى الثقافية المختلفة ، تؤثر فى التعليم المصرى – مزيجا غريبا من المدارس ، بين مدارس ممتازة تكاد تقتصر على (أولاد الذوات) ، ومدارس أسوأ بكثير من المدارس الحكومية فى مبانيها ومدرسيها ، ومدارس تدرس بلغة عربية ، وأخرى بلغة أجنبية ، ومدارس دينية طائفية وأخرى مدنية وكلها تحت إشراف الدولة ورعايتها ، ضمانا لارتفاع مستواها ، من حيث المناهج، وسير العمل فيها .. " [1]

المادة الثانية :

" التحول الاقتصادى ألقى بظلاله على تطوير التشريعات فى القطاع العام والخاص ، عمل خطة لازمة متكاملة لإعداد القوى البشرية من حيث العدد أو النوعية أو الكيف المناسب لمشروعات الاستثمار مع اكتسابها القدرة على التطوير .. " [2]

---

[1] عبد الغنى عبود ، إدارة التربية وتطبيقاتها المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ص٣٢٢ –٣٢٣ .

[2] نارلى صالح أحمد ، التربية والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .

ثالثا : جذب رؤوس الأموال المصرية والعربية والأجنبية .

كان الهدف من الانفتاح إحداث تنمية شاملة من خلال الفرص المتاحة للتمويل الخارجى .

فالنتائج التى ظهرت من التحليل - كما ذكرنا - نادرة ، ومن تكلم عن جذب رؤوس الأموال تحدث عن الاستثمارات العربية والأجنبية ، وتعديل النظم لإعطاء التنمية الاقتصادية مداها ، وبالطبع كان على النظام السياسى أن يصدر قرارات تحمى المستثمرين وتجذبهم " قانون النقد الأجنبى ٩٧ لعام ١٩٧٦ " (٣)

وفيما يلى المادة المكتوبة فى هذا الصدد :

" .. أدت الثقة فى تعديل المسار الاقتصادى للبلاد إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية وكذلك الاستثمارات العربية واستثمارات الأفراد ، وعدلت القوانين الاقتصادية سواء للأجانب أو العرب أو المصريين وتعديل نظم الإدارة للمؤسسات لإعطاء فرصة للانطلاق بالتنمية الاقتصادية إلى أقصى مداه " (١)

رابعا : تغيرات جوهرية فى الاقتصاد المصرى (سياسة الباب المفتوح) :

نفس الكتابات التى تحدثت عن الخصخصة ، وجذب رؤوس الأموال هو ما تحدثت عن التغيرات الجوهرية ، وكلها كلمات قليلة لم تتعرض بعمق على الانفتاح فى أسبابه وأهدافه وخصائصه وما سوف يحققه .

---

(٣) سامى عفيفى حاتم ، الاقتصاد المصرى بين الواقع والطموح ، مرجع سابق ، ص ٧٨ .

(١) نازلى صالح أحمد ، التربية والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .

مع كتابة أخرى لم تكن سوى إشارة بسيطة جداً عن التغيرات الجوهرية والاقتصادية المصرية .. من خلال الانفتاح والقوانين والاستثمار للأموال العربية والأجنبية . فى عدة قوانين منها :

- " قانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ الذى فتح الباب على مصراعيه لحرية رأس المال المحلى والعربى الأجنبى .
- قانون ١١٨ لعام ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير .
- قانون ٩٧ لعام ١٩٧٦ خاص بالنقد الأجنبى " (٢)

بالطبع كل ذلك نتج عنه – كما ذكرنا فى الفصل الثانى – الفردية والتنافسية ، والاستهلاك التبعية (٣) لذلك كما ذكرنا سابقاً – لم تذكر الكتابات كل ذلك ، وكانت من نصيب الكتابات الاقتصادية ، والاجتماعية ، ولكن بعد السبعينيات .

---

(٢) سعيد النجار ، تجديد النظام الاقتصادى والسياسى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ص٤٥-٤٧

(٣) جلال أمين ، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ، مرجع سابق ، ص٥٥ .

- عادل حسين ، الاقتصاد من الاستقلال إلى التبعية (٧٤ -١٩٧٩) ، مرجع سابق ، ص ص٤١-٤٣.

جـ - الموقف من الانتماء القومى العربى لمصر كما تضمنته العناصر التالية :

جدول رقـم (٢٥)

الموقف من الانتماء القومى العربى لمصر

م	العناصر	عدد التكرارات	النسبة المئوية
١	التأكيد على عروبة مصر وانتمائها القومى العربى .	١٢	١٠,٠٨%
٢	تميز الدور المصرى داخل المحيط العربى	٢	١,٦٨%
٣	الرفض والاكتفاء بالقطرية	–	–
٥	عناصـــــر أخرى ... تذكر	–	–
٦	غيـــر واضـــح .	١٠٥	٨٨,٢٤%
	المجمـــوع	١١٩	١٠٠%

وفيما يلى عرض النتائج عناصر الانتماء القومى العربى لمصر تبدأ بـــ : –

أولاً : التأكيد على عروبة مصر وانتمائها القومى العربى :

من نتائج تحليل الكتابات التى تناولت التأكيد على عروبة مصر وانتمائها القومى كثرة عدد الكتابات التى أكدت على العروبة والانتماء القومى العربى والتأكيد على عروبة مصر وسط الكيان العربى .

لذلك نجد الكتابات ركزت على :

- رفض البعد القطرى وبناء وحدة عربية .
- تنمية واقع الانتماء إلى المجتمع العربى .
- توعية التلاميذ بالوحدة العربية .
- الوحدة العربية جزء من حاضرنا وواقعنا السياسى والقومى .

- الاعتزاز بالقومية العربية .
- وحدة الهدف والمصير والانتماء القومى العربى .
- دور الجامعة العربية فى تحقيق العروبة .
- القومية العربية تمتلك مقومات التماسك من وحدة اللغة والتاريخ والكفاح الشعبى ووحدة المصير والأيديولوجية .
- تفهم المدرس بالقومية وبمبادئ العروبة ووحدته .
- غرس الانتماء العربى فى نفوس التلاميذ .

" ولكن القيادة كانت تؤكد الاكتفاء بالقطرية والانعزال عن العالم العربى والتوجه الغربى [1] وهذه بعض أمثلة لكتابات فى هذا الصدد :

المادة الأولى :

" .. هناك تجد ما واجهته – ومازالت تواجهه – الأمة العربية عبر تاريخه الطويل وهو تحدى التجزئة ، وما يقوم عليه من صراع من أجل الوحدة .

ومع التسليم بالدور الذى قام به التعليم من أجل تدعيم القومية والسير فى طريق الوحدة وتوثيق عرى التعاون بين البلاد العربية خلال العقود الماضية ، فإنه مطالب فى المرحلة الراهنة التى تشتد فيها ضراوة الموقف وتتضاعف فيه الحاجة إلى التعاون والتماسك والوحدة أن يتبنى استراتيجية تعزز جهوده وتجددها فى هذا المجال ، وهذا يطرح عدداً من الأسئلة أهمها :

كيف تنسق البلاد العربية خططها التعليمية بما يعنى قواها على طريق التعاون والتماسك والوحدة ؟

---

(1) محسن خضر ، الاتجاه القومى العربى لمصر ، مرجع سابق ، ص ٧٢ .

ما التغيرات التى ينبغى أن تطرأ على محتوى التعليم وأهدافه ليجعل البلاد العربية أقدر بالفعل على التعاون والتماسك والسير فى طريق الوحدة ؟ " (٢)

المادة الثانية :

" إن العرب أمة واحدة ، لها من مقومات القومية مجتمعة ما يندر أن يتوافر لغيرها من الأمم ، وحسبنا ونحن نتحدث عن التربية أن نخص من تلك المقومات وحدة اللغة ووحدة الثقافة ووحدة المصالح المشتركة والمصير الواحد ، ويترتب على ذلك أن تؤكد هذه الحقيقة فى النظر إلى المجتمع العربى وفى النظر إلى التربية فيه .. ولذلك إن البلاد العربية فى حاجة إلى استراتيجيات عربية شاملة لميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية والسياسية لا إلى قطرية وانفراد كل بلد عربى .. " (١)

المادة الثالثة :

" وحدة القومية العربية حيث إنهم جماعة من الناس يشعرون بروابط قومية ويحسون بتماسكهم الاجتماعى والنفسى والقومية العربية معناها أن العرب يشعرون بأنهم ينتمون إلى جماعة واحدة ولهم مقومات معينة تجعل هذه الجماعة وحدة متماسكة : وحدة اللغة – وحدة التاريخ – وحدة الكفاح الشعبى – وحدة المصير – وحدة القيم الروحية والإنسانية – وحدة الأيديولوجية .

---

(٢) محمد الهادى عفيفى ، سعد مرسى أحمد ، قرارات فى التربية المعاصرة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٣، ص ٢٠ .

(١) سيد إبراهيم الجيار ، البعد القومى لإعداد المعلم العربى ، صحيفة التربية ، السنة الثلاثون ، العدد الأول ، فبراير ١٩٧٨ ، ص ١٥.

.. إن وظيفة التعليم فى تحقيق الوحدة العربية بعدة وسائل :

١- الاهتمام باللغة العربية وتدريبها على أساس أنها المؤدية إلى وحدة الفكر والعقل .

٢- الاهتمام بالتاريخ المشترك على أساس أنه وحدة الضمير والوجدان .

٣- إن يتطلع التلميذ على ما يجرى فى وطنه العربى الصغير والكبير .

٤- يجب أن تستوعب المدرسة – على الأقل فى المرحلة الابتدائية – المواطنين العرب جميعاً فى جميع البلاد العربية – حتى تقدم لهم هذه الثقافة العربية الموحدة بلغة عربية .

٥- أن تعد الجيل الصالح الواعى من المدرسين الراضى على حالته النفسية ، والمؤمن بقوميته وبمبادئ عروبته ووحدته ، والقائم على علم وبصيرة ورؤية صادقة وصافية بقيم المجتمع وأهدافه .. " [٢].

ثانيا : تميز الدور المصرى داخل المحيط العربى :

الكتابات التى تحدثت عن الانتماء القومى العربى لمصر كانت تؤكد على عروبة مصر وانتمائها ، ولكن تميز الدور المصرى داخل المحيط العربى لم توجد كتابات – سوى كتابة واحدة – تحدثت بصورة أساسية عن تميز الدور المصرى ، وبقية الكتابات كان الحديث عرضياً على اعتبار أن العروبة المصرية وانتمائها يميز الوحدة والقومية العربية ومصر بالطبع جزء من الكيان العربى .

لكننا لا نستطيع وسط الكتابات التى تؤكد عروبة مصر إلا أن تميز الدور المصرى داخل المحيط العربى من خلال : " أن مصر فى طليعة الأمة العربية ،

---

[٢] محمد لبيب النجيحى ، التربية وبناء المجتمع العربى ، مرجع سابق ، ص ص٣٠٥ – ٣١٧ .

وكل تقدم لدينا هو دعم وتقدم للأمة العربية بأسرها يعضدد أهدافها ويفتح الطريق أمام استمرارها ، ونموها وتحقيقها " [1].

إن مصر عبر التاريخ بأبنائها صمام الأمن والأمان لكل الهجمات والغزوات على العالم العربى " وبأبنائها يديرون حركة التقدم والتنمية فعدد المصريين بالخارج ١,٤ مليون نسمة[2].

وهذه هى المادة المكتوبة فى هذا الصدد :

المادة الأولى :

" .. العروبة كيان حضارى ذو تاريخ طويل ، وإسهام وفير فى التراث الإنسانى ، وهى رباط روحى وحافز معنوى ، وقيمة ثقافية يشترك فيها ، ويفيد بها جميع الشعوب الناطقة بالضاد .

مميزها الأول اللغة العربية فى غناها وسعتها وأدبها الوافر ، ولم تتكون الحضارة العربية فى شبة الجزيرة العربية وإن كانت دفعتها الأول منها ، بل نشأت عن إسهام شعوب متعددة غير عربية ومستعربة فيما بعد بمدنياتها الخاصة ، من مصريين وفينيقيين ، وأهل الشام ، وأهل العراق، وبربر فى شمال أفريقيا وايبريين فى أسبانيا فى بناء الحضارة العربية بالقيم والإنجازات الموروثة عن المصريين والإغريق والرومان وغيرهم ، وما جعل منها ركنا هاما من أركان حضارة المتوسط .

---

[1] كمال السيد درويش وآخرون ، دراسات وتطبيقات تربوية ، دار نهضة مصر ، ١٩٧٢ ، ١٢٠ .

[2] هناء خير الدين ، آليات التضخم فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٩٧ .

ومن ثم يتأكد لنا حقيقة الترابط الشديد بين مصر والبلاد العربية بصورة يستحيل معها حفاظ مصر على استقلالها فى إطار من تبعية الشعوب العربية الأخرى للنفوذ الاستعمارى ، كما يجعل من المستحيل – فى نفس الوقت – على البلاد العربية أن تحقق استقلالها ونموها إذا ما سقطت مصر فى دائرة هذا النفوذ، أو إذا أمكن بصورة أو بأخرى – ولفترة معينة من الزمن ، عزلها عن أى تأثير فعال فى المنطقة ، إن هذا الترابط هو انعكاس لأوضاع مصر الجغرافية والسكانية والاقتصادية والثقافية ، إن واجب المصريين على أنفسهم أولاً ، يتطلب المزيد من الاهتمام بدفع العمل العربى لا الانسحاب والانغلاق على أنفسهم فى مصر [1]"

ثالثا : الرفض والاكتفاء بالقطرية :

لا توجد أى كتابات تحدثت عن الاكتفاء بالقطرية ورفض الانتماء العربى القومى لمصر ؛ لأن الجميع يؤكد – كما ذكرنا – الوحدة العربية والقومية العربية ودور مصر فى الكيان العربى، وهذا ما تأكد فى دستور مصر الدائم ١٩٧١ ، وترجمة التضامن العربى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣.

لكن هناك من الشواهد والأفعال تؤكد على القطرية والتجزئة سواء من جانب مصر أو الدول العربية .

---

(1) سعيد إسماعيل على ، التعليم الثانوى ، الواقع والمستقبل ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ١٤ .

" لقد تغير حال العرب من عصر الثورة إلى عصر الثروة " [٢] ولم تصبح مصر على رأس قائمة الدول التى ستوزع عليها القروض المعفاة من الضرائب وكانت الهند على رأسها " [٣].

حتى من جانب أكبر سلطة فى مصر أكدت على القطرية من خلال تغير اسم مصر وعلمها و انتكاسة القومية بعد معاهدة السلام مع إسرائيل ١٩٧٩ .

---

[٢] محسن خضر ، الاتجاه القومي العربى فى التعليم ١٩٥٢ -١٩٨١ ، مرجع سابق ، ص ٧٢

[٣] عبد العظيم رمضان ، مصر فى عصر السادات ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ .

د. الموقف من الهجرة (داخلية وخارجية) المتضمنة فى العناصر التالية :

جدول رقم (٢٦)

الموقف من الهجـرة (الداخلية والخارجية)

م	العناصر	عدد التكرارات	النسبة المئوية
١	الفقر وتدنى الأوضاع الاقتصادية	١	%٠,٨٤
٢	التحيز للمدن (العاصمة) فى التعليم والصحة والعمل والمرافق .	١٠	%٨,٤٠
٣	تحقيق الذات فكرياً أو مهنياً	١	%٠,٨٤
٤	ضعف مكانة العلماء	٤	%٣,٣٦
٥	غياب الحرية الأكاديمية	٢	%١,٦٨
٦	الانفتاح على الغرب والتقدم العلمى (هجرة العقول)	٥	%٤,٢٠
٧	عناصر أخرى .. تذكر	١	%٠,٨٤
٨	غيـــــر واضـــــــح .	٩٥	%٧٩,٨٣
	المجمـــــــــوع	١١٩	%١٠٠

يتناول العنصر موقف الكاتب من الهجرة بنوعيها :

- هجرة داخلية من الريف إلى المدن بسبب الفقر وتدنى الأوضاع الاقتصادية ، أو لأسباب تعليمية أو صحية أو اجتماعية لا تتوفر بالريف ، ولكنها توجد بالمدن التى تمتاز بالاستحواذ على كل الخدمات .

- هجرة خارجية بسبب الفقرة وتدنى الأوضاع يشجع البعض للسفر لتحسين أحوال معيشته بالخارج أو خاص بالعلم والعلماء وتحقيق الذات ، والانفتاح على عصر العلم والتقدم بالغرب ليحقق مكانة فى ظل غياب حرية أكاديمية بالوطن .

وكانت نتائج التحليل لعناصر الهجرة الداخلية والخارجية ونبدأ بأول عنصر كالتالى :

أولاً : الفقر وتدنى الأوضاع الاقتصادية :

إحدى الكتابات التى تناولت تدنى الوضع الاقتصادى والفقر المنتشر فى ريف مصر ، وتعد هذه الكتابة التى تحدثت بصورة أساسية بعكس الكتابات الأخرى لم تتطرق بصورة صريحة للفقر وتدنى الأوضاع سوى بأسلوب عارض حول مدى الاختلاف بين الريف والمدن فى الأوضاع والانحياز التام للمدن على حساب الريف.

" من هنا دفع الفقر الذى وصلت حالاته إلى ٤١% عام ١٩٧٧ وكانت نسبة الفقر فى الريف عام ١٩٧٥/٧٤ ٤٤% أما الحضر ٣٣% " [1] وقد انعكس الفقر على الأوضاع الاقتصادية سواء فى الريف أو المدن .

ففى الريف سيطرت الفئة الغنية من الملاك على الأرض الزراعية ، مما دفع الكثير للهجرة من الريف إلى المدينة ، وتدنى الأوضاع بالمدينة بسبب الضغط والازدحام والفقر فدفع الكثير للهجرة إلى الخارج .

وفيما يلى المادة المكتوبة .

---

[1] عزت حجازى ، الفقر فى مصر ، مرجع سابق ، ص٩٣ .

المادة الأولى :

" .. يضم القطاع الريفى فى مصر أكثر من نصف السكان ولازالت قدراتهم الإيجابية فى التنمية محدودة ، فالريف يقع فى دائرة الفقر وتدنى الأوضاع وإهمال فى الخدمات والمرافق والتصنيع مما يتطلب تنمية لجميع أحواله الاجتماعية والاقتصادية .. " (٢)

ثانياً : التحيز للمدن (العاصمة) فى التعليم والصحة والعمل والمرافق .

أظهرت نتائج التحليل تعدد الكتابات التى تناولت التحيز سواء للمدن أو العاصمة فى التعليم والصحة والعمل والمرافق على حساب الريف ، وبالتالى من خلال الكلام يتبين مدى التدنى والفقر والأوضاع الاقتصادية كما ذكرنا فى العنصر السابق .

وتركزت نتائج التحليل للكتابات على :

- انخفاض الدخل بالريف وارتفاعه بالحضر .
- تحيز النظام التعليمى للمدينة عن الريف .
- غنى المناطق الحضرية عن المناطق الريفية .
- سوء توزيع الخدمات بين الريف والحضر .
- تراجع مبدأ تكافؤ الفرص بين الريف والحضر .
- انخفاض نسبة المهاجرين من الحضر وارتفاع النسبة فى الريف .

---

(٢) نازلى صالح أحمد ، التربية والمجتمع ، مرجع سابق ، ص٧٥ .

- سوء توزيع الهيكل الوظائفى وتأثيره على متطلبات التطور الاقتصادى والاجتماعى .
- اختلال فى التوازن لنمو وتطور التربية بين المناطق الريفية والحضرية .
- ضعف الاهتمام بالبيئة الريفية .
- توطن العمل الزراعى بالريف والتعليم والعمل بأنواعه بالمدينة .
- التنمية المطردة صناعياً وخدمياً بالمدن الخمس الكبرى .
- إهمال وتدنى الأوضاع الاقتصادية بالريف .

" كل ذلك انعكس على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمدينة .. " (١)

وهذا ما سوف يتضح من إحصاءات تدل على التحيز الواضح فى مادة بعض الكتابات .

وفيما يلى بعض من أمثلة لكتابات فى هذا الصدد :-

المادة الأولى :

" .. دلت الإحصاءات الرسمية نسبة المهاجرين إلى العاصمة من المحافظات الحضرية كالإسكندرية والإسماعيلية وبورسعيد والسويس ٥,٨% من مجموع المهاجرين إليها ، فى حين محافظة المنوفية ١٧% ، ومن محافظتى سوهاج وأسيوط ٨% والغربية ٧,٩% والقليوبية ٧,٢% ، وقد كشفت دراسة عن الهجرة إلى القاهرة أن متوسط عمر المهاجر عند الهجرة ٢١سنة ويتركز أكثر من نصف المهاجرين فى فئات العمر أقل من ١٥ سنة ، وبالنسبة للحالة التعليمية ، والثقافية

---

(١) محمود عبد الفضيل ، تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية ، مرجع سابق ص ص(١٧- ١٨).

لهؤلاء الوافدين نجد أن ٧٣,٧% أميون لذلك يظلون عالة على المدينة ويترتب عليه استمرار التباعد الثقافى بينهم وبين المدينة ... " [٢]

المادة الثانية :

" .. تبين من الإحصاءات أن دخول الأفراد النقدية أو بقيمتها الحقيقية تبين أن الأجور فى البيئات الحضرية بمصر فى ارتفاع مستمر ، ومع انخفاضها فى نفس الوقت فى المناطق الريفية حافزاً باستمرار لكى يندفع الكثيرون إلى الهجرة من الريف للحضر تبهرهم المدينة وتجذبهم بأجورها العالية وبفرص العمل فى الصناعة ، وبإمكاناتها الحضرية الكثيرة وبخدماتها ومرافقها المتعددة ، وبتقدمها الملحوظ على القرية ، وهذا الملاحظ من اتجاهات الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن وتبين ذلك فى ازدياد معدلات المهاجرين للمناطق الحضرية وتؤكد استقبال محافظة القاهرة أعداد كبيرة من المهاجرين التى تعد أكبر المحافظات جذباً للسكان جنباً إلى جانب تفوق الخدمات الصحية والثقافية ... القاهرة توفرً لتلاميذها فى المرحلة الابتدائية ١٨ ألف فصل داخل ١١٤٨ مدرسة ابتدائية تتاح فيها فرص الدراسة لـــ ٨٥١ ألف تلميذ ، يحصل على الشهادة الابتدائية من بينهم بنسبة لا تقل عن ٢٢% من كل الذين ينتهون من دراستهم الابتدائية فى كل مدارس مصر ، والمدارس الثانوية فى القاهرة بنسبة ٢٩,٤% من كل المدارس الثانوية بمصر وتستأثر القاهرة بـــ ٢٣% من كل إعداد الدارسين للتعليم الفنى ، والتعليم

---

[٢] لطفى بركات أحمد ، التربية ومشكلات المجتمع ، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٨، ص ص(٩٤ – ٩٥)

الجامعى ٦٤% والجانب الصحى تستأثر القاهرة بـ ٢٨,٦% من أسرة العلاج المتوفرة فى البلاد .

ونجد أن المجتمع الحضرى يستأثر بمعظم الخدمات والمرافق من مواصلات ومياه نقية وكهرباء ومجارى وتليفونات مع كل أسباب الترفيه ونوادى ثقافية واجتماعية ورياضية ودور سينما ومسرح ... " [١]

المادة الثالثة :

" .. رغم أن الميثاق قد نص على ضرورة تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتحرير المرأة والمساواة بين القرية والمدينة إلا أن الواقع يؤكد عقبات حالت دون تحقيق ذلك .

تؤكد الإحصاءات أن القاهرة وحدها ٣٤% تقريباً من مجموع التلاميذ للمرحلة الثانوية العامة ٢٥% من مجموع المرحلة الإعدادية ، ١٩% من مجموع تلاميذ المرحلة الابتدائية خلال عام ٦٩/٦٨ ، علاوة على تكدس الجامعات والمعاهد العليا فى حين أن تعداد القاهرة ٥,٥ مليون نسمة أى حوالى ٦/١ سكان مصر ، وأن دل إنما يدل على سوء توزيع الخدمات التعليمية بين العاصمة وبقية بلاد والقطر انتفاء مبدأ تكافؤ الفرص .

مع ظاهرة الدروس الخصوصية المنتشرة بين القادرين على الدفع والمدارس الخاصة مع فرصة العمل والمرافق والصحة المنتشرة فى القاهرة يظهر مدى التحيز الواضح للعاصمة.."[٢]

---

[١] محمد الهادى عفيفى ، عبد الفتاح جلال ، سعيد إسماعيل ، التربية ومشكلات المجتمع ، مرجع سابق، ص ص ١٣١– ١٤٨.

ثالثاً : تحقيق الذات فكرياً ومهنياً :

أظهرت نتائج تحليل الكتابات عدم توفر عنصر تحقيق الذات فكرياً ومهنياً سوى كتابة واحدة ، ولم تتناول بصورة أساسية بل بشكل عارض متحدثة عن تحقيق الذات مهنياً من خلال الفائض فى التخصصات يدفع الكثير للهجرة مثل المدرسين سواء بصورة شخصية أو إعارة إلى البلاد الأخرى تحقيقاً لذاته .

أما ما يتعرض لتحقيق الذات فكرياً فسوف يتضح عند الحديث عن عصر الانفتاح على الغرب والتقدم العلمى الذى دفع الكثيرين للهجرة لأسباب متعددة دون العودة للوطن ومن بينها أن يحقق ذاته .

" لقد قدرت نسبة المهاجرين من المدرسين عام ١٩٧٨ ، ٧٥,٩% ، ومن أساتذة الجامعة ٦٢,٣% بدافع زيادة الدخل وتحسين الأوضاع الاجتماعية " (١)

رابعاً : ضعف مكانة العلماء :

أظهرت نتائج تحليل الكتابات ضعف مكانة العلماء وانخفاض المرتبات ، ومع كثرة العلميين نجدهم مبعثرين فى جهات علمية دون أى تخطيط مما يضعف إنتاجية العلماء ومكانتهم ، وبالإضافة إلى الإصرار على الخبير الأجنبى ، الداء الذى أصبنا به – والعالم العربى – أفقد علماءنا ثقتهم .

وهذه بعض من أمثلة لكتابات فى هذا الصدد :

---

(٢) محمود السيد سلطان ، دراسات فى التربية والمجتمع ، مرجع سابق ، ص١٣٩ .

(١) محمود عبد الفضيل ، تأملات فى المسألة الاقتصادية ، مرجع سابق ص١٥ .

المادة الأولى :

" .. لو نظرنا إلى مجتمعنا بمقياس آخر وهو عدد الأفراد العلميين بالنسبة لعدد سكان المجتمع لوجدنا أن الإحصاءات تدل على أن عدد الأفراد العلمين فى مصر كبير ومتزايد بالنسبة لدولة نامية ، إلا أن هذه الأعداد غير متناسقة بما يعكس أثراً سيئاً على التقدم العلمى فى مصر وعلى حل المشكلات التنمية فى جميع المجالات،. كما أن الأفراد مبعثرون فى جهات علمية بدون أى تخطيط متكامل مما يضعف إنتاجية هذا العدد الكبير ويدفعه إلى التفكير فى الهجرة حتى يتضح له فرص الإنتاج بما يرضى رغباته ... لابد من الثقة العلمين المحليين . إن الإصرار على الخبير الأجنبى مما يفقد علماءنا ثقتهم فى أنفسهم ووطنهم مع أن بحاثنا لديهم المقدرة العالية على التفانى والتفوق ، وليس أدل على ضعف تقدير مجتمعنا للقوى البشرية العلمية تقديراً يتكافأ مع مكانتها من تلك الحوافز الضعيفة التى تجعل من العلماء الذين يصنعون العلم أناساً يهجرون وطنهم ... "(١)

المادة الثانية :

" .. إن هجرة العقول العربية تحت إغراء الوظائف المرموقة والمرتبات العالية وحسن التقدير من قبل الآخرين غير مواطنيهم ، بل وأكثر من هذا ، فبعضهم يفضل البقاء بالخارج والبعض الآخر يرغب فى الانتماء إلى جنسية الدول التى يعيش فيها ... " (٢)

---

(١) محمود السيد سلطان ، دراسات فى التربية والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ص٤٤ – ٤٥.

(٢) عرفات عبد العزيز سليمان ، الاتجاهات التربوية المعاصرة – دراسة فى التربية المقارنة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص١٨٨.

خامساً : غياب الحرية الأكاديمية :

كانت نتائج تحليل الكتابات ندرة عدد من تناول عنصر غياب الحرية الأكاديمية وسيطرة السياسات الخارجية على الجامعة وعلى الحرية الأكاديمية ، على الرغم من أن الجامعة قلعة الفكر والبحوث العلمية ، وعلماءها هم قادة الفكر الذين يحدثون تنمية للمجتمع عندما تترك لهم الحرية الإبداعية فهم الأقدر على ذلك ، وهذه هى المادة الوحيدة الأساسية من الكتابات فى هذا الصدد:

المادة الأولى :

" .. لقد كانت الحرية الأكاديمية سمة مميزة لتطور الجامعة منذ نشأتها ولا جدال فى أهمية الاستقلال الأكاديمى للجامعة لكى تنمو وتزدهر وتؤتى ثمارها ، فالجامعة قلعة للفكر والثقافة ، وهو ما أكدناه أكثر من مرة ولا يمكن لمثل هذه القلعة إن تحقق وجودها الفكرى كاملة إذا فرضت عليها القيود ، ومن هنا كان من الضرورى أن تحظى الجامعة باستقلالها الأكاديمى ... إن الجامعة لا يمكن أن تقوم بمسئولياتها كاملة فى البحوث العلمية إذا لم يتوفر لها الحرية العلمية ، والاستقلال الأكاديمى اللذان يهيئان لها القيام بهذه البحوث دون أى ضغوط بعبارات فضفاضة ما يقال أحياناً عن ضرورة وضع ضمانات للاستقلال الأكاديمى للجامعة حتى يستطيع المجتمع أن يمارس حقه الطبيعى فى الرقابة على الجامعة ، وهى دعاوى خطيرة ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب ... أساتذة الجامعة أنفسهم هم أبناء المجتمع يعملون من أجل خيره ورفاهيته ويحسون بواقعه ومشكلاته

وآماله ، والأمة بل إنهم أقدر الناس على الإحساس بمشكلاته ، واقدر الناس على تشخيصها وعلاجها باعتبارهم قمة الفكر فى المجتمع ... " [1]

" قدر عدد أساتذة الجامعة الذين هاجروا بدوافع سياسية ٤,٤% فى الدراسة الميدانية التى قام بها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام...[2]

سادساً : الانفتاح على الغرب والتقدم العلمى (هجرة العقول) :-

جاءت نتيجة التحليل كما يلى :

- حضارة العصر تتسم بالشمول والعالمية .
- الانفتاح يعنى التطلع إلى كل تقدم والأخذ بالأساليب العلمية والانضمام إلى المنظمات الدولية والإقليمية .
- ميزانية البحث العلمى فى الدول العالم المتقدم تختلف عن دول العالم النامى (مصر) .
- الانغلاق والعزلة تؤدى إلى التحجر والجمود .
- ضعف المخصصات المالية للجامعات والبحث العلمى .
- تغير مفهوم دور الجامعات .
- الرعاية الكاملة للمبعوثين فى الخارج وبعد عودته .
- التقدم العلمى فى الدول المتقدمة .

---

(1) محمد منير مرسى ، دراسات في التربية المعاصرة ، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٧، ص ص٣٦ – ٣٧

(2) محمود عبد الفضيل ، تأملات في المسألة الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص١٥ .

- هجرة العقول من الدول النامية إلى الدول المتقدمة .
- هجرة العقول لعدم الرضا عن حياتهم الاقتصادية والاجتماعية فى بلادهم .
- امتناع المبعوثين عن العودة إلى وطنهم .
- نزيف العقول يؤثر على الدول النامية .
- لا كرامة لنبى فى وطنه .

" لقد خسرت مصر نزيفاً بشرياً إلى الولايات المتحدة من عام (٧١ – ١٩٧٧)، وفقدت كفاءات علمية ، وقد قدر إجمالى ما أنفق للفترة من (١٩٧٠ – ١٩٨٠) على المبتعثين تصل إلى خمسين مليوناً من الدولارات بخلاف إعدادهم السابق .. " [٣]

وفيما يلى بعض من أمثلة الكتابات فى هذا الصدد :

المادة الأولى :

".. شعور أصحاب هذه العقول بعدم الرضا عن حياتهم الاقتصادية والاجتماعية فى بلادهم. فيهاجر أصحاب العقول المفكرة ، وذو المواهب من دولة إلى أخرى وبخاصة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة فأصبحت تشكل ظاهرة ملحوظة ولاسيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ مما تسبب خطورة على البلاد النامية ذات آثار بعيدة تفوق كل تخصص و تسبب خسارة اجتماعية جسيمة ،

---

[٣] محمد عبد العليم مرسى ، هجرة العلماء من العالم الإسلامى ، مرجع سابق ، ص٨٩ .

فالبلاد النامية لا تحتاج إلى مهارات خاصة فحسب ، بل تحتاج إلى قيادة والقدرة على التنظيم ... " (١)

المادة الثانية :

" .. ثار كلام كثير في السنوات الأخيرة حول موضوع هجرة العقول البشرية وأطلقت عليه مسميات مختلفة مثل : استنزاف العقول أو سرقة الكفاءات البشرية وغيرها ، ولاشك أن الكلام عن هجرة العقول البشرية يرتبط أساساً بأهمية العقل البشرى كثروة قومية فى عالمنا المعاصر ... ومن المعروف أن هجرة العقول البشرية تأخذ فى الغالب صورة اتجاه واحد من الدول النامية إلى الدول المتقدمة ، وتمثل هجرة العقول البشرية أهمية كبيرة عند الدول النامية ومصدر إزعاج عند رفض كثير من طلاب البعثات الدراسية العودة إلى بلادهم تحت تأثيرات وإغراءات مشجعة .. مما تسبب خسائر كبيرة وترتب على هجرة العقول مكاسب كبيرة للدول المهاجر إليها وخاصة أن معظم المهاجرين على المستوى العام من الأطباء والعلميين ... ضرورة زيادة الإنفاق على البحث العلمى ... يتطلب البحث العلمى الأموال اللازمة والعلميين به والتجهيزات والأدوات التى تلزمهم . ويبدو أن الجامعات العربية لم تعترف بعد بالأهمية التى يستحقها البحث العلمى فهى تنظر إلى الجامعات أول ما تنظر على أن شغلها الشاغل تخريج الطلاب ، وهذه وظيفة لا غنى عنها بالطبع ... ومما يدل على قلة اهتمام الجامعات العربية بالبحث العلمى وضعف المخصصات المالية المرصودة له ، وقد يكون من المخزى أن

---

(١) عرفات عبد العزيز سليمان ، ديناميكية التربية في المجتمعات – مدخل تحليل مقارن ، مرجع سابق ص ص٢٦٦ : ٢٦٩.

إسرائيل تنـفـق على البحث مثلنا تنفق الدول العربية مجتمعه ... عدم عودة المبعوث فى الخارج بعد إكمال دراستهم بما يسمى هجرة العقول ... وهذا يتطلب توفير الرعاية الكاملة للمبعوث فى الخارج وبعد عودته ... " (١)

المادة الثالثة :

" .. إذا قسنا مجتمعنا بمقدار ما ينفقه على البحث العلمى لوجدنا مخصصات البحث العلمى فى الجمهورية العربية المتحدة حوالى ٠,٥% من الميزانية العامة للدولة وبمقارنته بما تخصصه دولة متقدمة علمياً وتكنولوجياً مثل الاتحاد السوفيتى (سابقا) مثلا لوجدنا أن مخصصات البحث العلمى فيه تصل إلى حوالى ٩,٢% من الميزانية العامة ، وفى هذا ما يدل ويؤكد على أننا لا يمكن أن تصبح الدولة عصرية تقوم على أساس العلم والتكنولوجيا ونحن نخصص للبحث العلمى مثل هذه النسبة الضئيلة .... إن نصيب ما ينفق لكل فرد فى الولايات المتحدة (٧٨,٤دولار) والاتحاد السوفيتى (٣٦دولار) ، والمملكة المتحدة (٢٦دولار) وفرنسا (١٥,٢ دولار) ومصر (أكثر من نصف دولار) ... (٢)

سابعاً : عناصر اخرى ... تذكر

كانت نتائج التحليل لموقف الهجرة الداخلية والخارجية العناصر التى ذكرناها سابقاً من فقر وتدنى ، وتحيز للعاصمة ، وتحقيق الذات ، ضعف مكانة العلماء ، وغياب الحرية الأكاديمية ، والانفتاح على الغرب . إلا أن هناك كتابة واحدة

---

(١) محمد منير مرسى ، دراسات فى التربية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ص ٦٦ – ٧٢ – ١٠٦– ١١٠ .

(٢) محمود السيد سلطان ، دراسات فى التربية والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ص٤٦ –١١٣ .

إضافة بعد آخر تحت عناصر أخرى لهجرة العلماء ، وتعد من اشد الهجرات خطورة ، ليس للخارج بل هجرة العلم والأبحاث العلمية والفكرية إلى المناصب الإدارية .

المادة الأولى :

" هناك هجرة أشد خطورة ، وهى هجرة العلماء من مراكز العلم والتربية إلى المناصب التنفيذية والإدارية ، وإن دل هذا على شئ فإنما يدل على أننا لم نول هذا الجانب الهام فى بناء الأمم العصرية وهو العلم وصانعوه عناية تتكافأ مع مكانته وأهميته وخطره فى حياة الدولة المصرية ... " (٣)

---

(٣) محمود السيد سلطان ، المرجع السابق ، ص٤٥ .

هـ الموقف من الانتماء كما تضمنته العناصر التالية :ـ

جدول (٢٧)

الموقـــــــف من الانتماء

م	العناصر	عدد التكرارات	النسبة المئوية
١	الاهتمام بالتنشئة السياسية .	٤	%٣,٣٦
٢	الانتماء فى ظل الأزمات وحرب أكتوبر ١٩٧٣	١	%٠,٨٤
٣	الانتماء فى ظل تغير النسق القيمى .	١	%٠,٨٤
٤	الانتماء فى ظل القيم المادية	٢	%١,٦٨
٥	المحافظة / تجديد الهوية	٢	%١,٦٨
٦	عناصر أخرى .. تذكر	–	–
٧	غير واضح	١٠٩	%٩١,٦٠
	المجمـــــــوع	١١٩	%١٠٠

أوضحت نتائج عناصر الموقف من الانتماء ونبدأ بأولها :–

أولاً : الاهتمام بالتنشئة السياسية :

كانت نتيجة تحليل الكتابات التى تحدثت عن الانتماء بكل عناصره قلة عددها حيث تصل إلى عشر كتابات فقط .

وفيما يتعلق بالتنشئة السياسية لم تجد الكتابات التى تتحدث بصورة أساسية عن إعداد الفرد وتنشئة سياسياً ، سوى الاعتزاز بالانتماء للوطن وقوميته العربية .

بالإضافة إلى أن الكتابات الأخرى حديثها كان عام عن الديمقراطية والحرية والمشاركة السياسية على الرغم أن " التنشئة السياسية هى بمثابة قيم اجتماعية ذات دلالة سياسية تبدأ من بداية رحلة الطفولة وتشمل كل مراحل الحياة ، ويشترك فيها كل المؤسسات فى المجتمع من الأسرة ، والمدرسة ، وجماعات الرفاق ، والأحزاب السياسية ، ووسائل الإعلام ، ودور العبادة ، وتعد التنشئة السياسية من العمليات الأساسية والضرورية لحفظ النظام السياسى وتأكيد استقراره ، وما يكتسبه الفرد عن طريق التنشئة السياسية من معارف واتجاهات وقيم تؤثر بالضرورة على مدى مشاركته فى الأنشطـــة السياسية فى مجتمعه ، والتعليم أفضل نظاماً يمكنه أن يسهم فى تشكيل المواطن ... " [1]

" إن التنشئة السياسية تهدف إلى إعداد مواطن صالح ، قادر على القيام بعمل منتج ، ومتعاون مع الآخرين ، وعلى علم بنوع النظام الذى يعيش فيه ، وعلى استعداد أن يضحى من أجل الدولة وسلامتها ، وأن يتحمل المسئولية لإدراكه بحقوق الدولة ... [2]

ومع ذلك قلة الكتابات رغم أهمية التنشئة السياسية ، على الرغم ما أكده برنامج العمل الوطن ١٩٧١ ، وورقة أكتوبر على تحقيق الحرية والديمقراطية إلا

---

(١) نجدة إبراهيم على سليمان ، التنشئة السياسية فى المدارس المختلفة بالتعليم الأساسى فى محافظة القاهرة بين النظرية والتطبيق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ١٩٩٢ ، ص ص١-٢-٨٤ .

(٢) على محمد شلتوت ، المدخل فى العلوم التربوية السلوكية ، مطبعة الشاعر ، الإسكندرية ١٩٧١ ، ص٢٢٤.

أن التوجه إلى (لا سياسة فى التعليم) ، ولم تطلق حرية الأحزاب السياسية للمشاركة فى عملية التربية السياسية .

وهذه هى المادة المكتوبة فى هذا العدد :-

" .. لابد من تنشئة الطفل على الاعتزاز بالانتماء الوطنى وبقوميته العربية ويستلزم ، معرفة التلميذ أحوال وطنه الذى يعيش فيه وتاريخ هذا الوطن وعلاقته بالوطن العربى الكبير، ويدرك الروابط المادية والمعنوية التى تربط بين أجزاء هذا الوطن وتجعل من شعوبه أمة واحدة ، مركز هذا الوطن فى العالم وإدراك التلميذ الخطر الذى يهدد العرب من قيام إسرائيل فى قلب وطنهم ومساندة الاستعمار لها وضرورة مكافحة الطامعين فى هذا الوطن ، والتأكيد على تضامن من العرب كفيل بإحقاق الحقوق الوطنية لشعب فلسطين ... [٣]

ثانياً : الانتماء فى ظل الأزمات وحرب أكتوبر ١٩٧٣ .

كانت نتائج تحليل الكتابات فى بعض العناصر تدعو إلى الدهشة والاستغراب فحرب أكتوبر ١٩٧٣ يعد نصراً غاليا على مصر والعالم العربى لرد الكرامة .

لم نجد أية كتابات صريحة واضحة تتحدث عن الانتماء فى ظل حرب أكتوبر سوى مادة واحدة ، ومن تحدث عن الحرب والأزمات كان فى صورة عرضية من خلال الانتصار على إسرائيل بعد النكسة ، وتضامن العرب دليل على القومية العربية وعروبة مصر .

---

[٣] نازلى صالح أحمد ، حول التعليم العام ونظمه – دراسة مقارنة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص١٢١ .

ولا يدعى الباحث عدم الكتابة نهائياً عن حرب أكتوبر ، ولكنها كتابات لا يتعدى الواحد منها سطر أو اثنين ...

ولعلى أجد عذراً لبعض الكتابات على ما لاحظته من خلال تحليل الكتابات أن بعضها طبعت فى بداية السبعينيات ثم أعيد طبعها أكثر من مرة - خلال هذه الفترة - ولم يتغير بها شئ سوى سنة الطبع .

" ... إن حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ كانت بمثابة شاشة جهاز الأشعة لم يظهر عليها ما كان مدخراً ومعبئاً منذ ست سنوات فقط ، بل ما كان مدخراً ومعبئاً منذ قرون وأجيال من خصائص الإنسان العربى المتوارثة ، والتى تتصارع فى أعماق نفسه ، وتتحايل على الظهور مهما كانت العوائق والموانع ؛ لأنها أقوى فى نفوس أصحابها من هذه الموانع وتلك العوائق ... إن الجانب الروحى فى أى عمل من الأعمال يمثل النبض فيه ، ويمثل الروح التى تهب العمل الحياة ، هو السر الخفى الذى نستشعره بإحساسنا ووجداننا ، ولا نراه بحواسنا إلا نتائج توافق ما يرجى وما يؤمل ؛ ولقد تجلى الدافع الروحى فى معركة السادس من أكتوبر عارماً صارماً يترجم ما فى نفوس الجند والقادة من فهم عميق لحقيقة الإنسان، وحاجته إلى انتمائه، وانتمائه إلى مصدر الحق والقوة ، يلجأ إليه فى شدته ، ويجأر بدعائه لنصرته فى محنته ، وهو متأكد من الاستجابة الفورية له ؛ لأنه آمن - غير مغتر - بأن النصر من عند الله يهبه لمن أخذ بأسبابه وآمن بالأصول له ولا قوة إلا برب الحول والطول والقوة .

لقد كانت معركة أكتوبر تجربة صادقة لوضع شعار الدولة الجديد (دولة العلم والإيمان) موضع التنفيذ ... وسألنا الله التأييد والمدد من لدنه " وما يعلم جنود ربك إلا هو "

ومن المبادئ الروحية للمعركة الإيمان بقدره الله ، وهذا انتماء يريح النفس ؛ لأنه انتماء طبيعى من ضعيف يشعر بضعفه لقوى يهب القوة للعاملين ... مما يحقق الأمرين ! إما النصر وإما الشهادة ... " [1]

إن شعب مصر يضرب أروع الأمثلة فى الانتماء للوطن فى ظل الأزمات والحروب عبر التاريخ بداية منذ عهد الفراعنة مروراً بالثورات خروجاً وراء كل زعيم مثل أحمد عرابى وسعد زغلول ، منتهياً بهزيمة عام ١٩٦٧ وقفوا خلف القيادة السياسية ، وحرب أكتوبر التى كشفت عن صلابة التركيبة الوطنية ، ويكفى أن نقول بعد قيام الحرب : لم يسجل حادث سرقة واحد مما دل على تأثير الحرب على الناس .

ثالثاً : الانتماء فى ظل تغير النسق القيمى :

مادة واحدة التى تحدثت عن الانتماء فى ظل تغير النسق القيمى ، لقد مرت فترة السبعينيات من بدايتها حتى نهايتها بإحداث متنوعة ومختلفة ، استمرار هزيمة واحتلال الأرض إلى نصر واسترداد الأرض ، ومن اشتراكية إلى رأسمالية، ومن رفض الغرب إلى الانفتاح ، ومن قومية عربية إلى قطرية ، ومن عداء لإسرائيل إلى سلام معها ، ومن التحدث بالديمقراطية إلى تطبيق الديكتاتورية ، ومن شعار دولة العلم والإيمان إلى الانفتاح سيطرت فيه فئة قليلة على الأغلبية " ظهرت قيم جديدة عم فيها الاغتراب وعدم الانتماء والقيم السلعية

---

[1] سالم محمد غانم ، معركة السادس من أكتوبر سنة ١٩٧٣ منطلق للتغيير والتطوير ، صحيفة التربية ، السنة السادسة والعشرون ، العدد الثانى ، مارس ١٩٧٤ ، ص ص٧٧ – ٨٤ – ٨٥

والانغلاق الدينى والنجاح السهل ... " [1] لقد أحدثت فترة السبعينات انقلاباً فى النسق القيمى.

" .. شبه السفينة وربانها يكون الإنسان بما يغمر رأسه من قيم ، هى قيم يدركها بالفطرة حيناً ، وحيناً آخر تبث فى نفسه شيئاً ، فإنك لترى هذا الإنسان فى صخب الحياة صاعداً هابطاً ساخطاً ، راضياً مستسلماً أو ثائراً ، فتدرى آناً وآناً لا تدرى فيم سخطه ورضاه ، لأن الشواهد المنظورة قد لا تكفيك للفهم والتعليل ؛ وذلك لأنها هى المعانى فى رأسه التى تسيره ، وإن شئت فقل : إنها مجموعة القيم التى تمسك برأسه وتوجهه ، ففهمه على حقيقته ، هو فهمها ... والمجتمع يعانى من تناقضات لازمة لحالة التغير التى تمر بها والمجتمع المصرى يمر بمرحلة تغير سريعة لم يسبق لها مثيل وتواجه بالتالى ما ينجم عن ذلك للتغير السريع من تناقضات.."[2]

رابعاً : التغير فى ظل القيم المادية :

كما ذكرنا سابقاً قلة الكتابات التى تم تحليلها فى هذا العنصر وسابقه الذى يتحدث عن القيم والتغير فى ظل المادية ، فكانت النتائج :

الكتابات القليلة التى تحدثت عن القيم المادية من خلال ما كان متبع قبل الثورة من النظام الرأسمالى القائم على الجشع والاستغلال ، وتحول مهنة الطب والرحمة والشفاء إلى الاستغلال والتجارة ، لكن فترة الانفتاح لم تذكر فيه كتابة

---

[1] أنعام عبد الجواد وآخرون ، إعداد الطاقات والقدرات البشرية لمشروع توشكي ، مرجع سابق ، ص١٧٣ .

[2] سعيد إسماعيل على ، التعليم الثانوى ، الواقع والمستقبل ، مرجع سابق ، ص٢٨ .

واحدة من المادة المحللة مساوئه أو ما تنتج عنه . على الرغم أن الانفتاح غير القيم ، وإفرز لدينا الفردية والتنافسية والمحسوبية والواسطة ، والاستهلاك ، والإسراف ، والتستر خلف الدين ، والكسب غير المشروع .

رأينا الطبيب الذى يتاجر مع المريض ، والتاجر الذى يغش الناس ، والمقاول الذى لم يرحم الشباب ويغش فى البناء ، والسياسى الذى يوعد الناس بالأوهام ، ورجال يدعون الدين للوصول إلى رغباتهم وأهوائهم . هذا ما نتج عنه تحليلنا لدراسة واقع المجتمع المصرى – الفصل الثانى– .

" .. الطبيب فى ظل النظام الرأسمالى يتخذ من مهنته وسيلة للحصول على أكثر قدر من المال ، وإن المثل الأعلى المرسوم أمامه أن يكون بعد سنوات رأسمالية ، والوسيلة التى يتبعها فى ذلك ليست غريبة ، فهو يفاصل فى العملية الجراحية والمريض قاب قوسين أو أدنى من الموت ، وحتى ولو فرض ومات فى أثناء العملية فإنه يطالب بحقه كاملاً غير منقوص .. وأحياناً يعرف الطبيب أنه لا فائدة من العملية ، ولكنه يجريها تمشياً مع منطقه أن الطب تجارة ... وسيلة لابتزاز أكبر قدر من المال من الناس ... " (١)

خامساً : المحافظة / تجديد الهوية :

ركزت المادة الكتابية المحللة عن المحافظة على الانتماء أن المجتمع المصرى محافظ على الإيمان والقيم النقية دون تغير فى عقيدته وفكره .

---

(١) محمود البسيونى ، التربية لمجتمعنا الاشتراكى ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص٢٤ .

وقد أعلن ذلك فى أهم وثيقتين برنامج العمل الوطنى عام ١٩٧١ ورقة أكتوبر عام١٩٧٤.

إن لنا ديناً واحداً وثقافة عربية إسلامية ، فلابد أن توجد تحت مبادئها ، فلا ننظر إلى التجربة والتفتيت إلى حضارة فرعونية ، وأخرى البحر الأبيض المتوسط بل ننظر إلى تراثنا الحضارى من منظور مقوم للوحدة العربية . لكن السؤال الذى يطرح نفسه هل مع الانفتاح وما أحدثه مازلنا ندعى المحافظة ؟ أم تجددت هويتنا ؟

" .. إن المجتمع المصرى يعيش فى المنطقة التى نزلت فيها رسالات السماء ، ويؤمن برسالة الدين ، ويملك من إيمانه بالله وثقته بنفسه ما يمكنه من فرض إرادته على الحياة فى العديد من مراحل تطوره .

ومن هنا نجد حرص قيادة المجتمع المصرى على تأكيد هذا الجانب الإيمانى فى وثيقتها الأساسيتين :-

الأولى : فى برنامج العمل الوطنى الذى قدمه الرئيس السادات فى ٢٣ يوليو عام ١٩٧١ إلى المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى العربى .

والثانية : ورقة أكتوبر قدمها الرئيس السادات أمام الاجتماع المشترك للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى ومجلس الشعب فى ١٨ أبريل ١٩٧٤ .

حيث أشار إلى أن أبرز صفات هذا الشعب دائماً ، تمسكه بالإيمان النقى الخالص البرئ من التعصب والمتطهر من تلك الشوائب التى

علقت بجوهره فى عصور الاضمحلال ، وبذلك كان المحافظة على الإيمان والقيم النقية دون تغير أو تجديد لعقيدة أو فكر ... " [1]

الفئة الثالثة : (الموقف من العدالة الاجتماعية) .

عدالة التوزيع وتوفير الاحتياجات الأساسية لكل الفئات وتوزيع العائد للنمو والتطور على كل الطبقات بعدالة التوزيع ودور المرأة فى المجتمع

وتتضمن العناصر الآتية :

أ - الموقف من الاحتياجات الأساسية .

ب- الموقف من تكافؤ الفرص التعليمية . .

جـ- الموقف من حقوق الإنسان للفقراء والمهمشين وذوى الاحتياجات الخاصة .

د- الموقف بالنسبة لدور المرأة فى المجتمع .

---

(1) سعيد إسماعيل على ، التعليم الثانوى – الواقع والمستقبل ، مرجع سابق ص(١٢ – ١٣) .

١ ـ الموقف من الاحتياجات الأساسية ويتضمن العناصر التالية :ـ

جدول (٢٨)

الموقـــــــف من الاحتياجات الأساسية

م	العناصر	عدد التكرارات	النسبة المئوية
١	الحق فى التعليم	٢٣	١٩,٣٣%
٢	توفير فرص العمل	٣	٢,٥٢%
٣	عدالة التوزيع على القطاعات المجتمعية المختلفة	٧	٥,٨٨%
٤	إحداث تنمية شاملة	١٤	١١,٧٦%
٥	عناصر أخرى .. تذكر	–	–
٦	غير واضح	٧٢	٦٠,٥٠%
	المجمـــــــوع	١١٩	١٠٠%

وفيما يلى عرض لعناصر الاحتياجات الأساسية ونتائج كل منهم ونبدأ بأول العناصر :–

أولاً : الحق فى التعليم :

وجاءت نتيجة التحليل كالتالى :

تزايدت عدد الكتابات التى تحدثت عن الحق فى التعليم ، وهذا ما ينبغى أن يكون فى الكتابات التى تتحدث عن التعليم ، وحقوق الإنسان .

من هنا تركزت الكتابات على :–

- حق التعليم تكفله الشرائع والقوانين والدساتير .
- إتاحة فرص التعليم الكامل لجميع أفراد الشعب .

- التعليم الإلزامى ضرورة تحتمها الوحدة الفكرية والمعرفية والثقافية .
- التعليم حق للفرد وواجب على المجتمع .
- الإلزام فى النظم التعليمية .
- فرضية النظم فى الإسلام .
- وزن المجتمع يقاس بمدى ما يوفره من تعليم لمواطنيه .
- التعليم ليس منحة بل أصبح حقاً ومطلباً شعبياً أساسياً .
- العلم طريق تعززه الحرية الإنسانية .
- إنشاء الدولة للمركز القومى للبحوث التربوية للاهتمام بالتعليم .
- مجانية التعليم حق كفله الدستور .
- التعليم حق للصغير والكبير .
- حق التعليم يعنى وجود نظام ديمقراطى صحيح .
- أحقية التعليم أن ينمى الذكاء والقدرات العقلية ويغرس القيم الروحية والخلقية .
- تكافؤ الفرص فى أحقية التعليم بكل أنواعه .
- حق التعليم فى كل مناطق مصر .
- معاقبة من يتنازل عن حقه فى التعليم .
- دولة العلم والإيمان .

ولكن أين الحق فى سياسة تخدم أبناء القادرين والتفضيل والانحياز الذى تفرضه البنية الطبقية فى المجتمع " [١]

---

[١] التعليم وصناعة القهر ، طلعت عبد الحميد ، مرجع سابق ص١٦٤ .

وهذه بعض الأمثلة من الكتابات فى هذا الصدد :-

المادة الأولى :

" إذا كان الفرد هو أساس المجتمع الديمقراطى فإن تعليمه أصبح حقاً للفرد وواجباً على المجتمع . فالالتزام هنا متبادل ، وقد كان فى الماضى التعليم حق لطبقة من الطبقات ، ونوعية التعليم ومحتواه كانت تختلف من طبقة إلى أخرى أو الذكور دون الإناث مثلاً أو البيض دون السود ، أو حسب المستوى الاقتصادى ، لكن الديمقراطية الآن توجب تحرر الفرد من عبودية لقمة العيش أو ظروفه ...

قال تعالى :

(يأيها الذين ءامنوا إذا تداينتم بدين على أجل مسمى فاكتبوه)

(اقرأ وربك الأكرم (٣) الذى علم بالقلم)

(قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون)

قال رسول الله ﷺ :-

﴿ أيما رجل كانت عنده وليدة (جارية) فعلمها فأحسن تعليمها وأدبها فأحسن تأديبها ثم اعتقها وتزوجها فله أجران ﴾

... إن ما ينادى به الرئيس من شعار الدولة هو العلم والإيمان هما فى الواقع ديمقراطية وحقوق الإنسان ... " [1]

المادة الثانية :

" لم يعد التعليم حلية يحصل عليها مَنْ يريد ، بل صار حقاً لكل مواطن وواجباً على الدولة أن توفره له ، بل واجباً على كل فرد بحيث يعاقب عليه إذا قصر فيه ، على اعتبار أن التقصير فى التعليم هو مقدمة التقصير فى واجبات المواطنة .

كذلك لم تعد الخبرات التى تصادف المواطنين فى المنزل والشارع والحقل والمصنع كافية؛ لأن المواطن بجميع الوسائل التى تمكنه من القيام بمسئولياته كمواطن فى المجتمع الحديث ذو الثقافة الراقية والعلاقات المتشابكة والأهداف الطامحة والتطور المستمر السريع ، وصار على الأمم أن تختار بين أن تتخلف وأن تتعلم ، وعلى ذلك فعاقبة ترك المواطنين لتربيهم الأيام تخلف الأمة عن ركب الحضارة ... " (٢)

المادة الثالثة:

" .. يكفى أن نلمح لمجانية التعليم لندرك أخلاقية هذا المبدأ الذى لم تستطع أن تحققه أكبر البلاد تقدماً فى تعليمها العالى ، مثل أمريكا وإنجلترا ... والمادة كانت حائلاً عندنا لكل مجتهد . فبدلاً من أن يدفع مصاريف باهظة تدفع هى ما يقرب من ستة جنيهات شهرية إذا كان متفوقاً ، وهذا تعديل كبير فى الاتجاه

---

(١) نازلى صالح أحمد ، الديمقراطية والتربية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ص٢٥ – ٥٦ .

(٢) أبو الفتوح رضوان وآخرون ، المدارس في المدرسة والمجتمع ، مرجع سابق ص ص٩–١٠.

الخلقى ... وقد علق أحد المسئولين فى مجلس الأمة على مجانية التعليم " أنها أصبحت حقاً من الحقوق الاجتماعية الأساسية لكل مواطن "

واستنتج انها ستؤدى إلى نتيجتين رائعتين :

- **الأولـــى** : استمرار زحف جميع أبناء الشعب ليتولوا باستمرار وبقوة شئون السلطة الفعلية فى الدولة .
- **الثانيــة**: استفادة المجتمع من المواهب التى كانت من قبل فى ظلمات الجهل ... لقد كان عدد الذين يتلقون العلم عام (٥٢ – ١٩٥٣) يحصلون عليه سلعة تباع وتشترى لا تتجاوز فى كل مراحل التعليم (١,٨٠٧,٥٠٠) طالب وطالبة ، وأصبح عدد من يتعلمون اليوم وجميعهم بالمجان (٤ مليون) طالب وطالبة ... " [١]

ثانياً : توفير فرص العمل :

كانت نتائج التحليل :

قلة عدد الكتابات التى تحدثت عن توفير فرص العمل بصورة أساسية ، وبالطبع لم يكن ذلك نقصاً عن عمد ؛ بل إن أغلب الكتابات عندما تتحدث عن الاحتياجات الأساسية للفرد تأخذها إجمالاً وليس تفصيلا فمن خلال الكلام عن التعليم وأحقيته لكل فرد – كما ذكرنا سابقاً – يتبعها حقه فى العمل على اعتبار أنه محصلة للتعليم ، وبالتالى حقه فى الصحة من هنا توفير فرص العمل جاءت فى كتابات كثيرة ولكن بصورة غير أساسية .

فى هذه المادة المحللة كان التركيز أكثر على :-

---

[١] محمود البسيونى ، التربية لمجتمعنا الاشتراكى ، مرجع سابق ص ص٢٥ – ٢٦ – ٢٧ .

حق المواطن فى العمل يتناسب مع كفايته واستعداده ، ويحفظ له حقوقه ، ودور الدولة فى توفير عمل للخريجين ، وهذا إلزام منها لما له خطورة فى عدم تحقيقه تؤدى إلى تعطيل قوة بشرية عظيمة وهذا الإلزام فرضته القوانين والتشريعات والدستور .

لكن فى ظل مجانية التعليم وأحقيته لكل فرد ، وضمان التعيين ، وهيكل وسياسة الأجور ، والقيم الاجتماعية ، وسياسة الكم . أخرجت أعداداً كبيرة إلى سوق العمل لم تجد لها فرصة عمل ، وفى ظل سياسة الانفتاح التى تتطلب نوعيات معينة فكان السيل الكبير من البطالة " عام ١٩٦٦ كانت ٢,٢% إلى عام ١٩٧٦ أصبحت ٧,٧% " (٢) .

وبذلك تخلت الدولة عن دورها ، وإن شئت فقل عن كيفية استغلال هذا الطاقات ؛ " لذلك لابد من اهتمام مخططى السياسات التربوية بتوطيد العلاقة بين نظم التعليم بمناهجها وبين العمل ومتطلباته .. لذلك لجأت الدول المتقدمة إلى تغيير المناهج وتطويرها .. " (١)

---

(٢) شبل بدران ، التعليم والبطالة ، مرجع سابق ، ص٦١ .

(١) محمد عبد الحميد محمد ، آليات الوسط بين التعليم الثانوى الصناعى واحتياجات سوق العمل بالمدن الصناعية الجديدة فى ضوء خبرات بعض الدول ، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، العدد ٤٢ ، سبتمبر ٢٠٠٢ ، ص٢٦٢ .

وهذه هى المادة المكتوبة فى هذا الصدد :-

المادة الأولى :

" .. حق كل مواطن فى عمل يتناسب مع كفايته واستعداده مع العلم الذى تحصل عليه، فالعمل لا تكون قيمته فى أهميته الاقتصادية فحسب ، ولكن أهميته الكبرى فى تأكيده للوجود الإنسانى ذاته ، وفى هذا المجال يجب أن يكون هناك حد أدنى للأجور ، وحد أعلى على الدخول تتكفل به الضرائب ... " (٢)

المادة الثانية :

" ... حقيقة أن الدولة ملتزمة بتشغيل الخريجين مهما كان عددهم ، حتى لا تحدث بطالة فى فئات المثقفين تؤدى إلى وبال من الناحية الاجتماعية ، ولكن مع ذلك لابد أن يعى بالخطر من تعيين الأشخاص فى وظائف لم يعدوا أصلاً لها ، كما لابد أن ننبه إلى الخطر من تكدس أعداد من الموظفين أكثر من طاقة العمل ... لابد من أعمال تتناسب مع حجم الخريجين فى كل عام حتى يستفيد المجتمع من طاقات أبنائه ... " (٣)

ثالثاً : عدالة التوزيع على القطاعات المجتمعية المختلفة :-

أظهرت نتائج تحليل الكتابات :

أنها تتركز على نقاط واضحة وصريحة فى الكتابات التى تناولت عدالة التوزيع بصورة أساسية كالتالى :-

- عدالة توزيع الخدمات على كل المحافظات .
- عدالة توزيع الاعتمادات المالية بالتساوى على كل المحافظات .

---

(٢) محمد لبيب النجيحى ، التربية وبناء المجتمع العربى ، مرجع سابق ، ص٢١٣ .

(٣) محمود البسيونى ، التربية لمجتمعنا الاشتراكى ، مرجع سابق ، ص٧٥.

- الحرية الاجتماعية لا يمكن أن تحقق إلا بفرص متكافئة أمام كل مواطن .
- يجب أن يحظى كل إقليم بقدر من الاهتمام .
- عدم الانحياز للعاصمة أو المدن .
- عدالة التوزيع بين الريف الحضر .
- عدالة التوزيع بين البيئات المختلفة فى الاحتياجات الأساسية .

لكن على الرغم من المطالبة بتحقيق عدالة التوزيع على القطاعات ، وإعلان الدولة عدالة التوزيع بين الريف والحضر ، نجد الواقع عكس ذلك تدنى الأوضاع وتخلف فى كل خدمات الريف ، وانحياز تام للقاهرة ، والمدن الكبرى فى كل المرافق والخدمات والمشروعات الاستثمارية والتعليمية – كما ذكرنا سابقاً فى عنصر التحيز للعاصمة .

وهذه بعض الأمثلة من الكتابات فى هذا الصدد :

المادة الأولى :

" .. يقصد بها عدالة توزيع الخدمات ومنها التعليمية على مختلف مراحل التعليم وأنواعه بمعنى أن كل محافظة لابد أن يكون لها نصيب عاجل من هذه الخدمات بحيث تيسر التعليم داخل كل محافظة فى القرية والمدينة على السواء وبالتساوى ... إن سوء التوزيع الجغرافى وتمركز أغلب التخصصات فى المدن يتطلب أن تكون هناك عدالة توزيع على القطاعات المجتمعية المختلفة . القاهرة بها خمس جامعات ، وأسوان ليس بها إلا كلية واحة للتربية ... يجب توزيع الاعتمادات المالية فى الميزانية طبقاً للنسبة السكانية ؛ لأن المال عصب التعليم فيجب ألا تذهب معظم الاعتمادات المالية إلى القاهرة والإسكندرية ، وإنما يجب أن

تتساوى المحافظات بينها وبين بعضها بل وداخل كل محافظة . وينطبق نفس المبدأ على القوى البشرية من المعلمين والموجهين مديرى المدارس .. " [1]

المادة الثانية :

" .. مثلما يقتضى النهوض بالمجتمع وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية لكل فرد من السكان، يقتضى كذلك أن يحظى كل إقليم بقدر من الاهتمام . لا تقل عن القدر الذى يحظى به غيره . فإن لم ينل كل إقليم حظه العادل الكامل من النمو ، تخلف عن غيره ، وأصبح عبئاً ثقيلاً يعيق حركة النهضة فى البلاد بأسرها " ومن هنا وجب " أن تتكافأ الفرص ، من حيث المساعدات التى تقدمها السلطة المركزية للهيئات المحلية فلا يحظى إقليم بنصيب الأسد من المساعدات ، فى حين لا يتلقى غيره إلا النزر اليسير منها ... " [1]

المادة الثالثة :

" .. ويجب أن تتطلب الاحتياجات الأساسية عدالة التوزيع بين البيئات المختلفة بحيث لا يحرم منها شخص بسبب النشأة فى بيئة معينة كالبيئات الريفية النائية ومساواة القرية بالمدينة ..." [2]

رابعاً : إحداث تنمية شاملة :

جاءت النتائج على النحو التالى :

- التنمية الشاملة ضرورة للتغلب على التخلف الاقتصادى والاجتماعى .
- التنمية الشاملة ترتكز على بناء قاعدة اقتصادية وكوادر تقوم بهذا البناء.

---

[1] إبراهيم عصمت مطاوع ، أصول التربية ، مرجع سابق ص٢١٢ .

[1] عبد الغنى عبود ، إدارة التربية وتطبيقاتها المعاصرة ، مرجع سابق ، ص٩٣ .

[2] محمود السيد سلطان ، دراسات فى التربية والمجتمع ، مرجع سابق ، ص١٣٩ .

- التنمية الشاملة مرهونة بمدى استخدام الأسس العلمية المدروسة .
- التنمية عملية متكاملة يجب أن تتضمن جميع ميادين المجتمع : (الاجتماعية – الاقتصادية – الثقافية) .
- التنمية ترتبط بحاضر الإنسان والنظرة إلى المستقبل .
- إصلاح الجهاز الإدارى البداية لنجاح خطة التنمية .
- سلاح الربع الأخير من القرن العشرين . التنمية الشاملة .
- الأيدى العاملة الفنية المدربة أساس لخطة التنمية .
- إن ثروتنا القومية الأولى فى التنمية البشر .
- التنمية الريفية تحتاج إلى تغيير مادى وتغيير معنوى .
- استراتيجية التنمية يجب أن تحدد على أساس إشباع الحاجات الأساسية للجماهير.
- التنمية الشاملة من أهم شروطها تحقيق عدالة التوزيع .
- التربية أداة ووسيلة فعالة لإقامة تنمية على أسس وقيم سليمة .
- التخطيط الاشتراكى الطريق الوحيد الذى يضمن استخدام جميع الموارد .
- تنمية المجتمع لابد أن يشمل التخطيط لهذه التنمية .

إن تحقيق التنمية لشاملة ضرورة لمصر وخاصة بعد حرب أكتوبر لتعيد بناء مصر وهذا ما عبر عنه الرئيس السادات : " لاشك أن الصدام بيننا وبين العدو

الصهيونى الأميريالى لن يكون فى كل لحظة من لحظاته صداماً عسكرياً خالصاً .. بل إنه صدام حضارى بأوسع معانى الكلمة." [١]

لكننا فى ظل الواقع نجد النقيض والواقع المؤلم الذى يضع العقبات فى وجه التنمية .

فالأمية أكبر عائق للتنمية الشاملة:" فالعامل الأساس فى التنمية ليس رأس المال وإنما الإنسان فهو الذى يجعل التنمية والتطور ممكناً عندما يحطم التقاليد التى تربطه إلى التخلف."[٢]

" إن نسبة الذين يعلمون ويعلون غيرهم لا تزيد أبداً عن ٢٥% من تعداد مصر. وإن نسبة ٧٥% من السكان تعيش على ما يكتسبه ٢٥% ... كما أن توزيع من يعلمون وعددهم ٢٥% من السكان غير متناسب بالنسبة للأعمال المختلفة ؛ إذ نجد أن ٥١% من القوى البشرية فى الأرض الزراعية ... ، ٤٩% تعمل فى جميع المجالات الأخرى ... وهذ بالغ الغرابة فى توزيع القوى العاملة..." [٣]

---

[١] زينب السبكى ، المرأة المصرية وقضية التنمية ، مجلة تعليم الجماهير ، العدد الثالث ، مايو ١٩٧٥، ص٤٨.

[٢] محمد نبيل نوفل ، التنمية والتعليم والأمية فى الوطن العربى ، مجلة تعليم الجماهير ، العدد الثامن ، يناير ١٩٧٧ ، ص٢٧.

[٣] زينب السبكى ، المرأة المصرية وقضية التنمية ، مرجع سابق ، ص٤٩ .

وهذه بعض أمثلة الكتابات فى هذا الصدد :-

المادة الأولى :

" .. لقد أصبح السعى إلى تحقيق التنمية الشاملة سمة أساسية من سمات المجتمعات التى تنشد التقدم والارتقاء أو المزيد منه ... وفى سعيها هذا عادة ما تواجه بالعديد من التحديات والصعوبات التى ينبغى عليها أن تجد لها الحلول الملائمة لمواجهتها ، ومثل هذه المساعى والجهود تصطبغ بالصبغة العلمية ... إن نجاح الجهود التى ترمى إلى تحقيق التنمية فى صورتها الشاملة المتكاملة يتوقف – إلى حد بعيد – على العوامل الاجتماعية والثقافية التى تسود المجتمع ، وبالجملة إن تحقيق أهداف التنمية الشاملة (اجتماعية واقتصادية و سياسية وفكرية ... رهن بمدى إقامة مشروعاتها على أسس علمية مدروسة ...) [4]

المادة الثانية:

" .. لا نزاع فى بلادنا حول ضرورة التنمية ، فهناك إجماع تقريباً على ضرورة القيام بمحاولة شاملة للتغلب على التخلف الاقتصادى والاجتماعى الموروث من عهد الرجعية القديمة... لكن ما يجب أن ننبه عليه ، هو أن التنمية ليست مجرد عملية نمو اقتصادى تجرى فى فراغ، بل هى عملية مجتمعية شاملة تغطى الإنتاج وزيادته ، والخدمات واتساع مجالها ، وكذلك أنماط السلوك الاجتماعية والقيم السائدة والأوضاع السياسية الداخلية والخارجية التى لها أثرها الذى لا ينكر ، ولاسيما فى مستوى تحديد أولويات التنمية ... " [1]

---

[4] عبد الفتاح أحمد ، شكرى عباس حلمى ، التربية والمجتمع – دراسات فى بعض قضايا المجتمع المصرى ، مطبعة الحضارة العربية ، القاهرة ١٩٧٦، ص١ .

[1] سعيد إسماعيل على ، التعليم الثانوى – الواقع والمستقبل ، مرجع سابق ص٣٥

المادة الثالثة:

" .. إن إحداث تنمية شاملة فى المجتمع لابد أن ترتكز على :-

١- إن استراتيجية التنمية يجب أن تحدد على أساس إشباع الحاجات الأساسية للجماهير، وفى مقدمتها الغذاء الضرورى والمسكن الملائم فضلاً عن خدمات التعليم والرعاية الصحية والتأمين الاجتماعى والمواصلات للسواد الأعظم من الشعب .

٢- إن تحقيق العدالة فى توزيع الثروة والدخل أمر نسبى ومتغير ومن ثم لابد أن يتماشى مع ضمير الجماعة وديناميةالحركة فى المجتمع .

٣- إن مفهوم عدالة التوزيع لا ينبغى أن يقتصر على إعادة توزيع الدخل ، بل لابد أن يمتد لكى يشمل الأمور الآتية بصفة أساسية :-

أ - إتاحة فرصة العمل للجميع ، ويكون عملاً منتجاً يسهم فى رفاهية الشعب .

ب- تحقيق العدالة بين الريف والحضر .

جـ- التوسع فى تقديم الخدمات الأساسية (تعليم - رعاية صحية - تأمين اجتماعى).. وبالتالى فإن مفهوم التنمية واستراتيجيتها يؤثر بشكل مباشر على التعليم الذى يحقق تكافؤ الفرص وتقريب الفوارق بين الطبقات .. " (٢)

---

(٢) منصور حسين ، يوسف خليل يوسف ، التعليم الأساسى - مفاهيمه - مبادئه - تطبيقاته، مرجع سابق، ص٧.

ب ـ الموقف من تكافؤ الفرص التعليمية المتضمن فى العناصر التالية :ـ

جدول (٣٩)

الموقــــــــف من تكافؤ الفرص التعليمية

م	العناصر		عدد التكرارات	النسبة المئوية
١	إقراره بدون شروط		٧	٥,٨٨%
٢	التأكيد على إتاحة الفرصة		٥	٤,٢٠%
٣	تيسير سبل الحصول عليها		٥	٤,٢٠%
٤	إقراره بشروط معينة (السن – القدرات – الجنس)		١٥	١٢,٦١%
٥	توحيد أنواع التعليم (مع / ضد)	مع	١٥	١٢,٦١%
		ضد	–	–
٦	عناصر أخرى .. تذكر		–	–
٧	غير واضح		٧٢	٦٠,٥٠%
	المجمــــــــوع		١١٩	١٠٠%

وفيما يلى عرض لعناصر تكافؤ الفرص التعليمية ونتائج كل عنصر كما يلى :–

أولاً : إقراره بدون شروط :

وجاءت نتيجة التحليل كالتالى :

- يجب أن تتوفر الفرص التعليمية التربوية كلها من الابتدائى حتى التعليم العالى .

- من المبادئ الأساسية للديمقراطية الاعتقاد بقيمة الفرد على النمو إلى أقصى حد.
- المرحلة الإلزامية التطبيق العملى لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بدون شروط.
- تكافؤ الفرص حق لكل فرد فى التعليم بصرف النظر عن أى اعتبارات .
- الديمقراطية إتاحة تكافؤ الفرص التربوية بكل أشكالها .
- مجانية التعليم تحقيق لتكافؤ الفرص بدون شروط .
- تعميم التعليم وجعله ظاهرة شعبية ، ولا تستأثر به أى طبقة .
- أكدت الدولة على حق تكافؤ الفرص منذ ثورة يوليو، ودستور ١٩٧١ .
- الجميع متساوون ولا استثناء لفرد أو مجموعة فى تكافؤ الفرص .

أكدت الدولة على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من خلال مبادئ ثورة يوليو وامتدادها إلى الدستور الدائم ١٩٧١ " فى مادته الثامنة بأن الدولة تكفل تكافؤ الفرص لجميع المواطنين ، وتعليم إلزامى لكل الأطفال كما فى المادة ثمانية عشر"[(١)] ؛ وتم وضع الخطة العشرية فى التربية والتعليم لمدة السنوات العشر ٧٢/ ١٩٧٣ – ١٩٨٢/٨١ بأن تحقق الفرص المتكافئة والمساواة الكاملة لأبناء الشعب فى التعليم .. " [(٢)]

لكن الكتابات التى تحدثت عن مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بدون شروط والإعلان الرسمى عنه . نجد الواقع يعرقل هذه الجهود ، والإكثار من الشروط

---

(١) محسن خضر ، من فجوات العدالة فى التعليم ، مرجع سابق ، ص٣٢ .

(٢) المركز القومى للبحوث التربوية ، تنظيم السلم التعليمى – دراسة مقارنة ، تقرير عن تطوير التربية والتعليم فى مصر مركز التوثيق التربوى ، ١٩٧٣ ، ص١١.

لتحقيق المبدأ ما بين استعدادات وقدرات وإمكانيات حتى أصبحت بشروط أكثر من هذا العنصر .

وفيما يلى بعض أمثلة من الكتابات فى هذا الصدد :

المادة الأولى :

" .. يعنى مبدأ تكافؤ الفرص بوجه عام ، توزيع الخدمات التى تقوم على المناطق المحلية، وعلى المواطنين بعدل ، تراعى فيه الظروف المختلفة المحيطة بكل فرد ، وبكل منطقة محلية.

ومبدأ تكافؤ الفرص التربوية وثيق الصلة بمعناه العام حيث يعنى توزيع الخدمات التربوية بعدل ، بين مختلف أبناء المجتمع ، ومختلف طبقاته وطوائفه وبيئاته المحلية مع مراعاة ظروف كل فرد وكل بيئة محلية – دون تفرقة بين الجنس أو البيئة الجغرافية أو المركز الاقتصادى ، أو بسبب أصول المتعلمين الاجتماعية أو العنصرية أو الجغرافية ، ومعنى ذلك يجب أن تتوافر الفرص التعليمية التربوية كلها ، ابتداء من التعليم الابتدائى وحتى التعليم العالى ، لكل المواطنين ... " (٣)

المادة الثانية:

" .. لقد كان لثورة يوليو أثر كبير على التعليم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بدون شرط لتأكيد ديمقراطية التعليم ، والقضاء على الطبقية وعمت المجانية فى جميع مراحل التعليم حتى الجامعة ، وبذلك لا يقف الفقر حائلاً دون مواظبة فيعوقه عن تلقى ما هو ميسر له من أنواع التعليم .... إلا أن التوسع

---

(٣) عبد الغنى عبود ، إدارة التربية وتطبيقاتها المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ص٩٠– ٩١ .

الكمى الهائل فى حجم التعليم والتشريعات العديدة التى تناولت بالتعديل والتطوير بما يقابل الأسلوب الثورى فى إحداث التغير فى المجتمع .

لقد أظهر أثر التوسع الكمى على نوعية التعليم وتخريج أعداد من التخصصات لا تدعو إليها حاجة .. " (١)

المادة الثالثة:

" .. إذا علمنا أن تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص وتحويل التعليم من كونه تجارة ، إلى كونه خدمة بشرية عامة تعود بالنفع على المجتمع بأسره ، ويلحق المتقدمون إلى الكليات والمعاهد بمجامعهم ويرتبون طبقاً لها ، فلا فضل لذوى جاه أو سلطان ، ويكفى فخراً لهذا الشعب أن يعلم أن ابنة رئيس الجمهورية لم تستطع أن تلتحق بالجامعة ؛ لأنها لم تحصل على المجموع المناسب ، فمبدأ تكافؤ الفرص لم يعط حقوقاً استثنائية للضعفاء أو المتخلفين ، والمجتمع الكبير الذى يتحمل ثمن التعليم ، ويعتبره ذخيرة بشرية لبناء مستقبله يعرف جيداً أن من حقه أن يعطى هذه الميزة للمجد والمجتهد ... " (٢)

ثانياً : التأكيد على إتاحة الفرصة :

أظهرت النتائج : قلة عدد الكتابات التى تؤكد على إتاحة الفرصة رغم أنها لم تحدد وسائل سبل التأكيد ، سوى التأكيد على إتاحة الفرصة من خلال تهيئة كل الظروف التعليمية والبيئية التى تمكن الفرد من الوصول إلى أقصى حد بقدراته ، والعمل على تذويب الفوارق بين الطبقات ، والتربية لها دور كبير . وتعد الكتابات

---

(١) سيد إبراهيم الجيار ، تاريخ التعليم الحديث فى مصر وأبعاده الثقافية ، مكتبة غريب ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ص ٢٠٩ ، ٢١٠.

(٢) محمود البسيونى ، التربية لمجتمعنا الاشتراكى ، مرجع سابق ، ص٢٦ .

فى هذا الصدد عرضية لا تتناسب مع تأكيد الفرصة حتى تدعم ما أعلن من إقرار التكافؤ بدون شروط .

"... الأخذ بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى ارتباطه بتكافؤ الفرص الاقتصادية والاجتماعية، ومع هذا أن تكون نقطة البداية الاجتماعية والاقتصادية متكافئة حتى تحقق الفرص التعليمية أمام الأفراد وتصبح علاقاتهم الإنسانية . ثم إن تكافؤ الفرص التعليمية لا يعنى مجرد فتح أبواب التعليم على مصاريعها ، وإنما كذلك توفر الظروف التعليمية والبيئية التى تمكن الفرد من استنباط إمكانياته ومواهبه إلى أقصى حد ، تهيئة له للاضطلاع بدوره الاجتماعى على أفضل مستوى ... "(١)

ثالثاً : تيسير سبل الحصول على الفرص التعليمية :-

أكدت الكتابات على ضرورة تيسير سبل الحصول على الفرص التعليمية من خلال :-

- تحويل جميع المعاهد العليا إلى كليات جامعة .
- التوسع فى إنشاء المدارس لاستيعاب الأعداد المتزايدة .
- توفير الأجهزة والمعامل بالمدارس .
- التوسع فى إنشاء الجامعات المصرية .
- زيادة أعداد المتعلمين ، ورفع مستواهم .
- وضع قواعد لإنشاء المدارس الخاصة وإدارتها لتخفيف العبء عن الدولة
- زيادة سن الإلزام .
- توفير أنواع التعليم ليجد كل فرد ما يناسب حاجاته .

- تعديل أوقات دخول المدارس فى البيئات الريفية لتتلاءم مع ظروفهم .
- الانحياز للريف فى الفرص التعليمية لتيسير فرص الحصول عليها ..

وفيما يلى بعض أمثلة من الكتابات فى هذا الصدد :-

المادة الأولى :

" .. يستدعى لذلك زيادة كبيرة للمدارس من مبانى وفصول وتجهيزات لمواجهة التدفق والتزايد فى الأطفال الذين هم فى سن مراحل التعليم ، وزيادة أعداد المعلمين الذين ينبغى إعدادهم بالقدر المناسب والتوعية المناسبة ... " (٢)

المادة الثانية :

" .. تكافؤ الفرص التعليمية معناه كما هو معروف أن يجد كل فرد فى المجتمع الفرصة فى أن يتلقى لون التعليم الذى يتناسب ومواهبه واستعداداته ، وقدراته ، وميوله ، ولا يرده عن ذلك حائل من مال أو جاه أو جنس أو دين أو لون ، وبمعنى آخر أن يجد كل فرد مكاناً فى لون التعليم الذى يناسبه ويفى بحاجاته ، وتوفير ذلك أصبح من مسئوليات الحكومات الحديثة سواء فى الدول المتقدمة أو النامية ... بعد المدرسة عن مسكن التلاميذ فى بعض القرى وعدم توفر وسائل الوصول مما يؤدى لحرمان بعض التلاميذ .. لذلك يتطلب تحقيق التكافؤ الفرص إلى تعديل أوقات دخول التلاميذ المدارس وأوقات الإجازات بحيث

---

(١) محمد الهادى عفيفى ، التربية والتغير الثقافى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص٢٦٤ .

(٢) نازلى صالح أحمد ، التربية والمجتمع ، مرجع سابق ، ص٦٤ .

تتلاءم مع ظروف بيئتهم ، ومطالب حياتهم الريفية ، ومع التوسع فى تهيئة فرص التعليم غير الرسمى للمتسربين ... " [1]

رابعاً : إقراره بشروط معينة (القدرات) :-

أظهرت الكتابات شروطاً معينة لتكافؤ الفرص التعليمية أهمها :-

القدرات – الاستعدادات – الميول – المهارات – أما الاستعدادات والميول فى التعليم الثانوى ؛ لأنها لا تظهر حتى سن ١٥ سنة .

والكتابات لم تعطِ شروط السن أو الجنس أو الطبقات فرصة لتحقيق تكافؤ ، ولكن الجميع أكد على القدرات والفروق الفردية التى تختلف من فرد لآخر واستعداداته لمواصلة العملية التعليمية .

إن المرحلة الإلزامية ذات قاعدة شعبية أى ضرورة تعميمية يبدأ الطفل ومنها ينطلق إلى ما يناسب قدراته ، واستعداداته حتى يتم التفريق بين المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية .

لكن هذه الشروط والقدرات التى تعطى لأصحاب المواهب يجب أن تأخذ حقها ولكن هل طبقت فى ظل السياسة الانفتاحية وانتشار المدارس الخاصة إلا لتخدم أصحاب الطبقة الغنية ، والتى ضربت بشروط القدرات والاستعدادات والميول عرض الحائط ، وإلحاق أبناء هذه الطبقة دون التقيد بالمجموع فى المرحلة الثانوية طالما قادرين على الدفع ، " وبقيت الشروط للطبقات الدنيا فى مدارسهم الحكومية ، وبذلك يحصلون على أماكن لهم فى الجامعات على حساب أفراد قد يفوقونهم فى القدرات والمواهب بمراحل لكن الظروف الاقتصادية والتعليمية حالت

---

[1] زينب فريد ، فى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ، صحيفة التربية ، السنة الثانية والثلاثون ،

دون ذلك" [1]، وبالإضافة أن عنصر المال لعب دوراً كبيراً من خلال الدروس الخصوصية التى تتوفر لفئة دون الباقى.

وفيما يلى بعض أمثلة من الكتابات فى هذا الصدد :-

المادة الأولى :

" .. الاعتراف بتكافؤ الفرص ومراعاته من خلال الاعتراف باختلاف القواد فى إمكاناتهم العقلية والفكرية والبدنية أى : حسب (القدرات) الخاصة لكل منهم، لذلك يتطلب استخدام مناهج للنشاط تكفل تنوع وتعدد العوامل التى يقابلها التلاميذ فى بيئة المدرسة ...

- تنوع أساليب تقويم التلاميذ بحيث يقاس تقدم التلميذ نفسه بغض النظر عن قرنائه .
- تنوع المدارس بحيث تقابل مختلف الميول والمهارات والاستعدادات والقدرات .
- جعل القبول بأنواع التعليم المختلفة على أساس ما يتمتع به الطالب من ميول واستعدادات وقدرات لأعلى أساس درجات تحصيله تخضع لعوامل طارئة ولظروف الامتحانات غير الطبيعية ... " [2]

العدد الأول ، أكتوبر ١٩٨٠ ، ص ص٨٠ – ٨٣ .

[1] أحمد أنور ، الانفتاح وتغيير القيم فى مصر ، مرجع سابق ص٢٠٨ .

وأيضاً : أحمد إسماعيل حجى ، التعليم فى مصر ، مرجع سابق ، ص٢٢٢ .

[2] فليب اسكاروس ، يوسف خليل يوسف ، ديمقراطية المواطن المصرى ، مرجع سابق ص١٤.

المادة الثانية :

" .. إن تكافؤ الفرص التعليمية يتطلب وجود مرحلة تعليمية عامة يبدأ بها جميع الأطفال ومنها ينطلق كل منهم إلى ما يناسب قدراته واستعداداته فمن حق المواطن فى الدولة الحديثة أن يتعلم تعليماً يساعد على تحصيل النضج اللازم لكى يشق طريقه ، ويجد العمل المناسب له .

ثم إذا كان التعليم يوصل فيما يوصل إليه . إلى الوظائف القيادية ، والأعمال الحكومية فإن هذه نواح ينبغى ألا يستأثر بها فريق من الناس أيا كانت مبرراتهم لذلك . ولكى تتاح الفرصة للعناصر الصالحة جميعها دون معوقات كان من الضرورى إتاحة التعليم لجميع الناشئين دون اعتبار لأى نوع من العوامل المتصلة بالدين أو بالعنصر أو بالوسط الاجتماعى والاقتصادى الذى ينتمون إليه . وهكذا نجد أن هذا المبدأ قد لعب دوراً خطيراً فى تعميم التعليم وجعله ظاهرة شعبية . واقتضى هذا المبدأ أنه يبدأ النظام التعليمى بفترة مدرسية يقضيها التلاميذ فى مؤسسة تعليمية موحدة فى درجتها ونوعها ، ويخضعون فيها لظروف واحدة حتى سن معينة يتم التفريغ بعدها إلى أنواع التعليم المناسب..."[1]

المادة الثالثة:

" .. تؤمن الديمقراطية بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وبأن الفرد ينبغى أن يجد الفرص التعليمية المناسبة إلى أقصى حد تؤهله استعداداته ، وتبرز الديمقراطية الفرق بين المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية ، وهو أن يجد الفرد الفرص

---

(1) أحمد حسن عبيد ، فلسفة النظام التعليمي وبنيته السياسية التربوية – دراسة مقارنة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ص٦٢ – ٦٣ .

التعليمية المناسبة إلى أقصى حد تؤهله استعداداته وإمكاناته وقدراته ؛ لأنها تعمل على استغلال الثروة البشرية كماً ونوعاً كما تستغل ثروتها الطبيعية ... " (٢)

خامساً : توحيد أنواع التعليم :

جاءت نتيجة التحليل كما يلى :-

جميع الكتابات تؤكد على توحيد التعليم حتى لا تحدث ازدواجية ، وبعض الكتابات أكد على المرحلة الإلزامية ؛ " لأن مصلحة الأطفال تقتضى الحرص على توحيد المستوى ؛ كذلك الحرص على عدم السماح بإيجاد بديل بل مدرسة موحدة يدخلها جميع الأطفال ويعيشون تحت ظروف موحدة " (٣)

ولم تكن هناك كتابات ضد توحيد أنواع التعليم ، لكن فى نفس الوقت تحدثت عن الواقع الأليم الذى يرفض التوحيد ويؤكد أنه ضده .

فنجد ازدهار التعليم الأجنبى والتبشيرى ، من فرنسى ، وإيطالى ، ويونانى ، وإنجليزى ، وأمريكى ، ومدارس تدرس باللغة العربية وأخرى بلغة أجنبية .

" إلى ثنائية بين التعليم الأكاديمى و التعليم الفنى ، ومما يزيد الأمر سوءاً خريجو المدارس الأجنبية يتفوقون على المدارس الحكومية المصرية " (٤)، وبالتالى يندفع أبناء المصريين إليها – رافعين شعار لا للتوحيد –

وفيما يلى بعض الأمثلة عن هذا الصدد :

---

(٢) نازلى صالح أحمد ، الديمقراطية والتربية ، مرجع سابق ، ص٢٥ .

(٣) أحمد حسن عبيد ، فلسفة المدرسة الابتدائية بين لصغار والكبار ، مجلة تعليم الجماهير ، العدد الثانى ، يناير ١٩٧٥ ، ص ص ٣٦ – ٣٧ .

المادة الأولى :

" .. فى غيبة التعليم المصرى الصالح ، بعد الاستقلال (الأسمى) ، ازدهر التعليم الأجنبى والتبشيرى فى مصر ، فصار هناك تعليم فرنسى دينى ، وتعليم فرنسى مدنى ، وتعليم إيطالى ، وآخر يونانى ، وآخر إنجليزى ، وآخر أمريكى ، وآخر ألمانى ، وكل هذه الأنواع من التعليم لا تفكر فى مصر ، ولا تحفل بها ، وإنما تفكر فى فرنسا وإيطاليا وأمريكا ، ويزيد سوء الحظ أن يكون هذا التعليم الأجنبى فى جملته انفع وأغنى من التعليم المصرى الرسمى ، فيدفع المصريون إليه أبناءهم عن رضى واختيار .. وقد صدرت قرارات متعددة للإشراف على التعليم الخاص مثل قرار رقم ٤١ لسنة ١٩٧١ متضمن اللائحة التنفيذية و١٠٦ لسنة ١٩٧٠ متضمنا تنظيم القبول بالمدارس الابتدائية ، ورقم ٢٤٣ لسنة ١٩٧١ ، متضمنا تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية (فى القرار رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠) .. لذلك سارت هذه المدارس الخاصة اليوم ... مزيجاً غريباً من المدارس ، بين مدارس ممتازة تكاد تقتصر على (أولاد الذوات) ومدارس أسوأ بكثير من المدارس الحكومية فى مبانيها ومدرسيها ، ومدارس تدرس اللغة العربية ، وأخرى بلغة أجنبية ، ومدارس دينية طائفية ، وأخرى مدينة ، وكلها تحت إشراف الدولة ورعايتها ..."[١]

---

[١] بنت هانس وسمير رضوان ، العمل والعدل الاجتماعى فى مصر ، مرجع سابق ، ص٣٥٤ .

[١] عبد الغنى عبود ، الأيديولوجيا والتربية – مدخل لدراسة التربية المقارنة ، مرجع سابق ، ص ص ٤٩٧ – ٤٩٨ – ٤٩٩.

المادة الثانية:

" .. يكون ضمن نطاق نظام موحد يتسم بالاتساق والتناسق فلا يظل نوع من التعليم طريقاً مسدوداً لا يسمح لعمليات الارتقاء الرأسى من مرحلة إلى أخرى أو الانتقال الأفقى من نوع لأخر ، وهذا هو السبيل لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وسهولة عمليات التوجيه التربوى ، وانتقال التلميذ من مرحلة إلى أخرى أو من نوع إلى نوع أخر من التعليم ... " (٢)

المادة الثالثة:

" .. توحيد أنواع التعليم يجعل الجميع فى تكافؤ للفرص ومتساوين فى الفرص التعليمية وفرص العمل ، ويمتلكون جميعاً قدرات واحدة أو بمعنى قاعدة ثابتة ينطلق فيها كل من له قدرات خاصة ولكن :

هى فى الحقيقة " ضد توحيد التعليم " ......

- حال مصر بعد الانفتاح :

إن البنوك الجديدة التى فتحت أبوابها فى مصر بحاجة ماسة إلى من لديهم خبرة فى التحدث بالإنجليزية والفرنسية والكتابة على الآلة الكاتبة العربية والإنجليزية ، ولكنها لا تكاد تعثر على المواصفات المطلوبة فى الجيوش العارمة التى تتخرج كل عام فى المدارس التجارية ومعاهد السكرتارية وكليات التجارة ، ومن ثم فإنه بينما يطالب سوق العمالة بتلك الخبرات البسيطة والمحددة . فإن تلك المدارس والكليات ما تزل تضرب فى مناهجها المختلفة عن حاجة السوق .

---

(٢) محمد سيف الدين فهمى ، محاضرات فى تخطيط التعليم ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص٣٤.

ومن هنا فإن المجتمع يلح بأن تلحق المدرسة بركب المجتمع وإلا فإنها سوف تظل تخرج أفواجاً من المتعطلين الذين يحسون بالفشل وخيبة الأمل فيما تحملوه وبالقصور عن الوفاء بما يطلب إليهم النهوض به من أعمال ، ومن ثم فإنهم حتى إذا التحقوا بتلك الأعمال المطلوبة فى الشركات والبنوك الجديدة فإنهم ما يفتأون يحسون بالعجز أو بأن غيرهم من خريجى المدارس الأجنبية يتفوقون عليهم ويبرزونهم ومن ثم يتقدمونهم فى سلم الترقى ... " [1]

---

[1] يوسف ميخائيل أسعد ، التربية لمجتمع متحرر ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص٢١٥.

ب- الموقف من حقوق الإنسان للفقراء والمهمشين وذوى الاحتياجات الخاصة كما تتضمن العناصر التالية :-

جدول (٣٠)

الموقـــــــف من حقوق الإنسان للفقراء والمهمشين وذوى الاحتياجات الخاصة

م	العناصر	عدد التكرارات	النسبة المئوية
١	توفير الخدمات التعليمية	١٧	١٤,٢٩%
٢	توفير الخدمات الصحية	٧	٥,٨٨%
٣	توفير التكافؤ الاقتصادى للجميع	٤	٣,٣٦%
٤	التميز الإيجابى للفئات المهشمة وذوى الاحتياجات الخاصة	٨	٦,٧٢%
٥	توعية المجتمع بحقوق لإنسان .	٣	٢,٥٢%
٦	عناصر أخرى ..تذكر	-	-
٧	غير واضح	٨٠	٦٧,٢٣%
	المجمـــــــوع	١١٩	١٠٠%

وفيما يلى عرض لنتائج العناصر :-

أولاً : توفير الخدمات التعليمية :

أظهرت نتائج التحليل:

عدد الكتابات التى تحدثت بصورة أساسية عن توفير الخدمات التعليمية ، وتوفير الخدمات بصورة عرضية مرتبطة بموضوعات أخرى كالتعليم وأحقيته لكل فرد ، وتكافؤ الفرص التعليمية، وعدالة التوزيع على القطاعات المجتمعية ، وإحداث تنمية شاملة ، وتذكر بعض منها للمهشمين ، والفقراء .

فعند الكلام على التعليم الابتدائى ومد مرحلة الإلزام كان التأكيد على توفير الخدمات التعليمية لكل الأطفال فى كل مكان سواء بالريف أو الحضر ، مع تهيئة مناهج مناسبة ، ومعامل ووسائل إيضاح ، والعناية بإعداد المعلمين وتدريبهم ، واليوم الدراسى ، وتحديد فترة العام الدراسى ، وكذا الخدمات التى تجذب التلاميذ إلى المدرسة منعاً من التسرب من التعليم كتوفير التغذية لهم ، ووسائل المواصلات ، وبناء المدارس فى المناطق السكنية " لكن أى خدمات تعليمية لنسبة استيعاب المرحلة الأولى ٦٥% ، ٣٥% خارج المدرسة الابتدائية"[١] " تزيد من رصيد الأمية خلال السبعينات لتصل ٥٦,٥% لعام ١٩٧٦. " [٢]

المادة الأولى :

" .. إن مبدأ تحقيق الديمقراطية للتعليم عن طريق توفير فرصة أمام جميع المواطنين للاستفادة من الخدمات التى تقدمها الدولة فى مجال التعليم الابتدائى

---

[١] إبراهيم عصمت مطاوع ، الأصول الإدارية للتربية ، مرجع سابق ، ص٢٣٨ .

[٢] الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ، تاريخ محو الأمية فى مصر ، مرجع سابق ص ص ٤٩-١٥١

وتوسيع قاعدته لتشمل جميع الأطفال الذين هم فى سن هذه المرحلة عن طريق إنشاء المدارس ؛ ولذلك لابد من مد مظلة التعليم الابتدائى لتشمل خدماته ليس فقط المدن والقرى الكبيرة أو السهلة المواصلات بل جميع القرى الصغيرة بل والكفور والنجوع بل وإلى الرحل فى أماكن تجميعهم وفى الأماكن المناسبة والأوقات المناسبة والطريق المناسب لكل مجتمع صغير محلى ..." (٣)

المادة الثانية:

" .. لا نستطيع أن نقدم هنا صورة نهائية للخدمات التى ينبغى أن تتيحها الدولة لمن تعلمهم من أطفال الجماهير ، فجزء كبير من هذه الخدمات تحدده الظروف النوعية للأطفال ، والمفروض أن هذه الخدمات تساعد على التخفيف من العوامل التى تحدث آثاراً غير مرغوب فيها فى النظام المدرسى والعملية التعليمية، وهى بهذا الاعتبار تتصل اتصالاً مباشراً بمبدأ تكافؤ الفرص التربوية وتعتبر جزءاً من تطبيقاته .

والآثار التى تترتب على الخدمات التربوية تكون أوسع مما يتصوره الشخص العادى : فالتغذية مثلاً قد تكون أحد العوامل المساعدة على الأخذ بنظام اليوم المدرسى الطويل ... " (٤)

المادة الثالثة :

.. إلى جانب انتشار المبدأ الديمقراطى تكون زيادة السكان عاملاً من عوامل ازدياد الطلب على الخدمات التعليمية ، إذ يعمل كل فرد على أن يتمتع بهذا الحق،

---

(٣) نازلى أحمد ، الديمقراطية والتربية ، مرجع سابق ، ص١٢ .

(٤) أحمد حسن عبيد ، فلسفة النظام التعليمى وبنيته السياسية التربوية ، مرجع سابق ، ص٧٨.

وتعمل الدولة على تهيئة الفرصة لكل مواطن للاستمتاع بهذا الحق ، وهذا ما حدث في عهد الثورة ...

وهناك ثلاثة مظاهر أساسية ذات أهمية كبرى يجب أن ندخلها في اعتبارنا عند دراسة إعداد المواطنين بالخدمات التعليمية هي :-

السبق الزمنى والوحدة والتكامل ... " [1]

ثانياً : توفير الخدمات الصحية :

أظهرت نتائج تحليل الكتابات : قلة الكتابات التي تناولت توفير الخدمات الصحية ، على الرغم من أنها حق من حقوق الإنسان ، ومن الاحتياجات الأساسية ، بتوفرها تحقق العدالة الاجتماعية بين الأفراد ، وخاصة للفقراء وأصحاب الاحتياجات ، إلا أن ما تم كتابته بصورة أساسية ركز على:- التربية الصحية للتلاميذ ، وتعد من أهداف التربية ، وتوفير الوقاية من الأمراض ، وتوفير الخدمات الصحية لغير القادرين ، ودور وسائل الإعلام في التثقيف الصحي مع دور المدرسة ، وزيادة عدد الأسرة بالمستشفيات ، والأطباء .

من المعلوم أن الخدمات الصحية زادت من خلال زيادة عدد الأسرة بالمستشفيات ، وعدد الأطباء " واصبح يوجد معدل طبيب لكل ٠,٦ ألف من

---

[1] محمد لبيب النجيحي ، الأسس الاجتماعية للتربية ، مكتبة الأنجلو ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص٣١٨.

السكان عام ١٩٧٨/٧٧. وإن انخفض إلى ٠,٥ ألف عام ١٩٨٢/٨١ "[٢] ولكن هل تتوفر هذه الخدمات فى الريف والحضر على السواء؟

ومع المادة المكتوبة فى هذا الصدد :

المادة الأولى :

" .. هناك اعتبارات رئيسية هامة تفرض على المدرسة القيام بدور هام فى التربية الصحية للتلاميذ فى مقدمة هذه الاعتبارات أن صحة التلميذ ذاتها هدف رئيس من أهداف التربية وعليها يتوقف إلى حد كبير تحقيق الأغراض الأخرى للتربية فلكى يتعلم التلميذ يجب أن يتوفر له السلامة الصحية والصحة الجيدة .

لذلك تقدم المدرسة للتلاميذ دروساً عن آداب الطريق وما يتصل منها بالأمن ... ويمكن الاستعانة بالأطباء والأخصائيين والممرضين إلى جانب المعلمين ..."[٣]

المادة الثانية :

" .. توفير الوقاية المجانية من الأمراض المختلفة ، وإتاحة الفرص للعلاج المجانى لغير القادرين وبحيث تقدم الخدمة الصحية للمريض حينما يرقد ، ومهما كانت طرق الوقاية والعلاج التى تقوم بها الدولة فإنه لا محيص عن التربية الصحية التى تتضمن التوعية بمسببات الأمراض المتوطنة والموسمية وأساليب الوقاية منها وكيفية المبادرة بالعلاج قبل استشراء المرض فى الجسم . إن هذه

---

(٢) ابتسام عبد التواب عبد اللطيف ، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، وأثرها على التعليم بمنطقة الزاوية الحمراء ، مرجع سابق ، ص٥٠.

(٣) وهيب سمعان ، محمد منير مرسى ، الإدارة المدرسية الحديثة ، مرجع سابق ، ص١٥٢ .

التربية الصحية من مسئوليات وسائل الإعلام والتثقيف العام بجانب ما تقوم به المدرسة ... " [1]

ثالثاً : توفير التكافؤ الاقتصادى للجميع :

أظهرت نتائج التحليل: الحرص من الكاتب على ضرورة تحقيق التكافؤ الاقتصادى وتوفيره للجميع ، سواء من تناول العنصر بصورة أساسية أو عرضية، وقد ركزت الكتابات على :

- أهمية تحقيق التكافؤ الاقتصادى لما له أهمية فى المجتمعات والأفراد على المستوى العالمى والمحلى ؛ لأنه يعطى الطمأنينة والاستقرار .
- التكافؤ الاقتصادى الأساسى للقضاء على أى فروق فى المجتمع بين الأفراد .
- لابد من تحقيق التكافؤ لكل المجتمع من ريف وحضر ، وخاصة الريف لمدى المعاناة التى يحياها أفراده ، وتتطلب نمط يماثل الحضر .

كذا من يعيش فى مناطق بعيدة من البدو وفى الكفور ، والفقراء والمهمشين من هنا كان التكافؤ الاقتصادى للجميع ضرورى .

لكن واقعنا المجتمعى " أعطى ٢,٥% من سكان مصر لتستأثر بـــ ٢٥% من الدخل القومى" [2]

وفيما يلى بعض أمثلة الكتابات التى تناولت هذا العنصر :-

---

[1] فليب اسكاروس ، تقديم يوسف خليل يوسف ، ديمقراطية سلوك المواطن المصري ودور التربية في تنميتها ، مرجع سابق ، ص٢٠ .

[2] كريمة كريم ، توزيع الدخل بين الحضر والريف في مصر (٥٢ –١٩٧٧)، مرجع سابق ، ص ص٦٧– ٦٨

المادة الأولى :

" .. إن تكافؤ الفرص تقتضى أن يسبقه ويصاحبه تكافؤ أو تقارب على الأقل فى الفرص الاقتصادية والاجتماعية التى تتوافر للنشىء ممثلة فى أحوالهم الأسرية . إن تكافؤ الفرص التعليمية هنا ليس معناه مجرد فتح أبواب التعليم على مصراعيه بالمجان لجميع أفراد الشعب دون اعتبار لأحول هؤلاء الأفراد الأسرية المتباينة وبصرف النظر عما هم عليه سلفاً من فروق تبلغ حداً مفزعاً فى المستوى الاقتصادى والاجتماعى ، وإنما معناه أنه فى الوقت الذى تفتح فيه أبواب التعليم على مصراعيها بالمجان لجميع الأفراد ، يكون هؤلاء الأفراد متكافئين ولو بمقدار فى ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية وتكون هذه الظروف بالحد الذى لا يسمح بضياع التعليم على أحد أو تهديدها أو التأثير فيها بسوء..."[1]

المادة الثانية :

" .. يجب عدم وجود فوارق اقتصادية كبيرة بين أبناء المجتمع الواحد والتساوى أمام القانون لا خطورة ولا امتياز لجنس أو لون أو العائلة أو لحاكم والتساوى فى التمتع بالخبرات فى المجتمع والتكسب المعيشى ... "[2]

المادة الثالثة:

" .. وضعت الوزارة خطة لرفع المستوى الصحى الريفى بحيث تخدم كل واحدة (وحدات) ٥٠٠ نسمة فقط ، ... برنامج العمل الوطنى الذى قدمه الرئيس السادات إلى المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى فى ٢٣ يونيه ١٩٧١ نص على

---

(١) سعيد إسماعيل على ، التعليم الثانوى – الواقع والمستقبل ، مرجع سابق ص٤٩ .

(٢) إبراهيم عصمت مطاوع ، أصول التربية ، مرجع سابق ص١٤٤ .

إعادة بناء القرى خلال عشرين سنة بحيث يصبح لكل سكان الريف مساكن صحية جديدة مزودة بالماء النقى والكهرباء بصورة تحقق انتقال القرية إلى المستوى الحضرى ، وإلى أن يصير نمط الحياة الحديثة فى الثقافة والاقتصاد والاجتماع هو النمط السائد فى كل من الريف والمدينة ، ويصبح الفرق بينهما فى نوع النشاط الاقتصادى ... " (٣)

رابعاً : التمييز الإيجابى للفئات المهمشة وذوى الاحتياجات الخاصة :

حق التعليم كفله الدستور للأفراد ، لا فرق فى الجنس أو اللون أو الطبقة الاجتماعية ، وكذا الخدمات التعليمية والصحية والحاجات الأساسية للأفراد ، وتحقيق التكافؤ الاقتصادى للجميع .

لكن هناك فئات تحتاج إلى عناية خاصة ؛ لأنها حرمت ، وتعانى من النقص .

أظهرت نتائج تحليل الكتابات : تزايد عدد الكتابات التى تناولت الفئات ذوى الاحتياجات الخاصة وركزت الكتابات على :-

- توفير الاهتمام بالمعوقين مثل الأسوياء .
- اشتراك وزارة التربية والتعليم والشئون الاجتماعية الخاصة للمعوقين عقلياً .
- معرفة المطالب التربوية الخاصة للمعوقين عقلياً .
- إنشاء إدارة التربية الخاصة تابعة لوزارة التربية والتعليم .

---

(٣) محمد الهادى عفيفى ، عبد الفتاح جلال ، سعيد إسماعيل ، التربية ومشكلات المجتمع ، مرجع سابق ، ص ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٥

- تشكيل المجلس الاستشارى للتربية الخاصة بالإدارة .
- الاستفادة بالمعوقين وإدخالهم فى مجال الإنتاج
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الأسوياء وغير الأسوياء .
- وضع برامج خاص تناسب أصحاب الحالات الخاصة .
- التوسع فى إنشاء المعاهد والمدارس الخاصة لذوى الاحتياجات فى كل مصر .
- توفير الإعانات الاجتماعية لأصحاب الفئات الخاصة .
- تقديم أجهزة تعويضية لحالات الخاصة .

اما الفقراء والمهمشون :-

- دراسة حال الطلبة المحتاجين وتقديم مساعدات شهرية .
- تقديم مساعدات عينية للطلبة المحتاجين .
- تقديم المساعدات بالاشتراك مع وزارة الشئون الاجتماعية والأوقاف .
- تقديم الخدمات والرعاية للفئات الريفية ، على الرغم أن الكتابات تدعو للتميز الإيجابى للفئات الفقيرة المهمشة وخاصة من الفئات الريفية ووضع برنامج مناسب لها . إلا أن الواقع يؤكد التحيز للحضر والفئة الغنية التى ظهرت على السطح فى ظل الانفتاح ، والتى أطلق عليها الرئيس السادات " القطط السمان " [1] والإهمال الواضح للفقراء والطبقات الأخرى التى عانت من استحواذ الفئات الطفيلية على كل الرعاية والاهتمام فى الوقت

---

[1] محمد إبراهيم طه السقا ، الاقتصاد الخفى فى مصر ، مرجع سابق ، ص٥ .

الذى تبنى فيه المساكن والعمارات والفيلات " يعيش الفقراء والمعدمين فى المقابر . " (٢)

وهذه بعض أمثلة الكتابات فى هذا الصدد :-

المادة الأولى :

" .. إن أى برنامج تربوى متكامل لرعاية التلاميذ يجب أن يأخذ فى الاعتبار ما يجب أن يقدم للتلميذ الذى أصبح نتيجة للمرض أو الحوادث أو الوراثة فى عداد غير الأسوياء فأصبح فى حاجة إلى نوع خاص من التعليم يناسب عاهته أو نقصه أو حالته الخاصة ، وإن أى برنامج تربوى يجب أن يقوم على الفحص الشامل والتشخيص الطبى والنفسى أولاً وقبل كل شئ .

فليس فينا من ينادى بعلاج الطفل أو رعايته من الوجهة الطبية ثم يتركه يعانى من النقص أو العاهة ، لاسيما فى هذا العهد الاشتراكى الذى أكد حق كل فرد فى أن ينال حقه عملاً بمبدأ تكافؤ الفرص .

فالمدارس يجب أن يكون لديها تشخيص كامل لعاهة الطفل ودرجاتها ، وزمن حدوثها وآثارها على صحته العامة وعلى نفسيته ... لذلك لابد من تعاون وزارات الصحة والتربية والتعليم والشئون الاجتماعية بأن تدخل فى حسابها برامج خاصة لرعاية غير الأسوياء ....

ففى القاهرة يوجد معهدان للمتأخرين فى الذكاء أحدهما به قسم داخلى والآخر خارجى بينما توجد فصول فى جهات أخرى بالقاهرة لهم بالمدارس العادية ، وفى بورسعيد يوجد معهد مستقل أيضاً لهذه الطائفة من التلاميذ . وهناك معهدان للعمل بحلوان ، وثالث بالمطرية بالقاهرة يسيرون على نظام القسم الداخلى ،

---

(٢) محمود جاد ، التضخيم الحضرى وسكنى المقابر بمدينة القاهرة ، مرجع سابق ، ص٢٧ .

وبهم تلاميذ على نظام للخارجية ؛ لذلك نطالب بالمزيد حتى لا يكون هناك فرد واحد منهم بغير رعاية أو تعليم أو تأهيل على قدم المساواة تماماً مع الأسوياء..." (١)

المادة الثانية :

" .. كل فرد ميسر لما خلق له ، وكل يستطيع أن يشارك فى بناء المجتمع لا فرق فى ذلك بين سوى ومعوق ، وإذا كانت أنصبة الخلق فى مزايا الإنسانية متفاوتة ، فإنهم جميعاً يتساوون فى القيمة البشرية مصداقاً لقول تعالى :(ولقد كرمنا بنى ءادم) وإذا نقص إنسان عن غيره نقصاً جسمياً أو عقلياً يعوق مجاراته لهم فى الواجبات ، فإن هذا النقص يجب ألا يعوقه عن تمتعه بما فيه من إنسانية مراعاة لآدميته وحماية لمصالح الوطن والمواطنة ... " وإن تعمل المدرسة على اعتماد مبلغ معين للصرف منه على الطلبة المحتاجين بعد دراسة حالاتهم الاجتماعية ، وكانت هذه المساعدات تصرف على هيئة مساعدات شهرية أو مساعدات عينية مثل نظارة وخلافه ... " (١)

المادة الثالثة:

" .. لقد أصبحت الفئات الريفية الفقيرة تعيش حالة مهمشة بعيدة عن كل أساليب الحياة من خدمات واهتمام ورعية ؛ لذلك يجب أن يتم إعداد نظام خاص

---

(١) لطفى بركات أحمد ، في مجالات التربية المعاصرة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٧٩ ،ص ص٥٧ ٢٠٤.

(١) لطفى بركات أحمد ، في مجالات التربية المعاصرة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ص٥٧ ٢٠٤ .

وبرامج مناسبة قد تختلف عن الحضر لتسد حاجات المجتمع الريفى وفق إمكاناته.... " [2]

خامساً : توعية المجتمع بحقوق الإنسان :

كانت نتائج تحليل الكتابات : بتوعية المجتمع بحقوق الإنسان نجد قلة فى عددها وخاصة من تناول حقوق الإنسان بصورة أساسية ، وهناك كتابات أخرى تناولت توعية المجتمع بصورة عرضية من خلال الكلام عن الديمقراطية وحق كل فرد فى التعليم والصحة والخدمات وتوعية المواطن بالمشاركة السياسية .

من هنا كانت الكتابات التى تناولت العنصر بصورة أساسية تركز على تمسك الدولة بشعار دولة العلم والإيمان كأساس ديمقراطى شامل لحقوق الإنسان ، والكتابات الأخرى تأمل فى أن يتاح للمواطن ممارسة الحقوق الديمقراطية .

إن حقوق الإنسان نادت بها الأديان جميعها ، واهتم بها الإسلام ؛ لأنه دين قام على المساواة والإخاء بين الناس : قال رسول الله (ﷺ) :-

﴿ لا فضل لعربى على أعجمى ، ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى والعمل الصالح ﴾ [3]

" وقد تم الاعتراف لحقوق الإنسان بالإعلان العالمى الصادر فى ١٩٤٨/١٢/١٠ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والدول التى تصدق عليه تتعهد بحماية شعبها بالقانون ضد المعاملة القاسية وغير الإنسانية ... وحرية الرأى ... والهجرة ... والجامعة العربية وضعت .. مشروع ميثاق عربى لحقوق الإنسان .. ينص فى مادته (٢١) على محو الأمية .. والتعليم حق .. والمادة (٣٢) التعليم مجاناً ... والمادة (٣٤) التعليم والثقافة تهدف إلى تنمية الشخصية

---

[2] نازلى صالح أحمد ، التربية والمجتمع ، مرجع سابق ص٧٧ .

[3] رواه البخارى .

الإنسانية وتوقيع مصر على المواثيق الدولية وعليها نشر المعرفة والوعى بحقوق الإنسان ، وفقاً للمادة (٥٥) من ميثاق الأمم المتحدة ، والمادة (٢٥) من الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعب ... " [١]

ومع دراسة الواقع المصرى لحقوق الإنسان نجد الكتابات التى تناولت الوعى بحقوق الإنسان – كما ذكرنا – قليلة جداً ، وإحدى الكتابات تأمل فى إتاحة ممارسة الحقوق الديمقراطية.

ومن دراسة الواقع المجتمع المصرى – الفصل الثانى – لا نجد حقوق الإنسان أو التوعية بهذه الحقوق . واقتصار الحقوق على فئات قادرة على حساب الأغلبية .

وإن كل ما نجده من وعى المجتمع بحقوق الإنسان فى المؤسسات التربوية والتعليم الرسمى عندما نجد كتابات تتحدث عن الحق فى التعليم ، والعدل ، والحرية ، والمشاركة ، والتعاون – كما أوضحنا ذلك فى تحليل العناصر السابقة – وفكرة الإلزام فى التعليم .

وهذه بعض الكتابات فى هذا الصدد :

المادة الأولى :

" .. شعار الدولة التمسك بالعلم والإيمان كأساس للديمقراطية الشاملة وحقوق الإنسان مما يؤكد إقناع الدولة بأن الديمقراطية الشاملة هى المفهوم للديمقراطية فى بلادنا ثم إن ديمقراطيتنا تعتمد على المواطن المتعلم فهو الذى يعرف كيف يستخدم ديمقراطية بالتزام لخدمة نفسه ومجتمعه ويشارك بقدراته التى هى بلاشك

---

[١] إلهام عبد الحميد فرج ، حقوق الإنسان فى مناهج التعليم الأساسى بجمهورية مصر العربية بين الواقع والمستقبل (دراسة نقدية) ، مجلة العلو التربوية ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، العدد العاشر ، أبريل ١٩٩٨ ، ص ص ١٠١ – ١٠٥ .

أكبر من قدرات المواطن الغير متعلم ، فالمجتمع يجب أن يعى بحقوق الإنسان فى احتياجاته الأساسية وتوفر كل الخدمات ... " [٢]

المادة الثانية :

" .. نأمل أن يتاح للمواطن فى ظل الممارسة الفعلية فى الربع قرن الأخير أن نمارس الحقوق الديمقراطية : مثل أن تكون ديمقراطية إنسانية تقوم على احترام حقوق الإنسان وتراعى قبل كل شئ كرامة الفرد ، وتصون حرية عقيدته وتكفل له حماية أسرته وملكيته فى نطاق سيادة القانون ... " [٣]

---

[٢] نازلى صالح أحمد ، الديمقراطية والتربية ، مرجع سابق ، ص٥٦.

[٣] سعيد إسماعيل على ، التعليم الثانوى – الواقع والمستقبل ، مرجع سابق ، ص٣٥ .

جـ- الموقف بالنسبة لدور المرأة فى المجتمع كما تتضمن العناصر التالية :

جدول (٣١)

الموقـــف بالنسبة لدور المرأة فى المجتمع

م	العناصر	عدد التكرارات	النسبة المئوية
١	إقرار حق تعليمها فى مرحلة دون أخرى .	–	–
٢	إقرار حق تعليمها فى جميع المراحل	٦	٥,٠٤%
٣	إقرار التحاقها بنوع من أنواع التعليم دون آخر .	–	–
٤	إقرار التحاقها بكل أنواع التعليم .	١	٠,٨٤%
٥	إقرار إتاحة فرصة العمل لها فى مجال دون آخر .	–	–
٦	إقرار المساواة بالذكر فى الحصول على الفرصة التعليمية	٨	٦,٧٢%
٧	إقرار إتاحة فرصة المشاركة المجتمعية	٧	٥,٨٨%
٨	إقرار إتاحة فرصة العمل لها فى جميع المجالات	–	–
٩	تهيئة الظروف للمرأة حتى تقوم بدورها	١	٠,٨٤%
١٠	عناصر أخرى .تذكر	–	–
١١	غير واضح	٩٦	٨٠,٦٧%
	المجمـــــــوع	١١٩	١٠٠%

وفيما يلى عرض لعناصر الموقف لدور المرأة فى المجتمع وكانت النتائج كالتالى :-

أظهرت نتائج موقف الكاتب من دور المرأة فى المجتمع :

قلة عدد الكتابات سواء من تكلم عن دورها بصورة أساسية أو عرضية من خلال الحديث عن المجتمع كله . سوى أنه يذكر عند الحديث عن التلاميذ ، ما يتعلق بالذكر والأنثى أو يطلق الأمر على العموم دون تحديد الجنس – وسوف نوضح ذلك بالتفصيل فى العناصر التالية ، ونبدأ بأول العناصر :-

أولاً : إقرار حق تعليمها فى مرحلة دون أخرى :

لا توجد كتابة واحدة تتحدث عن حق تعليمها فى مرحلة دون أخرى :

فمن المعروف أن مراحل التعليم الابتدائية ، والإعدادية ، والثانوية بأنواعها والجامعة . لم تظهر كتابة واحدة تذكر حقها فى تعليمها فى مرحلة دون الأخرى ، وإن كان الكلام على مرحلة التعليم الإلزامى أو استيعاب كل من هم فى سن الإلزام كان التأكيد على أن تشمل المرحلة الذكور والإناث على السواء دون تفرقة فى الريف والحضر على اعتبار أنها أساس مراحل التعليم وسوف يتضح فى العنصر التالى .. مدى حقها فى كل مراحل التعليم .

ثانياً : إقرار حق تعليمها فى جميع المراحل :

أوضح التحليل الكمى : زيادة فى عدد الكتابات التى تناولت حق تعليمها فى جميع المراحل.

ولقد كفل الدستور الدائم ١٩٧١ المرأة المصرية المزيد من الحقوق التى عززت جميعها إتاحة حق التعليم للمرأة ، وتكفله الدولة وهو إلزامى فى المرحلة

الابتدائية ، " ومن قبله نص الميثاق الوطنى ١٩٦٣ على حقها فى التعليم دون أن يقتصر التعليم على مجرد القراءة والكتابة " .[١]

وواقع المجتمع المصرى فى فترة الدراسة يثبت مدى حصول المرأة على هذا الحق ، وزيادة أعداد تعليم البنات . عما قبل والإحصاءات تثبت ذلك :-

" زادت أعداد تعليم البنات فكانت حوالى ٣٧,٨% عام ١٩٧١/٧٠ إلى ٤٠,٢% عام ١٩٨١/٨٠ فى المرحلة الابتدائية .

وفى المرحلة الإعدادية حوالى ٣١,٦% عام ١٩٧١/٧٠ إلى ٣٤,٠% عام ١٩٨١/٨٠ .

وفى المرحلة الثانوية (بدون الفنى) ٣٠,٢% عام ١٩٧١/٧٠ إلى ٣٥,٠% عام ١٩٨١/٨٠.

أما التعليم الجامعى : ٢٥,٨% عام ١٩٧١/٧٠ إلى ٣٠,٦%عام ١٩٨١/٨٠" [٢]

لكن بالرغم من ذلك . عند المقارنة بنسب الذكور تكون منخفضة مما يدعو إلى مزيد من إقرار حق تعليمها فى جميع المراحل .

وهذه بعض أمثلة الكتابات فى هذا الصدد :

---

[١] نجدة إبراهيم على سليمان ، صورة المرأة فى التعليم الأساسى النتائج والمقترحات ، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، مرجع سابق ، ص١٨٦ .

[٢] المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المسح الاجتماعى الشامل ، مرجع سابق ، ص١٠٥.

المادة الأولى :

" .. لقد استخلصت النتائج أن تعليم الفتاة له أثر فعال على علاج مشكلة الانفجار السكانى فى مصر بشرط أن لا يقتصر التعليم على مجرد القراءة والكتابة، وأنه كلما زاد تعليم الفتاة ساعد ذلك على حل مشكلة تنظيم الأسرة فى مصر ، وتعليم الفتاة يعمل على رفع مستوى المعيشة ، ويساعد على زيادة الإنتاج ورفع الدخل القومى الذى يساعد بالتالى على مواجهة مشكلة الزيادة السكانية ... " (١)

المادة الثانية :

" .. من المعلوم أن تعليم الفتاة أمر هام وضرورة للمجتمع ؛ فالمرأة لها دورها الاجتماعى الكبير ، كعاملة وكزوجة ، وكأم ، ومربية أجيال ، وقد زادت نسبة تعليم البنات عما قبل .."(٢)

المادة الثالثة:

" .. يرى بعض المربين أن زيادة فرص التحاق البنات بالتعليم ليست كافية فى حد ذاتها من وجهة نظر التنمية ، وإنما يجب أن يكون تعلمهن إلى أقصى ما تسمح به قدراتهن واستعداداتهن لتتحقق الفائدة لهن وللمجتمع على السواء..."(٣)

---

(١) نازلى صالح أحمد ، التربية والمجتمع ، مرجع سابق ، ص٩٨.

(٢) عرفات عبد العزيز سليمان ، الاتجاهات التربوية المعاصرة – دراسة في التربية المقارنة ، مرجع سابق ، ص٥٣٥

ثالثاً : إقرار التحاقها بنوع من أنواع التعليم دون آخر :

لا توجد كتابة تشير إلى التحاقها بنوع من أنواع التعليم دون آخر ، فالعنصر السابق كما اتضح أقر بإلحاقها بكل المراحل ، والعنصر التالى سوف يظهر التحاقها بكل أنواع التعليم.

رابعاً: إقرار التحاقها بكل أنواع التعليم :

نجد إحدى الكتابات تقر بالتحاقها بكل أنواع التعليم ، وعدم الاقتصار على نوع معين مما يفقد التنمية الاقتصادية من حرمانهم بنوع من التعليم .

وبدراسة واقع المجتمع فى فترة الدراسة يؤكد التحاقها بكل أنواع التعليم ، التعليم الثانوى الفنى ، والثانوى العام ، والتعليم الجامعى .

" فنسبة التحاقها فى الكليات النظرية ٥٥,٥% عام ١٩٧٩/٧٨ ، أما الكليات العملية من ١٩٥٢/٥١ كانت ٨,٣% أصبحت ٣٤,٤% عام ٧٨ / ١٩٧٩ " [١].

وإن كانت كل هذه الأعداد لم تصل إلى أعداد الذكور إلا أنها فى ازدياد ويعد ذلك من حقوق المرأة .

" إن الإسلام .. وحقوق الإنسان .. والتشريعات .. أعطوا حق المرأة فى التعليم .. بدون تمييز .. " [٢]

وهذه هى المادة الوحيدة فى هذا الصدد :

---

[٣] محمد منير مرسى ، عبد الغنى النورى ، تخطيط التعليم واقتصادياته ، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٧٧، ص٩٩.

[١] شكرى عباس حلمى وآخرون ، التربية والمجتمع – دراسات فى بعض قضايا المجتمع المصري ، مطبعة الحضارة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ٣٢٢ .

[٢] عبد الله أحمد الزيفانى ، حق المرأة فى التعليم باليمن بين التشريع والواقع ، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، العدد الثالث ، يونية ٢٠٠٤ ، ص ص٧ – ١٥ .

" .. بالرغم من ذلك : لا تزال المرأة بعيدة عن بعض أنواع التعليم والتدريس بوحى موانع من العادات والتقاليد والاتجاهات القديمة التى تسود بعض المجتمعات النامية حتى الآن ، والتى لا تزال تحكم على البنات أن ينهجن بعض السبل فى التعليم دون بعض ، وتشفق عليهن بعض السبل فى التعليم دون بعض ، وتشفق عليهن من أن يقحمن أنفسهن فى تعليم بعض التخصصات.

لذلك نرى البنات بكثرة عددهن فى الدراسات اللغوية والأدبية والتمريض ويقل عددهن فى دراسة الرياضة البحتة أو التخصصات فى الهندسة مما تشتد الحاجة إليهم فى مشروعات التنمية الاقتصادية ... " [٣]

خامساً : إقرار إتاحة فرصة العمل لها فى مجال دون آخر :

" .. لا توجد كتابة واحدة تقر إتاحة فرصة العمل لها فى مجال دون آخر .

ومن المعلوم أن المرأة تكثر فى بعض الأعمال مثل اشتغالهن كمعلمات فى المرحلة الابتدائية ، ودور الحضانة ورياض الأطفال .

إلا أن ذلك لا يجعلها تعمل فى مجال دون آخر ، ولا توجد كتابة تدعو إلى ذلك

سادساً : إقرار المساواة بالذكر فى الحصول على الفرصة التعليمية :

زادت عدد الكتابات التى تقر بالمساواة بين الأنثى والذكر فى الحصول على الفرصة التعليمية .

وقد ركزت الكتابات على :-

- نصف المجتمع (الفتاة) ينبغى الاهتمام به ليتوازن مع تعليم الفتى .

---

[٣] زينب فريد ، فى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ، صحيفة التربية ، السنة الثانية والثلاثون ، العدد الأول ، أكتوبر ١٩٨٠ ، ص ص٨٥ – ٨٦ .

- المرأة والرجل لهما الحقوق المتساوية أمام القانون .
- إن المرأة والرجل صنوان متعاونان فى مجالات الحياة .
- يجب التغلب على العادات والتقاليد التى تحول دون استمرار تعليم الفتاة.
- مبدأ حق تكافؤ الفرص التعليمية يعطى حسب القدرات والاستعدادات بغض النظر عن الجنس .
- يجب تحرير المرأة ومساواتها بالرجل .
- تعليم المرأة يعين المجتمع فى تحقيق خطته أو يعوقه .
- أوصى الإسلام بالمساواة بين الرجل والمرأة فى حق التعليم والثقافة .

لقد أقر الدستور الدائم – كما ذكرنا – مساواتها بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية . محطما بذلك الأغلال التى اصطنعتها عصور الظلم والتخلف حول المرأة .

لكننا نجد الواقع ينحاز إلى الذكور على الإناث :

حيث تقر إحدى الكتابات " إن البنين أكثر حظاً فى الاستفادة من التعليم من البنات ... لأن المناطق الريفية يفضلون الإنفاق على الولد ليتعلم ، حيث انشغال البنات بالأعمال المنزلية ، مع الزواج المبكر وتربية الأولاد ... " [١]

والأمر يتعدى أكثر من ذلك ؛ " فنسبة الأمية عند الإناث وصلت ٧٠,٩% فى حين عند الذكور ٤١,٩% فى تعداد ١٩٧٦ " [٢] مع العلم " أنك عندما تعلم رجلاً فإنك تعلم فرداً أو شخصاً واحداً . أما عندما تعلم امرأة فإنك تعلم أسرة ... " [٣]

---

[١] زينب فريد ، المرجع السابق ، ص٨٥ .

[٢] غريب محمد سيد وآخرون ، السكان والمجتمع ، مرجع سابق ، ص٢٢٤ .

[٣] منى أحمد على حسين ، التخطيط لزيادة الفرص التعليمية للإناث فى التعليم الأساسى للجميع ، مرجع سابق ، ص٨٦ .

"أما الإسلام ساوى بين الرجال والنساء فى التكاليف والجزاء ... ولم يمنع الإسلام المرأة من ممارسة حقوقها ..." (٤)

وهذه بعض أمثلة من الكتابات فى هذا الصدد :

المادة الأولى :

" .. إن مبدأ حق تكافؤ الفرص التعليمية يعطى لتوزيع الفرص التعليمية حسب القدرات والاستعدادات ، وإقرار حق الأنثى فى التعلم يعطى للمجتمع قوة بدلاً من تعطيل النصف منه ، فالأم المتعلمة والزوجة المتعلمة أفضل من الأم الجاهلة والزوجة الجاهلة ، وعليه يتوقف إعداد الأبناء الصالحين كمواطنين فى مجتمع متحضر ... " (١)

المادة الثانية :

" .. وكذلك أمية المرأة التى تعد نصف المجتمع وطاقاتها الاستهلاكية العامة إن لم تصل إلى نصف الطاقة الاستهلاكية الفردية فقد تزيد عليها ، وهى المهيمنة على تربية الصغار ، وبتصرفاتها يمكن أن تعين المجتمع فى تحقيق خطته أو تعوقها ، ويمكنها أن تعين المدرسة أو تضعف من أثرها ، وليس هناك من شك فى أن أمية المرأة تؤدى إلى شعورها بالنقص ، وإحساسها بعدم تكافؤ معاملتها مما يخشى أن ينعكس أثره على مدى تجاوبها مع المطالب العامة ... " (٢)

---

(٤) لطيفة حسين الكندرى ، وبدر محمد ملك ، تربية المرأة من منظور الشيخ محمد الغزالى ، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات التربوية ، العدد الرابع ، أكتوبر ٢٠٠٣ ، ص٥٠ .

(١) محمد لبيب النجيحى ، التربية وبناء المجتمع العربى ، مرجع سابق ، ص٢٠٠ .

(٢) مصطفى عبد الرحمن درويش ، ظاهرة التسرب فى تعليم المرحلة الأولى فى مصر ، صحيفة التربية ، السنة الخامسة والعشرون ، العدد الخامس ، نوفمبر ١٩٧٣ ، ص٤٥ .

المادة الثالثة:

" .. قال تعالى :-

(ومن عمل صلحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة)

(للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن)

(والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهم)

وقد ضرب الرسول ﷺ أروع مثل لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة فى حق التعليم والثقافة والحرص على تعليم المرأة وتثقيفها :

حين طلب إلى حفصة ابنة عمر أن تستمر فى التعلم بعد زواجها من الرسول، وكذلك فإن عائشة وأم سلمة زوجتى الرسول تعلمتا القراءة والكتابة ... " [1]

سابعاً : إقرار إتاحة فرصة المشاركة المجتمعية :

أظهرت نتائج تحليل الكتابات : وجود بعض الكتابات تقر إتاحة فرصة المشاركة المجتمعية مع الرجل على حد سواء ، والمشاركة المجتمعية فى ميدان العمل فى العالم كله ، ولكنها لم تصل إلى نسبة كبيرة فى المجتمع العربى .

وإن دخول المرأة ومشاركتها المجتمعية جاء لعدم تعطيل نصف المجتمع ، وخاصة أنها تزيد من دخل الأسرة لمواجهة تكاليف المعيشة .

" لقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ١٨ ديسمبر عام ١٩٧٢ قراراً خاصاً بإعلان عام ١٩٧٥ عاماً دولياً للمرأة ، والقضاء على التمييز ضد المرأة ، ومساهمة المرأة للرجل فى التنمية الشاملة ورفاهية العالم وقضية السلام ... وإن عدد النساء العاملات فى مصر زاد إلى مليون امرأة ... " [2]

---

[1] نازلى صالح أحمد ، الديمقراطية والتربية ، مرجع سابق ، ص ص ٢١ – ٢٢ .

[2] كلمة افتتاحية بمناسبة اليوم العالمى للمرأة ١٩٧٥ ، مجلة تعليم الجماهير ، العدد الثالث ، مايو ١٩٧٥ ، ص١٠ .

لكن واقعنا لم يصل بعد لهذه الصورة ؛ فمازالت المرأة بعيدة عن المشاركة فى التنمية ، وعلى التدريب واستخدام التكنولوجيا وخاصة بالريف ، " لقد بلغت نسبة البطالة للمرأة عام ١٩٦٦ إلى ٣% حتى أصبحت عام ١٩٧٦ ٣٨% فى المناطق الريفية وفى المناطق الحضرية ٩,١% عام ١٩٦٦ إلى ٢٥% عام ١٩٧٦ وبالمقارنة مع الذكور نجد الفارق الواضح " [٣]

وهذه بعض أمثلة من الكتابات فى هذا الصدد :-

المادة الأولى :

" .. يجب أن نركز فى المرحلة القادمة على تعليم البنت والتغلب على التقاليد والعادات التى تحول دون استمرارها فى التعليم ، مع العمل على أن تكون كل أنواع التعليم والتدريب جامعة بين الذكور والإناث لتمكينهم من الإسهام فى النهوض بمجتمعهم سواء أكان ذلك وصفهن أمهات أم لكونهن عاملات وبخاصة بعد ثبت أن نسبة إسهام المرأة فى مجالات العمل لا تتجاوز ٦% من قوة العمل فى حين أنهن يمثلن نصف المجتمع تقريباً ... " [١]

المادة الثانية :

" .. وبالرغم من ذلك يقصر المسئولون التدريب واستخدام التكنولوجيا على الرجال والأولاد دون النساء والبنات ، وهذا أمر معروف فى القطاعات الريفية فى الدول النامية حيث نجد المرأة الريفية بعيدة عن استخدام التكنولوجيا فى الزراعة، ولازالت تزرع وتحصد بالطرق التقليدية القديمة مما يؤكد وضعها المتدنى عن

---

[٣] شبل بدران ، التعليم والبطالة ، مرجع سابق ، ص٦١

[١] شكرى عباس حلمى ، اتجاهات ومبادئ فى تطوير التعليم المصرى ، صحيفة التربية ، السنة الثلاثون ، العدد الأول ، فبراير ١٩٧٨ ، ص٣٧ .

الرجل كل ذلك مما لا يتمشى ومبدأ المتصلة بالتنمية . ولذلك يقال : إن الحصول على توزيع عادل للثورة القومية والخدمات لا يتوقف فقط على موازنة التوزيع بالنسبة للجماعات العنصرية والاقتصادية المختلفة ، ولكن أيضاً بالنسبة للنساء والرجال داخل هذه المجتمعات ... " [٢]

المادة الثالثة:

" .. من الشواهد التى لا يمكن أن ينكرها أحد هو تزايد دخول المرأة إلى ميدان العمل فى كل دول العالم فى الشرق والغرب على السواء . فالبيانات الإحصائية تشير إلى أن ثلث القوى العاملة عام ١٩٨٠ على المستوى العالمى كان من النساء لكن فى البلاد العربية تقل النسبة عن ذلك بكثير لاسيما فى دول الخليج العربى ٥% من القوى العاملة ... " [٣]

ثامناً : إقرار إتاحة فرصة العمل لها فى جميع المجالات :

رغم أن العنصر السابق أتاح للمرأة فرصة المشاركة المجتمعية إلا أنه لا توجد كتابات تقرر إتاحة فرصة العمل لها فى جميع المجالات .

والجميع ركز على المشاركة ، والتغلب على العادات ، والتقاليد التى تحول المشاركة والتعليم ، والتنمية الشاملة تتطلب المشاركة لكن دون تحديد مجالات ، مع أن المجتمع المتقدم يحدد على أساس القدرة ، وليس الجنس أو النوع ، وقد يعود ذلك إلى طبيعة المجتمع وتقاليده التى تحول دون عمل المرأة فى جميع المجالات .

---

[٢] زينب فريد ، فى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ، مرجع سابق ، ص٨٦ .

[٣] محمد منير مرسى ، عبد الغنى النورى ، تخطيط التعليم واقتصادياته ، مرجع سابق ، ص١٠٣ .

تاسعاً : تهيئة الظروف للمرأة حتى تقوم بدورها :

أظهر نتائج التحليل : وجود كتابة واحدة تدعو إلى تهيئة الظروف للمرأة حتى تقوم بدورها، وأن توازن بين العمل وحياتها الأسرية ، مع أن المجتمع أقر حق المرأة فى العمل والتعليم " فمن واجب المجتمع أن يهيئ للمرأة الظروف ويدعمها ويحفظ عليها كرامتها ، والعمل الشريف المنتج لتباشر أعمالها ... " (١)

ولكن نتيجة التحليل تظهر عكس ذلك ، فى مجتمع يحتاج لكل فرد أن ينتج فما بالنا بنصفه! " فلم تصل إلا سيدة واحدة لمنصب وكيل نقابة المعلمين عام ١٩٧٠، وسيدة واحدة إلى منصب وكيل الوزارة ، وتعاقبت أربع سيدات أخريات على نفس هذا المنصب " (٢)

" تهيئة الظروف للمرأة حتى تقوم بدورها بإنشاء العدد المناسب من دور الحضانة ، ورياض الأطفال بالقدر المناسب أو بالإمكانيات ، والكيفية المناسبة لتعويض أبناء العاملات من الأضرار التى يمكن أن تقع عليهم نتيجة خروج الأم للعمل .. " (٣)

---

(١) أحمد الخشاب ، الاجتماع التربوى والإرشاد الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص٤٥٩ .

(٢) مرفت صالح ناصف ، الدور القيادى للمرأة فى التعليم المصرى بين النظرية والتطبيق ، مجلة العلوم التربوية، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، العدد الرابع ، فبراير ١٩٩٧ ، ص٨٠

(٣) نازلى صالح أحمد ، التربية والمجتمع ، مرجع سابق ، ص٦٢ .

٣

الفصل الثالث

مضمون الفكر التربوى للكتابات المترجمة منذ ١٩٧٠م حتى ١٩٨١م

*** الفئـة الأولى : الموقف من الديمقراطية :**

أ- ديمقراطية المعرفة للجميع .

ب- سياسة الكم والكيف فى التعليم .

ج- التعليم للجميع .

*** الفئة الثانيـة : الموقف من التغير الاجتماعى :**

أ- تحديث المجتمع .

ب- الانفتاح الاقتصادى.

ج- الانتماء القومى العربى لمصر.

د – الانتماء .

*** الفئـة الثالثـة : الموقف من العدالة الاجتماعية :**

أ- الاحتياجات الأساسية.

ب- تكافؤ الفرص التعليمية.

ج- حقوق الإنسان للفقراء و المهمشين وذوى الاحتياجات الخاصة.

د – دور المرأة فى المجتمع.

ما سبق – فى الفصل الثالث – عرض لتحليل الكتابات التربوية المؤلفة للفكر التربوى فى مصر منذ ١٩٧٠ – ١٩٨١.

وقد تم عرض التحليل الكمى والكيفى لبعضٍ من قضايا المجتمع :

الديمقراطية – التغير الاجتماعى – العدالة الاجتماعية

ويتناول هذا الفصل الفكر التربوى من حيث مضمونه ، وذلك بتطبيق نموذج التحليل المرفق فى نهاية الدراسة لتحليل الكتابات التربوية المترجمة .

وقد تم فصل الكتابات التربوية (أصول تربية) المؤلفة عن المترجمة ، وسبق تحليل الكتابات المؤلفة .

وخصصنا الفصل الرابع للكتابات المترجمة التى وصل عددها فى الفترة الدراسة : ١٢ مادة مكتوبة *.

وتم اتباع نفس النموذج وطريقة تحليل الكتابات التى تمت فى الفصل السابق، حتى يتم فى الفصل التالى مقارنة بين الفكرين التربويين .

وفيما يلى عرض لنتائج التحليل :

---

* انظر الملاحق ، قائمة بالمادة المكتوبة التى تم تحليلها (مترجمة) ، ص ٢٨٢ .

الموقف من الديمقراطية

الفئــة الأولى :

الموقف من الديمقراطية (التى تعبر عن حرية الرأى والمشاركة وعدم تقييد حرية التعبير ، وديمقراطية المعرفة والتعليم للجميع ،وكم وكيف التعليم) .

- وتتضمن العناصر التالية :

أ – الموقف من ديمقراطية المعرفة للجميع .

ب– الموقف من سياسة الكم والكيف.

ج– الموقف من التعليم للجميع.

أ – الموقف من ديمقراطية المعرفة للجميع ويتضمن العناصر الآتية :

جدول رقم (٣٤)

الموقف من ديمقراطية المعرفة للجميع

م	العناصـــــــــــــر	عدد التكرارات	النسبة المئوية
١	تنمية مهارات التعلم الذاتى.	١	%٨,٣٣
٢	حق التعبير عن الرأى.	٣	%٢٥
٣	القدرة على المشاركة فى صنع القرار.	٢	%١٦,٦٧
٤	إتاحة مصادر المعرفة المتنوعة.	٣	%٢٥
٥	حرية المتعلم	٢	%١٦,٦٧
٦	عناصر أخرى ... تذكر	–	–
٧	غير واضح.	١	%٨,٣٣
	المجمـــــــــــــوع	١٢	%١٠٠

وفيما يلى عرض للعناصر كما يلى :–

ـ أولاً : تنمية مهارات التعلم الذاتى :

أظهرت نتائج التحليل وجود مادة واحدة من الكتابات التى تناولت تنمية مهارات التعلم الذاتى .

حيث ركزت على اعتماد التلميذ على قدراته فى التفكير والتحصيل ، وبالتالى يحصل على المعلومة بمفرده ، وقلة الكتابات لا تدعو إلى عدم الاهتمام ، بل إن الأمر يعد طبيعياً فى مجتمع قائم على التلميذ ، ومناهج ووسائل تعليمية تجعل تنمية مهارات التعلم الذاتى أمراً واقعياً .

وفيما يلى المادة المكتوبة فى هذا الصدد :

" ... يعتمد التلميذ على نفسه فى التحصيل ، فهو الذى يفكر وهو الذى يحصّل ، وهو الذى يعمل ، وهو الذى يطبق ، وهو الذى يتعلم فى النهاية ، وفى الوقت نفسه يحقق أهدافه من الموقف ومن التعليم فى إطار جماعة تعمل معه ويتأثر هو بسلوكها .... " (١)

ـ ثانياً : حق التعبير عن الرأى :

أظهرت نتائج التحليل : زيادة عدد الكتابات التى تناولت حق التعبير عن الرأى ، ومن الملاحظ فى الكتابات المترجمة عن بيئات غربية أنها تتناول التلميذ أو التعليم بصفة عامة ، والتركيز على المتعلم وإعطائه قدراً من الحرية ، وتنمية مهاراته ، وإعداد مناهج وطرق تدريس تنمى الابتكار والمواهب ، وحق التعبير

---

(١) وليم هيركلباترك ، أصول المنهج الجديد ، ترجمة أبو الفتوح رضوان ، محمد الهادى عفيفى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص١٨ .

عن الرأى ، والمشاركة الجماعية إلا إذا كانت تتناول قضية تعليمية بعيدة عن حياة المتعلم فنلاحظ قلة فى الكتابات هذا الصدد وما ، عدا ذلك فهم يحرصون على عملية تعليمية قائمة على التلميذ.

. ركزت الكتابات على :

- إعطاء الحرية للتلاميذ للتعبير عن آرائهم .
- إبقاء الحوار مع الطلبة .
- المدرسة المنعزلة غير ملائمة .
- توفير الاجتماعات لإعطاء فرصة للتعبير عن الرأى.
- احترام آراء الأقلية .
- تشجيع النقد والمنافسة الحرة .
- تهيئة اجتماعات المدرسين للتعبير عن الرأى .
- حرية الكلام وإبداء الرأى من المبادئ الديمقراطية .

وهذه أمثلة الكتابات فى هذا الصدد :

المـــادة الأولى :

" .. تتساوى أهمية حمل الكبار لمسئولية التحدث إلى التلاميذ فى المدرسة مع إعطاء التلاميذ فرصة التعبير عن أفكارهم أمام الكبار الذين يشرفون على حياتهم المدرسية ، فيجب أن تضم معظم اجتماعات مجالس الإدارات المدرسية ، وهيئات التدريس ، والآباء مع المدرسين ، والطلبة ، وأن يسألوا عن آرائهم ؛ لأن فشلنا فى الإبقاء على الحوار مع الطلبة يبذر بذور التمزق السائد فى حرم الجامعة ، ونحن نستطيع تلقى إشارات من القمر ، ولكنا لم نتعلم الاتصال

بصغارنا من الناس ، فهل يمكن أن يعنى فشلنا فى عمل هذا أننا بوصفنا كبارا نخشى أن نسمع ما يجب أن يقوله الجيل الصغير ؛ لأنه قد يكون أقرب إلى الحق من تبرير أننا نحن ؟

فيجب أن ننظر إلى أنفسنا كما يرانا الصغار ؟ ويجب أن نستمع إليهم ونتحدث إليهم كما يجب على المدارس والجماعة أن تفعل ؛ لأن المدرسة المنعزلة مدرسة غير ملائمة ... " [1]

المادة الثانيـة :

" ... هيئـة التدريـس يجـب أن تشجـع النقـد والمنافسـة الحـرة بيـن التلاميذ .. التعبير الحر من الآراء يصبح من مظاهر المدرسة وتتحول الاختلافات والمنازعات فى الرأى
التى لا مناص منها لتستخدم استخداماً بنائياً ، ويتفق هذا مع المبدأ الديمقراطى لحرية الكلام وإبداء الرأى واحترام آراء الأقلية ... " [2]

المادة الثالثـة :

" ... والطريقة الأساسية التى يجب أن يتبعها المشرف لكى يعاون على خَلْق جو انفعالى مرض – هى احترام شخصية جميع الأفراد الذين يتصل بهم ، واحترام المشرف لشخصية المدرسين له مظاهر عدة ، فهو يتضمن الاهتمام بهم وبمشكلاتهم ، والاستعداد لتقديم رغباتهم على رغباته ، والنظر بعين الاعتبار إلى

---

[1] و. جلاسر ، مدارس بلافشل ، ترجمة محمد منير مرسى ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص٢٦٥ .

[2] ا ك. اوتاواى ، التربية والمجتمع ، ترجمة وهيب سمعان وآخرون ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص١٤٨ .

آرائهم ومقترحاتهم وتهيئة اجتماعات المدرسين بحيث يمنح فيها كل مدرس الفرصة للإفصاح عن آرائه ... " [1]

ـ ثالثاً : القدرة على المشاركة فى صنع القرار :

أظهرت نتائج التحليل : وجود بعض قليل من الكتابات تناولت المشاركة فى صنع القرار ، وبالرغم من القلة فى الكتابات إلا أنها ذات تأثير فعال ؛ لأنها تتناول المشاركة بكل عناصرها مع كل جوانب العملية التعليمية من تلميذ ، ومدرس ، وإدارة .

ـ ومن هنا ركزت الكتابات على :ـ

- مهارة اتخاذ القرارات.
- تهيئة المناخ الملائم للمشاركة فى صنع القرار .
- المشاركة فى السلطة أنجح الطرق لتنمية التعاون .
- إعداد مناهج وطرق تدريس تمنح الطلبة القدرة على المشاركة .
- إعداد مدارس ذات الحكم الذاتى .
- إعداد مجموعات من الطلبة لهم القدرة على المشاركة فى صنع القرار .
- تطبيق نظام " الألفوات "* الذى يمنح الطلاب سلطة اتخاذ القرار .

وفيما يلى أمثلة المادة المكتوبة فى هذا الصدد :

---

(1) كيمبول وايلز ، نحو مدارس أفضل ، ترجمة فاطمة محجوب ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص٣٠.

* يتم اختيار من كل فصل تلميذ يسمى الألفى أو رائد الفصل يتحدث باسم التلاميذ .

المـــادة الأولى :

" .. إذا كنا نريد أن ننمى القيادة فى المدرسين ؛ فلابد أن يكون لدى المشرف مهارة الاشتراك فى اتخاذ القرارات ، ومتى كانت الإدارة تعطى المدرسين دوراً فى التفكير فى إيجاد حلول للمشكلات التى تواجههم فى عملهم ، فإنهم يشعرون أن حلول المشكلات وخطط العمل هى خططهم ، فيأخذون على عاتقهم قدراً أكبر من مسئولية تنفيذ هذه الخطط ، وحين يضطلع المدرسون بهذه المسئولية تنمو قدراتهم ، وبمعنى آخر ينطلق الجهد الكامن فيهم بازدياد المسئولية ، ... فإذا أردنا أن نوجد جواً إيجابياً تعاونياً للعمل ، فلابد من الإعداد لعقد جلسات هيئة التدريس ... ويتضمن العمل التعاونى إشراك التلميذ والمدرس فى التخطيط خارج الفصل، ويقوم أولياء الأمور متعاونين مع المدرسين بأداء خدمات خاصة لم تكن لتستطيع المدرسة لولاهم أن تجعلها فى متناول التلاميذ ... " [1]

المـــادة الثانية:

" .. بأن يشترك هيئة التدريس والطلبة بدرجات متفاوتة فى الحياة المدرسية يمكن استشارة التلاميذ فى المنهج إذا كانت هناك مقررات اختيارية ، ويمكن موضع رغباتهم موضوع الاعتبار ، وتزداد إمكانية اشتراك التلاميذ فى المنهج عندما تطبق خطة "دالتون" أو أى طريقة أخرى للتعينات أو عند الأخذ بطريقة المشروع ، وهناك سلطة الطلبة فى بعض التجارب مثل : (المدارس ذات الحكم الذاتى) ...

---

(1) كيمبول وايلز ، نحو مدارس أفضل ، ترجمة فاطمة محجوب ، مرجع سابق ، ص ص٢٩ – ٣٠ .

نظام : "الألفوات" هو مثال للسلطة التى تمنح للطالب ، ويعتبر هذا النظام فى الحقيقة صورة من صور السلطة التفويضية ...

ومن دستور المجالس المدرسية ... وتوجد فى كل فرقة لجنة يشرف عليها مدرس هذه الفرقة ، وتقدم الاقتراحات التى تهم الجميع إلى برلمان المدرسة الذى يجتمع مرتين فى كل فصل دراسى ، ويتكون البرلمان من كل فرقة ، وتبحث قرارات برلمان المدرسة فى اجتماعات هيئة التدريس ، وتنفذ فى حالة قبولها..."[٢]

ـ رابعاً : إتاحة مصادر المعرفة :

أظهرت نتائج التحليل : أن عنصر إتاحة مصادر المعرفة قد ركز على مصدر معرفى واحد للتلاميذ ؛ وهو المدرس أو المشرف أو بما نسميه المدرس الأول ، ولم تتناول الكتابات مصادر أخرى للمعرفة سواء داخل المدرسة أو خارجها .

وفيما يلى أمثلة لكتابات فى هذا الصدد :

المـــادة الأولى :

" .. يجب أن يكون لدى المشرف المهارة التى تمكنه من نقل الأفكار والمصادر إلى المدرسين ، وأحد هذه المصادر هو المشرف نفسه ، فطبيعة عمله تجعل المدرسين يلجئون إليه ، ويسألونه أن يعينهم على حل المشكلات التى تواجههم ، وأن يمد لهم يد المساعدة ... " [١]

---

[٢] أ ك . اتاواى ، التربية المجتمع ، ، ترجمة وهيب سمعان ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٨ – ١٠٩ .

[١] كيمبول وايلز ، نحو مدارس أفضل ، ترجمة فاطمة محجوب ، مرجع سابق ، ص٢٨ .

المـــادة الثانية:

" ... من المنتظر من المدرس أن يدرب الفكر ويعلم اللياقة ، لقد كان له امتياز تطوير اهتمام شخص فى تلاميذه ، ولكن بطريق غير رسمى ، وتوسعت وظيفة المدرس تدريجياً حتى أنه اليوم يعلم على الأغلب .

خبرات تلاميذه العاطفية والفكرية كذلك ... ويساعد التلميذ المستكشف على حل المشكلات التى يواجهها وإرشاده إلى كيفية اكتساب المعرفة و المهارات كى يقوم بذلك ... [٢]

المادة الثالثــة :

" .. المدرس يعد الخبير فى مساعدة التلاميذ فى التفكير ، ويعرف مصادر المعلومات من الكتب والمقالات والمتاحف التى تلزم زيارتها ونواحى المعرفة المتنوعة لتوفيرها للتلاميذ.."[٣]

- خامساً : حرية المتعلم :

أظهرت نتائج التحليل : وجود عدد – وليس بكثير – من الكتابات عن حرية المتعلم ، ولكن المادة المكتوبة ركزت على :

- عدم فرض القرارات أو الانضباط على التلاميذ .
- حرية المتعلم مثل أعلى للكمال يجب أن نصل إليه .

---

[٢] جورج ف.نيلر ، الأصول الثقافية للتربية ، مقدمة فى الأنثروبولوجيا التربية ، ترجمة : محمد منير موسى وآخرين ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص١٦١ .

[٣] وليم هيركلبا ترك ، أصول المنهج الجديد ، ترجمة أبو الفتوح رضوان ، محمد الهادى عفيفى ، مرجع سابق ص١١٥ .

- تشجيع المعلم للتلاميذ على حرية التفكير وإبداء الاقتراحات .
- حرية التعلم يشجع على الابتكار .
- يجب أن يمنح الصغار حرية مثل البالغين .

حرية المتعلم من أهم سمات إعداد التلميذ ؛ لأنه يربى إنساناً للحياة الاجتماعية ومشاركاً بدون أن ينعزل عن المجتمع .

وفيما يلى أمثلة لكتابات فى هذا الصدد :

المـــادة الأولى :

" .. فيجب علىّ إذن كمعلم ألا أكتفى بفرض الانضباط ، بل لابد أن أطلب من كل تلميذ أن يتقبل الانضباط الذى يراه قيما فى ذاته أو قيماً لغاية ما .

مثل نموه الفكرى ، أو تناسق الفصل ، وقد يقول البعض : إن هذا الكلام نصح بالكمال ، وأنه كذلك فهو مثل أعلى نناضل فى سبيله وكثيراً ما أخفق فى بلوغه وكذلك تلاميذه ... فالكبح أو القمح والفوضى ليسا هما الإجابة . بل يجب أن ترمى إلى الحرية والتحقيق للجميع للمعلم والتلاميذ معاً ... ويشجع المعلم التلميذ على التفكير لنفسه بإدخاله فى حوار ويسأله عن أفكاره ويقترح عليه أفكاراً أخرى ، وبذلك يقوده إلى الاختيار بين بدائل ، وعندئذ يرى الطالب أن الحقائق لا تحدث للناس بل تختارها الناس ... " (1)

---

(1) جورج . ف . نيلر ، مدخل إلى فلسفة التربية ، ترجمة نظمى لوقا ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧١ ، ص ص٨٣ – ٨٩ .

المـــادة الثانية:

" ... تدريب الأولاد والبنات على الحياة فى جماعة حرة بوساطة نوع من التعليم يشجع على الابتكار وتحمل المسئولية من السنين الأولى ...

قال جون ديوى " الطريقة الوحيدة للإعداد للحياة الاجتماعية هى المشاركة فى الحياة الاجتماعية " فلكى تدرب الصغار على طرق وأساليب مجتمع البالغين يجب أن نمنحهم – تدريجياً – استقلالاً – أكثر فأكثر ... " (٢)

ب- الموقف من سياسة الكم والكيف فى منظومة التعليم ويتضمن العناصر الآتية :

جدول رقم (٣٣)

الموقف من سياسة الكم والكيف فى التعليم

م	العناصـــــــــــــــــر	عدد التكرارات	النسبة المئوية
١	تغليب سياسة الكم فى مرحلة دون أخرى.	–	–
٢	تغليب سياسة الكيف فى مرحلة دون أخرى	–	–
٣	الأخذ بالكم والكيف فى بعض المراحل وعدم وضعهما فى موقف متناقض	–	–
٤	الأخذ بالكم والكيف فى جميع المراحل وعدم وضعهما فى موقف متناقض	–	–
٥	الاهتمام بالكم على حساب الكيف فى جميع المراحل .	١	%٨,٣٣
٦	عناصر أخرى ... تذكر	–	–
٧	غير واضح.	١١	٩١,٦٧
	المجمـــــــــــــــوع	١٢	%١٠٠

وفيما يلى عرض لنتائج عناصر سياسة الكم والكيف كالتالى :

أظهرت نتائج تحليل الكتابات: عدم التعرض لسياسة الكم والكيف فى منظومة التعليم، فلا توجد مادة واحدة مكتوبة ويبدو أن ذلك يرجع إلى أن هذه القضية لا تمثل مشكلة لديهم ؛ لأن سياسة التعليم تعتمد على نشر التعليم والاهتمام به ، وكيف التعليم أمر طبيعى دون أن يطغى على كم التلاميذ .

حتى إن العنصر الوحيد وهو الاهتمام بالكم على حساب الكيف فى جميع المراحل الذى ذكر فى الكتابات لا يعبر عن سياستهم أو نظامهم ، بلى سياسة الدول النامية .

فالمادة المحللة تظهر وضع الدول النامية فى الاهتمام بتوفير التعليم للأعداد الكبيرة من الجماهير وتحت الضغط تنشر التعليم مع العلم أن هذه الأعداد لا تتناسب مع النتائج ويفقد التلاميذ إمكانياتهم وقدراتهم ومواهبهم .

إن هذا الوضع الذى ينطبق على الدول النامية نجده فى بلادنا ، وهذا ما اتضح عند تحليل الكتابات المؤلفة ، وحيث كثر الاهتمام بالكم على حساب الكيف .

ـ وفيما يلى المادة المحللة فى هذا الصدد :

".. ضمن الملامح جديرة بالذكر فى البلاد النامية بصفة خاصة ، الطلب الملح على التربية، وكذلك التوقع المصاحب لذلك من أن التعليم سوف يضمن حياة أفضل للحاصلين عليه.

وتقع الدول والحكومات تحت وطأة هذا الضغط الجماهيرى ، فتكثر من كم التعليم معتقدة أن نشر التعليم بين المواطنين هو الحل لمشكلات التنمية ، وينتج

---

(٢) ا ل . اوتاواى ، التربية والمجتمع ، ترجمة وهيب سمعان وآخرين ، مرجع سابق ص ص ص١٠٥ – ١٠٦.

عن ذلك هذه الأعداد الوفيرة من الخريجين التى لا تتناسب أعدادها مع إمكانيات الاقتصاد القومى وحاجاته ... إن الفاقد فى التربية هو إحدى هذه النتائج .

إن طفل القرية الذى يدخل مدرسة ابتدائية لا يتكيف برنامجها مع حاجاته ، ومن المحتمل أن يتسرب منها قبل أن يصبح متعلماً تعلما وظيفياً .

إن ما استثمر فى سبيله قد ضاع هباء ، سواء أكان مالاً أم مبانى أو معلمين، وضاعت فوق ذلك إمكاناته الإنسانية ومواهبه ... " (١)

---

(١) جون و.هانسون ، كول س. برمبك ، التربية والتقدم الاجتماعي والاقتصادى للدول النامية ، ترجمة محمد لبيب النجيحى ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ١٩٧٦ ، ص ص١ – ٥ – ٦ .

٤ - الموقف من التعليم للجميع ويتضمن العناصر الآتية :

جدول رقم (٣٤)

الموقف من التعليم للجميع

م	العناصـــــــــــــر	عدد التكرارات	النسبة المئوية
١	التكامل بين التعليم النظامى وغير النظامى	١	٨,٣٣%
٢	الأخذ بمنظومة التعليم المستمر .	١	٨,٣٣%
٣	الاهتمام بمنظومة تعليم الكبار	١	٨,٣٣%
٤	الاستيعاب الكامل لجميع من هم فى سن الإلزام	-	-
٥	محو الأمية الأبجدية	-	-
٦	محو الأمية العلمية التقانية	-	-
٧	محو الأمة الحضارية .	-	-
٨	محو الأمية البيئية	٢	١٦,٦٧%
٩	عناصر أخرى .. تذكر .	-	-
١٠	غير واضح	٧	٥٨,٣٣%
	المجمـــــــــــوع	١٢	١٠٠%

أظهرت نتائج التحليل :

وجود عدد قليل من الكتابات التى تناولت الموقف من التعليم للجميع منها كتابات تحدثت بصورة أساسية وأخرى بصورة عرضية ، ومن بين الكتابات - وأصبحت ضمن عناصر التحليل - رأى المترجم .

حيث أضاف مادة مكتوبة إلى الترجمة فمست بعض العناصر كما سنرى .

وفيما يلى عرض للعناصر كما يلى :-

١- التكامل بين التعليم النظامى وغير النظامى :

مادة واحدة تناولت التكامل بين النظامين ، على اعتبار أن التعليم النظامى لا ينفرد بالتعليم ، بل تشاركه مؤسسات أخرى فى المجتمع ، ويستفيد منها الفرد .

" ... إذا كانت المدارس والكليات تقدم نمطاً رسمياً من التعليم فلا يجوز أن نغفل عن أهمية التعليم غير الرسمى الذى يقدم فى كل مجتمع خلال المحاضرات العامة ، والصحافة ، والإذاعة، والسينما ، وفى كثير من البلاد من خلال التليفزيون .

إن هذه كلها من وسائل تثـقيف الجماهير ، والناس يأخذون كثيراً من أفكارهم من خلالها، وهى تحاول بطرقتها المساهرة أن تشكل الرأى العام فى عدة موضوعات اجتماعية ودينية وسياسية ولا ينكر أحد تأثيرها فى المجتمعات الحديثة [١]

٢- الأخذ بمنظومة التعليم المستمر :

توجد مادة واحدة فى هذا الصدد ، وتعد من تعليق المترجم :

" ... لا تقتصر على التعليم النظامى بل تشمل جميع المؤسسات التى يمكن أن تسهم فى توجيه أفراد الشعب وتعليمهم وتدريبهم وإتاحة الفرصة لكل فرد للإفادة

---

[١] ك . مكيرجى ، التربية المقارنة ، ترجمة محمد قدرى ، دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص٣٤٠ .

من التعليم وفقاً لظروفه وإمكاناته ، وخلق الحوافز الاجتماعية التى تجعل من الاستمرار فى التعليم أمراً ضرورياً لجميع الأفراد ... " [٢].

٣ـ الاهتمام بمنظومة تعليم الكبار :

لقد اهتم الكاتب بمنظومة تعليم الكبار لما لها من أهمية ، وأن التعليم لا يجب أن يركز على تعليم الصغار فقط ، وخاصة فى البلاد التى لم تستطع – إلى الآن – محو أمية كل فرد . وهذه الأبعاد التى أضافها المترجم ليضع منظومة متكاملة من التعليم لم يتطرق إليها الكاتب .

" .. لابد من محو الأمية بسبب " : –

١– أنهم إذا أحسنوا القراءة والكتابة والحساب أمكنهم أن يؤدوا شئون الحياة العامة بكفاءة..

٢– التقاليد الديمقراطية لا يمكن أن تنمو وترسخ .. إلا إذا عرف أهلها كيف يدلون بأصواتهم بعد أن يدركوا جيداً نتيجة تصويتهم ولا يمكن أن يتم هذا .. إلا إذا تعلموا ..

٣– إن انخفاض مستوى إنتاج الأميين الاقتصادى إنما يرجع إلى حاجتهم إلى التعليم والمهارة ..

٤– إن الكثير من أنشطة أوقات الفراغ ستفتح أمامهم خلال التعليم ..

إن موجة التعليم إذا اقتصرت على التعليم الإلزامى للأطفال ستحل أمية الكبار بعد أربعين عاماً على سبيل المثال عندما يموت الأميون الحاليون... " [١]

---

[٢] المرجع السابق ، ص٢٤٩ .

[١] المرجع السابق ، ص ص٣٣٦ – ٣٣٧ .

٤ـ محو الأمية البيئية :

المادة المكتوبة تعرضت للمجتمع والبيئة حتى لا تكون المدرسة بمعزل عن المجتمع، ويجب إيقاظ الوعى الخاص بالمجتمع المحلى وحل مشكلاته ، والمشاركة مع الهيئات المعنية بالمجتمع.

وفيما يلى عرض للمادة المكتوبة فى هذا الصدد :

المـــادة الأولى :

" .. إن الأساس السليم لتحقيق سبل الاتصال بالمجتمع المحلى ، هو أن مشكلات المجتمع المحلى هى مشكلات مدرسية ، وإن الطرف النامى للمجتمع المحلى هو أخصب قطاع يثمر فيه تفكير الأطفال وتعليمهم ، وكثير من المناهج المدرسية المتقدمة مبنية حول حل مشكلات المجتمع المحلى ... ويمكن إيقاظ الوعى الخاص بالمجتمع المحلى ، عن طريق نتائج (مسح) المجتمع المحلى التى يقوم بها طلبة المدرسة ، وعندما يقوم الطلاب بحملات التحسين فى المجتمع المحلى فإن الهيئات الأخرى المعنيين بالغرض نفسه تبدى استعدادها للاشتراك فى ذلك العمل ... " [٢]

المـــادة الثانية:

" ... يعتقد البراجماتى أنه ما دام الواقع إنما يخلقه التفاعل بين الشخص وبيئته فلابد للطفل أن يدرس العالم على نحو ما يؤثر فيه ، وكما أن الطفل لا

---

[٢] جورج . ف . نيلر ، مدخل إلى فلسفة التربية ، ترجمة نظمى لوقا ، مرجع سابق ، ص ص١٨ – ١٩ .

يمكن اعتباره بمعزل عن البيئة التى يعيش فيها ، كذلك المدرسة لا يمكن فصلها عن الحياة ذاتها ، فالتربية هى الحياة ، وليست إعداداً لها ...

ومادة الدراسة النظامية أو الشكلية ينبغى أن تشبه – كلما أمكن لذلك – المشكلات المباشرة التى يواجهها الطفل والتى يعنى المجتمع نفسه بحلها ..." (٣)

الفئـــة الثانية : الموقف من التغير الاجتماعى

الموقف من التغير الاجتماعى (حجم التغيرات الاجتماعية وتأثيرها على الواقع المصرى بهدف تغير الأوضاع من التخلف إلى التنمية فى ظل التحديث والانفتاح الاقتصادى)

ـ وتتضمن العناصر التالية :

أ – الموقف من تحديث المجتمع .

ب- الموقف من الانفتاح الاقتصادى .

ج- الموقف من الانتماء القومى العربى لمصر.

د – الموقف من الهجرة .

هـ- الموقف من الانتماء .

---

(٣) كيمبول وايلز ، نحو مدارس أفضل ، ترجمة فاطمة محجوب ، مرجع سابق ، ص٣١٧.

أ - الموقف من التحديث للمجتمع : ويتضمن العناصر الآتية :

جدول رقم (٣٥)

الموقف من تحديث المجتمع

م	العناصر	عدد التكرارات	النسبة المئوية
١	ثورى	٢	١٦,٦٧%
٢	إصلاحى	-	-
٣	تطور تلقائى	-	-
٤	عناصر أخرى .. تذكر .	-	-
٥	غير واضح	١٠	٨٣,٣٣%
	المجموع	١٢	١٠٠%

أظهرت نتائج التحليل :

عدم وجود مادة مكتوبة عن التحديث للمجتمع : ثورى أو إصلاحى أو تطور تلقائى.

سوى أنه يوجد كتابتان تحدثتا عن تحديث المجتمع من خلال التحديث الثورى، ولكن لم يقصد بالثورية التغير الجذرى أو الانقلاب الذى يؤدى إلى تغيير فى نسق المجتمع مثلما حدث مع ثورة يوليو بمصر .

لكنها ثورة العلم والتقدم التى أحدثت انقلاباً صناعياً أثر فى كل جوانب المجتمع ، وكذا تحدثت الكتابتان حقيقة حياتنا الحديثة وأنها تتسم بالتغير السريع الذى يؤثر فى النواحى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى المجتمع .

وفيما يلى أمثلة لكتابات فى هذا الصدد :

المـــادة الأولى :

" .. من المعالم الثابتة نسبياً فى مجتمعنا ، سرعة معدل التغير ، ففى هذه البلاد يقدرون على الدوام الأحوال التى تشجع على التجديد والتغير تقديراً عالياً وبالرغم من أنه صاحب التجديد كثيراً ما يجد مقاومة فى أى مجتمع آخر ، من أولئك الأعضاء الذين يتعرض موقفهم للخسارة نتيجة لذلك ، فإنه يحظى هنا بقسط من التشجيع أكثر مما يحدث فى أى مكان آخر تقريباً وفى أى وقت بين التاريخ ، ويصدق هذا بنوع خاص على السنوات الأخيرة .

وكما يشير " بورتن كلارك **B. clark** فى قوله :

" إن الإنسان العصرى فى ثورة علمية ثابتة ، فالثورة الأولى : كانت ممركزة فى المحرك التجارى وآلة الغزل ، ووضع الآلة مكان العضلة والثورة العلمية الثابتة ، وهى التى حدثت فى السنوات الأربعين الماضية وبخاصة من عام ١٩٤٥ تتمركز فى الطاقة الذرية ، والتشغيل الذاتى، والعقول الإلكترونية ، والمواد الكيمائية ، وهى تمجيدٌ عظيمٌ ... "[١]

---

[١] د. جوسلين ، المدرسة والمجتمع العصرى ، ترجمة محمد قدرى ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٧١ ، ص٨٢.

المـــادة الثانية:

" ... حقيقة التغير السريع فى حياتنا الحديثة هى أكثر التطورات فى حياتنا الجديدة شمولاً وأجدرها بالاهتمام ... " [٢]

ب – الموقف من الانفتاح الاقتصادى : ويتضمن العناصر الآتية :

جدول رقم (٣٦)

الموقـــــف من الانفتـــــــاح الاقتصـــــــادى

م	العناصــــــــــــــــر	عدد التكرارات	النسبة المئوية
١	التحول من نظام اشتراكى إلى اقتصاديات السوق الحر	–	–
٢	الخصخصة وإعادة التكيف الهيكلى	–	–
٣	جذب رؤوس الأموال المصرية والعربية والأجنبية	–	–
٤	تغيرات جوهرية فى الاقتصاد المصرى	–	–
٥	عناصر أخرى .. تذكر .	–	–
٦	غير واضح	١٢	١٠٠%
	المجمــــــــــــــــوع	١٢	١٠٠%

أظهرت نتائج التحليل :

(٢) وليم هيركلبا ترك ، أصول المنهج الجديد ، ترجمة أبو الفتوح رضوان ، محمد الهادى عفيفى ، مرجع سابق، ص٣٥.

عدم وجود أى مادة مكتوبة تعرضت للانفتاح الاقتصادى بكل عناصره أو تغيرات اقتصادية جوهرية . على اعتبار أن الكتابات تمثل الغرب ، وهى زعيمة الرأسمالية والسوق الحر .

٤ – الموقف من الانتماء القومى العربى لمصر ويتضمن العناصر الآتية :

جدول رقم (٣١)

الموقـــــف من الانتماء القومى العربى لمصر

م	العناصـــــــــــر	عدد التكرارات	النسبة المئوية
١	التأكيد على عروبة مصر وانتمائها القومى العربى	١	٨,٣٣%
٢	تميز الدور المصرى داخل المحيط العربى	–	–
٣	الرفض والاكتفاء بالقطرية	–	–
٤	عناصر أخرى .. تذكر .	–	–
٥	غير واضح	١١	٩١,٦٧%
	المجمـــــــــوع	١٢	١٠٠%

اظهرت نتائج التحليل :

عدم وجود مادة مكتوبة سوى التأكيد على عروبة مصر من قبل المترجم .

" .. التربية من أجل دعم الانتماء الوطنى والعربى والإنسانى أى الربط بين التعليم وتاريخ الحضارة المصرية والربط بينه وبين انتماء مصر بالأمة العربية والربط بينه وبين التراث والثقافة الإنسانية ... " [1]

د – الموقف من الهجرة (الداخلية – الخارجية) ويتضمن العناصر الآتية :

جدول رقم (٣١)

الموقـــــف من الهجرة داخلية وخارجية

م	العناصـــــــــــــــر	عدد التكرارات	النسبة المئوية
١	الفقر وتدنى الأوضاع الاقتصادية	–	–
٢	التحيز للمدن (العاصمة) فى التعليم والصحة والعمل والمرافق .	١	٨,٣٣%
٣	تحقيق الذات فكرياً ومهنياً	–	–
٤	ضعف مكانة العلماء	–	–
٥	غياب الحرية الأكاديمية .	–	–
٦	الانفتاح على الغرب والتقدم العلمى (هجرة العقول)	–	–
٧	عناصر أخرى .. تذكر .	–	–
٨	غير واضح	١١	٩١,٦٧%
	المجمـــــــــــــوع	١٢	١٠٠%

نتائج التحليل بالجدول :

---

[1] ك . مكيرجى ، التربية المقارنة ، ترجمة محمد قدرى لطفى ، مرجع سابق ، ص٢٤٩ .

أظهرت عدم وجود مادة مكتوبة للهجرة بأنواعها ، وباقى عناصرها ، على اعتبار أن مكانة العلماء والحرية الفكرية لها وضعها عند الغرب بدليل هجرة علمائنا إليهم .

أما عن التحيز للمدن أو العاصمة فلا توجد سوى مادة واحدة مكتوبة لم تتحدث

- كما فى العنصر - عن التحيز للعاصمة أو المدن عامة على حساب الريف ، وإنما على التحيز للضواحى الغنية على حساب الفقيرة بالمدينة المركزية ، وقد تعرضت كتابة واحدة إلى منح الحرية الأكاديمية ، وأن تكفل أساتذة التعليم العالى أنواع متعددة من الحرية[1]

وفيما يلى المادة المكتوبة فى هذا الصدد :

" ... إذا لم تفحص التربية وتبتدع طريقة لتخريج طلبة أكثر تربية ونجاحاً ، فإن كثيراً مما نفعله فيما عدا هذا سيضيع هباء ، يجب أن نطور المدارس التى ينجح فيها التلاميذ لا فى ضواحينا الغنية وحسب ، بل فى جميع أنحاء مدننا من مناطق الطبقة الوسطى الراقية إلى منطقة الفقر المدقع بالمدينة المركزية ... " [1]

---

[1] المرجع السابق ، ص٣٤٦ .

[1] و. جلاسر ، مدارس بلا فشل ، ترجمة محمد منير مرسى ، مرجع سابق ص٥٠

هـ- الموقف من الانتماء : ويتضمن العناصر الآتية :

جدول رقم (٣٩)

الموقـــــف من الانتـــــماء

م	العناصـــــــــــر	عدد التكرارات	النسبة المئوية
١	الاهتمام بالتنشئة السياسية	٢	%١٦,٦٧
٢	الانتماء فى ظل الأزمات وحرب أكتوبر ١٩٧٣	–	–
٣	الانتماء فى ظل تغير النسق القيمى	–	–
٤	الانتماء فى ظل سيادة القيم المادية	–	–
٥	المحافظة / تجديد الهوية .	–	–
٦	عناصر أخرى .. تذكر .	–	–
٧	غير واضح	١٠	%٨٣,٣٣
	المجمـــــــــــوع	١٢	%١٠٠

اظهرت نتائج التحليل :

عدم وجود مادة مكتوبة عن الانتماء فى ظل الأزمات وتغير النسق القيمى وسيطرت المادية ، فلم نجد سوى الاهتمام بالتنشئة السياسية على اعتبار أنه عنصر هام وعام يمكن أن يتحقق فى أى مجتمع من المجتمعات وتركز على :-

الانتماء والولاء للدولة من احترامه لوطنه كما أظهره المثاليون ، وأهمية الاهتمام السياسى والتنشئة التى تجعل الفرد مدركًا لما يدور حوله ويشارك فى الحياة السياسية وفى كل نواحى الديمقراطية .

وفيما يلى عرض لأمثلة هذا العنصر :

المـــادة الأولى :

" .. بالرغم من أن قليلاً من التلاميذ يشتركون فى العمل السياسى يظفرون بشهرة واسعة، فقد أظهرت دراسة حديثة أجرها "جوزيف كانز" بجامعة ستانفورد، إن معظم التلاميذ لا يهتمون بالشئون السياسية إلا قليلاً ، فهل استظهارنا للحقائق ونظامنا التربوى مسئولان عن فتور الشعور إزاء المسئولية السياسية ؟

نحن بحاجة إلى أحرار عميقى التفكير ، ومحافظى منطقيين وكلنا نخشى أن يضم المنهج المدرسى شئوناً سياسة ، وحين يدلى المواطنون بأصواتهم دون تقدر قائم على التفكير ، فإنهم ينتخبون السياسيين الذين يتعهدون بالإجابات السهلة والحلول السريعة والصور الجذابة ، وكلها مناقضة للديمقراطية .

وأسوأ من هذا كله أن عدداً كبيراً من الشبان يتجنبون المسائل الفعلية ؛ لأنهم لا يفهمون أن هذه المسائل ليس لها إجابات سهلة ، وعن عدم نجاح الإجابات السهلة أو صلاحيتها ، ويتجنبون المسألة برمتها ، فيجب لمقاومة تحاشى التحدى والمسئولية إنقاص سيطرة اليقين فى التربية . ومادمنا ننظر إلى التلاميذ على أنهم أوان فارغة ، يجب أن تملأ بالحقائق ، وما دمنا ندربهم على أن يكونوا عقولاً إلكترونية ، يعطوننا إجابات تنبئية على أسئلة تنبئية ، فنحن نبذره ضمن النظام الديمقراطى والنظام الاجتماعى بذور انهيارها ... " [1]

---

[1] المرجع السابق ، ص ص ٦٠ – ٦١.

المـــادة الثانية:

" ... يرى المثاليون يتمسكون بفلسفة الولاء ؛ لأن الدولة – على المدى البعيد – يقـــال: إنها شخصية أضخم من أى فرد ، وكل أهم من جميع أجزائه ؛ ولذا ينبغى أن

يعلم الطالب أنه يحترم وطنه فى المجتمع الذى ولد فيه .

وعليه أن يدرس – يتعاطف – الأسس والمثل الثقافية لوطنه ومجتمعه ، ولن تنمو حريته إلا بمقدار تناسب مع نمو إحساسه بوجوب الخدمة الشخصية لمجتمعه وأمته كليهما ... " (٢)

الفئـــة الثالثة: الموقف من العدالة الاجتماعية :

الموقف من العدالة الاجتماعية (عدالة التوزيع وتوفير الاحتياجات الأساسية لكل الفئات وتوزيع العائد للنمو والتطور على كل الطبقات بعدالة التوزيع).

ويتضمن العناصر الآتية :

أ – الموقف من الاحتياجات الأساسية .

ب– الموقف من تكافؤ الفرص التعليمية .

ج– الموقف من حقوق الإنسان للفقراء والمهمشين وذوى الاحتياجات الخاصة .

د – الموقف بالنسبة لدور المرأة فى المجتمع .

---

(٢) جورج . ف. نيلر ، مدخل إلى فلسفة التربية ، ترجمة نظمى لوقا ، مرجع سابق ، ص١٤ .

و- الموقف من الاحتياجات الأساسية : ويتضمن العناصر الآتية :

جدول رقم (٤٠)
الموقـــــف من الاحتياجات الأساسية

م	العناصـــــــــــــر	عدد التكرارات	النسبة المئوية
١	الحق فى التعليم	-	-
٢	توفير فرص العمل .	-	-
٣	عدالة التوزيع على القطاعات المجتمعية المختلفة.	-	-
٤	إحداث تنمية شاملة	٢	%١٦,٦٧
٥	عناصر أخرى .. تذكر .	-	-
٦	غير واضح	١٠	%٨٣,٣٣
	المجمـــــــــــوع	١٢	%١٠٠

أظهرت نتائج التحليل :

عدم وجود مادة مكتوبة للاحتياجات الأساسية فى الحق للتعليم ، وفرص العمل وعدالة التوزيع ، ولكن توجد مادة واحدة تحدثت عن التنمية الشاملة ، ودور التربية فى التنمية الشاملة فى إحداث تنمية اقتصادية والعائد للجميع أو أخرى من "المترجم بربطها بالتعليم" [(١)].

وفيما يلى المادة المكتوبة فى هذا الصدد :

" ... إن أية سياسة للتربية من أجل التنمية الاقتصادية لابد وأن تعترف بأن التربية تتداخل مع التنمية الشاملة ، وإلا كنا نخدع أنفسنا ، إذ يجب أن نتذكر أن

[(١)] ك . مكيرجى ، التربية المقارنة ، ترجمة محمد قدرى لطفى ، مرجع سابق ، ص٢٤٩ .

التنمية عملية شاملة يجب أن تواجهها كل من القيم الاقتصادية يجب أن تكون مخططة حتى تساعد على تحقيق ونشر الفرص الاقتصادية والعائد لكل الجماعات العريضة فى المجتمع ... إن التربية من أجل التنمية الاقتصادية يجب أن يخطط لها مع التقدير الواجب لنتائجها الاجتماعية ؛ إذ يجب أن تكون مسئولة اجتماعياً أى : تكون لها سياسة أبعد من مجرد التنمية الاقتصادية ... "[٢]

ب- الموقف من تكافؤ الفرص التعليمية : ويتضمن العناصر الآتية:

جدول رقم (٤١)

الموقـــــف من تكافؤ الفرص التعليمية

م	العناصــــــــــــــــــر	عدد التكرارات	النسبة المئوية
١	إقراره بدون شرط	–	–
٢	التأكيد على إتاحة الفرصة .	١	%٨,٣٣
٣	تيسير سبل الحصول عليها .	–	–
٤	إقرار بشروط معينة (السن – القدرات – الجنس)	٢	%١٦,٦٧
٥	توجد أنواع التعليم (مع / ضد)	–	–
٦	عناصر أخرى .. تذكر	–	–
٧	غير واضح	٩	%٧٥
	المجمـــــــــــــــوع	١٢	%١٠٠

---

(٢) جون و. هانسون ، كول س . برمبك ، التربية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي للدول النامية ، ترجمة محمد لبيب النجيحى ، مرجع سابق ، ص ص١٥ ، ١٦ .

وفيما يلى عرض لنتائج تحليل العناصر :

من نتائج التحليل السابق بالجدول يتضح أن :

الكتابات التى تناولت تكافؤ الفرص التعليمية قليلة جداً ولا تتعدى ثلاث كتابات إحداها تعرضت للتأكيد على إتاحة تكافؤ الفرص التعليمية بصورة عرضية غير أساسية.

ولكن المادتين الأخريين تناولتا ما يتعلق بإقرار شروط القدرات وتحمل النفقات لتحقيق تكافؤ الفرص ، وعلى القادرين تحمل المسئولية حتى يمكن توفيره بعد ذلك لغير القادرين من خلال قروض تقدم لهم ، وترد بعد ذلك ، مع كتابة أخرى من المترجم حول ديمقراطية التعليم لابد أن تشمل : " تكافؤ الفرص التعليمية فى جميع المراحل مع مراعاة الفروق الفردية " [1]

وهذه هى المادة المكتوبة فى هذا الصدد :

" .. لا توجد دولة فى الوقت الحاضر تفرض نفقات التعليم بصورة فعالة على نظامها بحملته ، والخجل الوحيد الذى يثأر ضد هذا العمل لطبيعة الحال أنه سيؤثر تأثيراً قوياً فى تعزيز مواقف الصلابة الطبقية التى قد توجد فى المجتمع ، فيجب أن يكون التعليم لمعظم القادرين فحسب ... ولربما يسأل سائل :

لماذا تقرض الأغنياء ثم تعطى معونة ؟ .... إن المعونة لا تكون لكل شخص لأن ؛ أولئك الذين يستطيعون تحمل الأعباء يجب أن يدفعوها ، أما أولئك الذين لا يستطيعون دفعها مباشرة فيمكن أن تقدم لهم قروض تعليمية وفائدة ، وترد هذه

---

[1] ك . مكيرجى ، التربية المقارنة ، ترجمة محمد قدرى لطفى ، مرجع سابق ، ص٢٤٨ .

القروض بعد إتمام تعليمهم ... ويبدو أن التعليم فى الوقت الحاضر سلعة مجانية فى الغالب ؛ ولذلك فمن الحماقة أن يرفضه الفرد من أجل العمل ... " [٢]

جـ- الموقف من حقوق الإنسان للفقراء والمهمشين وذوى الاحتياجات الخاصة : ويتضمن العناصر الآتية :

جدول رقم (٤٣)

الموقف من حقوق الإنسان للفقراء والمهمشين وذوى الاحتياجات الخاصة

م	العناصر	عدد التكرارات	النسبة المئوية
١	توفير الخدمات التعليمية	٢	%١٦,٦٧
٢	توفير الخدمات الصحية	١	%٨,٣٣
٣	توفير التكافؤ الاقتصادى للجميع .	-	-
٤	توعية المجتمع بحقوق الإنسان	-	-
٥	التميز الإيجابى للفئات المهمشة وذوى الاحتياجات الخاصة	٣	%٢٥
٦	عناصر أخرى .. تذكر	-	-
٧	غير واضح	٦	%٥٠
	المجموع	١٢	%١٠٠

أظهرت نتائج التحليل :

---

[٢] د. آمز ، التعليم والتنمية القومية ، ترجمة محمد منير مرسى ، مرجع سابق ، ص٨٤ .

زيادة المادة المكتوبة عن حقوق الإنسان للفقراء والمهمشين وذوى الاحتياجات الخاصة ، وخاصة فيما يتعلق بتوفير الخدمات التعليمية ، والصحية ، والتميز الإيجابى للفئات المهمشة والاحتياجات الخاصة .

دون أن نجد مادة مكتوبة عن التكافؤ الاقتصادى أو حقوق الإنسان بتوعية المجتمع

أولاً : فيما يتعلق بتوفير الخدمات التعليمية : نجدها ركزت على:

أساس العملية التعليمية المدرس ، حيث إعداده وتدريبه بعد توفير للخدمات التعليمية ، وكذا الوسائل المساعدة للعملية التعليمية من راديو ، وتليفزيون تعليمى ، وكتب مدرسية ، وأشرطة مسجلة .

وفيما يلى عرض لأمثلة الكتابات فى هذا الصدد :

المـــادة الأولى :

" .. إدخال التكنولوجيا الجديدة التى طورت لصالح التعليم وبعض التكنولوجيات المفيدة ليست جديدة من حيث العمر ، بل هى جديدة من حيث عدم استخدامها فى مكان معين ، وأمثلة هذه الطرق الفنية تشمل الراديو والتليفزيون التعليمى ... والكتب المدرسية المبرمجة ، والآلات التعليمية والمحاضرات المسجلة على الأشرطة التليفزيونية ... " [1]

---

[1] جورج ف. نيلر ، الأصول الثقافية للتربية ، ترجمة محمد منير مرسى وآخرين ، مرجع سابق ، ص١٥٩ .

المـــادة الثانية:

" .. إعداد مدرسين مدربين أفضل تدريب أى أنهم أكثر تخصصاً ... وأكثر معرفة وأكثر وعياً بمسئوليتهم تجاه المجتمع ... إن عمل المدرسين الأخصائيين معاً كفريق يمكنهم من أن يتابعوا واجباتهم المعينة دون تداخل ... " [٢]

ثانيا : توفير الخدمات الصحية :

كذلك تناولت كتابة توفير الخدمات الصحية وخاصة للمدرسين فى إعانتهم عند المرض المفاجئ من خلال توفير التأمين الصحى .

وكانت هذه هى المادة المكتوبة :

" ... إن النفقات الباهظة التى تقتضيها حالات المرض المفاجئ أو الحوادث أو يثقل كاهل أى فرد منا ، وإنها لعبء ثقيل على المدرس ذى المرتب المحدود الثابت فإذا ، كان الناظر يريد أن يرفع عن كاهل المدرسين قلقاً .. فعليه أن يتولى حمل المدرسين على تقييد أسمائهم فى واحد من أنواع التأمين المتعدد الخاصة بالعلاج فى المستشفيات والتأمين ضد الحوادث ..." [٣]

ـ خامساً : التمييز الإيجابى لذوى الاحتياجات الخاصة والفئات المهمشة :

أظهرت نتائج التحليل : زيادة الكتابات التى تناولت التميز الإيجابى لذوى الاحتياجات الخاصة وركزت على :

---

[٢] د. آمز ، التعليم والتنمية القومية ، ترجمة محمد منير مرسى ، مرجع سابق ، ص٨٣ .

[٣] كمبيول وايلز ، نحو مدارس أفضل ، ترجمة فاطمة محجوب ، مرجع سابق ، ص٣٧٣.

- تحقيق التنمية التعليمية للمحرومين ، والمهمشين من الزنوج أو الفقراء.
- العمل على عدم تسرب الفئات المحرومة من التعليم .
- عناية المعوقين عقلياً مثل الأسوياء .
- حرص المؤسسات التعليمية على العناية بذوى الاحتياجات الخاصة .
- إعداد فصول خاصة فى المدارس النظامية لذوى الاحتياجات الخاصة .
- تعاون الأخصائيين ورجال علم النفس مع المعلم للتغلب على المشكلات .

وفيما يلى أمثلة الكتابات فى هذا الصدد :

المـــادة الأولى :

" .. لقد كانت مشكلة تربية المحرومين والمضارين ثقافياً من المشاكل التى استغرقت وقتاً طويلاً فى بلاد تعانى من وجود نسبة من الزنوج أو الفقراء أو من مناطق متدنية ، ويتم وضع برامج يمكن الاستفادة منها ، وهذا ما يدعو إليه الكاتب :-

التنمية التعليمية من خلال الحصول على خدمات تعليمية وتنظيم رحلات إلى المكتبات والمتاحف والمسارح ، مع توفير الأموال للمدى الطويل لتوليهم عناية مما تقلل من التسرب وتنتج مواظبة أكثر كفاءة وإنتاجية ... " [1].

---

[1] جورج ف. نيلر ، الأصول الثقافية للتربية ، ترجمة محمد منير مرسى وآخرين ، مرجع سابق ، ص١٥٢ .

المـــادة الثانية:

" .. هناك فئات من المعوقين عقلياً تحتاج إلى عناية واهتمام ، ولا يقتصر الأمر فقط على الأفراد المحرومين تربوياً . الذين لم تهيأ لهم الفرص للحصول على المهارات الضرورية فحسب بل الأفراد الذين تضع قدراتهم العقلية الفطرية موانع حقيقية أمام قدراتهم على تحصيل أى شئ إلا أبسط المهارات ....

لذلك على المؤسسات والنظم التعليمية أن ترعى هؤلاء ، وبالرغم من أن معظم نظم التعليم العام ليست مرنة حتى الآن لمعرفة المطالب التربوية والخاصة بهؤلاء ، فلابد من اتخاذ الخطوات فى هذا الاتجاه ، إذ لابد أن نقضى حياتنا وفقاً لمسئوليتنا نحو الأفراد أو نحو المجتمع العريض على السواء ... [٢] .

المـــادة الثالثة:

" .. أن تلزم بوضع الأطفال ذوى المشكلات التربوية فى مدارس غير متجانسة وفى حجرات دراسية غير متجانسة مع استثناءات قليلة ، فيجب أن نبحث عن وسائل بل نستطيع مساعدتهم فى الحصول على عدد كاف من المدارس النظامية والفصول النظامية حتى لا يستلزم الأمر نقلهم منها إلى العلاج الفردى أو إلى مجموعة بواسطة أخصائيين ، ويجب على الأخصائيين فى المدارس ورجال علم النفس ولمثقفين العلاجيين مساعدة المعلمة فى حجرة الدراسة للتغلب على المشكلات التى لديها من الناحية التأديبية والتربوية ... [١]

---

[٢] د. جوسلين ، المدرسة والمجتمع العصرى ، ترجمة محمد قدرى ، محمد منير مرسى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠١ ، ٢٠٢.

[١] و. جلاسر ، مدارس بلا فشل ، ترجمة محمد منير مرسى ، مرجع سابق ، ص٢١ .

جـ- الموقف بالنسبة لدور المرأة فى المجتمع ، ويتضمن العناصر الآتية :

جدول رقم (٤٣)

الموقـــــف بالنسبة لدور المرأة فى المجتمع

م	العناصـــــــــــــر	عدد التكرارات	النسبة المئوية
١	إقرار حق تعليمها فى مرحلة دون أخرى	-	-
٢	إقرار حق تعليمها فى جميع المراحل .	-	-
٣	إقرار التحاقها بنوع من أنواع التعليم دون آخر	-	-
٤	إقرار التحاقها بكل أنواع التعليم .	-	-
٥	إقرار إتاحة فرصة العمل لها فى مجال دون آخر.	-	-
٦	إقرار المساواة بالذكر فى الحصول على الفرصة التعليمية	١	%٨,٣٣
٧	إقرار إتاحة فرصة المشاركة المجتمعية .	-	-
٨	إقرار إتاحة فرصة العمل لها فى جميع المجالات	-	-
٩	تهيئة الظروف للمرأة حتى تقوم بدورها	١	%٨,٣٣
١٠	عناصر أخرى .. تذكر	-	-
١١	غير واضح	١٠	%٨٣,٣٣
	المجمــــــــــــوع	١٢	%١٠٠

اظهرت نتائج التحليل :

عدم وجود مادة مكتوبة تتعلق بإقرار حق تعليمها فى مرحلة دون أخرى أو جميع المراحل، أو كل أنواع التعليم، أو فرصة العمل فى مجال دون آخر ، أو جميع المجالات.

لكن المادة الوحيدة المكتوبة من خلال إقرار المساواة بالذكر فى الحقوق التعليمية والعملية ، وأن الوضع تغير عما سبق .

وهذه هى المادة المكتوبة فى هذا الصدد :

" ... تغير مركز النساء فقد حصلن على حقوق المواطنة العامة ، ودخلن الميادين المختلفة على قدم المساواة - تقريبا - مع الرجال، وحصلن على الاستقلال الاقتصادى، واكتسبن حريات اجتماعية لم تكن معروفة منذ خمسين عاماً مضت ... ما تراه الآن ، هو تغير من النموذج الأسيوى (الوقور) إلى علاقة زواج تقوم على المساواة بين الشريكين .. ومع اختلاف دور كل من الزوج والزوجة إلا أن الأساسى هو المساواة فى المركز .. " [1]

وكذلك المادة الوحيدة فى تهيئة الظروف حتى تقوم بدورها فى المجتمع من خلال العمل خارج المنزل وتربية الأطفال ، وعلى المؤسسات التربوية مراعاة الظروف ومساعدتها .

وهذه هى المادة المكتوبة فى هذا الصدد :

" ... مع منح المرأة مزيداً من التشجيع والتوجيه طوال تجربتهن التربوية لضمان حصولهن على أنواع المهارات التى ستكون على أعظم جانب من النفع لهن قبل فترة إنهاكهن فى تربية الأطفال وفى أثنائها وبعدها ، وفى حين أننا نعرف أن بعض النساء يفضلن تركيز جهودهن فى مجال معين من العمل أو المهنة بدلاً من تكوين أسرة فإن على أولئك المسئولين عن تحديد أنواع المقررات

---

[1] أ . ك . اتاواى ، التربية والمجتمع ، ترجمة وهيب سمعان ، مرجع سابق ، ص ص٩٣ – ٩٥ .

التى تدرس ، مواجهة أن النساء المتخرجات من مؤسساتنا التربوية لابد على أقل تقدير أن يوزعن اهتمامهن بين الوظيفة والأسرة ... وعلينا أن نسعى للانتفاع إلى أبعد حد بمواهب هؤلاء النساء ، فيجب علينا بذل جهد خاص لتزويدهم أولاً بأكثر المهارات نفعاً ..."[٢]

---

[٢] د. جوسلين ، المدرسة والمجتمع العصري ، ترجمة محمد قدرى ، مرجع سابق ، ص٢٠٠.

٤

الفصل الرابع

نتائج الدراسة
الخاتمة

نتائج الدراسة .. والخاتمة .

- بعد استعرض الباحث نتائج التحليل للكتابات التربوية المؤلفة بالفصل الثالث ، ثم نتائج التحليل للكتابات التربوية للنصوص المترجمة بالفصل الرابع يتم فى هذا الفصل عرض مقارنة بين الكتابات المؤلفة والمترجمة . لتوضيح مدى التوافق والاختلاف بينها .

- كذلك يتم عرض الخاتمة للدراسة كلها من خلال عرض مدى الاستمرارية أو الانقطاع للفكر التربوى فى مصر لفترة الدراسة الحالية والدراسات السابقة لهذه الفترة مع إظهار مدى استيعاب الفكر التربوى لحركة المجتمع .

بعد أن تم تحليل الكتابات المؤلفة ، والكتابات المترجمة أظهرت النتائج تشابهاً فى عناصر واختلافاً فى أخرى ، وفيما يلى مقارنة لكلا الكتابتين للفئات الثلاث :- الموقف من الديمقراطية – الموقف من التغير الاجتماعى – الموقف من العدالة الاجتماعية . للإجابة على التساؤل الرابع :-

ما مدى الاختلاف والتوافق بين نتائج تحليل الكتابات المؤلفة والمترجمة ؟

الفئة الأولى : الموقف من الديمقراطية :

ويتضمن الموقف من الديمقراطية فى ثلاثة عناصر :-

العنصر الأول :

أ- الموقف من ديمقراطية المعرفة للجميع .

ويتضمن مجموعة من العناصر الآتية :

اولاً : تنمية مهارات التعلم الذاتى :

أظهرت نتائج التحليل للكتابات المترجمة قلة عدد الكتابات (كتابة واحدة) فى حين كانت المؤلفة أكثر من ذلك فقد وصلت إلى (إثنتى عشرة) كتابة ، وهذا يعود إلى عدة أسباب هى:

- الكتابات المؤلفة عددها كبير ، فى حين الكتابات المترجمة أقل بكثير .
- ركزت الكتابات المؤلفة من خلال عنصر تنمية مهارات التعلم الذاتى على مراعاة ميول وقدرات التلميذ ، وقدرته على التصرف وحل المشكلات ، واكتساب مهارات وطرق التحصيل ، ومهارات التلميذ فى العمل بنفسه .
- فنجد أن كل كتابة تناولت جزءًا من الأجزاء السابقة ، ولم تتجمع كل هذه الأجزاء فى كتابة واحدة ، أو أنها جميعاً كانت تتناول بعض الأجزاء مجمعة ، وتتكرر فى كل الكتابات .

- أضف إلى ذلك أن دراسة واقع المجتمع المصرى فى فترة الدراسة يختلف عن بعض الكتابات وما تدعو إليه .
- أما الكتابة المترجمة فقد جمعت كل الأجزاء السابقة من مهارات التحصيل والتفكير ، والتطبيق ، وتحقيق الأهداف .، والأهم من ذلك واقع المجتمع الغربى يؤيد الكتابات . فالتقدم العلمى والعملى دليل عليه .
- أضف إلى ما سبق أن أغلب مؤلفى الكتابات هم أنفسهم مترجمو الكتابات فنفس الأفكار فى الكتب المترجمة قد نقلت إلى الكتابات المؤلفة ، فإذا رجعنا إلى النص فى كلتا الكتابتين نجد نفس الكلمات والمعانى والأفكار فمثلا فى النص المؤلف .

" ... أن نساعد الأفراد على أن يتعلموا كيف يفكرون لأنفسهم وبأنفسهم ... (١)

أما النص المترجم :

"... يعتمد التلميذ على نفسه فى التحصيل ، فهو الذى يفكر وهو الذى يحصل، وهو الذى يعمل ، وهو الذى يطبق ، وهو الذى يتعلم فى النهاية ..." (٢)

---

(١) محمد الهادى عفيفى ، عبد الفتاح جلال ، سعيد إسماعيل ، التربية ومشكلات المجتمع ، مرجع سابق

ص ١٥٨

(٢) وليم هيركلباترك ، أصول المنهج الجديد ، ترجمة أبو الفتوح رضوان ، محمد الهادى عفيفى ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

ثانياً : حق التعبير عن الرأى :

اظهرت نتائج النوعين من الكتابات :-

- زادت الكتابات المؤلفة وكذا الكتابات المترجمة .
- كلا النوعين ركز على حق الفرد فى التعبير عن الرأى لدى التلاميذ فى المناقشات ، وتشجيع النقد ، والحرية فى الاجتماعات لأعضاء هيئة التدريس .
- الملاحظ فى الكتابتين التشابه الكبير بينهما – كما ذكرت .
- ويجب أن نذكر أن الكتابات المؤلفة نظراً لازديادها لم تقف عند حق التعبير عن رأى التلميذ فى العملية التعليمية ، بل زادت إلى المجتمع كله ، ودور الإعلام فى إتاحة هذا الحق .

ثالثاً : القدرة على المشاركة فى صنع القرار:

اظهرت نتائج النوعين من الكتابات :-

- زيادة الكتابات المؤلفة مع قلة الكتابات المترجمة .
- الكتابات المؤلفة تناولت المشاركة فى كل القطاعـــات المجتمعيـــة داخـــل المدرســـة،

  والعملية التعليمية جميعها ، والمجتمع كله من خلال المؤسسات الإدارية، واشتراك المواطنين فى صنع القرار .
- أما الكتابات المترجمة فقد اقتصرت على العملية التعليمية ، وخاصةالمتعلم

- كذلك هناك تشابه فى الكتابات التى تناولت المشاركة عند التلميذ والمدرسة وأولياء الأمور مثل :-

النص المؤلف :-

"... لابد أن يشترك فى إدارة المدرسة مع مديرها كل المتصل بها ، من داخل المدرسة وخارجها من أولياء أمور المدرسة ، ومن أهالى المجتمع المحيط بالمدرسة ، ومن ممثلى السلطات المحلية والمركزية المشرفة على التعليم ..." (١)

النص المترجم :-

"... ويتضمن العمل التعاونى اشتراك التلميذ والمدرس فى التخطيط خارج الفصل ، ويقوم أولياء الأمور متعاونين مع المدرسين بأداء خدمات خاصة لم تكن لتستطيع المدرسة لولاهم أن تجعلها فى متناول التلاميذ ..." (٢)

- لكن ليس معنى ذلك التشابه بالنقل التام والمستمر ، بل إن الكتابات المؤلفة تعاملت مع واقع المجتمع ، وشعارات السلطة السياسية .

رابعاً : إتاحة مصادر المعرفة :

أظهرت نتائج نوعى الكتابات (المؤلفة – المترجمة) :-

- زيادة أعداد الكتابات المؤلفة وكذا الكتابات المترجمة .
- الكتابات المؤلفة : قلة الكتابات الأساسية التى تناولت إتاحة مصادر المعرفة ، ومع عدد أكبر من الكتابات بصورة عرضية ، ولكنها جميعاً

---

(١) أبو الفتوح رضوان وآخرون ، المدرس فى المدرسة والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ١٩٨ .

(٢) كيمبول وايلز ، نحو مدارس أفضل ، ترجمة فاطمة محجوب ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

تناولت مصادر المعرفة بكل أنواعها سواء داخل المدرسة أو خارجها ، وإتاحة وسائل متنوعة فى حين اقتصرت الكتابات المترجمة على مصدر معرفى واحد – المدرس – فى نقل المعرفة ، والمساعدة على التفكير .

من هنا نستطيع القول : إن الكتابات المؤلفة لم نوعت فى إتاحة مصادر المعرفة ، فى حين ركزت الكتابات المترجمة على مصدر معرفى واحد فكان الاختلاف بين النوعين .

خامساً : حرية المتعلم :

أظهرت نتائج النوعين من الكتابات :–

- زيادة عدد الكتابات المؤلفة ، وقلة الكتابات المترجمة .
- كلتا الكتابتين ركزت على ديمقراطية المعرفة التى تتطلب حرية المتعلم ، والتشجيع على الابتكار ، وعدم وضع التلاميذ فى قوالب .
- بالطبع الكتابات تتشابه مع بعضها فى هذا العنصر ، فالحرية للمتعلم طريقة تحقيقها واحدة مع شرط مساعدة المنهج والعملية التعليمية والمجتمع لتحقيقها .
- بالإضافة أن الكتب المؤلفة عددها أكبر فتناولها لحرية المتعلم بصورة أوسع .

ب- الموقف من سياسة الكم والكيف فى التعليم :-

اظهرت نتائج النوعين من الكتابات :-

- حدوث اختلافات فى عدد التكرارات فى كلتا الكتابتين فى عنصر سياسة الكم والكيف للمنظومة التعليمية .
- لم تتعرض الكتابات المترجمة لقضية الكم والكيف بكل عناصرها سوى فى الاهتمام بالكم على حساب الكيف ، وكان ذلك وصفاً لحال الدول النامية .
- فى حين اتفقت الكتابات المؤلفة مع الكتابات المترجمة فى عدم تعرضها للكم فى مرحلة دون أخرى أو الكم والكيف فى بعض المراحل ، أما بخصوص الكم والكيف فى جميع المراحل والكم على حساب الكيف فقد زادت أعداد الكتابات فيهما .
- بالطبع - كما ذكر سابقاً - قد يرجع لعدم اهتمام المجتمعات الغربية بقضايا مفروغ من أمرها ، فالكم لديهم لن يطغى على الكيف فى إخراج عمليه تعليمية جيدة ومما يؤكد ذلك أن الكتابة الوحيدة فى الكم على حساب الكيف تعرضت للدول النامية .
- لذلك نجد أصحاب الكتب المؤلفة دائماً ما يستشهدون بحال المجتمعات الغربية فى الاهتمام بالنوعية والكيف ، وخاصة عندما تكون الكتابة المتعلقة بالاهتمام للكم على حساب الكيف تصف حال مجتمع القرية فى بلدنا ، ، وكذا مترجم المادة المكتوبة من مؤلفى الكتابات .

" ... إن طفل القرية الذى يدخل مدرسة ابتدائية لا يتكيف برنامجها مع حاجاته ، ومن المحتمل أن يتسرب منها قبل أن يصبح متعلماً تعليما وظيفياً ..."[1]

جـ الموقف من التعليم للجميع :

د التكامل بين التعليم النظامى وغير النظامى .

اظهرت نتائج النوعين من الكتابات :ـ

- قلة أعداد الكتابات فى المادة المترجمة ؛ وكذلك الكتابات المؤلفة بالقياس بعدد الكتابات جميعاً .
- بالرغم من قلة الكتابات فى كلا النوعين إلا أن الملاحظ تشابه المادتين فى ضرورة التكامل بين التعليم النظامى وغير النظامى :

" ... إذا كانت المدارس والكليات تقدم نمطاً رسمياً من التعليم فلا يجوز أن نغفل عن أهمية التعليم غير الرسمى الذى يقدم فى كل مجتمع خلال المحاضرات العامة والصحافة، والإذاعة ، والسينما ، فى كثير من البلاد من خلال التليفزيون..."[2]

---

[1] ترجمة محمد لبيب النجيحى ، التربية والتقدم الاجتماعى والاقتصادى للدول النامية ، مرجع سابق ، ص٦ .

[2] ك . مكيرجى ، التربية المقارنة ، ترجمة محمد قدرى لطفى ، مرجع سابق ، ص٣٤٠ .

"... والملاعب والنوادى والسينما والمسارح والإذاعة والصحف والمجلات والكتب والمكتبات ، مصادر تربوية كذلك تعين على تشكيل عقول الأفراد ، والمدرسة ما هى إلا قطاع فى العملية التربوية ... " (٣)

٢- الأخذ بمنظومة التعليم المستمر.

٣- وتعليم الكبار.

أظهرت نتائج النوعين من الكتابات :-

- لا توجد مادة مكتوبة فى الكتابات المترجمة سوى مادة واحدة ، وليست إلا تعليق من المترجم ليستكمل منظومة التعليم للجميع .
- أما الكتابات المؤلفة زاد عددها لأنها ؛ تتحدث عن أهميتها فى التعليم وعن الوسائل التى يتم بها التغلب على مشكلة الأمية والتسرب من التعليم .
- لذلك هناك تشابه واضح بين الكتابات المؤلفة وموقف المترجم ؛ لأن الحديث عن مجتمع واحد زادت فيه نسبة الأمية .

" ... لا تقتصر على التعليم النظامى بل تشمل جميع المؤسسات التى يمكن أن تسهم فى توجيه أفراد الشعب وتعليمهم وتدريبهم وإتاحة الفرصة لكل فرد ... "(١)

" .. التربية الدائمة أو التربية المستمرة ضرورة من ضرورات العصر ، وهى إحدى الوسائل الفعالة لتحقيق التكامل بين الوظيفة المتغيرة للمدرسة والمؤسسات التربوية الأخرى وبين موقف الأفراد والهيئات ممن تشغلهم أمور التربية .. " (٢)

---

(٣) أبو الفتوح رضوان وآخرون ، المدرس فى المدرسة والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

(١) ك . مكيرجى ، التربية المقارنة ، ترجمة محمد قدرى لطفى ، مرجع سابق ص٣٤ .

٤- الاستيعاب الكامل لجميع من هم فى سن الإلزام :

٥- محو الأمية الأبجدية .

٦- محو الأمية العلمية التقانية .

٧- محو الأمية الحضارية .

لا توجد كتابة واحدة فى الكتابات المترجمة ، فى حين زادت الكتابات المؤلفة.

من خلال العناصر السابقة يتضح لنا أنها قضايا تعانى منها الدول النامية ، ولا تجد لها سبيلاً فى الدول المتقدمة ؛ لأنها تخطتها بمراحل كبيرة .

نظراً لاستخدام التقنية العالية ، والمتطورة ، ونحن – فى مصر – نتطلع إليهم لننقل ما تقدموا فيه .

٨- محو الأمية البيئية :

- اتفقت الكتابتان على أهمية محو الأمية البيئية ، والمدرسة لا تكون بمعزل عن المجتمع ، بل تشارك فى حل المشاكل بالبيئة .
- لذلك تشابهت الكتابتان فى دور المدرسة والمناهج لإحداث تعاون مع البيئة ، وبالإضافة لاستشهاد بعض الكُتّاب فى الكتابات المؤلفة بأمثلة من البيئات الغربية لتكون مثالاً نفتدى به .

" .. إن الأساس السليم لتحقيق سبل الاتصال بالمجتمع المحلى ، هو أن مشكلات المجتمع المحلى هى مشكلات مدرسية ... " [١]

---

[٢] سيد إبراهيم الجيار ، التربية ومشكلات المجتمع ، مرجع سابق ، ص٥١ .

[١] جورج . ف . نيلر ، مدخل إلى فلسفة التربية ، ترجمة نظمى لوقا ، مرجع سابق، ص١٨ .

" .. كما يتحقق الاهتمام بالخدمات المحلية والنشاط المحلى ويتحقق اهتمام المواطنين بأمور التعليم وتتحسن بيئاتهم المحلية ، وعملهم على رفع مستواها وغير ذلك ... " (٢)

".. لابد من جعل المدرسة صورة من حياة البيئة الحقيقية بإقامة برنامجها على دراسة النشاط الذى يقوم به أفراد المجتمع فى حياتهم الحقيقية ... " (٣)

" .. إن المدرسة الحديثة بحق هى مدرسة المجتمع ، تلك التى تكون خلية حسنة نشيطة فى نسيجه تدأب على الإسهام فى النهوض به بطريق مباشر وغير مباشر .." (٤)

الفئة الثانية : الموقف من التغير الاجتماعى :

١ـ الموقف من تحديث المجتمع :

١ـ ثورى　　٢ـ إصلاحى　　٣ـ تطور تلقائى

أظهرت نتائج النوعين من الكتابات :

- قلة الكتابات المترجمة التى استخدمت التحديث الثورى ، وعدم وجود كتابات تحديث المجتمع عن الطريق الإصلاحى أو التطور التلقائى .
- زيادة أعداد الكتابات المؤلفة فى التحديث الثورى ، وقلة التحديث الإصلاحى وعدم وجود تحديث عن طريق التطور التلقائى .

---

(٢) عبد الغنى عبود ، إدارة التربية وتطبيقاتها المعاصرة ، مرجع سابق ، ص١٢٥ .

(٣) محمد الهادى عفيفى ، التربية والتغير الثقافي ، مرجع سابق ، ص٣٩٢ .

(٤) أبو الفتوح رضوان وآخرون ، المدرس فى المدرسة والمجتمع ، مرجع سابق ، ص٢٤٩ .

- تحديث المجتمع من خلال التغير تحديثاً جذرياً شاملاً فى الكتابات المترجمة بقصد (ثورى) ، ثورة العلم والتقدم ، وطبيعة المجتمع التى تتسم بالتغير السريع ، فى حين الكتابات المؤلفة جمعت بين ثورة العلم والتقدم ، والتغير السريع للمجتمع مع ثورة ضد الاستعمار أو الفساد (٢٣ يوليو ١٩٥٢ أو ١٩٧١) فأحدثت سلسلة من الثورات الوطنية فى النصف الثانى من القرن العشرين غيرت جوانب الحياة الاجتماعية ، والسياسية ، والاقتصادية.

" .. حقيقة التغير السريع فى حياتنا الحديثة هى أكثر التطورات فى حياتنا الجديدة شمولاً وأجدرها بالاهتمام ... " (١)

" ..الثورة تغير سريع جذرى مفاجئ شامل فى جميع نواحى الحياة فى المجتمع، أى أن هذا التغيير يشمل النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والثقافية.."(٢)

هـ الموقف من الانفتاح الاقتصادى :

اظهرت نتائج النوعين من الكتابات :

- عدم وجود كتابة واحدة مترجمة تناولت الانفتاح الاقتصادى بعناصره .

---

(١) وليم هيركلباترك ، أصول المنهج الجديد ، ترجمة أبو الفتوح رضوان ، محمد الهادى عفيفى ، مرجع سابق ، ص٣٥ .

(٢) محمد لبيب النجيحى ، التربية وبناء المجتمع العربى ، مرجع سابق ، ص١٢١ .

- قلة عدد الكتابات المؤلفة بصفة عامة وزاد عنصر الخصخصة وإعادة التكيف الهيكلى، فى حين عنصر التغيرات الجوهرية فى الاقتصاد المصرى لم يتعد ثلاث كتابات .
- لكن الشاهد فى كلتا الكتابتين أن المترجم يظهر النظام الرأسمالى والحرية الاقتصادية بصورة التقدم والازدهار ، ونحن نسعى إلى تطبيق النظام لتسير فى نفس التقدم .

جـ الموقف من الانتماء القومى العربى لمصر :

أظهرت نتائج النوعين من الكتابات :

- عدم وجود كتابة واحدة لعناصر الانتماء القومى العربى لمصر فى الكتابات المترجمة سوى التأكيد على عروبة مصر من قبل المترجم .
- زادت الكتابات المؤلفة التى تؤكد عروبة مصر ، وتميز الدور المصرى داخل المحيط العربى .
- بالتالى لا يوجد أى تشابه فى الكتابتين فى هذا العنصر .

د ـ الموقف من الهجرة (داخلياً وخارجياً) .

أظهرت نتائج النوعين من الكتابات :

- عدم وجود كتابة واحدة لعناصر الهجرة الداخلية والخارجية فى الكتابات المترجمة سوى ما يتعلق بالتحيز للمدن ، ولكنها تحدثت عن التحيز للضواحى الغنية على حساب الفقر بالمدينة المركزية .

- أما الكتابات المؤلفة نجد قلة بصفة عامة مع تفاوت فى عناصرها تزيد مع التحيز للمدن (العاصمة) على حساب الريف ، والانفتاح على الغرب (هجرة العقول) لما يمثله الغرب من تقدم .

هـ- الموقف من الانتماء :

اظهرت نتائج النوعين من الكتابات :

- الكتابة المترجمة لم تتحدث عن الانتماء سوى من خلال كتابتين عن الاهتمام بالتنشئة السياسية ، وباقى العناصر لم توجد كتابة واحدة .
- الكتابة المؤلفة تحدثت عن عناصر الانتماء ، ولكن كتابات قليلة جداً ، وخاصة الانتماء فى ظل الأزمات وتغير النسق القيمى والقيم المادية .
- لكن هناك تشابه فى الاهتمام بالتنشئة السياسية ، ودور التربية فى تعزيز الانتماء للوطن ، والقضاء على الفرقة بين أفراد المجتمع .

" .. إن معظم التلاميذ لا يهتمون بالشئون السياسية إلا قليلاً ، فهل استظهارنا للحقائق ونظامنا التربوى مسئولان عن فتور الشعور إزاء المسئولية السياسية؟.. " [1]

" .. الإحساس بالانتماء يؤدى إلى القضاء على أسباب التوتر ، والفرقة بين أفراد المجتمع حتى يفنوا فيه جميعاً ، وبذلك يقضى على الطبقات الاجتماعية وتشيع العدالة ، وتحقيق هذا كله يعتمد على أساس من الوعى الاجتماعى الذى لابد له من التربية .."[2]

---

[1] و. جلاسر ، مدارس بلا فشل ، ترجمة محمد منير مرسى ، مرجع سابق ص٦١ .

[2] محمد لبيب النجيحى ، مقدمة فى فلسفة التربية ، مرجع سابق ص٤١٤

الفئة الثالثة: الموقف من العدالة الاجتماعية : وتتضمن العناصر الآتية:

أ- الموقف من الاحتياجات الأساسية :

اظهرت نتائج النوعين من الكتابات :

- عدم وجود مادة مكتوبة لعناصر الاحتياجات الأساسية من : الحق فى التعليم ، توفير فرص العمل ، عدالة التوزيع على القطاعات المجتمعية ، سوى عنصر إحداث تنمية شاملة (كتابتين فقط) فى الكتابات المترجمة .
- أما الكتابات المؤلفة تنوعت فى عرض الاحتياجات الأساسية فقد كثرت الكتابات فى عنصر الحق فى التعليم وعدالة التوزيع ، وإحداث التنمية الشاملة ، وقلة فى عنصر توفير فرص العمل .

" ... إذ يجب أن نتذكر أن التنمية عملية شاملة يجب أن توجهها كل من القيم الاقتصادية وغير الاقتصادية ... " (١)

" ... إن عملية التنمية عملية متكاملة فيجب أن تتضمن جميع ميادين المجتمع بما فيه الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ... " (٢)

---

(١) جون و. هانسون ، التربية والتقدم الاجتماعي والاقتصادى للدول النامية ، ترجمة محمد لبيب النجيحى ، مرجع سابق ، ص١٥ .

(٢) محمد لبيب النجيحى ، التربية وبناء المجتمع العربى ، مرجع سابق ، ص٢٣٢ .

هـ. الموقف من تكافؤ الفرص التعليمية :

أظهرت نتائج النوعين من الكتابات :

- قلة الكتابات المترجمة التى لا تتعدى ثلاث كتابات لعناصر تكافؤ الفرص التعليمية.
- تنوعت الكتابات بين قلة وكثرة فى الكتابات المؤلفة ، وقد كثرت فى إقرار مع توحيد أنواع التعليم ، وإقرار التكافؤ الفرص التعليمية بشرط القدرات .

" ... لا توجد دولة فى الوقت الحاضر تفرض نفقات التعليم بصورة فعالة على نظامها بجملته .. " (٣)

" ... ويترتب على ذلك تأكيد المفهوم الديمقراطى لتكافؤ الفرص والذى يختلف عن المفهوم الطبقى الذى يتخذ من العوامل الاجتماعية والاقتصادية محددات له .. " (١)

---

(٣) د. آمز ، التعليم والتنمية القومية ، ترجمة محمد منير مرسي ، مرجع سابق ، ص٨٤ .

(١) محمد الهادى عفيفى ، فى أصول التربية – الأصول الفلسفية للتربية، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ١٩٧٧، ص٣٥٤ .

جـ الموقف من حقوق الإنسان للفقراء والمهمشين وذوى الاحتياجات الخاصة :

١ـ توفير الخدمات التعليمية :

اظهرت نتائج النوعين من الكتابات :

- قلة الكتابات المترجمة التى لم تتعد كتابتين ، وفى المقابل زيادة عدد الكتابات المؤلفة.
- اتفقت الكتابتان على ضرورة توفير الخدمات التعليمية من خلال الوسائل التعليمية ومدرسين مدربين ، وخدمات تشمل جميع الأطفال .

إلا أنهما لم يخصصا عناية للفقراء والمهمشين وذوى الاحتياجات الخاصة ؛ فكان الكلام عاماً على كل الفئات.

٢ـ توفير الخدمات الصحية :

- لا توجد سوى كتابة واحدة مترجمة أمام سبع كتابات مؤلفة .
- لكن اختلفت الكتابات ؛ حيث ركزت الكتابات المؤلفة على توفير الخدمات الصحية للتلاميذ ، وإتاحة العلاج المجانى لغير القادرين.

فى حين ركزت الكتابة المترجمة على توفير التأمين الصحى على المدرسين ضد الأمراض والحوادث .

٣ـ توفير التكافؤ الاقتصادى للجميع :

٤ـ توعية المجتمع بحقوق الإنسان :

- لا توجد أية كتابات مترجمة ، فى حين الكتابات المؤلفة قليلة العدد لكنها أكدت على تحقيق العدالة بين الحضر والريف والمهمشين والفقراء وأصحاب الاحتياجات الخاصة أسوة بالأسوياء .
- مع الالتزام بحقوق الإنسان .

هـ التميز الإيجابى للفئات المهمشة وذوى الاحتياجات الخاصة :

- زيادة الكتابات المترجمة ، وإلى زيادة لا بأس بها فى الكتابات المؤلفة .
- اتفقت الكتابتان فى التركيز على الفئات المهمشة وذوى الاحتياجات الخاصة فى الرعاية .

" .. فالمدرسة يجب أن يكون لديها تشخيص كامل لعاهة الأطفال ودرجتها..."[١]

" ... هناك فئات من المعوقين عقلياً تحتاج إلى عناية واهتمام ولا يقتصر الأمر فقط على الأفراد المحرومين تربوياً ... " [٢]

لكن حدث اختلاف فى الفئات المحرومة فقد تحدثت الكتابات المترجمة عن الزنوج فى حين تحدثت الكتابات المؤلفة عن الفئات الريفية الفقرة .

---

[١] رياض محمد عسكر ، رعاية غير الأسوياء وواجب الدولة نحوهم ، مرجع سابق ، ص٢٦.

[٢] د. جوسلين ، المدرسة والمجتمع العصرى ، ترجمة محمد منير مرسى ، مرجع سابق ، ص٢٠١ .

جـ الموقف بالنسبة لدور المرأة فى المجتمع :

أظهرت نتائج النوعين من الكتابات :

- قلة عدد الكتابات سواء المترجمة أو المؤلفة .
- الكتابات المؤلفة ركزت على إقرار حق تعليم المرأة فى جميع المراحل والتحاقها بكل أنواع التعليم ، والمساواة بالرجل فى الفرص التعليمية ، وإتاحة المشاركة المجتمعية .
- الكتابات المترجمة ركزت فقط على إقرار المساواة بالرجل وتهيئة الظروف للمرأة لتقوم بدوها من خلال كتابتين .
- اتفق النوعان فى إقرار المساواة ، ولكن كل نوع تحدث عن المساواة بنظرة مختلفة فالمترجم ذكر أن الوقت قد تغير لوضع المرأة وكلاهما (المرأة والرجل) أصبحا شريكين ، أما المؤلف ذكر حق تكافؤ الفرص التعليمية حسب القدرات وليس الجنس ، والمرأة نصف المجتمع ...

" ... تغير مركز النساء ، فقد حصلن على حقوق المواطنة العامة ، ودخلت الميادين المختلفة على قدم المساواة تقريباً مع الرجال ... " [٣]

" إن مبدأ حق تكافؤ الفرص التعليمية يعطى لتوزيع الفرص التعليمية حسب القدرات والاستعدادات ، وإقرار حق الأنثى فى التعليم يعطى للمجتمع قوة ... " [١]

---

[٣] ك . اوتاواى ، التربية والمجتمع ، ترجمة وهيب سمعان ، مرجع سابق ، ص٩٣.

[١] محمد لبيب النجيحى ، التربية وبناء المجتمع العربى ، مرجع سابق ، ص٢٠٠ .

- اتفق النوعان كذلك فى تهيئة الظروف للمرأة حتى تقوم بدورها ، فكلاهما كانت المادة المكتوبة وا[١٣]حدة ، ولكن اختلفا فى أسلوب التهيئة .

فالمترجم تحدث على إمداد المرأة بمهارات لتوازن بين الوظيفة والأسرة أما المؤلف ركز على مساعدة المرأة فى إنشاء دور الحضانة لتستطيع الخروج للعمل.

- بناء على ما سبق : فإن خاتمة الدراسة تحاول إبراز أهم النتائج فى استجابة الفكر التربوى لحركة المجتمع فى مصر ، والقضايا التى أثارتها مع مدى الاستمرارية والانقطاع فى الفكر التربوى لفترة الدراسة وسابقها، ومدى التوافق والاختلاف بين قضايا المجتمع وواقعها التعليمى، وبين الفكر التربوى فى الإجابة على التساؤل الرئيسى والمتفرع منه :

- تبرز قيمة الفكر التربوى فى مدى استيعابه لحركة المجتمع ، ومدى تأثيره فيه باعتباره الموجه للممارسات والتطبيقات ، والفكر الواضح المستجيب للواقع يؤثر فى دفع حركة المجتمع من خلال هذه الدراسة نحاول أن نركز على الاستمرارية والانقطاع فى الفكر التربوى لنقف على قضايا انشغل بها الواقع المصرى ، واستجابة الفكر التربوى لحركة المجتمع فى مصر من خلال فئات تضم بعضا من قضايا المجتمع :-

الديمقراطية - التغير الاجتماعى - العدالة الاجتماعية

ويندرج تحت كل فئة مجموعة من العناصر تكون قضايا مجتمعية هامة :

---

(١٣)

الفئة الأولى :

الموقف من الديمقراطية (التى تقتصر على بعض مظاهر الديمقراطية فى الفكر التربوى فى مصر من خلال ديمقراطية المعرفة والتعليم للجميع ، والاهتمام بالكم والكيف فى المنظومة التعليمية) .

أ. دراسة : (زينب حسن حسن ١٨٠٥ – ١٨٨٢) (١)

- فقدت الحياة الفكرية عنصر الإبداع والتجديد واستحالة الأصالة الفكرية من خلال العهد العثمانى ، تدهور المستوى التعليمى لعدم وجود سياسة تعليمية وفلسفة تربوية .

لقد اقتصر فيها التعليم على العلوم الدينية دون المعرفة بالعلوم الرياضية ، لكن الجميع حظى بالتعليم سواء للصغار أو الكبار فى ظل علوم بسيطة .

- أعطى الحق للطلاب فى التعبير عن الرأى أمام الشيخ وتغير حال المجتمع فى عهد (محمد على) فى الاهتمام بمنظومة التعليم ، وتحديثه وإنشاء المدارس والاهتمام بكم وكيف التعليم فكان الفكر التربوى مبنياً على تحديث وتحضير المجتمع لكن بالرغم من التحضر ، ومصادر المعرفة المتاحة ، والتعليم لم يكونوا أساس الفكر التربوى فالحرية والديمقراطية ، وحق التعبير عن الرأى والقدرة على المشاركة فى صنع القرار هى أساس الفكر فكان الانهيار بعد محمد على .

---

(١) زينب حسن حسن ، دراسة الفكر التربوي في مصر من عام ١٨٠٥ – ١٨٨٢ ، مرجع سابق

٢- دراسة : (سعيد إسماعيل على ١٨٨٢ - ١٩٢٣) (٢)

- حظى التعليم بالاهتمام ، وأشرفت الدولة عليه ، ونعم الجميع بالتعليم فى سياسة نشر التعليم وتعميمه ، وظهرت صحف ومجلات تربوية تهتم بقضايا التعليم ، ورواد دعوا إلى نشر التعليم وتطويره وإدخال العلوم الحديثة مع قواعد عامة فى التعليم من خلال تربية حديثة تخدم المتعلم وتكامل المعلومات ، والعلوم التى يقدمها المعلم للتلميذ .
- لم تكن هناك نظرية شاملة متكاملة بالفكر التربوى ، بل جزئيات أو شذارات فكرية متعددة متفرقة حارب فيها الاستعمار التعليم ، والمعرفة وقصره على الطبقات الغنية وقد وصلت نسبة ميزانية التعليم إلى ٢,٨%.

٣- دراسة : (حسان محمد حسان ١٩٢٣ - ١٩٥٢) (١)

- اتخذ التعليم والمعرفة شكلاً جديداً على مستوى الفكر لظهور رواد التعليم فى تاريخ مصر الحديث (طه حسين – إسماعيل القبانى) تحققت مجانية التعليم فى ظل دستور ١٩٢٣ للمرحلة الأولية .

توحد التعليم فى المرحلة الأولى لكل أبناء الوطن ، وتطورت المناهج وطرق التدريس ، وزادت المناهج الدراسية بكم كبير من المعارف والعلوم وصلت لحد التكدس .

- أما التعليم الفنى أصابه القصور لعدم ربطه بسوق العمل .

---

(٢) سعيد إسماعيل على ، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لحركة الفكر التربوى في مصر ١٨٨٢ - ١٩٢٣ ، مرجع سابق .

(١) حسان محمد حسان ، اتجاهات الفكر التربوي في مصر عام ١٩٢٣ - ١٩٥٢ ، مرجع سابق

وفى ظل الاستعمار لم يحظِ التعليم الجامعى بنفس قدر الاهتمام للتعليم فى المرحلة الأولى.

وزاد من الاهتمام بالتعليم المنهج العلمى القائم على التجريب فكانت ثورة فكر أنتجت المدارس التجريبية التى تغلبت على الكم فى التعليم .

- اتسمت الفترة بزيادة أعداد المدارس والتلاميذ مع ميزانية التعليم وصلت إلى ٥,٨% ، مع أن الاستعمار دائماً ما يحاول تقليص الجهد الوطنى ومحاصرته فى دائرة ضيقة لا ينعم فيها الجميع بالتعليم .

٤. دراسة : (طلعت عبد الحميد ١٩٥٢ – ١٩٧٠) [٢]

دراسة : (فاتن محمد عدلى ١٩٥٢ – ١٩٨١) [٣]

دراسة : (سلوى غريب جادو من أوائل السبعينيات حتى أواخر التسعينيات) [٤]

- فى ظل ثورة يوليو كان الاهتمام الواضح بالمنظومة التعليمية ، والمعرفة للجميع أنجزت فى مجال التعليم أكثر عما كان فى الفترة السابقة ، والاهتمام بالنواحى الكمية فى الأعداد والميزانية .

---

(٢) طلعت عبد الحميد ، دراسة تحليلية للفكر التربوى فى مصر ١٩٥٢ – ١٩٧٠ ، مرجع سابق

(٣) فاتن محمد عدلى ، الخطاب التعليمى الرسمى وغير الرسمى فى مصر من عام ١٩٥٢ – ١٩٨١ ، رسالة دكتورا غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث لتربوية ، جامعة القاهرة ٢٠٠١.

(٤) سلوى غريب جادو ، تحليل الخطاب التربوى فى مصر (من أوائل السبعينيات حتى أواخر التسعينيات) ، رسالة دكتورا غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ١٩٩٩ ..

- لذلك تعد فترة الخمسينيات والستينيات وحتى منتصف السبعينيات تجلى فيها الإلزام والمجانية الممتدة لجميع مراحل التعليم ، وتوسيع القاعدة الكمية للمتعلمين ، وسيطرت الدولة على معظم وسائل الإنتاج ، وجاءت مسئوليتها شبه الكاملة عن التعليم من حق الدولة .
- أثرت ثورة يوليو على التعليم ومنحت حق المعرفة والتعليم للجميع من خلال مجانية التعليم ، وتوسعت فيها لكل أفراد المجتمع .
- تم وضع خطة للتنمية التعليمية تستخدم العلوم والتكنولوجيا لرفع كفاءة الخدمة التعليمية .
- زادت نسبة استيعاب من هم فى سن الإلزام فى المدارس الابتدائية عما قبل وصلت إلى ٥٠,٣% من مجموع السكان من سن ٦-١٢ عام ١٩٦٠/٥٩ ، وزاد معها حجم الإنفاق على التعليم .
- شغلت قضية محو الأمية الاهتمام فى فترة الستينيات فتم إنشاء الإدارة العامة للتربية الأساسية ، ومكافحة الأمية التى وصلت إلى نسبة كبيرة فى مصر عام ١٩٦٠ (٧٠,٣%) مع زيادة النسبة فى الإناث عن الذكور والريف عن الحضر ، وكانت هناك محاولات للقضاء عليها لكنها ظلت مرتفعة .
- لم تتضح فى الستينيات من خلال التعليم للجميع مفهوم التعليم المستمر أو تعليم الكبار فكان التركيز على التعليم الإلزامى والمجانية فى ظل فلسفة التعليم .

اما فترة السبعينيات (١٩٧٠ – ١٩٨١) فترة الدراسة الحالية

- استمر الموقف من ديمقراطية المعرفة والتعليم للجميع ، والاهتمام بمنظومة التعليم ، بل إن فترة السبعينيات شهدت طوراً ملحوظاً لم تشهده الفترات السابقة .
- فى ظل برنامج العمل الوطنى ، وورقة أكتوبر والانفتاح تم وضع سياسة تعليمية تتفق مع الدولة العصرية اقترن العلم بالإيمان طوال فترة الدراسة، وتطور فيها الاهتمام بالكم والكيف فى منظومة التعليم .
- رسم برنامج العمل الوطنى خريطة الدولة أن التعليم فى خدمة المجتمع ولا مكان فيها للأمية ، واعتبار محو الأمية واجب وطنى من خلال ثورة تعليمية شاملة من محو الأمية إلى التعليم العام والفنى والجامعى ، والبحث العلمى والتكنولوجى .
- تم ربط التعليم بالتكنولوجيا ، والإيمان ، والتخطيط ، والتجارة ، والعلاج ، والسلام من بداية السبعينيات إلى آخرها .
- اهتمت الفترة من خلال ورقة أكتوبر ١٩٧٤ بوضع استراتيجية شاملة فى نظم ومفاهيم التعليم والتثقيف العام بكل أنواعه .
- حق التعليم للجميع فى المجانية ومد فترة الإلزام والاستيعاب الكامل لمن هم فى سن الإلزام زادت النسبة عن الستينيات(عام ١٩٧١/٧٠ ٥٩,٧% إلى عام ١٩٨١/٨٠ ٦٥,٨%) ومدت مرحلة الإلزام عام ١٩٨١ .
- زادت نسبة الإنفاق على التعليم لتشمل كل أفراد المجتمع فى الريف والحضر وقضية محو الأمية الممتدة من الفترات السابقة حتى وصلت ٥٥,٦% عام ١٩٨٠ فى تفاوت بين الذكور والإناث والريف والحضر .

- الاهتمام بتعليم الكبار والتعليم المستمر المفتوح للفلاحين والعمال والتكامل بين التعليم النظامى وغير النظامى وربط سياسة التعليم بخدمة المجتمع .
- ظهر الاهتمام بسياسة الكم والكيف أكثر من الخمسينيات والستينيات ، وتركز الاهتمام على إعادة التوازن بينهما والعمل على تغير أساليب التعليم وربط التعليم بالتقدم العلمى من خلال الانفتاح .
- التعليم المستمر وتعليم الكبار تم وضع سياسة شاملة تشترك فيها كل الأجهزة مع محو الأمية .
- يتضح مما سبق : لم يكن هناك انقطاع فى الفكر التربوى بل الاستمرار والتواصل فى فترة الدراسة الحالية والفترات السابقة تمثلت فى القضايا التعليمية وديمقراطية المعرفة للجميع ، وإن اختلفت فى فترة عن الأخرى لكن التواصل استمر .
- استجابة الفكر التربوى لحركة المجتمع محققة وإن تفاوتت من فترة لأخرى سواء فى الاستيعاب الكامل أو متعثر عنه .
- الفكر التربوى أحدث تغيرات شاملة فى حركة المجتمع اتضحت فى فترة الاحتلال وبعدها حتى فترة الدراسة الحالية .

الفئة الثانية:

الموقف من التغير الاجتماعى (حجم التغيرات الاجتماعية وتأثيرها على الواقع المصرى بهدف تغيير الأوضاع من التخلف إلى التنمية فى ظل التحديث والانفتاح).

١- دراسة : (زينب حسن حسن ١٨٠٥ – ١٨٨٢)

- حكم العثمانيون مصر حكماً إقطاعياً لم يحدث تغيراً جذرياً فى حياة المجتمع المصرى رغم بقائه ثلاثة قرون فرض على المجتمع العزلة عن العالم .
- ضرب المصريون أروع الأمثلة فى الانتماء فى ظل الأزمات والثورات والحروب دفاعاً عن الوطن تمثل ذلك فى إخراج الفرنسيين وتغيير الحاكم وتعيين آخر والوقوف ضد الظلم .
- نعمَ العلماء بحسن المعاملة والمكانة والتقدير سواء من العثمانيين أو غيرهم ، وزادت المكانة عندما تم اختيار أول حاكم ١٨٠٥ .
- تغير المجتمع جذرياً فى عهد محمد على عما سبق ، ونقل المجتمع من حالة التخلف التام إلى التنمية فى ظل تحديث وانفتاح على الدولة الأجنبية، ولكن انفتاح مقيد بشخصه يأخذ منه ما يريده ، ولكن نظام الاحتكار الذى وضعه أحدث فوارق وطبقات داخل المجتمع .

٢- دراسة : (سعيد إسماعيل على ١٨٨٢ - ١٩٢٣)

- فى ظل الاحتلال ظهر مفكرون أعطوا العلم مكانة ورفعوا شأن التربية وتفتحت مصر على العالم الخارجى بإنشاء مدارس لتعليم اللغات وإدراك مدى أهمية تعميم التعليم وإلزامه لتقليل الفجوة الطبقية .
- نعمت البلاد بالوطنية والانتماء فى ظل ثورات أثبتت الولاء للوطن والوقوف خلف الزعماء .

٣- دراسة : (حسان محمد حسان ١٩٢٣ - ١٩٥٢)

- اتخذ النمو الرأسمالى فى مصر إلى إبراز عقبات ساعدت على تقليل فاعلية التعليم وتركزت الملكية الزراعية فى يد فئة قليلة ، تتحكم فى الأغلبية فيما يسمى بالإقطاع الذى سيطر على اقتصاد الوطن ، والعمل على ضرب القوى الشعبية والسياسية والأحزاب حتى لا تتحد ولا تتجمع ضد المحتل .

وفى ظل احتكار الرأسمالية الأجنبية لكثير من الأعمال ازداد الطلب على خريجى المدارس الأجنبية .

- درجة التخلف الاقتصادى والاجتماعى تجعل الناتج الفكرى هزيلا إلى حد ما بحكم ما هو معروف من أن الفكر إفراز لوضعية اجتماعية واقتصادية، والفكر يمكن أن يتجاوز هذا الواقع فى أحلامه وطموحاته لكن مع وجود الاستعمار أصبح مرتبطاً بهذا الواقع وإمكاناته فيظل التخلف الاجتماعى والاقتصادى .

٤- دراسة : (طلعت عبد الحميد ١٩٥٢ - ١٩١٨)

دراسة : (فاتن محمد عدلى ١٩٥٢ - ١٩٨١)

دراسة : (سلوى غريب جادو (١٩١٨ - فى أواخر التسعينيات)

- فى ظل فترة الخمسينيات ثورة يوليو - كان التغير الاجتماعى من فترة عاشت فيها البلاد تحت حكم الاستعمار إلى الحرية ، اتبعت فيها الدولة النظام الاشتراكى لتقضى على الطبقية وتحقق العدالة الاجتماعية ، لكن استمر الاتجاه الرأسمالى المعتمد على المشروعات الحرة حتى علم

١٩٥٦ إلى مرحلة الرأسمالية الموجهة ١٩٥٧ إلى ١٩٦١ فى إنشاء المؤسسات الاقتصادية إلى ما يسمى اشتراكية الدولة بعد إجراءات التأمين والخطة الخمسية ودعم القطاع العام لتدعيم الطبقات الفقيرة ، فاستفادت الطبقات الوسطى التى ينتمى إليها قادة النظام والانتلجنسيا المصرية .

- اتسمت فترة الخمسينيات والستينيات بعدم التبعية للدول الكبرى ، وإن اضطر عبد الناصر إلى طلب قروض خارجية لكنها لم تؤثر على السلطة المصرية بدليل أن مصر لم تكن مديونة للخارج .
- كانت أغلبية الإجراءات تتم بصورة إصلاحية جزئية هادئة أكثر من أن تكون بصورة ثورية جذرية مثل قانون الإصلاح ، الزراعى ويستثنى من هذا تأميم القناة وإن كان البعض يعتبره رد فعل أكثر من أن يكون نتيجة فكر مسبق لدى قادة النظام .
- القومية العربية التى تعد رابطة تاريخية وحتى بعد فشل الوحدة بين مصر وسوريا ، وإظهار مدى الانتماء القومى العربى لمصر ، ظهر ذلك فى خطب عبد الناصر " كلنا فى الجمهورية العربية المتحدة سنحمل السلاح إذا ما تعرض أى جزء من الوطن العربى للعدوان ، بهذا نحمى وطننا وقوميتنا " .

انعكست القومية العربية على المناهج الدراسية " فتوحد العرب ضد الاستعمار الأوربى، وبدء النضج فى الخمسينات فأصبح النضال واحداً ".[1]

---

(1) محسن خضر ، الاتجاه القومي العربي في التعليم المصري ، مرجع سابق ، ص١٧ .

- أما عن التنشئة السياسية كانت الثورة حافزاً من القيادة للطلاب لاستكمال مسيرة الثورة والدعوة لمشاركة المعلمين وأساتذة الجامعة فأثار العمل الوطنى حماس الشباب جاء ذلك فى الميثاق الوطنى .

حرصت القيادة على إعداد مواطن موالٍ للنظام من خلال المناهج وتنمية تنشئة المواطن تنشئة سياسية يتعرف على حقوقه وواجباته فى المراحل المختلفة ، لكن تغير الحال بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ حيث غابت الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعة والمشاركة فى التوجهات الحاكمة للديمقراطية.

اما فترة السبعينيات (١٩٧٠ – ١٩٨١) فترة الدراسة الحالية :

- تحول النظام الاقتصادى من اشتراكية عبد الناصر وسيطرة الدولة إلى رأسمالية السادات والتبعية الاقتصادية منذ عام ١٩٧٤ بداية الانفتاح الاقتصادى ، ونقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص فشهدت البلاد انفتاح سوق حر جذبت فيه رؤوس الأموال الأجنبية (سيطرت ٥% من الأسر فى مصر على ربح الدخل القومى) فى ظل فئة رأسمالية طفيلية تربعت على القمة على حساب القاعدة العريضة .
- اتسمت فترة السبعينيات بأن أغلبية الإجراءات تتم بصورة ثورية جذرية أكثر منها بصورة إصلاحية جزئية هادئة بعكس الفترة السابقة (١٩٥٢ – ١٩٧٠) مثل حركة التصحيح ، والانقلاب من الاشتراكية إلى الرأسمالية والانفتاح الاقتصادى .

- لم تلق القومية العربية نفس الاتجاه فى عهد عبد الناصر ، حيث بدأت السبعينيات بقيام اتحاد الجمهوريات العربية عام ١٩٧٢ ، وإنشاء جيل عربى قومى وترجم الواقع العروبة فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وصدقت ورقة أكتوبر ١٩٧٤ على الكيان العربى لكن مع التغير المجتمعى الذى ترك بصمات واضحة على الفكر التربوى تراجع التأكيد على الانتماء القومى بالدعوة إلى السلام مع إسرائيل وتغير الحال من عصر الثورة إلى عصر الثروة ، ومن القومية العربية إلى انتكاسة قطرية عبر عنها تغير اسم مصر.
- لكن الكتابات التربوية التى تحمل فكر التربويين لم تكن تعكس هذا التوجيه إلى القطرية، بل كانت تؤكد على العروبة والقومية فكانت الفجوة بين الفكر التربوى والواقع .
- أما الانتماء والتنشئة السياسية فقد حقق النظام الحاكم انتصاراً على إسرائيل فى حرب أكتوبر استردت فيه مصر أرضها فأثبتت قوى الشعب وانتمائها ومع الانفتاح تغيرت الأحوال وتغيرت سياسية النظام مع اتساع مساحة الديمقراطية والتعددية الحزبية تعثرت معه المشاركة السياسية الجماهيرية ، واستخدمت المؤسسة التعليمية عملية التنشئة السياسية والتلقين السياسى وتقديم اتجاهات نحو النظام الحاكم لتضمن الاستمرارية وضمان البقاء للتركيبة الاجتماعية ، معلنة دائماً العلم للعلم وليس لشئ آخر ، ورسالة المعاهد العلمية هى العلم فقط بدون المشاركة السياسية فى الوقت الذى كانت تعلن فيه القيادة سيادة القانون ودولة المؤسسات مع

قرارات تتسم بالفردية ومما دفع البعض إلى أن السادات يصف بالأوتوقراطية أو أنه ديكتاديمو .

كل هذا أتاح الفرصة لظهور تيارات دينية أحدثت صراعاً وصداماً انتهى الانتماء الوطنى إلى الانتماء فى ظل النسق القيمى وسيادة المادية وانفتاح أعطى القلة طفيلية سيادة على الأغلبية .

- غابت الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعة وضعفت مكانة العلماء فكان الدافع للهجرة أو الاغتراب .
- عند دراسة مدى استيعاب الفكر التربوى لهذا القضية المجتمعية نجد غياب الفكر لقضية جوهرية تمس الانتماء فى ظل انفتاح أحدث تغيرات اجتماعية فأصبح الفكر التربوى فى جهة والواقع المجتمعى فى جهة أخرى .

الفئة الثالثة :

الموقف من العدالة الاجتماعية (عدالة التوزيع وتوفير الاحتياجات الأساسية لكل الطبقات وتوزيع عائد النَمَو والتطور على الطبقات بعدالة التوزيع ودور للمرأة فى المجتمع .

ـ دراسة : (زينب حسن حسن ١٨٠٥ – ١٨٨٢)

- لم ينعم المجتمع بالاحتياجات الأساسية ، وخاصة الفقراء ، فالخدمات الصحية لم تكن متوفرة ، وخاصة للأطفال ، ولم تحقق عدالة التوزيع على كل القطاعات المجتمعية المختلفة ، ومع حكم محمد على وخلفائه فتحت أبواب المعاهد التعليمية للجميع وقدمت المساعدات المالية فأصبح

للمتعلمين مكانة فانعزلت فئة المتعلمين عن الآخرين ، واكتظت المدن بالهجرة الواضحة من الريف .

٢ دراسة : سعيد إسماعيل على (١٨٨٢ - ١٩٢٣) :

- توسع التعليم فى ظل عهد الخديوى إسماعيل فكان الاهتمام بإنشاء أول مدرسة للبنات نالت فيها المرأة مكانة تعليمية ، وكانت الدعوة لتكون مثل المرأة الفرنسية.
- لم يكن الاحتلال ليدع الجميع ينعم بالتعليم فألغى المجانية .

٣ دراسة : حسان محمد حسان (١٩٢٣ - ١٩٥٢)

- مع الاهتمام بتوفير التعليم وظهور رواد الفكر تم توفير الخدمات التعليمية من كتب وأدوات ومكتبات ، وأصبح التعليم حقاً للجميع ، ومع دعوة القبانى إلى تحسين نوعية التعليم .
- فى ظل وجود طبقية لم يكن تكافؤ الفرص التعليمية ليسود بينها فقد انعكست الطبقية على التعليم مدارس أولية ، ومدارس ابتدائية ، وفى ظل الاستعمار الذى أساء التعليم بالمدارس الأجنبية فى طول البلاد وعرضها وضمت جنسيات وثقافات لتفرز فى البلاد ثقافتها الخاصة مع وجود مدارس دينية ، ومدارس وطنية ، مما كوّن سوقاً دولية للفكر فأحدث ازدواجية فى التعليم .
- حصلت المرأة على تعليمها والدعوة إلى مساواتها بالرجل وتحقق لأول مرة دخولها الجامعة .

- الاستعمار دائما يحدث أثراً سلبياً فى التنوع والتعدد مما يمزق الفكر التربوى فى حين أن حرية البلاد واستقلالها يمد الفكر بزاد عالمى من النظريات والآراء الثرية .
- الفكر التربوى عزل عن الواقع فازدادت الفجوة بينهما : حيث إنه فكر يدعو إلى التغير والتقدم مع واقع يصر على عدم التدم .

٤- دراسة : (طلعت عبد الحميد ١٩٥٢ – ١٩٧٠)

دراسة : (فاتن محمد عدلى ١٩٥٢ – ١٩٨١)

دراسة : (سلوى غريب جادو (١٩٧٠ – فى أواخر التسعينيات)

- فى ظل فترة الخمسينيات والستينيات كان الاهتمام بتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال

المجانية فى التعليم التى تعد نموذجاً لمدى الاستمرار والتواصل فى الفكر التربوى ، ومع تحقيق التنمية ، وزيادة التنمية الاقتصادية فى الخطة الخمسية ، وفى ظل قوانين الإصلاح الزراعى ونمو المؤسسات الفكرية ، والتوسع غير المسبوق فى التعليم الجامعى والتزام الدولة بتعيين جميع الخريجين وتوفير السكن ، والعمل على تكافؤ الفرص التعليمية وصلت إلى إلغاء اللغة الأجنبية لينتج تكافؤ الفرص كأحد أهم مبادئ الثورة ، وإقامة عدالة اجتماعية حيث لا يجيز المدارس الخاصة لأنه يرى أن أصحابها رأسماليون .

- وفى ظل العدالة الاجتماعية نعمت المرأة بالمساواة والمشاركة السياسية والعمل السياسى ، لكن الكتابات التربوية التى ظهرت من خلال التحليل

الكمى (دراسة طلعت عبد الحميد ٥٢ / ١٩٧٠) أوضحت " قلة الكتابات التى تناولت هذه القضية ، وصلت إلى سبع كتابات فقط وأن نسبة تعليمها مازلت منخفضة فنسبة تعليم الذكور ٦٢,٢% عام ٥٩/١٩٦٠ إلى الإناث ٣٨,٨% فى المدارس الابتدائية مما يظهر تدنى إعداد تعليم البنت ، ومكانتها لا نستطيع القول : إنها مازالت نهائياً على الرغم من الحقوق السياسية التى منحت لها إلا أنها مازالت تحتل مكانة دنيا عن الرجل " (١)

اما فترة السبعينيات (١٩٧٠ – ١٩٨١) فترة الدراسة الحالية

- استمرت قضية الاحتياجات الأساسية على رأسها الحق فى التعليم من خلال المجانية ، مما يؤكد الاستمرار فى الفكر والتواصل ، ولكن تغيرت عما سبق.
- الاستعمار الذى كان يحارب المجانية علنا نجد فى هذه الفترة من يضع العقبات والشروط ويقف حائلاً دون الحصول على تلك الحقوق رغم التزامه بحقوق الإنسان .
- البعد الطبقى الذى أفرزه الانفتاح أثَّر على التعليم وعلاقته بتكافؤ الفرص التعليمية فتلاقت مصالح القوى الأجنبية مع الرأسمالية المحلية وبدأت الردة عن المجانية تغزو وتروح من خلال التناقضات والازدواجية الاجتماعية يعبر عنها واقع النظام التعليمى ومؤسساته .

(مدارس حكومية .. معاهد أزهرية ... تعليم فنى ... مدارس خاصة ولغات ... جامعات خاصة ... الجامعة الأمريكية ...)

---

(١) طلعت عبد الحميد ، دراسة تحليلية للفكر التربوى ، ٥٢-١٩٧٠ ، مرجع سابق ، ص٢٦٣ .

لقد أصبحت المجانية متناقضة مع انتشار المدارس الخاصة مما أحدث خللاً في تكافؤ الفرص التعليمية .

- تلاقت قوى الفكر بين الاستعمار الذى ميز أبناء الطبقة الغنية التى تتعلم بالمصروفات مع تعليم أجنبى يمنح الخريج لغة تكون أحد متطلبات الانفتاح ، واتسعت الفجوة بعد هجرة العمالة إلى دول النفط وعودتهم .
- أظهرت النتائج تكافؤ الفرص التعليمية بشرط القدرات والاستعدادات مما كان إشارة إلى بداية الاستمرار فى الانسحاب من انخفاض ميزانية التعليم ١٥% عام ١٩٧٥ إلى ١١,٦% عام ١٩٧٧ .
- فى ظل أحداث ثورة شاملة للتنمية فى المجتمع والتوزيع بعدالة على جميع القطاعات امتازت معها المدن عن الريف بكل الخدمات ، وارتفعت معدلات البطالة عن السابق بعد تخلى الدولة عن التعين فزادت بطالة الأميين والمتعلمين أيضاً .
- أما عن دور المرأة فى المجتمع فكانت الدعوة بحقها ومساواتها بالرجل ومشاركتها المجتمعية .
- لكن الملاحظ على فترة السبعينيات أنها ارتبطت باسم السادات الذى يصفه الكثيرون بأنه نموذج يفوق الشخصيات فى تاريخ مصر منذ عهد محمد على فى مدى تأثيره على السياسة الداخلية والخارجية بفلسفته ورؤيته .
- لقد تأثر الفكر التربوى بكثير من قضايا المجتمع المصرى من حيث الشكل والمضمون.
- لقد استطاع الفكر التربوى أن يستوعب حركة المجتمع فى مصر فى فترة الدراسة ١٩٧٠ – ١٩٨١ .

- لم يكن هناك انقطاع فى الفكر التربوى فى فترة الدراسة الحالية عن السابقة ، بل كانت الاستمرارية والتواصل فى قضايا مجتمعية كثيرة عبر عنها الفكر التربوى من خلال الكتابات التربوية .
- استطاع المفكرون التربويون إحداث تجديدات لكثير من المشكلات استمرت لفتـــــرة طويلة – وإن لم تنته نهائياً – مثل استيعاب من هم فى سن الإلزام – مد فترة التعليم الإلزامى – تعليم الكبار – التعليم المستمر .
- اتسمت معظم القضايا بالتركيز على القضايا التربوية فقط بعيداً عما يجرى من أحداث خارج النظام التعليمى على الرغم من أنها قضايا مؤثرة فى حركة المجتمع والنظام التعليمى نفسه ، مما أشبه بجزيرة منعزلة عن النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى مصر .
- أظهرت النتائج فقد الروح النقدية للكتابات التربوية لكثير من القضايا التى أحدثت انقلاباً فى المجتمع ، ولم يظهر هنا النقد إلا بعد تغير النظام .
- لم يكن الفكر التربوى ليستوعب جميع القضايا ، وخرجت بعض القضايا عن الاهتمام والتعمق فى المشكلات التعليمية والمجتمعية ، وأظهرت قضايا لم تأخذ الحيز الكافى من الكتابات ، ومرت بصورة عرضية مثل : الانفتاح ، والانتماء ، وعمل المرأة .
- استمرار الحديث فى بعض الكتابات عن الفترة السابقة من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية ، ورفض الرأسمالية فى ظل ثورة يوليو والميثاق ، على الرغم أن الكتابات تحمل طبعة فترة الدراسة (السبعينيات) مما يدل على أنها طبعت فى الفترة السابقة ولم يصبها أى تغيير سوى تاريخ الطبعة فقط .

- اتفقت كثير من الكتابات المؤلفة مع الكتابات المترجمة فى كثير من القضايا المجتمعية والأفكار التى تناولتها فكانت الملاحظة أن بعض الكتابات تحمل توجه غربى:-

أ- التوجه البرجماتى فى بعض الكتابات مثل :

- **كتاب** : مقدمة فى فلسفة التربية - محمد لبيب النجيحى ط٣ عام ١٩٧٥ .
- **كتاب** : الأسس الاجتماعية للتربية : ط١٩٦٢ ، ط١٩٧٦ فكان من رواد المبعوثين إلى الولايات المتحدة وحين عاد بدا فى ترجمة ونقل ونشر الفكر البرجماتى .

ب- التوجه التوفيقى بين البرجماتية والاشتراكية مثل :

- كتاب : فى أصول التربية - الأصول الفلسفية للتربية ط١٩٧١، ط١٩٧٧.
- محمد الهادى عفيفى مزج بين فكر (ديوى) وتوجهات عبد الناصر . [(١)]

---

(١) سلوى جادو ، تحليل الخطاب التربوى فى مصر ، من أوائل السبعينيات حتى أواخر التسعينيات) مرجع سابق، ص ص٢٣٦ - ٢٣٨.

مقترحات بمجالات بحثية أخرى :-

- دراسة الفكر التربوى فى مصر خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات دراسة تحليلية .
- بناء نموذج تحليل مضمون فى تحليل محتوى إحدى الدوريات التربوية المتخصصة فى القضايا المجتمعية .
- دراسة أثر الانفتاح الاقتصادى على التعليم حتى وقتنا الحالى .
- دراسة الخصخصة وأثرها على التعليم منذ السبعينيات حتى الآن .

ملحق رقم (١)

نمـــوذج تحليـــل

الفكر التربوى فى مصر من سنة ١٩٧٠ حتى سنة ١٩٨١

الفئة الأولى :- الموقف من الديمقراطية (تقتصر على بعض مظاهر الديمقراطية فى الفكر التربوى فى مصر ، حيث التعبير عن حرية الرأى والمشاركة وعدم تقييد حرية التعبير ، وديمقراطية المعرفة والتعليم للجميع وكم وكيف التعليم .

العناصر :-

(أ) الموقف من ديمقراطية المعرفة للجميع (وتتضمن العناصر الآتية) :-

١- تنمية مهارات التعلم الذاتى .

٢- حق التعبير عن الرأى .

٣- القدرة على المشاركة فى صنع القرار .

٤- إتاحة مصادر المعرفة .

٥- حرية المتعلم .

٦- عناصر أخرى ... تذكر .

٧- غير واضح

(ب) الموقف من سياسة الكم والكيف فى التعليم (وتتضمن العناصر الآتية) :-

١- تغليب سياسة الكم فى مرحلة دون أخرى .

٢- تغليب سياسة الكيف فى مرحلة دون أخرى .

٣- الأخذ بالكم والكيف فى بعض المراحل وعدم وضعهما فى موف متناقض.

٤- الأخذ بالكم والكيف فى جميع المراحل وعدم وضعهما فى موقف متناقض

٥- الاهتمام بالكم على حساب الكيف فى جميع المراحل .

٦- عناصر أخرى ... تذكر .

٧- غير واضح .

(جـ) الموقف من التعليم للجميع (ويتضمن العناصر الآتية) :-

١- التكامل بين التعليم النظامى وغير النظامى .

٢- الأخذ بمنظومة التعليم المستمر .

٣- الاهتمام بمنظومة تعليم الكبار .

٤- الاستيعاب الكامل لجميع من هم فى سن الإلزام .

٥- محو الأمية الأبجدية .

٦- محو الأمية العلمية والتقانية .

٧- محو الأمية الحضارية .

٨- محو الأمية البيئية .

٩- عناصر أخرى ... تذكر .

١٠- غير واضح .

الفئة الثانية : الموقف من التغير الاجتماعى : (حجم التغيرات الاجتماعية وتأثيرها على الواقع المصرى بهدف تغيير الأوضاع من التخلف إلى التنمية فى ظل التحديث والانفتاح) .

العناصر :-

(أ) الموقف تحديث المجتمع : (ويتضمن العناصر الآتية) :-

١- **ثــــورى** : يكون التغير جذريا شاملا فى الأبنية والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية مع أحداث تغير فى النسق القيمى للمجتمع .

٢- **إصلاحـــى** : تغير تدريجى جزئى استهدف التغيير فى النسق القيمى فى المجتمع فى إطار أنظمته السياسية والقانونية والدينية السائدة .

٣- **تطور تلقائى** : أى التغيير يتم بدون توجيه (بالدافع الذاتى) .

٤- **عناصر أخرى** ... تذكر .

٥- **غير واضح** .

(ب) الموقف من الانفتاح الاقتصادى : (**وتضمن العناصر الآتية**) :-

١- التحول من نظام اشتراكى إلى اقتصاديات السوق الحر .

٢- الخصخصة وإعادة التكيف الهيكلى .

٣- جذب رؤوس الأموال المصرية والعربية والأجنبية .

٤- تغيرات جوهرية فى الاقتصاد المصرى (سياسة الباب المفتوح) .

٥- عناصر أخرى ... تذكر .

٦- غير واضح .

(جـ) الموقف من الانتماء القومى العربى لمصر : (ويتضمن العناصر الآتية) :-

١- التأكيد على عروبة مصر وانتمائها القومى العربى .

٢- تميز الدور المصرى داخل المحيط العربى .

٣- الرفض والاكتفاء بالقطرية .

٤- عناصر أخرى ... تذكر .

٥- غير واضح .

(د) الموقف من الهجرة (داخلية وخارجية) : (ويتضمن العناصر الآتية) :-

١- الفقر وتدنى الأوضاع الاقتصادية .

٢- التحيز للمدن (العاصمة) فى التعليم والصحة والعمل والمرافق .

٣- تحقيق الذات فكريا أو مهنياً .

٤- ضعف مكانة العلماء .

٥- غياب الحرية الأكاديمية .

٦- الانفتاح على الغرب والتقدم العلمى (هجرة العقول) .

٧- عناصر أخرى ... تذكر .

٨- غير واضح .

(هـ) الموقف من الانتماء (ويتضمن العناصر الآتية) :-

١- الاهتمام بالتنشئة السياسية .

٢- الانتماء فى ظل الأزمات وحرب أكتوبر ١٩٧٣ .

٣- الانتماء فى ظل تغير النسق القيمى .

٤- الانتماء فى ظل القيم المادية .

٥- المحافظة / تجديد الهوية .

٦- عناصر أخرى ... تذكر .

٧- غير واضح .

الفئة الثالثة : الموقف من العدالة الاجتماعية : عدالة التوزيع وتوفير الاحتياجات الأساسية لكل الفئات وتوزيع عائد النمو والتطور على كل الطبقات بعدالة التوزيع ودور المرأة فى المجتمع .

العناصر :-

(أ) الموقف من الاحتياجات الأساسية : (ويتضمن العناصر الآتية) :-

١- الحق فى التعليم .

٢- توفير فرص العمل .

٣- عدالة التوزيع على القطاعات المتجمعة المختلفة .

٤- أحداث تنمية شاملة .

٥- عناصر أخرى ... تذكر .

٦- غير واضح .

(ب) الموقف من تكافؤ الفرص التعليمية (ويتضمن العناصر الآتية) :-

١- إقراره بدون شرط .

٢- التأكيد على إتاحة الفرصة .

٣- تيسير سبل الحصول عليها .

٤- إقراره بشروط معينة (السن - القدرات - الجنس) .

٥- توحيد أنواع التعليم (مع / ضد) .

٦- عناصر أخرى ... تذكر .

٧- غير واضح .

(جـ) الموقف من حقوق الإنسان للفقراء والمهمشين وذوى الاحتياجات الخاصة (ويتضمن العناصر الآتية) :-

١- توفير الخدمات التعليمية .

٢- توفير الخدمات الصحية .

٣- توفير التكافؤ الاقتصادى للجميع .

٤- التميز الإيجابى للفئات المهمشة وذوى الاحتياجات الخاصة .

٥- توعية المجتمع بحقوق الإنسان .

٦- عناصر أخرى ... تذكر .

٧- غير واضح .

(د) الموقف بالنسبة لدور المرأة فى المجتمع (ويتضمن العناصر الآتية) :-

١- إقرار حق تعليمها فى مرحلة دون أخرى .

٢- إقرار حق تعليمها فى جميع المراحل .

٣- إقرار التحاقها بنوع من أنواع التعليم دون أخر .

٤- إقرار التحاقها بكل أنواع التعليم .

٥- إقرار إتاحة فرصة العمل لها فى مجال دون أخر .

٦- إقرار المساواة بالذكر فى الحصول على الفرصة التعليمية .

٧- إقرار إتاحة فرص المشاركة المجتمعية .

٨- إقرار إتاحة فرص العمل لها فى جميع المجالات .

٩- تهيئة الظروف للمرأة حتى تقوم بدورها .

١٠- عناصر أخرى ... تذكر .

١١- غير واضح .

ملحق رقم (٢)

أسمـــاء المحكمـــين للنمـــوذج

١- زينـــب حســـن حسن : أستاذ أصول التربية - كلية البنات - جامعة عين شمس .

٢- مصطفى عبـد السميـــع : أستاذ ورئيس قسم المناهج وعميد معهد الدراسات والبحوث التربوية الأسبق - جامعة القاهرة .

٣- عبد الغنـــى عبـــود : أستاذ ورئيس قسم التربية المقارنة - جامعة عين شمس .

٤- طلعت عبـــد الحميـــد : أستاذ أصول التربية- كلية التربية - جامعة عين شمس .

٥- حســـــــن شحاتـــه : أستاذ ورئيس قسم المناهج - كلية التربية - جامعة عين شمس .

٦- نيفـــــين مسعـــــد : أستاذ العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة .

٧- نجوى يوسف جمال الدين : أستاذ مساعد ورئيس قسم أصول التربية - معهد الدراسات والبحوث التربوية - جامعة القاهرة .

٨- محســـــــن خضـــر : أستاذ مساعد بقسم أصول التربية - كلية التربية - جامعة عين شمس .

٩- سعيد عبد الفتاح طعيمـــة : أستاذ مساعد قسم أصول التربية - كلية التربية - جامعة عين شمس .

١٠- نهى حامد عبـد الكريـم : أستاذ مساعد قسم أصول التربية - معهد الدراسات والبحوث التربوية - جامعة القاهرة .

١١- حســــــــــن طنطاوى : مدرس أصول التربية - كلية التربية - جامعة عين شمس.

١٢- أشــــــرف مـــحرم : مدرس أصول التربية - كلية التربية - جامعة عين شمس.

١٣- أسامــــــــــة فــراج : مدرس أصول التربية - معهد الدراسات والبحوث التربوية - جامعة القاهرة .

١٤- زينب عبــــد المقصــود : مدرس أصول التربية - معهد الدراسات والبحوث التربوية - جامعة القاهرة .

١٥- نـــــــجلاء حامـــد : مدرس أصول التربية - معهد الدراسات والبحوث التربوية - جامعة القاهرة .

ملحق رقم (٣)

قائمة بالمادة المكتوبة التى تم تحليلها (مؤلفة) *

١- محمد سيف الدين فهمى، محاضرات فى تخطيط التعليم ، معهد التخطيط القومى، القاهرة ، ١٩٧٠ .

٢- محمد لبيب النجيحى ، فى الفكر التربوى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ،١٩٧٠.

٣- محمود البسيونى ، التربية لمجتمعنا الاشتراكى، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٠.

٤- سعد مرسى أحمد ، التربية والتقدم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

٥- محمد لبيب النجيحى ، التربية وبناء المجتمع العربى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ،١٩٧٠.

٦- محمد الهادى عفيفى ، فى أصول التربية - الأصول الفلسفية للتربية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ،١٩٧١.

٧- إبراهيم محمد الشافعى ، الاشتراكية العربية كفلسفة للتربية ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ، ١٩٧١ .

٨- محمد الهادى عفيفى ، عبد الفتاح جلال ، سعيد إسماعيل ، التربية ومشكلات المجتمع ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

٩- وهيب سمعان، التعليم فى الدول الإشتراكية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، ١٩٧٢ .

١٠- محمد منير مرسى ، التعليم العام فى البلاد العربية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

---

* تم ترتيب للقائمة حسب السنوات .

١١- محمد الهادى عفيفى ، سعد مرسى أحمد ، قرارات فى التربية المعاصرة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

١٢- نازلى صالح أحمد ، سعد يس ، المدخل فى التربية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

١٣- وهيب سمعان ، محمد منير مرسى ، المدخل فى التربية المقارنة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

١٤- سعيد إسماعيل ، وجهة نظر فى فكر إسماعيل القبانى التربوى ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

١٥- صلاح الدين جوهر ، المدخل فى إدارة وتنظيم التعليم ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

١٦- محمد منير مرسى ، إدارة وتنظيم التعليم العام ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

١٧- ــــــــــ ، الاتجاهات المعاصرة فى التربية المقارنة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

١٨- وهيب سمعان ، دراسات فى التربية المقارنة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

١٩- محمد الهادى عفيفى ، التربية والتغير الثقافى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط٤، القاهرة ، ١٩٧٥ .

٢٠- محمد منير مرسى ، الإدارة التعليمية- أصولها وتطبيقاتها ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

٢١- محمد لبيب النجيحى ، مقدمة فى فلسفة التربية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ،

٢٢- وهيب سمعان ، محمد منير مرسى ، الإدارة المدرسية الحديثة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٥.

٢٣- إميل فهمى حنا شنودة ، التعليم فى مصر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

٢٤- زينب محمد فريد ، تاريخ التعليم فى مصر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، ١٩٧٥.

٢٥- عبد الفتاح أحمد حجاج ، شكرى عباس حلمى ، التربية والمجتمع – دراسات بعض قضايا المجتمع المصرى ، مطبعة الحضارة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

٢٦- عبد الفتاح جلال ، محمد جمال نوير ، أحمد محمد على التركى ، استراتيجية مقدمة لمحو الأمية فى الوطن العربى ، المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار فى الوطن العربى ، سرس الليان ، المنوفية ، ١٩٧٦ .

٢٧- محمد لبيب النجيحى ، الأسس الاجتماعية للتربية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٦.

٢٨- أحمد كمال ، عدلى سليمان ، المدرسة والمجتمع ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

٢٩- عبد الغنى عبود ، الايديولوجيا والتربية – مدخل لدراسة التربية المقارنة ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

٣٠- مصطفى عبد الرحمن درويش ، دراسات فى اجتماعيات التربية ، مطبعة رويال ، القاهرة ، ١٩٧٦.

٣١- محمد لبيب النجيحى ، دور التربية فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

٣٢- إبراهيم عصمت مطاوع ، عبد الغنى عبود ، في التربية المعاصرة ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٧٧.
٣٣- عرفات عبد العزيز سليمان ، اتجاهات التربية عبر العصور – دراسة تحليلية مقارنة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٧.
٣٤- محمد منير مرسى ، تاريخ التربية فى الشرق والغرب ، عالم الكتب ، القاهرة، ١٩٧٧.
٣٥- منصور حسين ، محمد مصطفى زايدان ، سيكلوجية الإدارة المدرسية والإشراف الفنى التربوى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
٣٦- عبد الفتاح جلال ، عوامل الاحجام فى محو الأمية فى البلاد العربية ، المركز الأول للتعليم الوظيفى للكبار فى الوطن العربى ، سرس الليان ، المنوفية ، ١٩٧٧.
٣٧- محمد منير مرسى ، دراسات فى التربية المعاصرة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧.
٣٨- سيد إبراهيم الجيار ، التربية ومشكلات المجتمع ، مكتبة غريب ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
٣٩- محمد منير مرسى ، عبد الغنى النورى ، تخطيط التعليم واقتصادياته ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
٤٠- عرفات عبد العزيز سليمان ، المعلم والتربية – دراسة تحليلية لطبيعة المهنة، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
٤١- سيد إبراهيم الجيار ، تاريخ التعليم الحديث فى مصر وابعاده الثقافية بمكتبة غريب ، القاهرة ، ١٩٧٧.
٤٢- عبد الفتاح أحمد حجاج ، شكرى عباس حلمى ، دراسات فىالتربية والمجتمع، مطبعة الحضارة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧.

٤٣- سيد إبراهيم الجيار ، دراسات فى تاريخ الفكر التربوى ، مكتبة غريب ، القاهرة ، ١٩٧٧.

٤٤- عرفات عبد العزيز سليمان ، استراتيجية الإدارة فى التعليم -دراسة تحليلية مقارنة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٨.

٤٥- منصور حسين ، يوسف خليل يوسف ، التعليم الأساسى -مفاهيمه- مبادئه -تطبيقاته ، مكتبة غريب ، القاهرة ، ١٩٧٨.

٤٦- أبو الفتوح رضوان وآخرون ، المدرس فى المدرسة والمجتمع ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٨.

٤٧- عبد الغنى عبود ، التربية ومشكلات المجتمع ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٧٨.

٤٨- لطفى بركات أحمد ، التربية ومشكلات المجتمع ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨.

٤٩- إميل فهمى حنا شنودة ، لا مركزية الإدارة التعليمية -التطوير والواقع- جزءان ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٨.

٥٠- عبد الغنى عبود ، إدارة التربية وتطبيقاتها المعاصرة ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٧٨.

٥١- سعيد إسماعيل على ، التعليم الثانوى -الواقع والمستقبل ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩.

٥٢- حسان محمد حسان ، بنوك المعلومات التربوية والحاجة إليها فى الدول النامية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩.

٥٣- محمود السيد سلطان ، مقدمة فى التربية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩

٥٤- يوسف ميخائيل أسعد ، التربية لمجتمع متحرر ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩.
٥٥- المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، دارسة توصيات عن إصلاح التعليم الإبتدائى ، القاهرة ، ١٩٧٩.
٥٦- أحمد حسن عبيد ، فلفسة النظام التعليمى وبنيته السياسية التربوية – دراسة مقارنة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٩.
٥٧- محمود السيد سلطان ، دراسات فى التربية والمجتمع ، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٧٩.
٥٨- إبراهيم عصمت مطاوع ، أصول التربية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩.
٥٩- نازلى صالح أحمد ، التربية والمجتمع ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٩
٦٠- نازلى صالح أحمد ، حول التعليم العام ونظمه – دراسة مقارنة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٩.
٦١- ________ ، الديمقراطية والتربية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٩.
٦٢- عرفات عبد العزيز سليمان ، الاتجاهات التربوية المعاصرة – دراسة فى التربية المقارنة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٩.
٦٣- عبد الغنى النورى ، عبد الغنى عبود ، نحو فلسفة عربية للتربية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٧٩.
٦٤- عرفات عبد العزير سليمان ، ديناميكية التربية فى المجتمعات ، مدخل تحليل مقارن ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٩.

٦٥- لطفى بركات أحمد ، في مجالات التربية المعاصرة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٩.

٦٦- سعد مرسى ، سعيد إسماعيل ، تاريخ التربية والتعليم ، عالم الكتب ، القاهرة، ١٩٨٠.

٦٧- سعد مرسى أحمد ، طفل غاضب - فكر فلسفي لتربية ، عالم الكتب ، القاهرة، ١٩٨٠.

٦٨- المجلس القومى للتعليم ، محو الأمية وتعليم الكبار ، خطة دراسة ، القاهرة ١٩٨٠.

٦٩- عبد الغنى عبود ، التربية ومشكلات المجتمع ، دار الفكر العربى ، ط٤ ، القاهرة ، ١٩٨٠.

٧٠- حسان محمد حسان ، الشارع المصرى والتربية اللا مدرسية ، دراسة في اجتماعيات التربية ، دار الثقافة والطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٠.

٧١- إبراهيم عصمت مطاوع ، امنية أحمد حسن ، الأصول الإدارية للتربية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠.

٧٢- فكرى حسن ريان ، التوجيه الفنى بين النظرية والطبيق ، دار القلم ، الكويت ، ١٩٨٠.

٧٣- إميل فهمى حنا شنودة ، القرار التربوى بين المركزية واللامركزية ، دراسة مستقبلية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٠

٧٤- فيليب اسكاروس ، تقديم يوسف خليل يوسف ، ديمقراطية سلوك المواطن المصرى ودور التربية في تنميتها ، المركز القومى للبحوث التربوية ، ١٩٨٠.

٧٥- سعد مرسى أحمد ، تطور الفكر التربوى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط٥ ، ١٩٨١.

قائمة بالمادة المكتوبة التى تم تحليلها (مترجمة)

١- اك . اوتاواى – التربية والمجتمع ، ترجمة وهيب سمعان وآخرون ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠.

٢- وليم هبر كلباترك ، أصول المنهج الجديد ، ترجمة أبو الفتوح رضوان ، محمد الهادى عفيفى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٠.

٣- جورج .ف.نيلر ، مدخل إلى فلسفة التربية ، ترجمة نظمى لوقا ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧١ .

٤- د.جو سلين ، المدرسة والمجتمع العصرى ، ترجمة محمد محمد قدرى ، محمد منير مرسى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧١ .

٥- جورج . ف .نيلر ، الأصول الثقافية للتربية ، ترجمة محمد منير مرسى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧١.

٦- جورج. ف.نيلر ، فى فلسفة التربية ، ترجمة محمد منير مرسى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٢.

٧- كيمبول وايلز ، نحو مدارس أفضل ، ترجمة فاطمة محجوب ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

٨- د.آمز ، التعليم والتنمية القومية ، ترجمة محمد منير مرسى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٤.

٩- ل.مكيرجى ، التربية المقارنة ، ترجمة محمد منير مرسى ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٧٥.

١٠- جون و.هانسون – كول س .برمبك ، التربية والتقدم الاجتماعى والاقتصادى للدول النامية ، ترجمة محمد لبيب النجيحى ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٦.

١١- المر.هـ.وايلدز ، كينيث .ف.لوتش ، أصول التربية الحديثة ، ترجمة محمد حسانين ، (ب.ن) طنطا ، ١٩٧٧.
١٢- و.جلاسر ، مدارس بلا فشل ، ترجمة محمد منير مرسى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٨.

مجلـة صحيفـة التربيـة *

١- العدد الأول	نوفمبر ١٩٧٠	السنة الثانية والعشرون
٢- العدد الثانى	يناير ١٩٧٠	السنة الثانية والعشرون
٣- العدد الثالث	مارس ١٩٧٠	السنة الثانية والعشرون
٤- العدد الرابع	مايو ١٩٧٠	السنة الثانية والعشرون
٥- العدد الأول	نوفمبر ١٩٧١	السنة الثالثة والعشرون
٦- العدد الثانى	يناير ١٩٧١	السنة الثالثة والعشرون
٧- العدد الثالث	مارس ١٩٧١	السنة الثالثة والعشرون
٨- العدد الرابع	مايو ١٩٧١	السنة الثالثة والعشرون
٩- العدد الأول	نوفمبر ١٩٧٢	السنة الرابعة والعشرون
١٠- العدد الثانى	يناير ١٩٧٢	السنة الرابعة والعشرون
١١- العدد الثالث	مارس ١٩٧٢	السنة الرابعة والعشرون
١٢- العدد الرابع	مايو ١٩٧٢	السنة الرابعة والعشرون
١٣- العدد الثانى	نوفمبر ١٩٧٣	السنة الخامسة والعشرون
١٤- العدد الثالث	يناير ١٩٧٣	السنة الخامسة والعشرون
١٥- العدد الرابع	مايو ١٩٧٣	السنة الخامسة والعشرون
١٦- العدد الخامس	نوفمبر ١٩٧٣	السنة الخامسة والعشرون
١٧- العدد الأول	يناير ١٩٧٤	السنة السادسة والعشرون
١٨- العدد الثانى	مارس ١٩٧٤	السنة السادسة والعشرون
١٩- العدد الثالث	مايو ١٩٧٤	السنة السادسة والعشرون
٢٠- العدد الرابع	نوفمبر ١٩٧٤	السنة السادسة والعشرون

* مكتبة كلية البنات ، جامعة عين شمس .

٢١- العدد الأول	فبراير ١٩٧٥	السنة السابعة والعشرون
٢٢- العدد الثانى	إبريل ١٩٧٥	السنة السابعة والعشرون
٢٣- العدد الثالث	يونيه ١٩٧٥	السنة السابعة والعشرون
٢٤- العدد الرابع	أكتوبر ١٩٧٥	السنة السابعة والعشرون
٢٥- العدد الأول	فبراير ١٩٧٦	السنة الثامنة والعشرون
٢٦- العدد الثانى	إبريل ١٩٧٦	السنة الثامنة والعشرون
٢٧- العدد الثالث	يونيه ١٩٧٦	السنة الثامنة والعشرون
٢٨- العدد الرابع	أكتوبر ١٩٧٦	السنة الثامنة والعشرون
٢٩- العدد الأول	فبراير ١٩٧٧	السنة التاسعة والعشرون
٣٠- العدد الثانى	إبريل ١٩٧٧	السنة التاسعة والعشرون
٣١- العدد الثالث	يونيه ١٩٧٧	السنة التاسعة والعشرون
٣٢- العدد الرابع	أكتوبر ١٩٧٧	السنة التاسعة والعشرون
٣٣- العدد الأول	فبراير ١٩٧٨	السنة الثلاثون
٣٤- العدد الثانى	مارس ١٩٧٨	السنة الثلاثون
٣٥- العدد الثالث	يونيه ١٩٧٨	السنة الثلاثون
٣٦- العدد الرابع	أكتوبر ١٩٧٨	السنة الثلاثون
٣٧- العدد الأول	يناير ١٩٧٩	السنة الحادى والثلاثون
٣٨- العدد الثانى	مارس ١٩٧٩	السنة الحادى والثلاثون
٣٩- العدد الثالث	مايو ١٩٧٩	السنة الحادى والثلاثون
٤٠- العدد الأول	أكتوبر ١٩٨٠	السنة الثانية والثلاثون
٤١- العدد الأول	أكتوبر ١٩٨١	السنة الثالثة والثلاثون
٤٢- العدد الثانى	يناير ١٩٨١	السنة الثالثة والثلاثون
٤٣- العدد الثالث	مارس ١٩٨١	السنة الثالثة والثلاثون
٤٤- العدد الرابع	مايو ١٩٨١	السنة الثالثة والثلاثون

قائمة المراجــع

أولاً : المراجع العربية

أ- القرآن الكريم .

ب- الكتــب :

١- إبراهيم العيسوى ، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الإصلاح – دراسة نقدية فى الأزمة الاقتصادية ، المركز المصرى العربى – مركز البحوث العربية ، القاهرة ١٩٨٩ .

٢- ________ ، انفجار سكانى أم أزمة تنمية – دراسة فى قضايا السكان والتنمية ومستقبل مصر ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٣- أحمد إسماعيل ، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية ، دار الثقافة والنشر، القاهرة ، ١٩٨٩ .

٤- أحمد إسماعيل حجى ، التعليم فى مصر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٩٠.

٥- ________ ، التعليم فى مصر ماضية – حاضرة – مستقبله ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

٦- أحمد أنور ، الانفتاح وتغيير القيم فى مصر ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

٧- أحمد بديع بليح ، قضية التنمية فى مصر ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، (ب.ت) .

٨- أحمد الخشاب ، الاجتماع التربوى والإرشاد الاجتماعى ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧١ .

٩- أحمد عبد الله ، الديمقراطية على عكاز – المسار المتعرج للتجربة الديمقراطية فى مصر ، العربى للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٩٢ .

١٠- أحمد مجدى حجازى وآخرون ، التحولات الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية على أزمة الشباب فى مصر ، أعمال الندوة السنوية لقسم الاجتماع ، مطبوعات مركز الدراسات الاجتماعية ، كيلة الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠ .

١١- أسامة أحمد العادلى ، النظام السياسى المصرى – الهياكل الدستورية قوى الحياة السياسية ١٨٦٦-١٩٨١ ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ٢٠٠٠ .

١٢- أنعام عبد الجواد وآخرون ، إعداد الطاقات والقدرات البشرية لمشروع توشكى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

١٣- أنور السادات ، البحث عن الذات – قصة حياتى ، المكتب المصرى الحديث ، القاهرة ، ١٩٨١ .

١٤- ــــــــــ ، أنور السادات ، وصيتى ، المكتب المصرى الحديث ، القاهرة ، يناير ١٩٨٢ .

١٥- ــــــــــ ، أنور السادات ، ورقة أكتوبر ، مطابع دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

١٦- أنور عبد الله ، ريح الشرق ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

١٧- بطرس بطرس غالى ، طريق مصر إلى القدس ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٩ .

١٨- جلال أمين ، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

١٩- ________ ، الاقتصاد والسياسة والمجتمع في عصر الانفتاح الاقتصادي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٢٠- جمال حمدان ، ٦أكتوبر في الاستراتيجية العالمية ، دار الهلال ، العدد ٥٦٢، القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٧ .

٢١- ________ ، شخصية مصر - دراسة في عبقرية المكان ، الجزء الرابع - شخصية مصر الحضارية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٢٢- جمال حماد ، من سيناء إلى الجولان ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، ١٩٨٨.

٢٣- حامد عمار، الجامعات في الميزان ، مكتبة المحروسة للبحوث والنشر والتدريب ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

٢٤- حسن أبو باشا ، مذكرات حسن أبو باشا في الأمن والسياسة ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

٢٥- حسن عبد الله العابد ، مستقبل الثقافة العربية في عالم متغير ما بعد العولمة، وزارة الثقافة ، الأردن ، ٢٠٠٢ .

٢٦- حسين رمزي كاظم ، الإدارة والمجتمع المصري ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٢ .

٢٧- خديجة محمد الأعسر ، سوق العمالة الزراعية في مصر خلال فترة السبعينيات دارسة تحليلية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩١ .

٢٨- رمزى زكى ، دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقدمه للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة ، مطبوعات مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

٢٩- ________ ، بحوث فى ديون مصر الخارجية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة، ١٩٨٥ .

٣٠- رمزى على إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية ، منشأة المعارف الإسكندرية، ١٩٩١ .

٣١- سامى عفيفى حاتم ، الخبرة الدولية فى الخصخصة ، دار العالم للطباعة ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

٣٢- ________ ، الاقتصاد المصرى بين الواقع والطموح ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

٣٣- سعد الدين إبراهيم ، الصحوة الإسلامية وهموم الوطن ، أعمال الندوة التى عقدها منتدى الفكر العربى الأردن ، ١٩٨٨ .

٣٤- ________ ، إعادة اغتيال للرئيس السادات ، دار الشرق ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

٣٥- سعيد إسماعيل على ، شجون جامعية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

٣٦- ________ ، أزمة الفكر التربوى فى مصر المعاصرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

٣٧- ________ ، سياسة التعليم فى مصر ، عالم الكتب ، القاهرة ،١٩٩٦.

٣٨- سعيد إسماعيل على ، نظرات فى الفكر التربوى ، دار سعاد الصباح ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

٣٩- سعيد حارب ، الثقافة والعولمة ، دار الكتاب الجامعى ، الإمارات العربية ، ٢٠٠٠ .
٤٠- سعيد طه محمود ، السيد محمد ناس ، قضايا فى التعليم العالى والجامعات ، مركز آيات للطباعة والكمبيوتر ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .
٤١- سعيد النجار ، تجديد النظام الاقتصادى والسياسى فى مصر ، الجزء الأول والثانى ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٧ .
٤٢- سمير أمين ، المجتمع والدول فى الوطن العربى فى ظل السياسات الرأسمالية الجديدة – مصر ، مركز البحوث العربية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة، ١٩٩٦.
٤٣- سمير محمد حسنين ، تحليل المضمون – تعريفاته ومفاهيمه واستخداماته الأساسية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
٤٤- سناء المصرى ، الإخوان وأنا ، المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩١ .
٤٥- سوزان أحمد أبو ريه ، الخصخصة والبعد الاجتماعى ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، العدد ١٤٣ ، أول نوفمبر ١٩٩٩ .
٤٦- السيد محمد الرامخ ، التحليل السيوسيولوجى لبنية المجتمع المصرى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٧ .
٤٧- السيد يسين ، حوار الحضارات – الغربى الكونى والشرق المتفرد ، ميريت للنشر والمعلومات ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .
٤٨- ________ ، الحرب الكونية الثالثة – عاصفة سبتمبر والسلام العالمى، الهيئة ، المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .
٤٩- ________ ، الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

٥٠- شبل بدران ، التعليم وتحديث المجتمع ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

٥١- شبل بدران ، كمال نجيب ، التعليم الجامعي وتحديات المستقبل ، المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، القاهرة ، ٢٠٠٠

٥٢- شبل بدران ، جمال الدهشان ، التجديد فى التعليم الجامعي ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

٥٣- شبل بدران ، التعليم والبطالة ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، ٢٠٠٠.

٥٤- شكرى عباس حلمى وآخرون ، التربية والمجتمع – دراسات فى بعض قضايا المجتمع المصرى، مطبعة الحضارة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

٥٥- صالح بدير ، الجامعات الثوابت والمتغيرات ، (د. ن) ، ٢٠٠١ .

٥٦- صبحى محمد قنوصى ، أزمة التنمية ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع الإعلان ، ليبيا ، ١٩٩٢ .

٥٧- صلاح الدين نامق ، النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها – دراسة مقارنة، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٥٨- صلاح قبضايا ، الخديعة – خطة التموية التى حققت نصر أكتوبر ، كتاب اليوم – أخبار اليوم ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

٥٩- طلعت عبد الحميد ، العولمة ودور التربية فى الحفاظ على القيم العربية الأصلية ، إدارة برامج التربية ، المنظمة العربية التربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ٢٠٠٢ .

٦٠- ________ ، دراسة تحليلية التربوى فى مصر من عام ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

٦١- __________ ، التعليم وصناعة القهر ، ميريت للنشر والمعلومات ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
٦٢- __________ ، مشكلات الأمية فى الوطن العربى وبخاصة الأمية العلمية والتقانية ، إدارة برامج العلوم والبحث العلمى ، مشروع إعداد استراتيجية عربية لنشر الثقافة العملية والتقانية فى الوطن العربى ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ٢٠٠٣ .
٦٣- طه حسين ، مستقبل الثقافة فى مصر ، دار المعارف ، ١٩٣٨ .
٦٤- عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية (١٩٧٤-١٩٧٩) الجزء الأول ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ، ١٩٨١ .
٦٥- عادل عازر وآخرون ، تكافؤ الفرص فى السياسة التعليمية فى مصر ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩١ .
٦٦- عبد الباسط عبد المعطى ، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر ، ميريت للنشر والمعلومات ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .
٦٧- عبد العظيم رمضان ، مصر فى عصر السادات – آراء فى السياسة والتاريخ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
٦٨- __________ ،حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ ، مكتبة مدبولى ، القاهرة، ١٩٨٤ .
٦٩- __________ ، حرب الاستنزاف بين الحقيقة والافتراء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
٧٠- __________ ، مصر فى عصر السادات – جبهة الرفض العربية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
٧١- عبد القادر شهيب ، محاكمة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، دار ابن خلدون ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

٧٢- ــــــــــــ ، الاختراق – قصة شركات توظيف الأموال ، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
٧٣- عبد الهادى الجوهرى وآخرون ، الأبعاد والأهداف الاجتماعية لمشروع توشكى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .
٧٤- ــــــــــــ ، دراسات فى التنمية الاجتماعية – مدخل إسلامى ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٩٦ .
٧٥- عبد الهادى محمد والى ، الانفتاح الاقتصادى بين النظرية والتطبيق ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٦ .
٧٦- عرفان عبد العزيز سليمان ، الاتجاهات التربوية المعاصرة – رؤية فى شئون التربية وأوضاع التعليم ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
٧٧- عزت حجازى ، الفقرة فى مصر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ، ١٩٩٦ .
٧٨- على الجرتيلى ، خمسة وعشرون عاماً ، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢-١٩٧٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
٧٩- على خليل أبو العنينين ، أصول الفكر التربوى الحديث بين الاتجاه الإسلامى والاتجاه التغريبى ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
٨٠- على الدين هلال ، تجربة الديمقراطية فى مصر ١٩٧٠-١٩٨١ ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
٨١- ــــــــــــ ، النظام السياسى المصرى وتحديات الثمانينيات ١٩٥٢-١٩٨٢ ، مكتبة النهضة الشرق ، القاهرة ١٩٨٦ .

٨٢- ـــــــــــ ، المشكلة السياسية فى مصر والتحول الى تعدد الأحزاب فى تجربة الديمقراطية فى مصر ١٩٧٠-١٩٨١ ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ١٩٨٢ .

٨٣- ـــــــــــ ، تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٣-١٩٩٧ ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٧ .

٨٤- على محمود شلتوت ، علم الاجتماع التربوى ، الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية ، الإسكندرية ، ١٩٧٠ .

٨٥- ـــــــــــ ، المدخل فى العلوم التربوى السلوكية ، مطبعة الشاعر ، الإسكندرية ، ١٩٧١ .

٨٦- عمر التلمسانى ، قال الناس .. ولم أقل فى حكم عبد الناصر ، دار التوزيع والنشر الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

٨٧- عمر التلمسانى ، أيام مع السادات ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ١٩٨٣

٨٨- غريب محمد سيد وآخرون ، السكان والمجتمع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٦ .

٨٩- غسان بدر الدين ، جدلية التخلف والتنمية ، بيروت ، ١٩٩٣ .

٩٠- فؤاد علام ، الإخوان وأنا ، المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩١ .

٩١- فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، إدارة الوحدة للطباعة والنشر ، ط٢، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٩٢- كامل بكرى ، التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٦ .

٩٣- كريمة كريم ، توزيع الدخل بين الحضر والريف فى مصر (١٩٥٢-١٩٧٧) دارسة تحليلية الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

٩٤- كمال السيد درويش وآخرون ، دارسات وتطبيقات تربوية ، دار نهضة مصر، القاهرة ، ١٩٧٢ .

٩٥- محسن خضر ، من فجوات العدالة فى التعليم ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

٩٦- ________ ، تعريب مصر السياسى ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

٩٧- ________ ، الأيديولوجية التربوية خلال حقب رئاسية فى مصر ، مؤسسة التميمى للبحث العلمى والمعلومات ، تونس ، ٢٠٠٠ .

٩٨- ________ ، الاتجاه القومى العربى فى التعليم المصرى ١٩٥٢-١٩٨١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٢

٩٩- محمد الجوهرى وآخرون ، دراسة المشكلات الاجتماعية ، دار المعرفة الجماعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٢ .

١٠٠- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٩٥ .

١٠١- محمد عبد العليم مرسى ، المعلم والمناهج وطرق التدريس ، عالم الكتب ، ط٢ ، الرياض ، ١٩٩٥ .

١٠٢- ________ محمد عبد العليم مرسى ، هجرة العلماء من العالم الإسلامى، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٩٩١ .

١٠٣- محمد الغزالى ، السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .
١٠٤- محمد محروس إسماعيل ، اقتصاديات الصناعة والتصنيع ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٩٢ .
١٠٥- محمد على سلامة ، البناء الطبقى فى الريف المصرى بين التاريخ وعلم الاجتماع ، دار الوفاء لدينا للطباعة والنشر ، والإسكندرية ، ٢٠٠٠ .
١٠٦- محمد محمد سكران ، العولمة والثقافة العربية – رؤية نقدية ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .
١٠٧- محمد نعمان جلال ، مجدى المتولى ، أثر حرب أكتوبر على الحياة العامة وتطوير علاقات مصر الدولية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٤.
١٠٨- محمود إبراهيم طه السقا ، الاقتصاد الخفى فى مصر ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٦ .
١٠٩- محمود جاد ، الطبقة الوسطى المصرية – المسار والمصير ، دار الثافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٩٥ .
١١٠- محمود دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
١١١- محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى (١٩٥٢-١٩٧٠) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
١١٢- ________ محمود عبد الفضيل ، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

١١٣- ــــــــــــ محمود عبد الفضيل ، الخديعة المالية الكبرى – الاقتصاد السياسى لشركات توظيف الأموال ، دار المستقبل العربى، القاهرة ، ١٩٨٩.

١١٤- محمود فوزى ، حكام مصر – السادات ، مركز الراية للنشر والأعلام ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

١١٥- محى شحاته ، المشاركة السياسية طبيعتها ومحدداتها ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٦ .

١١٦- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى (١٩٥٢-١٩٨٠) ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

١١٧- المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، مائة وستون عاماً من التعليم فى مصر – وزراء التعليم وابرز إنجازاتهم ١٨٣٧-١٩٩٧ ، القاهرة ،٢٠٠٠ .

١١٨- ــــــــــــ المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، تنظيم السلم التعليمى – دراسة مقارنة ، تقرير عن تطوير التربية والتعليم فى مصر ، مركز التوثيق التربوى ، ١٩٧٣ .

١١٩- مصطفى السعيد ، الاقتصاد المصرى وتحديات الأوضاع الراهنة ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

١٢٠- نادية الشيخ وآخرون ، الاقتصاد المصرى ، AMI للكمبيوتر والطباعة ، الزقازيق ، ١٩٩٨ .

١٢١- ناهد رمزى وآخرون ، العدالة الاجتماعية فى التعليم الاساسى، المجلد الأول، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

١٢٢- نبيلة إسماعيل رسلان ، حقوق الطفل فى القانون المصرى ، الجزء الأول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
١٢٣- نخبة من كبار المثقفين ، العولمة ، دار جهاد للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٩ .
١٢٤- هالة مصطفى ، النظام السياسى والمعارضة الإسلامية فى مصر ، مركز المحروسة ، القاهرة ، ١٩٩٦ .
١٢٥- ________ هالة مصطفى ، النظام السياسى والمعارضة الإسلامية فى مصر ، مركز المحروسة ، القاهرة ، ١٩٩٦ .
١٢٦- هناء خير الدين ، آليات التضخم فى مصر - البحث الرابع ، الآثار التضخمية لبرنامج المعونة الأمريكية ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
١٢٧- الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ، تاريخ محو الأمية فى مصر ، القاهرة ، ١٩٩٦ .
١٢٨- وليب هيرد ، الأصولية الإسلامية فى العصر الحديث ، ترجمة عبد الحميد فهمى الجمال ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

جـ الدوريات :

١- ابتسام محمد حسن ، أساليب تربية الإبداع لتلاميذ التعليم الابتدائى فى مصر ، مجلة العلوم التربوية ، معهد لدراسات والبحوث التربوية ، العدد ١٢، أكتوبر ١٩٩٨ .

٢- أحمد حسن عبيد ، فلسفة المدرسة الابتدائية بين الصغار والكبار ، مجلة تعليم الجماهير ، العدد الثانى ، يناير ١٩٧٥ .
٣- إلهام عبد الحميد فرج ، حقوق الإنسان فى مناهج التعليم الأساسى بجمهورية مصر العربية بين الواقع والمستقبل (دراسة نقدية) ، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، العدد العاشر ، إبريل ١٩٩٨ .
٤- بيان السيد الدكتور وزير التربية والتعليم فى مجلس الأمة فى دورة انعقاده الثانى ١ فبراير ١٩٧٠ ، صحيفة التربية ، السنة الثانية والعشرون ، العدد الرابع ، مايو ١٩٧٠ .
٥- حامد عمار ، خواطر حول المردود الاجتماعى والاقتصادى لمحو الأمية ، مجلة تعليم الجماهير ، العدد الثامن ، يناير ١٩٧٧ .
٦- زينب السبكى ، المرأة المصرية وقضية التنمية ، مجلة تعليم الجماهير ، العدد الثالث ، مايو ١٩٧٥ .
٧- طلعت عبد الحميد ، أسلوب تحليل المضمون وحدوده المنهجية ، مجلة التربية المعاصرة ، العدد الرابع ، يناير ١٩٨٦ .
٨- عبد الله أحمد الذيفانى ، حق المرأة فى التعليم باليمن بين التشريع والواقع ، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، العدد ٣ ، يونيه ٢٠٠٤ .
٩- غيلان عبد القادر الشرحبى ، الديمقراطية الحضارية والحوارات الفرعونية مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، العدد ٤، أكتوبر ٢٠٠١.
١٠- كلمة افتتاحية بمناسبة اليوم العالمى للمرأة ١٩٧٥ ، مجلة تعليم الجماهير ، العدد الثانى ، مايو ١٩٧٥ .

١١- لطيفة حسين الكندى ، بدر محمد ملك ، تربية المرأة من منظور الشيخ محمد الغزالى ، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، العدد الرابع ، أكتوبر ٢٠٠٣ .
١٢- محسن خضر ، هجرة العقول ، مجلة التقدم العلمى ، إدارة الثقافة العلمية ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمى ، العدد ٣٦ ، أكتوبر وديسمبر ٢٠٠١ .
١٣- محمد حسن القبيس ، التفاعل بين الجامعة والقطاع الخاص جدواه وفحواه ، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، العدد ١٣ ، يناير ١٩٩٩ .
١٤- محمد عبد الحميد محمد ، آليات الربط بين التعليم الثانوى الصناعى واحتياجات سوق العمل بالمدن الصناعية الجديدة فى ضوء خبرات بعض الدول ، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، العدد ٤٢ ، سبتمبر ٢٠٠٢ .
١٥- محمد نبيل نوفل ، التنمية والتعليم والأمية فى الوطن العربى ، مجلة تعليم الجماهير ، العدد الثامن ، يناير ١٩٧٧ .
١٦- محمود قمبر ، من إعلام التربية إسماعيل القبانى (١٨٩٨-١٩٦٣) ، حولية كلية التربية ، جامعة قطر ، ، العدد ١٠ ، ١٩٩٤ .
١٧- مرفت صالح ناصف ، الدور القيادى للمرأة فى التعليم المصرى بين النظرية والتطبيق ، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، العدد الرابع ، فبراير ١٩٩٧ .
١٨- نادر فرجانى ، الهجرة إلى النفط – أبعاد الهجرة للعمل فى البلدان النفطية وأثرها على التنمية فى الوطن العربى ، مجلة مركز دراسات الوحدة العربية، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

١٩- نجدة إبراهيم على سليمان ، صورة المرأة التعليم الأساسى النتائج والمقترحات ، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، العدد ١٣ ، يناير ١٩٩٩ .

٢٠- هناء محمد جمال الدين ، برنامج وسائط فائقة لتنمية بعض القيم البيئية لدى تلميذات المرحل الابتدائية بالمملكة العربية السعودية ، مجلة العلوم التربوية، معهد الدراسات والبحوث التربوية العدد الأول ، يناير ، ٢٠٠٤ .

٢١- يوسف خليفة غراب ، إشكاليات الدعم التمويلى للتعليم المصرى فى ضوء الاتجاهات الدولية الحديثة ، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات التربوية، العدد الرابع ، أكتوبر ٢٠٠٣ .

٢٢- يوسف خليل يوسف ، القضايا المعاصرة فى الفكر التربوية المعاصر ، مجلة صحيفة المكتبة ، المجلد ٢٦ ، العدد الثالث ، أكتوبر ١٩٩٠ .

٢٣- يوسف صلاح الدين قطب ، قانون التعليم الجديد - علامة على الطريق إصلاح التعليم فى مصر ، صحيفة التربية ، السنة الثالثة والثلاثون ، العدد الأول ، أكتوبر ١٩٨١ .

د- الرسائل العلمية

١- آمال كامل أندراوس ، السياسات التعليمية فى مصر بين النظرية والتطبيق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠ .

٢- ابتسام عبد التواب عبد اللطيف ، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على التعليم بمنطقة الزاوية الحمراء - دراسة حالة ، رسالة

ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩ .

٣- أحمد أحمد الله السمان ، توزيع الدخل القومى فى مصر ١٩٥٢-١٩٨٠ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ .

٤- أحمد ربيع عبد الحميد خلف الله ، الفكر التربوى وتطبيقاته لدى جماعة الأخوان المسلمين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ،١٩٨٢ .

٥- أحمد عبد الرحمن عبد اللطيف الجاحد ، الاتجاه الإسلامى عن بعض مفكرى التربية فى مصر وأثرة فى التطبيق التربوى من عام ١٨٠٥-١٩٥٢ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، شبين الكوم ، جامعة المنوفية ، ١٩٨٣

٦- أحمد محمد عبد الكريم ثابت ، علاقات التبعية وأزمة التنمية فى العالم الثالث (مصر)(١٩٧٠-١٩٨١) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ .

٧- إكرام عبد القادر بدر الدين ، ظاهرة الاستقرار السياسى فى مصر ١٩٥٢-١٩٧٠ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨١ .

٨- بكر مصباح تنيرة ، تطوير النظام السياسى فى مصر ١٩٥٢-١٩٧٦ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ .

٩- حسان محمد حسان ، اتجاهات الفكر التربوى فى مصر عام ١٩٢٣إلى١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٧١ .

١٠- زينب حسن حسن ، دراسة الفكر التربوى فى مصر من عام ١٨٠٥-١٨٨٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٥.

١١- سامية يوسف محمد صالح ، الفكر التربوى فى التفسير بالمأثورات للقرآن الكريم ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث التربوية . جامعة القاهرة ، ١٩٩٣ .

١٢- سعيد إسماعيل على ، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لحركة الفكر التربوى فى مصر الفترة من عام ١٨٨٢-١٩٢٣ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ١٩٦٩ .

١٣- سلوى غريب جاد ، تحليل الخطاب التربوى فى مصر (من أوائل السبعينيات حتى أواخر التسعينيات) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٩ .

١٤- صالح إبراهيم على عدس ، الفكر التربوى عن محمد رشيد رضا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ١٩٨٩

١٥- طلعت عبد الحميد حسن ، دراسة تحليلية للفكر التربوى فى مصر من عام ١٩٥٢-١٩٧٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٤ .

١٦- فاتن محمد عدلى ، الخطاب التعليمى الرسمى وغير الرسمى فى مصر من ١٩٥٢-١٩٨١ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ،٢٠٠١ .

١٧- فاطمة بركات عبد الفتاح ، أثر سياسات الإصلاح الاقتصاد على تشكيل الشرائح الرأسمالية الجديدة فى مصر خلال عقد السبعينيات ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ .

١٨- فاطمة القلينى ، ملامح الظاهرة الإجرامية كما تعكسها الصحافة المصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة، ١٩٨٤ .

١٩- فتحى حسين معبد ، فلسفة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأثرها على الفكر التربوى فى مصر الفترة من ١٩٥٢-١٩٧٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ١٩٨١ .

٢٠- فتحى محمد حسين ، الفكر التربوى عند الفقهاء والمحدثين حتى نهاية القرن ٥هـ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة قناة السويس ، ١٩٩٠ .

٢١- كمال حامد أحمد مغيث ، الفكر التربوى فى مصر حتى العصر العثمانى من علم ١٥١٧-١٧٩٨ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جمعة الأزهر، ١٩٩٣ .

٢٢- مبروك إسماعيل ، الفكر التربوى فى الفلسفة المثالية المعاصرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٨ .

٢٣- محمد حسن العمايرة ، الفكر التربوى فى بلاد الشام خلال القرن ٦ ،٧ هـ وتطبيقاته التربوية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ .

٢٤- محمد عبد القوى شبل الغنام ، اتجاهات الصحافة المصرية نحو قضايا الفكر التربوى الإسلامى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ١٩٨٧ .

٢٥- محمود جاد ، التضخم الحضرى وسكن المقابر بمدينة القاهرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ .

٢٦- مصطفى محمد أحمد رجب ، فكر طه حسين التربوى بين النظرية والتطبيق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية بسوهاج ، ١٩٨٢ .

٢٧- من أحمد على حسن ، التخطيط لزيادة الفرص التعليمية للإناث فى التعليم الاساسى للمجتمع ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩ .

٢٨- نجدة إبراهيم على سليمان ، التنشئة السياسية فى المدارس المختلفة بالتعليم الأساسى فى محافظة القاهرة بين النظرية والتطبيق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ .

ثانيا : المراجع الأجنبية

١- A.N. Gillett and J.E sadler : Training for teaching , George Allen , unwin ltd, lqndon , ٢٠٠٢ .

٢- Michael G. Roskin and others: Political Science an Introduction , Prentice Hall in ternational , ١nc , ١٩٩٤ .

٣- Myon Weiner, Samuel P. Huntinton : Understanding Political Development , wave land pess, ١nc, P.O Box ٤٠٠. Illinois, U.S.A, ١٩٩٤ .

٤- Prietolak ,mickl shechter : RE thinking Globalization , London , Britch , ٢٠٠٠ .

٥- Ramzi Kamel , Micheel Takla : Dictionary of the Terms of Education , Librairie duliban publishers , ١٩٩٨ .

٦- Schiefe lbein ,E : Basic Element, to reflect on the qnality of Education , ilep , paris ,١٩٩١ .

٧- Susan Stem Pleski and Tomalin : Teacher Resourees , Fourm English Teaching , oxford. press , England, January ٢٠٠٢ .

صدر من هذه السلسلة العناوين الآتية

م	اسم الكتاب	المؤلف	سعر	النشر
١	العولمة ومستقبل تعليم الكبار	أ.د طلعت عبد الحميد	٣٠,٠٠	٢٠٠٤
٢	إشكاليات التعليم المستمر والتدريب المعاود	أ.د طلعت عبد الحميد وآخرون	٤٠,٠٠	٢٠٠٤
٣	التربية المعلوماتية	د. محمود حسان	٢٥,٠٠	٢٠٠٤
٤	التربية والطريق الثالث	أ.د عصام الدين هلال	٢٢,٠٠	٢٠٠٤
٥	القيم الغائبة فى الاعلام	د. منى كشيك	٢٥,٠٠	٢٠٠٤
٦	المعونة الأمريكية لمصر أم لأمريكا " الوجه الأخر للمعونات الخارجية للتعليم "	د. فاتن عدلى	٢٥,٠٠	٢٠٠٤
٧	المسرح المدرسى والعلاج النفسى	د. عبد الفتاح نجلة	٢٢,٠٠	٢٠٠٤
٨	التربية القانونية	د. سلمى الصعيدى	٢٢,٠٠	٢٠٠٤
٩	تربية العولمة وتحديث المجتمع	أ.د طلعت عبد الحميد وآخرون	٢٥,٠٠	٢٠٠٤
١٠	التربية الأخلاقية	د. فاطمة الزهراء سالم	٣٥,٠٠	٢٠٠٥
١١	التعليم وبنية القوة	د. حسن طنطاوى	٣٠,٠٠	٢٠٠٥
١٢	التنشئة السياسية للطفل المصرى	أ.د عصام الدين هلال	٢٠,٠٠	٢٠٠٥
١٣	دليل التنمية الذهنية للأباء والمعلمين	أ.د طلعت عبد الحميد	١٨,٠٠	٢٠٠٥
١٤	السياسات التعليمية فى مصر	د. آمال آندراوس	٣٥,٠٠	٢٠٠٥
١٥	دراسات تربوية فى البيئة الخليجية	د. سمير عبد الوهاب	٢٠,٠٠	٢٠٠٣
١٦	دراسات فى الفكر التربوى	د. عبد العزيز الغريب	٢٠,٠٠	٢٠٠٣
١٧	الفكر التربوى فى عهد السادات	د. هشام قاسم	٤٠,٠٠	٢٠٠٦
١٨	الفكر التربوى فى عهد مبارك	د. فاتن عدلى	٤٠,٠٠	٢٠٠٦
١٩	التربية فى عالم متغير	أ.د طلعت عبد الحميد	٤٠,٠٠	٢٠٠٦
٢٠	المدرسة الذكية	د. سلمى الصعيدى	٣٥,٠٠	٢٠٠٦
٢١	التربية البيئية	أ.د عصام الدين هلال	٢٥,٠٠	٢٠٠٦

الفكر التربوي في عهد السادات